

السياسة والحكم في مصر

العهد البرلماني ١٩٢٣-١٩٥٢

دكتور
علاء الدين هلال

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

الناشر
مكتبة النهضة الشرق

مطبعة جامعة القاهرة
والكتاب الجامعي

١٩٧٧

السياسة الحزبية في مصر

العهد البرلماني ١٩٢٣-١٩٥٢

إهداء إلى
مكتبة الإسكندرية
من

لواء ح
محمد ضياء الدين زهدي

دكتور
علاء الدين هلال

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

الناشر
مكتبة نهضة الشرق

مطبعة جامعة القاهرة
والكتاب الجامعي
١٩٧٧

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى ١٩٧٧

مقدمة

يشكل هذا الكتاب الجزء الأول من دراسة أكبر تتناول تطور نظام الحكم في مصر ، ويتناول هذا الجزء الفترة الممتدة من بداية ظهور التنظيمات السياسية الحديثة حتى تحرك الجيش في ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ ، والتي ندرسها في مرحلتين : المرحلة التكوينية التي تمتد من وصول محمد علي الذي يلقب عادة بمؤسس مصر الحديثة حتى صدور دستور عام ١٩٢٣ ، ومرحلة الديمقراطية البرلمانية أو الدستورية التي تغطي فترة ١٩٢٣-١٩٥٢ .

وينبغي التنويه منذ البداية بأن هذه الدراسة ليست بحثاً في التاريخ بل محاولة لإستخدام المادة التاريخية المتاحة والتي وصل إليها المؤرخون وتوظيفها للوصول إلى عدد من الإستنتاجات والإستخلاصات المتعلقة بتطور نظام الحكم في مصر وفهم العملية السياسية فيها ودور القوى السياسية والإجتماعية المختلفة .

إن أهمية هذا الموضوع تنبع من عدة إعتبارات . أولها أنها تمكنتنا من معرفة أصول التجربة السياسية المصرية ومدى عمق وأصالة التكوين السياسي المصري في العصر الحديث ، ويثار في هذا المجال الظهور المبكر للتنظيمات السياسية كالوزارة والبرلمان ، والكفاح من أجل الدستور والحد من السلطة المطلقة للحاكم . وثانيها أن تاريخ أى مجتمع ما هو لإسلسلة متصلة الحلقات . الحاضر فيها نتاج الماضي وهو بدوره يعد للمستقبل ويمهد له ، وهكذا فإن فهم عميقاً لمشاكل نظام الحكم في مصر لا يمكن أن يتأتى دون دراسة جادة لأصول هذه المشاكل وجذورها . وثالثها عدم معرفة شباب مصر من أبناء هذا الجيل بما حدث قبل عام ١٩٥٢ ، أو وجود صورة مشوهة وغير دقيقة لأحداث هذه الفترة من تاريخ مصر ، فقليل من يعرف عن دور الوفد أو

يوم الجهاد الوطنى أو قادة مصر الذين تصدروا النضال الشعبى فيما بين الثورتين . لقد تصور البعض — خطأ — أن إعطاء ثورة ٢٣ يوليو قدرها الكافى من التوقير والإجلال يتطلب التقليل من شأن غيرها من أحداث التاريخ المصرى أو التهوين منها ومن آثارها على المجتمع ، وفاتهم أن هذه النظرة تعبر عن قصر نظر وضيق أفق وأن تاريخ أى أمة هو الذى يقدم للحاضر أصالته ودلالته ويضعه فى منظور أوسع وأرحب ، أضف إلى ذلك أن النظام الجديد فى مصر بعد عام ١٩٥٢ وقع فى صدام مع كل القوى الوطنية تقريباً الأمر الذى دعم هذا الاتجاه والذى إنساقبت إليه — وللأسف — العديد من الكتب الجامعية .

ينطلق التحليل من نظرة منهجية قوامها وحدة الظواهر الاجتماعية وترباطها ، فالمجتمع كل مترابط تؤثر أجزاؤه المختلفة فى بعضها البعض فالسياسة تؤثر فى الإقتصاد وتتأثر به ، والقيم تؤثر فى السلوك السياسى ، والروح المعنوية لا تنفصل عن التكوين الاجتماعى للشعب ونظامه السياسى ، والجغرافية تطرح آثارها على السياسة الخارجية والإستراتيجية وهكذا . هذا الترابط يفرض ضرورة النظرة الشاملة ، وأن يقوم الباحث بدراسة موضوعه فى إطار الظواهر الاجتماعية الأخرى وحقيقة ترباطها وتداخلها ، وإذا كان لهذا الكتاب سوف يركز على جانب تطور المؤسسات السياسية بحكم موضوعه وبحكم تخصص مؤلفه ، فإن الدراسة سوف تسعى بقدر الإمكان إلى وضع هذا التطور فى الإطار الأوسع لحركة المجتمع ، وتحوله من حال إلى حال ، وتغير أفكاره وعقائده ، وبرز أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية والإقتصادية .

فى هذا الإطار فإن مفهوم نظام الحكم له ثلاثة مقومات رئيسية :

١ — مقومات بنائية أو مؤسسية تتعلق بهيكل نظام الحكم والإطار الدستورى وفقاً للوثائق والذسائير والتقاليد المرعية التى تحدد وتضع قواعد العلاقة بين السلطات العامة . وهذا الجانب هو ما يشغل إهتمام دارسى القانون الدستورى عادة .

٢ - مقومات فكرية أو إيدلوجية تتعلق بمجموعة المعتقدات والأفكار التي تعبر عنها مؤسسات النظام السياسي وأبنيته ، فمن المؤكد أنه لا يمكن الفصل بين دراسة المؤسسات ودراسة الأفكار التي تدعو إليها هذه المؤسسات أو تجسدها ، ويرتبط بذلك دراسة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع .

٣ - مقومات تتعلق بالحركة السياسية وعملية صنع القرار ويقصد بها دراسة النظام السياسي في حالة الحركة والنشاط حيث تتفاعل المقومات البنائية مع المقومات الفكرية والإيدلوجية مع متغيرات النظام الأخرى كالنخبة السياسية والأحزاب وجماعات المصالح والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، والتي ينتج عنها في النهاية توازن معين للنظام السياسي يترتب عليه إتخاذ القرار أو صنع السياسة بشكل معين دون غيره .

. يبقى الإشارة إلى أنه من الأخطاء الشائعة في مثل هذا النوع من الدراسات هو تقييم مرحلة سابقة بمعايير مرحلة لاحقة الأمر الذي لا يقبله المنطق العلمي ، فالمطلوب هو فهم كل مرحلة في إطار ظروفها وأوضاعها الخاصة والاختيارات التي وضحت خلالها والوصول إلى تقييم موضوعي لها ، فمن غير المقبول علمياً على سبيل المثال محاكمة عهد محمد علي على أنه لم يكن نظاماً ديمقراطياً أو ثورة عام ١٩١٩ على أنها لم تقم نظاماً إشراكياً وهكذا .

هذا وقد ضمنت الكتاب عدة ملاحق تبين نتائج الانتخابات البرلمانية المختلفة التي تمت خلال الفترة ما بين عامي ١٩٢٣ و ١٩٥٢ وكذلك تطور الوزارات والبرلمانات خلال هذه الفترة ، وكذلك قائمة مراجع باللغتين العربية والإنجليزية عن الموضوعات التي تناولها الكتاب لمن يرغب الإستزادة في أي من موضوعاته .

ويبقى في النهاية أن أشكر كل من ساعد على إخراج هذا الكتاب في صورته الحالية وفي مقدمتهم طلبتي في كلية الإقتصاد والعلوم السياسية وكلية الإعلام حيث كانت تساؤلاتهم وإستفساراتهم مصدراً دائماً للتفكير ، ودعوة مستمرة للبحث لإستكمال جوانب النقص في الدراسة .

وأخص بالشكر الأساتذة حسن يوسف ، د . بطرس غالى ، طارق
البشرى ، د . منى أبو الفضل الذين أطلعوا على النسخة الأولية للكتاب وأبدوا
عليها ملاحظات قيمة أفادتني كثيراً . كما أشكر طلبتي وزملائي الأساتذة
إبراهيم كروان ، وحسن بكر ، وصلاح أبو النجا ، وعبد المنعم سعيد
لتعليقاتهم على الكتاب وبالذات وحيد عبد المجيد الذى ساعدنى فى تنقيح
الدراسة وكان لى خير معين .

وإذا كان الفضل فيما يتضمن الكتاب من محاسن يرجع لكل هؤلاء ،
فانى أثمّل فى النهاية الآراء التى وردت فيه .
وبالله التوفيق .

د . على الدين هلال
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

الجيزة فى نوفمبر سنة ١٩٧٦

خطة الدراسة

- فصل تمهيدى : المرحلة التكوينية (١٨٠٣-١٩٢٣)
- المبحث الأول : نظرة عامة على تطور نظام الحكم فى مصر
- المبحث الثانى : نشأة السلطة التشريعية (البرلمان)
- المبحث الثالث : نشأة السلطة التنفيذية (الوزارة)
- المبحث الرابع : نشأة الأحزاب السياسية
- الجزء الأول : مرحلة الديمقراطية البرلمانية (١٩٢٣-١٩٥٢)
- الفصل الأول : الإطار الدستورى وهيكلى نظام الحكم
- الفصل الثانى : النظام الحزبى
- الفصل الثالث : الحركة السياسية وتقييم التجربة

فصل تمهيدى

المرحلة التكوينية ١٨٠٣ - ١٩٢٣

المبحث الأول

نظرة عامة على تطور نظام الحكم في مصر

١ - من مصر العثمانية إلى عهد محمد على (١)

بدخول مصر تحت سيطرة الدولة العثمانية (٣) في ٢٥ يناير سنة ١٥٢٧ فقدت مصر استقلالها وأعتبرت واحدة من إيلات الأمبراطورية ، واتسم النظام السياسى الذى أقامه السلطان سليم الأول بتجزئة السلطة بين ثلاثة قوى متصارعة ومتنازعة حتى يضمن عدم إنفراد إحداها بالسلطة ، واستمرار تهيئتها للباب العالى (٢) .

(١) بالنسبة للآطار الاجتماعى والاقتصادى لهذه الفترة أنظر د. حسين خلاف : التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث (القاهرة ، ١٩٦١) ، ابراهيم عامر : الأرض والفلاح (القاهرة ، ١٩٥٨) ، فوزى جرجس : دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى (القاهرة ، ١٩٥٨) ومؤلفنا بعنوان التجديد فى الفكر السياسى المصرى الحديث (القاهرة ، ١٩٧٥) . أما بخصوص التطور السياسى والدستورى أنظر بصفة عامة محمود حسن الفريق : القانون الدستورى المصرى وتطور نظام الدولة المصرية (القاهرة ، ١٩٢٤) ص ٥ - ٣٠ ، د. محسن خليل : النظام الدستورى فى مصر والجمهورية العربية المتحدة (الاسكندرية ، ١٩٥٩) ص ٤٨ - ٥٤ ، د. ابراهيم شلبى : تطور النظم السياسية والدستورية فى مصر (القاهرة ، ١٩٧٤) ص ١٣ - ٢٨ .

(٢) نحن لا نوافق على استخدام بعض الباحثين لتعبير الحكم التركى أو الأتراك للدلالة على هذه الفترة التاريخية ونعتقد أن تعبير العثمانيين هو التعبير الأكثر صحة من الناحية العلمية وهو لا يقتصر على الأتراك وحدهم .

(٣) عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية ، الجزء الأول (القاهرة ، ١٩٥٥)

أول هذه القوى الوالى الذى اعتبر بمثابة نائب السلطان ولقب بالباشا ، وخوفاً من طمع الولاة فى الإستقلال بمصر كانت مدة الوالى سنة واحدة تنهى ولايته بعد ذلك ما لم يصدر فرمان بتجديدها لسنة أخرى ، أما القوة الثانية فهى رؤساء الفرق العسكرية الستة التى تركها السلطان سليم فى مصر وكانوا يشكلون ما أسمى « بالديوان » ، على أساس أن الوالى « لا يقضى أمراً إلا بمشورة الديوان ومصادقته » ، وفى عهد السلطان سليم عدل هذا الوضع وأنشئ ديوانان بدلاً من ديوان واحد وهما الديوان الأكبر وكان يتكون من كبار الضباط والموظفين والعلماء والأعيان ويختص بمناقشة القضايا العامة التى لا تدخل فى اختصاص الباب العالى ويجتمع دورياً لهذا الغرض ، والديوان الأصغر من رجال الجيش ويجتمع يومياً لتصرف الأمور العاجلة وتراوحت العلاقة بين الباشا والديوان من فترة لأخرى فكانت سلطة الباشا تزداد حيناً فتضعف سلطة الديوان ، وتنقص أحياناً أخرى حتى أمكن للديوان أن يجتمع ويقرر عزل الباشا فى الحال (١) . وتمثلت القوة الثالثة فى المماليك من بقايا دولتى المماليك البحرية (١٢٥٠-١٣٩٠) والمماليك البرجية (١٣٩٠-١٥١٧) الذين عملوا كمحكام للمديريات ، كما شغل أحدهم منصب « شيخ البلد » .

وبنهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر ، ونتيجة لما آلت إليه السلطنة العثمانية من ضعف وفساد أحوال واختلال مالى ، كانت دقة الميزان قد مالت لصالح المماليك الذين انتهزوا فرصة إستفحال الخلاف بين الباشا والديوان وعملوا على تأكيد سلطانهم حتى إستطاع أحدهم وهو على بك الكبير أن يستقل بمصر فى عام ١٧٦٨ وأن يخرج على طاعة السلطان ويعزل الوالى العثمانى ويمتنع عن دفع الجزية ويضرب النقود باسمه . ولكن بمساعدة أحد قواده محمد بك أبو الذهب عادت مصر تحت النفوذ العثمانى . وبعد وفاة أبو الذهب تنازع السلطة كل من إبراهيم بك ومراد بك من أمراء المماليك حتى دق جنود الحملة الفرنسية أبواب مصر فى ٢ يوليو ١٧٩٨ . . .

(١) أنظر بالتفصيل فى محمود حسن الفريق : مرجع سابق ص ٢ - ٥ .

وفي إطار الإحتلال العسكري الفرنسي وتركيز السلطة في يد قائد الحملة قام نابليون بإنشاء عدد من المؤسسات السياسية بغرض إسترضاء المصريين وإعطاء التّخبة السياسية والاجتماعية المصرية الفرصة للمشاركة وإبداء الرأى بما يتضمنه ذلك من إمكانية إستيعاب بعضهم في إطار المصالح الفرنسية وهو ما حدث بالفعل .

فأنشأ ديوان القاهرة من تسعة أعضاء من مشايخ البلاد وأعيانها ورؤساء الفرق « لتدبير الأمور والنظر في راحة الرعية وإجراء الشريعة » ويعاونهم في ذلك بعض الفرنسيين ، وضم الديوان بعض كبار المشايخ مثل عبد الله الشرقاوى و خليل البكرى ومصطفى الصاوى ومحمد المهدي ، على أن ينتخب رئيسه ويقوم بإبداء الرأى على أساس إستشارى .

وفي ٢٧ يوليو ١٧٩٨ عمم نظام الدواوين في جميع مديريات القطر بحيث يكون في كل مديرية ديوان من سبعة أعضاء يسهرون على مصالح المديرية ويعين في كل منها أغا (رئيس) للانكشارية يكون على صلة دائمة بالقومندان الفرنسى ، ومباشر لجباية أموال الميرى والضرائب وإيراد أملاك المالك ومعه وكيل فرنسى للمخبرة مع مدير المالية ومراقبة تنفيذ الأوامر .

ثم أقام في سبتمبر ١٧٩٨ جمعية عامة للمشورة سميت بالديوان العام من ١٨٠ عضواً ، وتكونت من أعيان العاصمة والأقاليم والمشايخ والتجار ورؤساء الحرف وذلك بهدف « تعويد الأعيان المصريين نظم المجالس الشورية والحكم » (١) وكانت ذات صفة إستشارية ، وعين نابليون لجنة تابعة له لدراسة الموضوعات التى يتناولها الديوان وبحث التوصيات التى يتوصل إليها لإقرار ما يوافق عليه .

(١) د. لويس حوض : تاريخ الفكر المصرى الحديث . الجزء الأول (القاهرة ، ١٩٦٩)

وفي ٢١ ديسمبر ١٧٩٨ أعيد تنظيم الديوان وتم التمييز بين الديوان العمومى أو الكبير والديوان الخصوصى ، وتكون الديوان العمومى بالتعيين من ستين شخصاً يجتمعون بناء على دعوة حاكم القاهرة لمناقشة القضايا العامة ويقوم الديوان بانتخاب رئيسه .

أما الديوان الخصوصى فيتكون من أربعة عشر عضواً روعى في إختيارهم تمثيل مختلف الطوائف والفئات المؤثرة ، فكان هناك على سبيل المثال خمسة من المشايخ ، وإثنين من التجار ، وواحد من الأقباط ، وإثنين من الشوام (١) ، ويقوم هذا الديوان بالإجتماع يومياً لتصريف الأمور ويتحتم تصديق القائد العام للحملة على توصياته .

ويتضح من هذا العرض أن هذه المؤسسات كانت ذات طابع إستشارى وأن سلطة إتخاذ القرار السياسى كانت تركز في يد قائد الحملة . واستمرت هذه التنظيمات أساساً لنظام الحكم في مصر حتى خروج الفرنسيين في سبتمبر ١٨٠١ (٢) ، ولا يبدو أنها تركت تأثيراً واضحاً على مسار تطور المؤسسات الدستورية والسياسية في مصر بعد ذلك .

وسادت البلاد حالة من عدم الإستقرار السياسى والحكومى في الفترة التى أعقبت خروج الفرنسيين ، وعاد الصراع على السلطة بين فرق المماليك من ناحية والقوات العثمانية من ناحية أخرى . وتحددت القوى السياسية التى مارست تأثيراً على مسرح الأحداث في العثمانيين الذين أرادوا إستعادة حكم مصر مباشرة دون الإستعانة بالمماليك ، والمماليك الذين شعروا بأنهم أصحاب الحق الشرعى في حكم البلاد والذين قاموا في مجال تنافسهم للوصول إلى الحكم بالإتصال بإنجلترا وفرنسا طلباً للتأييد والمعونة فلجا الألفى إلى إنجلترا والبرديسى إلى فرنسا ، والقوى الأجنبية وعلى وجه التحديد إنجلترا التى هدفت إلى عدم قيام حكم قوى ومستقر في مصر ، ومن ثم تأييدها للمماليك ، والحركة

(١) محمود حسن الفريق ، مرجع سابق ص ١٥ .

(٢) المرجع السابق ص ٥ - ٢٥ .

الشعبية المصرية التي أنبعثت ضد الحملة الفرنسية في سلسلة تكاد لا تنقطع من الانتفاضات والحركات الشعبية .

هذه الظروف إستغلها محمد علي الذي جاء إلى مصر كأحد قادة الفرق العثمانية ، وأتبع سياسة مزدوجة تمثلت في دعم صلاته بالحركة الشعبية وقياداتها مظهراً تعاطفه مع مطالبها ضد فساد المماليك من ناحية ، ودفع قواته إلى التمرد على الوالي العثماني لإظهاره بمظهر العجز وعدم السيطرة على الموقف من ناحية أخرى . وتتالي على مصر في هذه الظروف سلسلة من الولاة وهم محمد خسرو باشا ، ثم طاهر باشا ، وعلى الجزائري باشا ، وخورشيد باشا ، وفي ١٣ مايو عام ١٨٠٥ اجتمع عدد كبير من العلماء ونقباء الحرف والعامه وقرروا عزل خورشيد باشا وتعيين محمد علي بدلاً منه ولكن الوالي رفض على أساس « أنه مولى من طرف السلطان فلا أعزل بأمر من الفلاحين ولن نزل من القلعة إلا بأمر من السلطان » وعندئذ حاصرت قوات محمد علي وعدد كبير من المواطنين ، وإزاء هذه التطورات أصدر السلطان فرماناً بتعيين محمد علي والياً على مصر .

ويمكن إعتبار الحركة الشعبية التي أدت بوصول محمد علي إلى الحكم حلقة هامة في الكفاح الديمقراطي المصري الحديث من أجل تقييد سلطة الحاكم المطلقة ، وفي محضر الاجتماع الذي تم بين زعماء الشعب ومحمد علي يوم ١٣ مايو والذي حرره الشيخ محمد المهدي ورد فيه أن للشعوب طبقاً لما جرى به العرف قديماً ولما تقضى به أحكام الشريعة الإسلامية الحق في أن يقيموا الولاة ولهم أن يعزلوهم إذا انحرفوا عن سنن العدل وساروا بالظلم (١) . بل يمكن النظر إلى عملية ولي محمد علي الحكم على أنها شكل من أشكال « العقد الإجتماعي » الذي يرتب حقوقاً والتزامات لكل من الحاكم والمحكوم تجاه الآخر (٢) .

(١) محمود كامل : العمل لمصر (القاهرة ، د.ت) ص ٨ .

Sami A. Hanna, The Egyptian mind and The Idea [of Democracy, (٢)

International Journal of Middle East studies, Vol. 1 (1970) pp. 233-247.

٢ - من الحكم الفردى إلى الاحتلال الانجليزى (٣) :

تمتد هذه المرحلة إلى ما يزيد على الثلاثة أرباع قرن من الزمان . تبدأ بحكم محمد على الطويل (١٨٠٥-١٨٥٤) ثم عهد إبراهيم الذى لم يزد على عام ، وعهد عباس (١٨٤٨-١٨٥٤) ثم سعيد (١٨٥٤-١٨٦٣) وإسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩) وتوفيق الذى بدأ عهده فى ١٨٧٩ وجاءت الثورة العرابية والإحتلال الانجليزى ليدشنا مرحلة جديدة فى تطور النظام السياسى والدستورى المصرى .

ويمكن القول أن النظام السياسى خلال هذه المرحلة إتسم بثلاثة سمات رئيسية :

١ - تركيز السلطة فى يد الوالى ، ثم الخديوى فيما بعد ، فى إطار من الملكية الوراثية لأسرة محمد على .

٢ - وضع أساس مؤسسات الدولة الحديثة وبالذات فى عهد إسماعيل عندما أنشئ أول مجلس نيابى محدود الإختصاص وأول نظارة (وزارة) .

٣ - تصاعد الحركة الوطنية والوعى السياسى فى مصر نتيجة عدد من المؤثرات التى سوف نتعرض لها فيما بعد وبدء تكوين الأحزاب والجمعيات السياسية .

وفى مجال النظرة العامة لتطور هذا النظام قبل العرض الخاص لتطور كل من الهيئتين التشريعية والتنفيذية يمكن القول أن محمد على بعد إستيلائه على السلطة بدأ فى التخلص من القوى السياسية المنافسة له فقام بالتخلص من الزعامة الشعبية المصرية التى كانت منده فى الوصول إلى الحكم ، ثم قضى على

(١) أنظر بصفة عامة د. طعيمة الجرف : موجز القانون الدستورى (القاهرة ، ١٩٦٠) ص ٢٢٠ - ٢٥٠ ، د. إبراهيم شلبى : مرجع سابق ص ٢٩ - ١٥٧ ، وثائق الحركة الدستورية المصرية موجودة فى محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية فى مصر ، ٦ أجزاء (القاهرة ، ١٩٤٧) .

الممالك كنخبة سياسية واقتصادية ، وجمع كل سلطات الدولة في يده ونجح في إحلال النظام في المجتمع وإتسم عهده بالاستقرار والإستمرار (١) في إطار من عدم التمييز بين السلطات الثلاث .

وفي الفترة التالية لمعاهدة لندن عام ١٨٤٠ حصلت مصر على إستقلالها الذاتي في إطار السيادة العثمانية (٢) التي تمثلت في دفع الجزية ، وسريان المعاهدات العثمانية على مصر ، وإعتبار القوات المصرية جزءاً من الجيش العثماني . أضف إلى ذلك عدد من القيود الأخرى التي فرضها فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ .

وتميز الدراسات عادة عند تقييم النظام السياسي لمحمد علي بن ما قبل إصدار قانون السياسة - الذي سوف نعرض له فيما بعد - وما بعده ، كما تصف عهده بأنه كان فردياً أو مطلقاً ولكن ليس إستبداداً بالنظر إلى القيود التي تمثلت في القوانين العثمانية مثل فرمان الخط الشريف الذي أكد المساواة بين المواطنين وحدد حقوقهم العامة (٣).

كما تنافست الكتابات في تبيان مساوئ محمد علي ، فأبرزت أنه لم يكن مصرياً ، وأن جهوده لم تهدف إلى تحسين أحوال المصريين بقدر ما كانت تعبيراً عن أطماعه الشخصية ، وأنه كان حاكماً مطلقاً لم يسمح بالمشاركة الديمقراطية حتي أن أحد الكتب الجامعية أشار إلى « النزعة الإستبدادية التي

(١) د. ابراهيم شلبي : مرجع سابق ص ١٣ .

(٢) أنظر مناقشة لتكييف وضع مصر القانوني في د. شلبي : المرجع السابق ص ٧٣-٧٥ حيث يقرر أن مصر أصبحت دولة ذات شخصية قانونية متميزة عن الدولة العثمانية إلا أنها كانت دولة ناقصة السيادة ، ولكن نقصان السيادة لا ينفي صفة الدولة عنها .

(٣) أنظر على سبيل المثال د. السيد صبرى : مبادئ القانون الدستوري (القاهرة ، ١٩٤٩) ص ٢٦٧ ، د. مصطفى أبو زيد فهمي : الدستور المصري (الاسكندرية ، ١٩٥٧) ص ٢٠ ، د. محسن خليل : مرجع سابق ص ٦٠ ، د. طهية الجرف : مرجع سابق ص ٢٦٤ - ٢٦٤ .

كان يتميز بها كل أفراد أسرة محمد علي ، وميلهم الغريزي نحو الحكم المطلق وإبعاد الشعب عن السلطة « (١).

ويشير هذه التقييمات ثلاثة تحفظات أساسية :

أولها :

أن التمييز في عهد محمد علي بين فترة ما قبل إصدار قانون الاستنامة وما بعده يعبر عن نظرة قانونية أكثر منها سياسية فهو يستند إلى معيار شكلي وهو إصدار قانون الاستنامة الذي كما سوف نرى هو تنظيم لأداة الحكم ، كذلك فإن القول بأن الحكم كان مطلقاً وليس استبدادياً على أساس إلزام الحاكم بالفرمانات العثمانية يتضمن نفس النظرة القانونية . فالحاكم الذي استدعته الدولة العثمانية لدعمها عسكرياً في حروب الجزيرة العربية واليونان ، والذي خرج لقتالها وهزمها وفتح الطريق أمامه للاستئانة لا يتصور أن تقيده — عملياً — قوانين هذه الدولة . فالمعيار السياسي في تحديد العلاقة بين محمد علي والدولة العثمانية هو درجة التوازن في القوى السياسية والعسكرية بين الطرفين. وكيفية استخدام محمد علي لهذه القوى ولصالح أية أهداف وأغراض ، ومن ثم فنحن لا نعطي وزناً كبيراً للقيود الذي مثلته الفرمانات العثمانية على حركة محمد علي السياسية وجهوده داخلياً وخارجياً .

وثانيها :

أن محاكمة نظام محمد علي بناء على اعتبارات مثل كونه ليس مصرياً وأنه كان يسعى لبناء مجد شخصي له وأنه كان حاكماً استبدادياً غير ديمقراطي تتضمن خلطاً تاريخياً واضحاً وتسقط من حساباتها « السياق التاريخي » الذي عاش فيه محمد علي وهي فترة النصف الأول من القرن التاسع عشر والأفكار والتنظيمات التي سادت في تلك الحقبة ، فمن الأخطاء الشائعة محاولة تقييم فترة تاريخية سابقة بمعايير اليوم دون نظر إلى القيم والمفاهيم والظروف التي كانت قائمة وقتذاك ، ودون نظر إلى المرحلة والقيود التي

(١) ثروت بدوي : ثورة ٢٣ يوليو وتطور الفكر الثوري في مصر (القاهرة ،

فرضتها - موضوعاً ونفسياً - على الحاكم أو الصفوة الحاكمة والتي لم يكن من الممكن تخطيها (١).

لذلك يجب إدخال عنصر الإطار التاريخي والظروف السائدة في مصر والعالم وقتذاك . ففي فترة محمد علي كانت أوروبا مقسمة بين عدد من الإمبراطوريات وهي الإمبراطورية النمساوية المجرية والإمبراطورية الروسية والإمبراطورية العثمانية ، ولم يكن لأى منها أن تدعى الكثير من ملامح النظام الديمقراطي ، وحتى في البلاد التي شهدت تطوراً ديمقراطياً كإنجلترا وفرنسا فقد كان حق الاقتراع مقيداً بشروط مالية واقتصادية . وكانت أكثر الدساتير ديمقراطية في القرن التاسع عشر كال دستور الأمريكي والدساتير الفرنسية - بإستثناء دستور ١٧٩٣ الذي لم يطبق - تقيد حق الانتخاب بشرطى النصاب المالى والكفاءة أو بأحديةا وميز الدستور الفرنسي لعام ١٧٩١ بين المواطنين العاملين وهم الناخبون والمواطنون غير العاملين وهم الذين لا يحق لهم ممارسة حق الانتخاب وإنما يتمتعون بالحقوق المدنية وحسب ، وفي إنجلترا ظل حق الاقتراع مقيداً وكان للبرلمان الإنجليزي - بما في ذلك مجلس العموم - صفة أرسقراطية من حيث شروط العضوية حتى صندوق قانون الإصلاح الانتخابي لعام ١٨٣٢ الذي أعطى حق المشاركة للطبقة الوسطى ولم يتقرر مبدأ الاقتراع العام إلا بتعديل قانون الانتخاب في ٦ فبراير ١٩١٨ .

وظهر عديد من النظريات والآراء التي بررت هذا الوضع ، ومن ذلك القول بأن المشاركة في الانتخابات هي وظيفة إجتماعية وليست حقاً وبالتالي يمكن قصره كسائر الوظائف العامة على فئة محدودة من الناس ، وأن الذين لا يملكون لا يهتمون عادة بالشئون العامة وأن إشراكهم يمثل

(١) من هذه الإنتقادات الشائعة أيضاً التقليل من قيمة المجالس النيابية التي ظهرت في عهد إسماعيل على أساس أنها أخذت بمبدأ الاقتراع المخلود بنصاب مالى وبالتالي لم تعط حق الانتخاب للجميع .

خطراً على العملية السياسية : فالناخب الفقير يمكن التأثير عليه وشراء صوته كما أن مثل هذا الناخب يميل عادة إلى النظريات الاجتماعية والسياسية المتطرفة ومن ثم يصبح إشترائه عاملاً من عوامل عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى ، وأن الثروة دليل الكفاءة ، فالذين لا يدفعون ضرائب - وهم السوق والغوغاء كما أسماهم تير - لا يتحملون مسئولية الحكم وتبعاته ومن ثم يجب أن يقتصر الحكم على من يؤدون ضرائب أخذاً بقاعدة « حيث توجد المسئولية تكون السلطة » ، وهكذا أرتبط حق الانتخاب بوجود نصاب مالى وترتب على ذلك أن الدعوة الديمقراطية خلال القرن التاسع عشر اختلطت بالمطالبة بحق الاقتراع العام .

وكانت أول دولة تأخذ بهذا النظام - أى الاقتراع العام - هى سويسرا فى ١٨٣٠ وكانت فرنسا قد قررتها نظرياً فى دستور ١٧٩٣ الذى لم يطبق ثم أخذ به دستور ١٨٤٨ ، وألمانيا ١٨٧١ ، وأسبانيا ١٨٩٠ ، وبلجيكا ١٨٩٢ ، وكل من السويد والنمسا ١٩٠٧ ، وإيطاليا ١٩١٢ ، والدانمارك ١٩١٥ ، وبريطانيا ١٩١٨ .

كما كان نظام الحكم السائد فى هذه الفترة هو النظام الملكى المطلق ويكفى أن نذكر ما فعله لويس نابليون فى فرنسا بعد إنتخابه تبعاً للدستور ١٨٤٨ ، فقام بحل المجلس التشريعى وألغى الدستور وأعلن قيام الامبراطورية الثانية عام ١٨٥٢ ونصب نفسه امبراطوراً مدى الحياة ، وفى ١٨٢٠ لم تكن هناك سوى ثلاث جمهوريات فى العالم وهى سويسرا والولايات المتحدة وهاييتى ، وساد النظام الملكى حتى بداية القرن العشرين .

وفى إطار هذا النظام كانت علاقات المصاهرة تربط الأسر الحاكمة فى أوربا وكان إنتقال عرش بلد ما إلى جنسية أمير لا ينتمى إليها نتيجة الزواج أو عدم وجود أمير يتولى العرش فى الأسرة الحاكمة من الأمور المعتادة . وهكذا فإن الاحتجاج بعدم مصرية محمد على يصبح أمراً لا يعتد به خاصة

(١) أنظر د. ثروت بدوى ؛ النظم السياسية (القاهرة ، ١٩٧٣) ص ٢٣٩-٢٥٤ ، د. عثمان خليل و د. سليمان الطماوى : القانون الدستورى (القاهرة ، ١٩٥١) ص ١٩٣-١٩٧ .

في إطار الظروف المصرية عندما لم تكن فكرة الجنسية قد أتضحت بعد ، وكان الشعور الإسلامى هو العنصر المتحكم في الإحساس بالهوية وكانت « إسلامية » الحاكم وليست « جنسيته » هي العامل الأكثر أهمية . وإلا كيف يمكن تفسير عشرات الحكام المسلمين غير المصريين ممن تولوا حكم مصر بما في ذلك الولاة والمماليك الذين حكموا خلال الفترة التي سبقت محمد علي مباشرة . من هذا العرض للاوضاع السياسية في أوروبا يتضح لنا أنه إذا كان ذلك هو الوضع في بلاد تمتعت بدرجة أعلى من النضج الاقتصادي والاجتماعي ومن التطور الثقافي والعلمي ، أيجوز علمياً نقد محمد علي - في إطار الواقع المصري - على أنه لم يقم نظاماً ديمقراطياً بالمعنى الحديث ، وألا يتضمن مثل هذا النقد مغالطة تاريخية تفرض على مرحلة تاريخية سبقت مفاهيم ومعايير ما كان يمكن لها موضوعياً أن تنشأ وتطور في تلك المرحلة . دليل ذلك السهولة التي أستطاع بها محمد علي ضرب القيادة الشعبية التي ساعدته في الوصول إلى السلطة والتي تبين أن هذه القيادة والقوة الاجتماعية التي مثلتها كانت ما زالت في طورها الجنيني .

وثالثها :

يتعلق بالغايات أو الأهداف التي يسعى إليها الحاكم ، أو بعبارة أخرى لأية أهداف يوظف الحاكم سلطته . لقد أتمم النظام السيامي في عهد محمد علي بثلاثة سمات :

١ - حكم فردي وتركيز للسلطات في يد الوالي .

٢ - غياب رقابة شعبية .

٣ - غياب مشاركة سياسية .

فاذا أردنا تقييماً علمياً لهذا النظام يصبح من الضروري أيضاً اعتبار عنصر الهدف ، الذي استخدمت هذه السلطة لتحقيقه . فشتان بين حاكم يركز السلطة في يده لتعبئة موارد المجتمع والإسراع بعملية التحديث الاقتصادي والاجتماعي ، وحاكم آخر يركزها بقصد تكريس امتيازات فئات محدودة من المواطنين أو فرض حالة من الجمود على حركة التطور ، وهكذا فقد تماثل عدة نظم

للحكم من حيث الشكل ولكن لا يمكن للباحث الموضوعى أن يساوى بينها عندما تدخل أهداف النظام وغاياته فى التحليل .

ويقال عادة أن إصلاحات محمد على قامت أساساً لسد حاجة الجيش وأنها انتهت بهزيمته ولم تكن بهدف رفع مستوى معيشة الشعب ، وأن تركيز شئون المصالح فى يد الوالى أدى إلى سوء إدارتها وأنه إستأثر وأسرته بعائد هذه الإصلاحات ، ويعبر عن ذلك أحد الباحثين بقوله « فلا شك أن نظام الحكم كان مطلقاً جمع فيه الوالى سلطات التشريع والتنفيذ والقضاء بين يديه فلم يكن هناك برلمان منتخب يقوم بمهمة التشريع إذ كانت القوانين والتشريعات تصدر بإرادة الوالى المنفردة... ومهما تكن قيمة الإصلاحات السياسية والإدارية التى قام بها محمد على فإنها لا تغفر له المظالم التى أوقعها على أفراد الشعب المصرى ولا يمكن أن تبرر نظام الحكم المطلق الذى أقامه أو إخماده لروح المقاومة الشعبية وإذلال الأفراد والإستعلاء على المصريين ومحاربة الأتراك (١) . ومثل هذا التقييم يعبر عن تهوين من حجم « النقلة » الموضوعية التى حققها محمد على فى الهيكل الإجتماعى المصرى وفى العلاقات الإقتصادية والإنتاجية . لقد أقام محمد على مؤسسات الدولة الحديثة وترك تأثيراً واضحاً فى شكل الحياة الإقتصادية والإجتماعية فيها .

فى مجال الزراعة أقيمت الترع وأنشئت السدود والقناطر ، وتم تحويل أراضي الدلتا من نظام رى الحياض إلى نظام الرى الدائم وتم إدخال محاصيل تجارية جديدة كالقطن ، وفى مجال الصناعة أدخل نظام المصنع الحديث الأمر الذى أضعف نظام الطوائف ، وأقيم عدد كبير من الصناعات وبالذات تلك اللازمة للجيش وكانت هذه بمثابة الأساس لقاعدة صناعية ضخمة (٢) .

(١) د. ثروت بلوى : ثورة ٢٣ يوليو ص ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٥ .
(٢) من أهم المراجع باللغة العربية أنظر بمبذالرحمن الراقى : عصر محمد على (القاهرة ، ١٩٥١) ، د. أحمد أحمد الحقة : تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على (القاهرة ، ١٩٥٢) ، د. على الجريتلى : تاريخ الصناعة فى عهد محمد على (القاهرة ، ١٩٥٢) ، د. محمد فؤاد شكرى : بناء دولة مصر محمد على (القاهرة ، ١٩٤٨) ، هيلين آن ريفلين : الاقتصاد والإدارة فى مستهل القرن التاسع عشر . ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسنى (القاهرة ، ١٩٩٧) .

وفي مجال التعليم فتح محمد علي العديد من المدارس العسكرية وكذا مدارس الطب والمهندسخانة ، كما أرسل أول بعثة دراسية إلى إيطاليا في ١٨١٢ وتبعها العديد من البعثات إلى فرنسا وإنجلترا ، وأفتحت مدرسة الترجمة لنقل أمهات الكتب الأجنبية إلى اللغة العربية (١) .

وتركت هذه التطورات بصماتها على هيكل المجتمع وشكل حياته ، فالإصلاحات التعليمية أدت في الأجل القصير إلى تكوين نواة لجماعة مصرية متعلمة تعليماً حديثاً وقادرة على استخدام الآلات والمناهج المتطورة ، ولكن النتيجة الأكثر أهمية التي برزت في الأجل الطويل كانت هي إدخال أنماط علمانية للتعليم أدت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى وضع الأناس لحركة إحياء ثقافية وتكوين نخبة سياسية مصرية (٢) .

ووفرت الإصلاحات الزراعية والإحتكارات الصناعية رأس المال اللازم لتطوير الزراعة المصرية من إقتصاد الإكتفاء إلى إقتصاد رأسمالي يقوم على زراعة القطن الأمر الذي أدى إلى تغيير هيكل الزراعة المصرية وإيجاد رابطة إقتصادية أقوى بين مصر وأوروبا (٣) .

وكان من شأن القضاء على سطوة المماليك وإعادة توزيع الأرض على الأقارب وكبار الضباط والموظفين وبنعض الأوربيين المقربين من محمد علي وضع الأساس لطبقة جديدة من كبار الملاك الزراعيين في عهدي سعيد وإسماعيل فيما بعد (٤) .

J. Heyworth-Dunne, Introduction to the History of Education in (١) Modern Egypt (London, 1968), pp. 164-287.

1. Abu Lughod, The Transformation of the Egyptian Elite: Prelude to (٢) the Urabi Revolt, The Middle East Journal, vol. XXIII, no 3 (summer, 1967), pp. 325-344.

(٣) هناك ما يشير إلى أن الفلاحين قد دفعوا ثمناً غالياً لهذه التجربة وفي أعمال السخرة لذلك حدثت سلسلة من الانتفاضات الفلاحية في أعوام ١٨٢٣ ، ١٨٢٤ ، ١٨٢٦ ، ١٨٢٨

G. Bear, Studies in the Social History of Egypt (Chicago, 1969), pp. 62-70. (٤)

أضف إلى ذلك ضرورة فهم الإهتمام بالجيش في إطاره التاريخي فهناك إتفاق بين دارسى تاريخ عملية التحديث في مجتمعات القرن التاسع عشر على أن هذه العملية عادة ما بدأت في أعقاب هزيمة عسكرية وأن التغير بدأ أولاً بالجيش ليتمدد بعد ذلك إلى بقية المؤسسات ، فقد كان ينظر للجيش على أنه أداة الإنتهاء إلى العصر الحديث وأن أحد معايير تقدم الدولة هو إمتلاكها لجيش حديث .

وهكذا فمن الصحيح أن معظم إنجازات محمد على الصناعية والتعليمية نبعت من إهتمامه بالجيش وأنهى العديد منها بعد هزيمته العسكرية ، لكن مصر لم تعد إلى ما كانت عليه قبل محمد على فقد نتج عن هذه الإصلاحات تدخل النظام القديم وبدء عملية تغير إجتماعي وتعبئة إجتماعية شملت قطاعات عريضة من المجتمع وأدت إلى مزيد من الاتصال بالعالم الحديث ومعرفة النخبة المتعلمة في مصر بما كان يجرى في البلاد المتقدمة، ولعل ذلك يفسر وصف كارل ماركس لمصر في عهد محمد على بأنها « العنصر الحيوى الوحيد » في الامبراطورية العثمانية (١) .

وفي مجال تقييم أهداف محمد على نستبعد الرأى القائل بأنه كان يريد إحياء مجد مصر السابق ، كما نستبعد احتمال رغبته في إقامة دولة عربية مستقلة عن الامبراطورية العثمانية ، ونرجح رأى الأستاذ صبحى وحيدة الذى يذهب فيه إلى أن محمد على كان عثمانى النزعة فقد نشأ في إطار الامبراطورية العثمانية التى إحتلت في عقول وأفئدة مريديها موقع القداسة ، ورأى أنها تتدهور باستمرار، وأن إنقاذها يحتاج إلى زعيم قوى يعيد لها أمجادها ويواجه أطماع الدول الأوروبية فيها (٢) .

وفي إطار ما تقدم يمكن القول أن محمد على أقام نظاماً فردياً تركّز

(١) V. Lutsky, Modern History of the Arab Countries (Moscow, 1969), p. 62.

(٢) صبحى وحيدة : في أصول المسألة المصرية (القاهرة ، ١٩٥٠) ص ١٣٤ ، ١٥٧ .

فيه السلطة السياسية في شخص الوالى ، وأنه أستخدم هذه السلطة من أجل تطوير وتحديث النظام الاقتصادى والاجتماعى المصرى حتى أنه يعد وبحق كما أسماه دودويل « مؤسس مصر الحديثة » .

وأستمر شكل نظام الحكم الذى تركه محمد على بدون تغييرات أساسية حتى عهد إسماعيل الذى عمل من خلال الرشوة والمال على تغيير وضع الوالى ونجح فى إستصدار عدد من الفرمانات العثمانية ، فتبعاً لفرمان ١٨٦٦ جعل الحكم لأكبر أبنائه بدلاً من أن يكون لأكبر أفراد أسرة محمد على كما كان يقضى بذلك فرمان ١٨٤١ . وفى ١٨٦٧ صدر فرمان بمنحه لقب خديوى وأعطاه حرية التصرف فى الشئون المالية والإدارية ، ثم فرمان ١٨٧٣ الذى أكد مكاسب خديوى مصر إزاء السلطنة العثمانية فحول له سن القوانين والأنظمة الداخلية وحق عقد المعاهدات والقروض والاتفاقيات الجمركية دون الرجوع إلى الباب العالى لذلك سمي بالفرمان « الجامع » لأنه منح الكثير من الحقوق .

وإذا كان محمد على هو مؤسس مصر الحديثة فقد شهد عصر إسماعيل بداية المؤسسات السياسية الحديثة فتكون أول مجلس نيابى وكذا أول نظارة (وزارة) ، وفى نهاية هذه الفترة صدرت اللائحة الأساسية لعام ١٨٨٢ التى تعد نقطة تحول هامة فى التطور النيابى البرلمانى فى مصر كما وقعت أحداث الثورة العرابية التى لم تكن مجرد حركة جيش وإنما تحركت القوات المسلحة فيها بمساندة شعبية واسعة واشتركت فيها وفود من الأقاليم جاءت لنصرة عرابى . وكانت الثورة فى التحليل الأخير تعبيراً عن ظروف المجتمع ، وترجع أسبابها إلى عوامل أصيلة مثل سوء الأحوال الاقتصادية وازدياد التغلغل الاقتصادى والسياسى الأجنبى فى مصر ، والنهضة الثقافية والتعليمية ونشوء نخبة سياسية مصرية . ويجدر فى هذا الإطار التأكيد على الطبيعة الاجتماعية للجيش المصرى والذى وصفته إحدى الباحثات بأنه *Les Fellahs en uniforme* فقد كان الجيش مجالاً للعديد من العناصر الشعبية المتعلمة فتشير الإحصاءات إلى أن ٦٣٪ من

خريجي المدارس الحكومية في الفترة ما بين ١٨٦٥ - ١٨٧٥ قد ألحقوا بالجيش بينما عين ١٩٪ منهم في وظائف مدنية (١) ، لذلك استطاعت حركة الجيش أن تجتذب إليها القوى الشعبية من مثقفين وفلاحين وأرباب حرف ورجال شرطة الأمر الذي جعل القنصل الفرنسي العام في مصر يصف القوى المحركة للثورة المصرية بأنها أكثر طبقات المجتمع جهلا وضعة (٢) .

لقد كانت الحركة العرابية من منظور تطور الوعي الوطني المصري خطوة هامة فقد مثلت « تحريراً للعنصر المصري الوطني من الطبقة المستغلة وهي أجنبية الأصل والنشأة واللغة والعادات والمشاعر والتصرفات » (٣) . وفي الحقيقة أنه يمكن النظر إلى هذه الحركة من زاويتين : فهي من ناحية ثورة وطنية ضد النفوذ الأجنبي وضد العناصر الأجنبية المشاركة في حكم مصر ، وهي من ناحية أخرى ثورة دستورية للحد من سلطة الحاكم غير المقيدة والمطالبة بالدستور (٤) .

وبضرب الإسكندرية ، ودخول القوات الإنجليزية القاهرة ، بدأت مصر مرحلة جديدة من تطور نظامها السياسي طرحت آثارها في مختلف مجالات الحياة . وإن كان أكثر ما يهمنا في هذا المجال أنه من تلك اللحظة أرتبط هدفا

(١) د. أحمد القشيري : الأصول الاجتماعية والجنور الفكرية للتجمعات السياسية في مصر قبل الثورة . من أبحاث المعهد العالي للدراسات الاشتراكية (١٩٦٦) ص ٣ - ٥

(٢) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر الديمقراطية ، مجلة الهلال ، مجلد ٧٣ ، عدد ٩ (سبتمبر ١٩٦٥) ص ٩ .

(٣) أنيس صايغ : تطور المفهوم القومي عند العرب (بيروت ، ١٩٦١) ص ٨٣-٨٤

(٤) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : لماذا أخفقت الثورة العرابية ، مجلة الهلال ، مجلد ٧٩ ، عدد ٩٠ (سبتمبر ١٩٧١) ص ٥٦ - ٩١ ، وكذلك عبد العظيم رمضان : الثورة العرابية . الفكر والصراعات الاجتماعية في الثورة الوطنية ، الطليعة ، السنة السابعة ، عدد ٩ (سبتمبر ١٩٧١) ص ٧٤ - ٧٥ .

للاستقلال والدستور، وارتبطت الحركة الدستورية بالحركة الاستقلالية^(٤). ففي إطار
لاستقلال الذاتي الذي تمتعت به مصر من قبل كان الكفاح الوطني يدور أساساً
حول محور الدستور والصراع من أجل التضييق من نطاق السلطة الفردية للحاكم
وانتزاع حقوق الرقابة الشعبية على تصرفاته وإقرار سلطة البرلمان ونواب
الشعب ، ولكن بمجيء الاحتلال أضيف هدف الاستقلال وارتبط في مخطط
الحركة الوطنية وفي نخلة وأذهان المواطنين كل من الاستقلال والدستور ،
والحرية الخارجية بالحرية الداخلية ، وجلاء الانجليز بإقرار الدستور والبرلمان
في الداخل .

(٤) جلور هذا الارتباط تعود إلى حركة عربي فالحركة الوطنية خلال هذه الفترة ربطت
بين الدستور والحد من النفوذ الأجنبي ولكن تبلور ذلك بشكل واضح وصريح بوجود
الاحتلال الإنجليزي وهيئته المباشرة على البلاد .

المبحث الثانى

نشأة السلطة التشريعية (البرلمان)

لم ينشئ محمد على أى تنظيـات نيابية أو تشريعية بالمعنى الحقيقى ولا يمكن أن نجد فى نظام حكمه تنظيـا يسمح بشكل حقيقى من المشاركة السياسية . أقرب ما نجده فى هذا المجال هو مجلس المشورة الذى أنشأه عام ١٨٢٩ من كبار موظفى الحكومة والعلماء وأعيان البلاد (١٥٦ عضواً ٩٩ منتخباً من كبار الأعيان والباقي بالتعيين) للاسترشاد برأيهم فى المسائل الإدارية والتعليم والأشغال العمومية وما يقترحه الأعضاء من موضوعات . كما كان للمجلس حق مساءلة موظفى الدولة ومشايخ البلاد عن الرشوة والاختلاس والنظر فى الشكايات التى تقدم إليه وكان المجلس يدعى للانعقاد مرة كل سنة ويرأس إجتماعاته إبراهيم باشا وفى عام ١٨٣٧ حل محمد على هذا المجلس وأقام بدله لجنة المشورة ، ولكن لا يمكن اعتبار أى من اللجنة أو المجلس نواة لنظام نيابى (١) .

أما البداية الحقيقية لنظام نيابى محدود حسب إتفاق جمهرة المؤرخين والبحاث فتتمثل فى إنشاء مجلس شورى النواب فى فترة حكم الخديوى إسماعيل فى ٢٢ أكتوبر ١٨٦٦ والذى تحدد نظامه بموجب لائحتين : اللائحة الأساسية واللائحة النظامية . ويبدو أن هدف إسماعيل من وراء إنشاء هذا المجلس كان هو تحقيق المزيد من السيطرة على كبار الأعيان الذى تكون منهم المجلس وكسب تأييدهم السياسى ودعمهم المالى له ، وتحسين صورة عهده أمام المحافل الأوربية والبنوك التى كان يقترض منها (٢) .

(١) عبد المنجى رجب : المثل الديمقراطى والنظام الانتخابى فى مصر (القاهرة ، ١٩٥٣) ص ١٥١ ، عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على (القاهرة ، ١٩٥١) ٦٠٨ .

(٢) بالنسبة لتطورات الهيئات النيابية من أهم المراجع د. عبد العزيز رفاعى : فجر الحياة النيابية فى مصر ١٨٦٦ - ١٨٨٢ (القاهرة ، ١٩٦٤) ، فاروق يوسف : تطور نظام الحكم النيابى فى مصر من الاحتلال حتى الحماية ، رسالة ماجستير غير ملشورة قدمت إلى كلية التجارة - جامعة القاهرة ، ١٩٦٣ .

وتألف المجلس من ٧٥ عضواً ، ينتخبون لمدة ٣ أعوام ، ويكون الانتخاب حسب تعداد السكان في كل منطقة ، وتمثل الهيئة الناجبة في مشايخ البلاد وعمدها في المديریات ، والأعيان في القاهرة والإسكندرية ودمياط ولم يكن يمثل هذه المدن الثلاث الكبرى سوى ستة أعضاء . وهكذا سيطرت عناصر من كبار ملاك الأرض على المجلس ولم يكن للصناع أو التجار أو المتعلمين وجود يذكر فيه (١).

ويشترط في النائب أن يكون مصرياً من المتصفين بالرشد والكمال ، لا يقل عمره عن ٢٥ سنة ، ولا تكون قد صدرت ضده أحكام جنائية أو طرد من وظائف الحكومة أو حكم عليه بالإفلاس وألا يكون من الفقراء المحتاجين ، أو من موظفي الحكومة والعسكريين ، كما وضع شرط معرفة القراءة والكتابة ، على أن يطبق بالنسبة للناخبين بعد ٣٠ سنة مراعاة لظروف انتشار الأمية في البلاد . ويتمتع أعضاء المجلس بالحصانة الجنائية أثناء دورة انعقاده إلا إذا ارتكب أحدهم جريمة القتل ، ويعقد المجلس دورته لمسدة شهرين كل سنة من منتصف ديسمبر إلى منتصف فبراير ، ويكون اختيار رئيس ووكيل المجلس من حق الخديوى .

أما اختصاص المجلس فيتحدد تبعاً للبند الأول من اللائحة في « المداولة في المنافع الداخلية والتصورات التي ترى الحكومة أنها من خصائص المجلس » بمعنى أن المجلس لا يناقش سوى المسائل التي تعرضها الحكومة عليه . كذلك فإن سلطة المجلس إستشارية وليست قطعية بالنسبة للأمور التي تعرض عليه ومن ثم فإن ما يصدر عنه هو بمثابة توصيات ليست ملزمة للخديوى وإنما ترفع له وهو يمتلك سلطة إصدار القرار .

ويمكن تحديد أهم سمات المجلس في ثلاث :

(١) بالنسبة لأول مجلس نيابي أنظر د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : من تراثنا الديمقراطي مجلة الهلال ، السنة ٧٣ ، عدد ٦ (يونيو ١٩٦٥) ص ٨٥ - ٨٨ . كذلك د. طعيمة الجرف : مرجع سابق ص ٢٣٧ - ٢٣٩ .

١ - ضيق نطاق الهيئة الناجبة فهي لم تشمل كل المواطنين وإنما اكتسبت طابعاً طبقياً واضحاً .

٢ - ضيق إختصاص المجلس وإقتصراره على مناقشة المسائل الى تقوم الحكومة بعرضها عليه دون أن يكون من حقه تحديد جدول أعماله بنفسه

٣ - الطابع الاستشارى للمجلس فلم تكن قراراته قطعية وكان موعد إنعقاد المجلس مشروطاً برغبة الخديوى، وإذا كانت اللائحة قد حددت مواعيد الإنعقاد من منتصف ديسمبر إلى منتصف فبراير فلم يكن ذلك ملزماً للخديوى ولم يحدث أن دعى المجلس مرة واحدة في مواعده .

لذلك لا يجوز إعتبار مجلس شورى النواب هيئة نيابية ديمقراطية بالمعنى السليم ولكن لا يمكن إغفال أنه أوجد نوعاً من التشاور فى البناء السياسى كما أنه فتح الطريق للصراع من أجل المزيد من تضيق سلطة الحاكم ومشاركة المجلس له كما حدث بالفعل وعلى نطاق واسع فى دورة عام ١٨٧٩ . وتكفى مقارنة سريعة بين دورتي ١٨٦٩ و ١٨٧٩ لتبيان مدى التطور الذى حدث فى المجلس، ففى رد المجلس على إفتتاح دورة ١٨٦٩ ورد أن « الشرف كل الشرف ما حزننا والفخر كل الفخر ما حظينا . . . بتكرار إفتتاح هذا المجلس فى ظل الساحة الخديوية المؤسسة على موجبات رفاهية الأهالى » (١) . ويذكر أحمد شفيق فى مذكراته كيف أنه عندما طلب من النواب تقسيم أنفسهم إلى ثلاث مجموعات : المؤيدون للحكومة يجلسون إلى اليمين والمعارضون لها يجلسون إلى الشمال أما المعتدلون فيجلسون فى الوسط ، جلس الجميع على الجانب الأيمن صائحاً بعضهم كيف يمكن أن نعارض الحكومة (٢) .

(١) رفاعى : مرجع سابق ص ٢٦ .

(٢) مذكراتى فى نصف قرن (القاهرة ، ١٩٣٤) الجزء الثانى ص ٢٩ .

ولنقارن ذلك بما تضمنه رد المجلس في يناير ١٨٧٩ « نحن نواب الأمة المصرية ووكلاءها المدافعون عن حقوقها الطالبين لمصلحتها التي هي في نفس الوقت مصلحة الحكومة » ووصف المجلس بأنه « أساس المدنية والنظام ، وعليه مدار العمران ، وهو السبب الموجب لنوال الحرية التي هي منبع التقدم والترقي وهو الباعث الحقيقي على بث المساواة في الحقوق التي هي جوهر العدل وروح الإنصاف » (١).

ونتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة ، وتأثر البعض بالتطور الدستوري في الدولة العلية وإصدار دستور ملحت باشا عام ١٨٧٦ قصاعدت الحركة الوطنية الدستورية . فمن الناحية الاقتصادية كانت مصر تبدو كأنها تغوص أكثر وأكثر في ديونها وتبدو عاماً بعد عام أقل قدرة على الوفاء بأقساط هذه الديون ، وفي أبريل ١٨٧٦ توقفت الحكومة عن سداد الأقساط ، وفي مايو تم إنشاء صندوق الدين . ومن الناحية السياسية كان النفوذ الأجنبي يتغلغل في قطاعات متزايدة من المجتمع ويحتل دوراً أكبر في عملية صنع القرار السياسي بما تضمنه ذلك من شل لإرادة الحاكم وتقليل لسلطاته . وذلك لحساب الأجانب ونفوذهم وما يترتب على ذلك من استفزاز للمشاعر الوطنية المصرية . ومن الناحية الاجتماعية كانت الإصلاحات التعليمية لمحمد علي قد بدأت في طرح آثارها الطويلة الأجل من حيث ظهور نخبة ثقافية قادرة على التعبير عن مطالب المجتمع ، ودعم من تلك الحركة الفكرية عواجل أخرى مثل إنتشار الصحافة السياسية وحركة الترجمة وأفكار الشيخ جمال الدين الأفغاني الذي أقام لفترة في مصر وأستقطب حوله عدداً من قادة الفكر والرأي والسياسة في المجتمع كان من بينهم بعض أعضاء المجلس مثل عبدالسلام المويلحي (٢) .

(١) د. رفاعي: مرجع سابق ص ١٠٤ ، ١٠٥ ، د. أحمد عبد الرحيم مصطفى: مرجع سابق

(٢) سوف نتعرض تفصيلاً لبعض هذه العوامل عند تحليل أسباب ظهور الأحزاب السياسية .

ومن ثم فقد شهدت الفترة التي بدأت منذ عام ١٨٧٦ تصاعداً للحركة الوطنية الدستورية التي تمثلت في مطالبة النواب بإستبعاد العناصر الأجنبية من النظارة ، وجعل النظارة مسئولة أمام مجلس شورى النواب ، وتوسيع اختصاصات المجلس بما يجعله أكثر قدرة على ممارسة مسئولياته وأكثر تعبيراً عن الممارسة الديمقراطية وبالذات في المسائل المالية .

في الدورة غير العادية التي عقدت بطنطا في ١٨٧٦ بخصوص ضريبة المقابلة ظهرت روح المعارضة وطلب النواب إيضاحات بخصوص الحالة المالية ، وفي ١٨٧٩ نشبت أزمة بين المجلس وناظر المالية الانجليزي نتيجة رفض الوزير إستدعاء المجلس له مما دفع ٤٩ من الأعضاء إلى تقديم مذكرة يحتجون فيها على تجاهل مجلس النظارة لقرارات المجلس وعلى موقف ناظر المالية منه . وعندما حاولت النظارة حل المجلس أرسل الأعضاء خطاباً للخديوى ورد فيه « إنهم (أى النواب) لم يشتغلوا لغاية الآن إلا بأمور جزئية وأنهم لم يسنوا لأنفسهم قانوناً جديداً ليكون المجلس آلة قوية في الإصلاح » . بل لقد طلب أحد الأعضاء خلال إحدى المناقشات نقل مقر المجلس من القلعة إلى قلب القاهرة حتى يزداد التجاوب بين المجلس والشعب (٢) .

وعكس ذلك التطور الحاصل في المجتمع إزدياد الشعور بالكراهية للنظارة التي تضم عضوين أجنبيين والتي حاربت مجلس شورى النواب ، فعقدت العديد من الاجتماعات السياسية ، وحدثت حركة الضباط ضد نظارة نوبار باشا في ١٨ فبراير ١٨٧٩ التي أدت إلى سقوطها وتولى الأمير توفيق النظارة لمدة شهر حاولت إنجلترا وفرنسا فيه من خلال رياض باشا ناظر الداخلية حل المجلس ، فأستصدرت النظارة من الخديوى مرسوماً

(٢) حول نشاط المجلس ومعارضته أنظر د. رفاعي : مرجع سابق ص ٤٩ - ٧٩
أنظر أيضاً فاروق يوسف : مرجع سابق ص ٤٣ .

يحل المجلس بحجة أن مدة نيابته قد أنتهت ، وقام رياض باشا بإبلاغ ذلك للمجلس في ٢٧ مارس ١٨٧٩ ، ولكن أعضاء المجلس في اجتماع تاريخي مشهود رفضوا مرسوم الحل وصمموا على الاستمرار في مباشرة عملهم ومراقبة أعمال الحكومة .

وأدت هذه الواقعة إلى إزدياد الشعور بالكراهية والمرارة إزاء التدخل الأجنبي ، وتبلور ذلك في لائحة وطنية في أبريل ١٨٧٩ وقع عليها ممثلون من كل القوى السياسية كالضباط وأعضاء مجلس شورى النواب وكبار الملاك والأعيان والعلماء وتحددت فيها المطالب الشعبية في :

١ - الوصول إلى تسوية مالية تكفل للبلاد الوفاء بديونها على أساس أن إيرادات الحكومة تكن بالمصروفات بما في ذلك أقساط الديون العامة .

٢ - تأليف نظارة مصرية خالصة .

٣ - إقامة نظام دستوري يقوم على مسئولية النظارة أمام مجلس شورى النواب .

وقبل الخديوى إسماعيل هذه المطالب ، بل ويرى البعض مثل لاندو أنه كان وراء إصدار اللائحة حتى يتخلص من الناظرين الأجنيين (١) الذين إحتجوا على قبوله لها ، وكلف محمد شريف باشا في ٧ أبريل ١٨٧٩ بتأليف نظارة مصرية تكون مسئولة أمام مجلس شورى النواب .

ويثور السؤال حول أسباب قبول الخديوى لللائحة ، وبدون الوصول إلى رأى لاندو فقد كان موقف السراى طبيعياً مع إزدياد التناقض بينها وبين النفوذ الأجنبي الذى سلبها سلطاتها الإستبدادية التى كانت تتمتع بها ،

وهكذا حدث تعارض بين « الأتوقراطية الخديوية » والنفوذ الأجنبي ترتب عليه محاولة الخديوى أن يبدو مظهر الحريص على المطالب الوطنية والدستورية بقبوله باللائحة .

ووافقت النظاره على استمرار إنعقاد المجلس ، وفى أول إجتماع له بتاريخ ١٧ مايو ١٨٧٩ تقدم شريف باشا بمشروع اللائحة الأساسية التى تعد أول مشروع دستور نيابى برلمانى فى مصر ، وفى ٢ يوليو قدم إلى المجلس مشروع اللائحة الانتخابية .

وحسب مشروع اللائحة الأساسية فقد كان للمجلس الذى تكون من ١٢٠ عضواً سلطة البرلمانات الحديثة مثل حق إقرار الميزانية والقوانين وإعتبار النظارة مسئولة أمامه ، وحق النواب فى توجيه الأسئلة والإستجابات إلى النظار ، كما أعطى المجلس حق إنتخاب رئيسه ووكيله وحق الحكم فى صحة إنتخاب نوابه دون تدخل أى جهة أخرى .

أما النائب فهو يمثل الأمة بأسرها وليس دائرته الانتخابية فقط وبالتالي فإن مهمته هى رعاية مصالح الأمة ، ومنع الجمع بين النيابة والنظارة ، والنائب حر فى إبداء رأيه ويتمتع بالحصانة البرلمانية .

وأعطت اللائحة للخديوى الحق فى حل المجلس والدعوة إلى إنتخابات جديدة فى حالة الخلاف بين المجلس والنظارة وزفض الأخيرة الإستقالة .

ولكن هذا التطور سرعان ما أوقف نتيجة للتدخل الأوربى ، وإصدار السلطان فرماناً بخلع الخديوى إسماعيل وتنصيب الأمير توفيق بدلاً منه فى ٢٠ يونيو ١٨٧٩ ، وقام الخديوى الجديد بفض مجلس شورى النواب وعطل الحياة النيابية ما يزيد على عامين من ٦ يوليو ١٨٧٩ إلى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ .

لقد اتسم توفيق بعدم إيمانه بالنظام الدستورى من ناحية ، وبوقوعه تحت طائلة النفوذ الإنجليزى من ناحية أخرى ، لذلك فع أنه عهد إلى محمد شريف

باشا بتأليف النظارة في ٣ يوليو ١٨٧٩ إلا أن الأخير سرعان ما استقال في ١٧ أغسطس من نفس العام نتيجة رفض الخديوى التصديق على اللائحة الأساسية التى وصفها بأنها ليست أكثر من ديكور مسرحى (١)، وتولى الخديوى رئاسة النظارة لمدة شهر مخالفاً بذلك النظام الذى قرره مرسوم ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ والقاضى بإنشاء مجلس النظار كهيئة مستقلة عن الخديوى ، ثم عهد بها بعد ذلك إلى مصطفى رياض باشا .

وفى إطار سوء الأحوال المالية وإرهاق الشعب بالضرائب الفادحة وإزدياد التدخل الأجنبى ، وتصاعد التلمز الشعبى والحركة الوطنية الدستورية توجه أحمد عرابى فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ على رأس عدد من وحدات الجيش والمواطنين يعرض على الخديوى مطالب الأمة وهى إسقاط وزارة رياض وإقامة حكومة دستورية وتشكيل مجلس شورى النواب وزيادة عدد الجيش وفقاً للفرمانات السلطانية .

ورضخ الخديوى فعهد إلى محمد شريف باشا بتأليف نظارته الثالثة فى سبتمبر ١٨٨١ والتى قبلها شريف باشا على مضض خوفاً من نفوذ العسكريين وإحتمال تدخلهم فى شئون الحكم ، ثم دعا لإنتخاب أعضاء مجلس شورى النواب تبعاً لأحكام اللائحة الأساسية لعام ١٨٦٦ وليس تبعاً لللائحة ١٨٧٩ الأكثر ديمقراطية ، وتمت الإنتخابات فى نوفمبر ١٨٨١ وبدأت الدورة الأولى للمجلس فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ ولكن سرعان ما نشب خلاف بين النظارة والمجلس حول حق المجلس فى إقرار الميزانية فقد اعترض المراقبان الإنجليزى والفرنسى فى مذكرة قدمها إلى شريف باشا فى ٢٦ يناير ١٨٨٢ على مطالبة مجلس النواب بحق تقرير الميزانية حتى ولو كان هذا الحق مقصوراً على المصالح التى لم تخصص إيراداتها للدين العام فقد كان ذلك فى نظرهما من شأنه أن يضر بالضمانات المقررة للدائنين ، وكان شريف باشا على إستعداد لمسايرة هذا الرأى تحاشياً لصدام مع إنجلترا وفرنسا ، وانتهى الأمر بإستقالة النظارة

(١) د. يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية (القاهرة ، ١٩٧٥) ص ٧٩

(م ٣ - السياسة والحكم فى مصر)

وأعقبها نظارة محمود سامى البارودى فى فبراير ١٨٨٢ التى أيدت حق المجلس فى إقرار الميزانية .

وفى ٧ فبراير ١٨٨٢ صدرت اللائحة الأساسية الجديدة لمجلس النواب ثم قانون الانتخاب فى ٢٥ مارس . وأقامت اللائحة نظام الحكم على قاعدة النظام النيابى البرلمانى الذى يقوم على أساس الفصل المرن بين السلطات ويرى البعض فى مجال تقييم هذه اللائحة أنها تعد « أول دستور نقل البلاد من الحكم المطلق إلى الحكم الديمقراطى النيابى البرلمانى الذى يمارس فيه البرلمان سلطات التشريع ومحاسبة الوزراء عن أعمالهم فهو يقوم على أساس وجود برلمان منتخب من الشعب تكون له سلطة التشريع بالإشتراك مع الخديوى الذى له حق التصديق » (١).

وإن كنا نختلف بعض الشيء مع هذا التقييم ، فمع أن هذه اللائحة تعد أكثر التنظيمات الدستورية ديمقراطية فى التاريخ المصرى حتى دستور ١٩٢٣ فقد أعطت للخديوى سلطات لا يمكن تبريرها فى إطار « حكم ديمقراطى برلمانى »

أما السلطة التشريعية فتتكون من مجلس النواب الذى يضم ١٢٥ عضواً منهم اثنا عشر نائباً عن محافظات السودان ومديرياته بطريقة الانتخاب على درجتين فينتخب مندوب عن كل ١٠٠ ناخب ثم يقوم المندوبون باختيار النواب ، والانتخاب حق لكل مصرى بلغ من العمر ٢١ سنة ويدفع ضريبة قدرها ٥٠٠ قرشاً ، ويعنى من النصاب المالى العلماء ورجال الدين والمدرسون والأطباء والموظفون والصيادلة والمهندسون والمحامون .

ويشترط فى النائب أن يعرف القراءة والكتابة وألا يقل عمره عن ٢٦ سنة والنائب هو وكيل عن عموم أهالى القطر وليس عن الجهة التى إنتخبته ، وله مطلق الحرية فى إبداء الرأى وله حصانة برلمانية ، وللنواب حق توجيه الأسئلة والإستجابات إلى النظار .

(١) د. ثروت بدوى : ثورة ٢٣ يوليو ص ١٢٣

ومن سلطة المجلس حق إقترح القوانين وإقرارها ، ومناقشة الميزانية والتصديق عليها فيما عدا بعض الاستثناءات المتعلقة بالدين العمومي والإلتزامات المترتبة على لائحة التصفية والمعاهدات والجزية التي تدفع للاستانة . ولا يجوز فرض ضرائب جديدة إلا بمقتضى قانون يقره المجلس ، كما أعطى للمجلس حق تعديل اللائحة وتفسير بنودها بالإتفاق مع مجلس النظار .

أما السلطة التنفيذية فتتكون من مجلس النظار والحديوى ، والنظارة مسئولة أمام المجلس بشكل تضامنى على أن يكون كل ناظر مسئولاً عن الإجراءات المتعلقة بنظارته ، وهكذا تصبح النظارة مسئولة فردياً وجماعياً .

وفى هذا النظام أعطى للحديوى حق حل مجلس شورى النواب فى حالة الخلاف بين النظارة والمجلس ورفض النظارة الإستقالة ، ونصت اللائحة على عدم جواز حل المجلس لنفس السبب مرتين ، كما يقوم الحديوى بإختيار رئيس المجلس من بين ثلاثة يختارهم المجلس (بينما يقوم المجلس بانتخاب وكيل الرئيس) كذلك فقد كان للحديوى حق الاعتراض على القوانين من خلال مشاركته لمجلس شورى النواب للوظيفة التشريعية ، فتذكر المادة ٢٥ « ولا يكون المشروع قانوناً . . ما لم يتل فى مجلس النواب ثم يجرى التصديق عليه من طرف الحضرة الحديوية » (١).

وهكذا يمكن تحديد أهم سمات هذا النظام فى ثلاث :

١ - الفصل المرن بين السلطات بمعنى الموازنة بين حق السلطة التنفيذية فى حل مجلس شورى النواب مقابل حق توجيه السؤال ومسئولية النظارة فردياً وجماعياً أمام المجلس .

٢ - نظام الإنتخاب على درجتين وهو مقيد بالنصاب المالى .

(١) د. مصطفى أبو زيد فهمى : مرجع سابق ص ٣١ .

٣ - يعطى النظام للخديوى دوراً فى كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية فهو يملك ويحكم .

وكما ذكرنا فقد أقر المجلس قانون الإنتخاب فى ٢٥ مارس ، وأنقضت دورته فى اليوم التالى ، وتصاعدت الأزمة بين وزارة البارودى من ناحية والعناصر الأجنبية والخديوى من ناحية أخرى ، وتتابع الأحداث لتنتهى بالإحتلال الإنجليزى وفقدان مصر لمقومات إستقلالها .

وفى ظل الإحتلال (١) كلف اللورد دوفرين فى نهاية عام ١٨٨٢ بدراسة أحوال مصر وإقتراح نظام الحكم الأفضل بالنسبة لظروفها ، وجاء فى تقريره الذى تجاهل فيه الكفاح المصرى من أجل الدستور والتقييد من سلطة الحاكم أن نظم الحكم تؤسس عادة على قاعدتى الإستقلال الذاتى والحكم الدستورى . أما الأول فلا تستطيع مصر الحصول عليه فى الأجل القصير ؛ أما الثانى فيمكن إدخاله تدريجياً ذلك « أن النظام الدستورى لا يستقر فى أرض إلا إذا نما فيها ببطء وتدرج مع الزمن وخصوصاً فى بلد كصر ليس فيه أثر للحرية الدستورية ، فان الإستبداد لا يمت بذور الحرية وحسب ، بل يجعل من الأرض التى يحل بها غير صالحة للانبات ، وكل أمة قضت زمناً مديداً فى الرق والعبودية تطلب بالطبع أن يسود عليها من كان ذا يد قوية ولا ترغب فى إدارة لا تستعمل القسوة ولا الغلظة » (٢).

وعلى أساس هذا التقرير أقامت سلطة الإحتلال نظاماً للحكم يضمن مصالحها وأغراضها ، فصدر القانون النظامى فى أول مايو ١٨٨٣ الذى يعد نكسة فى التطور الدستورى لمصر وللانجازات الدستورية التى تحققت من قبل وتحدد أهم معالم هذا النظام فى :

(١) انظر فى ذلك المرجع السابق ص ٣٣ - ٥٤ ، د. محسن خليل : مرجع سابق ص ٩٠ - ١٠٠ ، د. طعيمة الجرف : مرجع سابق ص ٢٥٠ - ٢٦٢ .

(٢) د. مصطفى أبو زيد فهمى : مرجع سابق ص ٣٣ - ٣٤ .

١ - عدم الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات ومنع الاختصاص التشريعي عن المجالس النيابية وجعلها مجرد هيئات إستشارية بحيث أصبح نظام الحكم فعلاً نظاماً مطلقاً خاصة وإذا أخذنا في الاعتبار أنه من الناحية الواقعية فإن السلطة تركزت في يد المعتمد البريطاني .

٢ - تعدد المجالس وهي مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ولا يمكن القول بأن ذلك يعد أخذاً بنظام المجلسين . فهذا يفترض إختلاف طريقة تكوين كل مجلس بينما كان الوضع تبعاً للقانون النظامي لعام ١٨٨٣ أن مجلس شورى القوانين يدخل بكامل هيئته في تكوين المجلس الآخر ، كما أن رئيس الأول هو رئيس الثاني .

٣ - أخذ النظام بطريقة الانتخاب على درجتين وأحياناً على ثلاث ، كما مزج بين التعيين والانتخاب (١).

وحسب هذا النظام تكونت الهيئة التشريعية من مجلسين :
(١) مجلس شورى القوانين

الذي نصت عليه المادة ٣١ من القانون فحددت أنه يتكون من ٣٠ عضواً تقوم الحكومة بتعيين ١٤ عضواً منهم (٢)، كما تعين من بينهم رئيس وأحد وكيلي المجلس ، ويكون الأعضاء المعيّنين دائمين لمدة الحياة ولا يجوز عزلهم إلا بأمر من الخديوى بناء على توصية من مجلس النظار . أما الأعضاء الآخرون وعددهم ستة عشر عضواً ، فتنخبهم مجالس المديريات

(١) المرجع السابق ص ٣٤-٣٦ ، د. إبراهيم شلبي : مرجع سابق ص ١٦٢ - ١٦٣ .
(٢) برر دموفرين أتباع قاعدة التعيين على أساس أنه « يتحقق به وجود أعضاء في المجلس من يمتازوا بإختيارهم وسابق أفعالهم وسمو مكانتهم في المقام الأجتماعي حتى أنهم أستحقوا ثقة أميرهم بهم فضلاً عن ثقة مشاهير الأقباط وثقة المسيحيين الذين ربما تعذر عليهم إستمالة المسلمين إلى أنتخابهم » . أنظر فاروق يوسف : مرجع سابق ص ٥٦ . هذا النص يبين التفكير الاستعماري في استخدام النزعات الطائفية وهو ما تجسّد فيما بعد في القانون النظامي لعام ١٩١٣ .

والمدن ويقوم هؤلاء بانتخاب الوكيل الثاني للمجلس من بينهم ومدة نيابتهم ست سنوات ، ويجتمع المجلس مرة كل شهرين وجلساته ليست علنية .

من حيث الاختصاصات لم يكن للمجلس سلطة قطعية وإنما كان بمثابة هيئة إستشارية فيما يعرض عليه من القوانين واللوائح ، بمعنى أن رأيه لم يكن ملزماً للحكومة التي يمكن أن لا تأخذ به ولكن في هذه الحالة عليها أن تعلم المجلس بالأسباب التي دعته إلى عدم الأخذ برأيه دون أن يكون للمجلس حق مناقشة هذه الأسباب تبعاً للمادة ١٨ من القانون . كما خرج عن اختصاص المجلس بحث المسائل المالية المتعلقة بقانون التصفية أو بمعاهدات دولية .

وأعطت المادة ٢٨ المجلس حق طلب إيضاحات من النظار عن الموضوعات التي تدخل في اختصاصه ، كما كان له تبعاً للمادة ١٩ الحق في طلب مشروعات قوانين تتعلق بالإدارة العمومية من الحكومة .
(ب) الجمعية العمومية .

وتضم ثلاثة وثمانين عضواً . تتكون من أعضاء مجلس النظار وأعضاء مجلس شورى القوانين ، ومن ستة وأربعين عضواً ينتخبون على درجتين من المحافظات والمديريات . مدة النيابة ست سنوات قابلة للتجديد ، ويشترط في عضو الجمعية العمومية أن يكون عمره ثلاثين سنة على الأقل ، ويعرف القراءة والكتابة ، ويدفع عوائد أو مالا مقررأ على عقار أو أطيان قدره عشرون جنياً سنوياً لمدة لا تقل عن خمسة أعوام في موطنه الانتخابي ، وأن يكون اسمه مدرجاً في كشوف الانتخابات خلال نفس هذه المدة ، ويرأس إجتماعات الجمعية رئيس مجلس شورى القوانين ، وتنعقد مرة كل سنتين على الأقل بأمر من الخديوى الذى يملك حق حلها والدعوة إلى إنتخابات جديدة في خلال ستة شهور .

من حيث الاختصاصات كانت الجمعية هيئة إستشارية إلا فيما يتعلق بتقرير الضرائب والرسوم حيث نصت المادة ٣٤ أنه « لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم على منقولات أو عقارات في القطر المصرى إلا بعد مباحثة الجمعية العمومية في ذلك وإقرارها عليه » .

وكما هو الحال بالنسبة لمجلس شورى القوانين فإن الحكومة ليست ملزمة بأراء وتوصيات الجمعية العمومية ولكن عليها إخطار الجمعية بأسباب عدم الأخذ برأيها دون أن يكون للجمعية حق مناقشة هذه الأسباب .

وأعطى القانون للجمعية الحق فى إبداء الرأى فى سائر الموضوعات المتعلقة بالأمور المالية والإدارية والثروة العمومية .

كما أقام القانون النظامى مجالس للمديرىات للبحث فى المسائل المحلية وكان عدد أعضاء هذه المجالس يتراوح بين ثلاثة وثمانية أعضاء يرأسهم مدير المديرية ، ومدة العضوية ست سنوات ، وأراء المجالس إستشارية فى الأمور المحلية كشق الطرق وحفر القنوات وإقامة الأسواق ، ولا يبدو أن هذه المجالس كان لها أهمية من الناحية الدستورية إلا فيما يتعلق بأن أعضاء مجالس شورى القوانين كانوا ينتخبون من بين أعضاء مجالس المديرىات وفيما عدا ذلك هناك اتفاق على أن الصفة الغالبة على هذه المجالس كانت إدارية وليست تشريعية (١).

ومع أن مجلس شورى القوانين دار أساساً فى إطار سلطة الإحتلال فى خلال فترة الشقاق بين الحديوى والإنجليز (١٨٩٢-١٩٠٧) إستخدم الحديوى مؤيديه من أعضاء المجلس . لذلك فى ديسمبر ١٨٩٢ (٢) مثلاً رفض مجلس شورى القوانين مناقشة مشروع ميزانية ١٨٩٣ لأنها قدمت إلى المجلس فى وقت متأخر ، وعند مناقشة ميزانية ١٨٩٤ تضمن تقرير اللجنة التى قامت بدراستها أن « من أكبر الأسباب التى ألقت بالامة فى هذا الضيق هو ثقل الضرائب والرسوم التى تأخذها الحكومة من الأهالى وأن الحكومة تبذل للجانب مرتبات باهظة لا نسبة بينها وبين مرتبات المستخدمين الوطنيين » وتحفظ المجلس على المصروفات الضخمة التى قررتها الحكومة لقوات الإحتلال.

(١) د. مصطفى أبو زيد فهمى : مرجع سابق ص ٣٧ .

(٢) حول هذه التفاصيل أنظر ، فاروق يوسف : مرجع سابق ص ١٠٢ - ١١٢ .

فى مصر ، وتكررت ملاحظات مماثلة عند مناقشة ميزانية ١٨٩٥ ، وفى سنة ١٨٩٦ إعترض المجلس على عدم إستشارته فى صرف مبلغ نصف مليون جنيه على حملة دنقلة وطالب برصد مبالغ إضافية للتعليم ، وعند مناقشة ميزانية ١٨٩٧ إعترضت لجنة الميزانية على مصاريف جيش الإحتلال .

وخمدت المعارضة خلال فترة ١٩٠٤-١٩٠٦ نتيجة الإتفاق الودى بين إنجلتره وفرنسا وإنصباغ الحديوى عباس حلمى للانجليز لإنصباغا كاملا ، ولكن سرعان ما عادت مرة أخرى مع أحداث دنشواى وإستقالة نظارة مصطفى فهمى وإستقالة كرومر وصعود الحركة الوطنية على يد مصطفى كامل وتكوين الحزب الوطنى . فبالنسبة لحادثة دنشواى عل سبيل المثال لم يعترض المجلس على الأحكام التى صدرت ضد الفلاحين ، ولكن بعد إثارة مصطفى كامل لهذا الموضوع وهياج الرأى العام ، ناقش المجلس الموضوع وأوصى بعدد من التوصيات تضمنت الإفراج عن معتقل دنشواى ، وإقامة حكومة وبرلمان دستوريين ، ووقف إمتيازات الشركات الأجنبية ، وضرورة تعيين المصريين فى المناصب العليا فى الحكومة ، وأن تكون اللغة العربية هى اللغة الرسمية الوحيدة فى مصر ، وفى عام ١٩١٠ رفض المجلس تمديد إمتياز شركة قناة السويس الأمر الذى دفع رئيس النظار بطرس غالى إلى دعوة الجمعية العمومية للانعقاد على أمل تأييدها للمشروع ولكنها رفضته أيضاً بإجماع الأصوات فيما عدا العضو المعين مرقص سمبكة . وعند مناقشة مشروع ميزانية ١٩٠٩ إعترض المجلس على الإتفاق فى السودان دون رقابة وتكرر ذلك عند مناقشة مشروع ميزانية ١٩١٠ .

كما تصاعدت مطالبة الأعضاء بتوسيع إختصاصات المجلس والجمعية ، وفى ١٩٠٤ تقدم الشيخ على يوسف إلى الجمعية العمومية بإقتراح إنشاء مجلس نيابى ، وفى ١٩٠٧ تقدم الشيخ مرة أخرى يطلب إلتماس إنشاء مجلس نيابى لمصر مع توسيع إختصاصات مجالس المديرىات ومجلس شورى القوانين .

والجمعية العمومية إلى أن يتم وضع النظام المطلوب ، وفي نفس العام جمع الحزب الوطني آلاف العرائض للمطالبة بحكم نيابي وأرسلت إلى رئيس الديوان الحديوي ، وفي ١٩٠٨ سافر وفد إلى إنجلترا ليعرض المطالب النيابية المصرية وفي فبراير من نفس العام وافقت الجمعية على قرار بضرورة دعوتها سنوياً في موعد ثابت وعلى حق الأعضاء في إستعجال إجابات النظار على الأسئلة العامة (١) .

من ناحية التكوين الإجتماعي لأعضاء المجلس والجمعية كان الأعضاء - كما كان الوضع منذ مجلس ١٨٦٦ - من طبقة كبار الملاك الزراعيين ؛ وإن كانت فترة نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بدأت تشهد تغيراً في تكوين الطبقة وازدياد العناصر المصرية أو المستمصرة على حساب العناصر العثمانية غير المصرية .

ونتيجة لتصاعد الحركة الوطنية المصرية ، ورغبة سلطات الاحتلال في إقامة نظام جديد يسمح بتمثيل متوسطى ملاك الأراضي الزراعية على إعتبار أن المعارضة قد تركزت في كبار الملاك ومثقفهم (٢) ، تم إلغاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وصدر قانون نظامى جديد في أول يوليو ١٩١٣ . وأنشئت الجمعية التشريعية التي لم تختلف كثيراً عن التنظيمات السابقة من حيث مقوماتها وأسسها وطبيعتها الإستشارية « ولم تكن الجمعية التشريعية تملك أدنى مظاهر سلطة التشريع أو الرقابة أو السيادة مما تتمتع به المجالس النيابية في النظم الديمقراطية ؛ فهي لا تملك إختصاصات نهائية في التشريع فضلاً عن أن الوزارة وإن كانت مسؤولة فهي لم تكن مسؤولة أمام الجمعية التشريعية » (٣) .

وكانت الجمعية تتكون من ٨٣ عضواً تعين الحكومة منهم سبعة عشر لتمثيل الأقليات والمصالح ويكون من بينهم الرئيس وأحد الوكيلين وهكذا

(١) المرجع السابق ص ٥٩ - ٦٢ .

(٢) د. يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني (القاهرة ،

١٩٧٠) ص ١٨٦ .

(٣) د. طعيمة الجرف : مرجع سابق ص ٢٥٨ .

أدخل القانون تمثيل الطوائف التي قصد بها تمثيل الأقليات الدينية والمصالح الاقتصادية والطائفية كالبندو والتجار والأطباء والمهندسين والهيئات المحلية والتعليمية مما يكرس الفروق الدينية والاجتماعية .

وينتخب بقية الأعضاء - على درجتين - ومن بينهم يكون الوكيل الثاني على أن يكون إنتخابهم لمدة ست سنوات ، ويجدد ثلث الأعضاء - المعينين والمتخين - كل سنتين . وللخديوى الحق فى حل الجمعية بناء على توصية من مجلس النظر على أن تجرى إنتخابات جديدة فى خلال ثلاثة شهور ، كما إستمر شرط النصاب المالى بالنسبة لشروط العضوية .

من حيث الإختصاصات كان للجمعية رأى القطعى فى المسائل المتعلقة بإقرار الضرائب والرسوم ، ولا يجوز إصدار قانون أو لائحة عمومية دون أخذ رأى الجمعية سلفاً ، وللحكومة أن لا تأخذ برأى الجمعية على أن تبلغها بالأسباب ، وللأعضاء حق توجيه الأسئلة إلى النظر بشرط موافقة رئيس الجمعية على نص السؤال وللنظر حق رفض الإجابة إذا رآوا أن المصلحة العامة تستدعى ذلك ، وفى حالة الإجابة لا تكون إجاباتهم محلاً للمناقشة ولكن يجوز لأعضاء الجمعية بموافقة الرئيس توجيه أسئلة تكميلية بهدف المزيد من الإستيضاح .

وعقدت الجمعية التشريعية دورتها الأولى فى ٢٢ يناير ١٩١٤ ، وأنتخب سعد زغلول وكيلاً لها واستمرت الدورة حتى ١٧ يونيو ١٩١٤ ، وتتابعت الأحداث بإعلان الأحكام العرفية فى نوفمبر نتيجة نشوب الحرب العالمية الأولى ثم إعلان الحماية على مصر فى ديسمبر من نفس العام ، وخلع الخديوى عباس حلمى وعين الأمير حسين كامل سلطاناً على مصر ، وصدر أكثر من قرار بتأجيل موعد إنعقاد الدورة الثانية من الجمعية حتى دورة أكتوبر ١٩١٥ . الذى نص على تأجيل إجتماعها إلى أجل غير مسمى . وبوفاة السلطان حسين كامل فى أكتوبر ١٩١٧ تولى العرش الأمير أحمد فؤاد فى نفس الشهر وبانتهاء الحرب قامت الثورة المصرية فى مارس ١٩١٩ التى أسفرت فى نهاية الأمر

عن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى أعلنت فيه الحكومة البريطانية أنها قررت بمصادقة البرلمان « أن تنهى الحماية التى أعلنت على مصر فى ديسمبر ١٩١٤ وان تعترف بها دولة مستقلة ذات سيادة » وذلك فى إطار التحفظات الأربعة (تأمين المواصلات البريطانية ؛ والدفاع عن مصر ضد أى اعتداء خارجى ، وحماية المصالح الأجنبية والأقليات ، والسودان) وتنفيذاً لأحكام التصريح كلف السلطان فؤاد فى أول مارس ١٩٢٢ عبد الحالى ثروت بتأليف الوزارة وفى ١٥ مارس أعلن إستقلال مصر ونصب نفسه ملكاً عليها ، وطلب من الوزارة إعداد مشروع الدستور ، وفى ١٩ أبريل صدر أول دستور لمصر المستقلة المعروف عادة بدستور ١٩٢٣ .

المبحث الثالث

نشأة السلطة التنفيذية (الوزارة)

تعتبر كلمة حكومة من الكلمات الحديثة في الاستعمال السياسى باللغة العربية ، فى الترجمة غير المنشورة لكتاب الأمير لمكيافيللى فى بداية القرن التاسع عشر استخدمت كلمتا سيادة وأميرية ، كما استخدم الشيخ رفاعة رافع الطهطاوى تعبير المملكة كترجمة لكلمة government ، وفى نهاية القرن التاسع عشر أكتسبت الكلمة المفهوم الحديث وهو مجموعة الأفراد الذين يمارسون السلطة التنفيذية وبدأ التمييز الواضح بين الدولة والحكومة (١) .

من الناحية الواقعية نشأت السلطة التنفيذية (٢) بمعناها الحديث فى مصر كجزء من عملية إعادة التنظيم الإدارى والتغير الاجتماعى التى قام بها محمد على والتى تضمنت :

(أ) إدخال أساليب الادارة الحديثة .

(ب) التوسع فى وظائف الدولة وسلطاتها التنظيمية فى مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والتعليم . فقد أدى توسع دور الدولة والوظائف التى تقوم بها إلى بروز مؤسسات جديدة تتولى هذه المهام وتحقق الأهداف السياسية والاجتماعية لمحمد على ، وهكذا يمكن الربط بين بدايات بروز المؤسسات

(١) د. جمال الدين الشيال : تاريخ الترجمة ، الحركة الثقافية فى عصر محمد على (القاهرة ، ١٩٥١) ص ٢١٦ .

(٢) الكتاب الرئيسى بخصوص هذا الموضوع هو تاريخ الوزارات المصرية تأليف د. يونان لبيب رزق السابق الإشارة إليه .

الوزارية وعملية التغير وبناء الدولة الحديثة في عهد محمد علي والنظر إلى إعادة التنظيم الإداري والسياسي كأحد جوانب هذه العملية .

ويرجع أصل السلطة التنفيذية أو الوزارة إلى مجموعة الدواوين التي أنشأها محمد علي ، وعدل في تكوينها عدة مرات ، وكانت تتكون أساساً من مجموعة من الموظفين والتي لم تشكل وزارة بالمعنى الحديث للكلمة . وفي البداية أنشأ محمد علي الديوان العالي والذي سمي أحياناً بالديوان الخديوي أو ديوان الوالي أو ديوان المعاونة ومقره القلعة ، وتكون من عدد من كبار الموظفين ورأسه نائب الوالي ليقوم بالتداول في شئون الحكم قبل التنفيذ . كما أوجد الوالي لكل مجال من مجالات الحكم ديواناً مثل ديوان الجهادية ، وديوان البحرية ، وديوان الأشغال ، وديوان المدارس ، وديوان التجارة ، وكانت بمثابة فروع وأقسام من الديوان العالي (١) .

وفي عام ١٨٣٤ أنشئ المجلس العالي ويتكون من نظار الدواوين وعدد من كبار الموظفين، وإثنين من العلماء يختارهم شيخ الجامع الأزهر، وإثنين من التجار يختارهم كبير تجار العاصمة ، وإثنين من ذوي المعرفة بالحسابات كما يضم إثنين من الأعيان عن كل مديرية ومدة عضوية المجلس سنة . وفي الأمر الخاص بتأسيس المجلس وطريقة مناقشاته وحسن معاملته أعضائه أكد محمد علي ضرورة إستماع رئيس المجلس إلى الآراء المختلفة وألا يتحدث قبل الأعضاء حتى لا يتأثروا برأيه وأن تكون المناقشة جادة وفي إطار حر .

وفي عام ١٨٣٧ أصدر القانون الأساسي أو الاستئانة الذي إسم بالاسهاب والتفصيل وتحديث مقدمته عن إختلاف القوانين والنظم السياسية في الممالك الأوروبية بإختلاف طبيعة الشعوب ودرجة تقبلها وأنه « لما كان معلوماً أن قانون المملكة الواحدة لا يوافق المملكة الأخرى كان بالطبع من المستحيل أن يؤخذ أى قانون من قوانين تلك الممالك فيوضع بنصه وفصه

(١) عبد الرحمن الرافعي : عصر محمد علي ص ٦٠٦ وما بعدها .

(٢) خليل صبحي : مرجع سابق ، جزء خامس ص ٣ .

موضع الاجراء في هذه البلاد ، ووصل إلى أن النظام الأمثل لمصر يتطلب تركيز السلطات في يد الحاكم حيث « أن حسن تصرف الشئون المصلحية لا يكون ظاهراً رافعاً على يد الهيئات والجماعات » وأن تكون « جميع المصالح المتعلقة بالأمور الداخلية مرجعها إلى ديوان واحد »^(١) وحدد القانون الأساسى إختصاصات الحكم في سبعة دواوين عرفت بإسم دواوين العموم هي الديوان الخديوى (الداخلية) ، وديوان كافة الإيرادات ، وديوان الجهادية ، وديوان البحر ، وديوان المدارس ، وديوان الأمور الأفرنكية والتجارة المصرية ، وديوان القاورىقات (الصناعات) . وفى يناير ١٨٤٧ استكمل البناء الحكومى فأنشئت ثلاثة مجالس أخرى هي المجلس الخصوصى لبحث شئون الحكم العامة وسن اللوائح ، والمجلس العمومى بديوان المالية ، ومجلس الاسكندرية للنظر فى أمور المدينة .

٨ . وفى مجال تقييم عمل هذه الدواوين يمكن القول أنها كانت أجهزة فنية معاونة أو هيئات حكومية لتسيير دولاب العمل ، ذات صفة استشارية ، ولم يكن لها سلطة لإتخاذ القرار التى تركزت فى يد الوالى .

وأستمر هذا الوضع أساساً فى الفترة التى تلت محمد على بإستثناء بعض التعديلات التنظيمية . فقام عباس باشا باعادة تكوين المجلس الخصوصى ، كما أعاد سعيد باشا تنظيم الدواوين فى أربعة فقط وهى الداخلية والمالية

(١) أنظر النص الكامل للقانون فى المرجع السابق ص ٤٠ - ٧٥ .
هناك من يعتبر السيامتامة بمثابة دستور أو أنه « أول دستور عرفته البلاد » . مثل د. ثروت بلوى : مرجع سابق ص ٨١ ، د. مصطفى أبو زيد فهمى : مرجع سابق ص ١٤ ، د. إبراهيم شلبى : مرجع سابق ص ٢٩ . ولكننا نخالف هذا رأى ونعتبر القانون تنظيماً للهيئة التنفيذية ولا يمكن إعتباره دستوراً بالمعنى الدقيق فانه لم يتعرض للعلاقة بين الحاكم والمحكوم أو السلطة التشريعية وحقوق المواطنين وواجباتهم إلى غير ذلك من موضوعات مما تتضمنها الدساتير عادة ويؤكد ذلك د. شلبى فيذكر « أن هذا التنظيم الجديد لم يكن إلا أداة فنية لتسيير العمل . الحكومى أكثر من أن يكون توزيعاً قانونياً للسلطات . . . هذه الدواوين كانت أشبه بمجالس فنية لا بداء الرأى فى الأمور الداخلة فى إختصاصها . . . هي مجرد تشكيل إدارى يهدف إلى تسيير أمور الدولة » ص ٤٢ - ٤٣ .

والجهادية والخارجية ، وفي فترة حكم اسماعيل كان نظام الدواوين يجتمعون في المجلس الخصوصي للنظر في شئون الحكم العامة برئاسة الخديوى .

وبالنظر إلى تطور الدواوين من إصدار قانون السياسة عام ١٨٣٧ إلى تكوين أول نظارة مسئولة عام ١٨٧٨ يمكن ملاحظة ما يلي (١) :

١ - بدء التغير في الاسم من الدواوين إلى النظارات ورافق ذلك تحول مديرو الدواوين إلى نظار .

٢ - التغير في عدد الدواوين وأسمائها فبعض الدواوين قد إختفت نتيجة الظروف السياسية التي لحقت بمصر بعد عام ١٨٤٠ مثل ديوان البحر وديوان الفاوريات . كما تغيرت أسماء بعض الدواوين فالديوان الخديوى أصبح نظارة الداخلية ، وديوان المدارس أصبح نظارة المعارف ، وديوان الأمور الأفرنكية تحول إلى نظارة الخارجية . كما نشأت نظارات جديدة كالحقانية والأشغال .

٣ - وارتبط بذلك تغير في الوظائف والاختصاصات المنوط بها إلى هذه النظارات .

ونتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية في عهد إسماعيل ، وإستمرار الضغط الأوربي لضمان الإنتظام في سداد الديون ، أوصت لجنة التحقيق العليا ، وهي لجنة أوربية شكلت في يناير ١٨٧٨ لبحث أسباب العجز في الإيرادات وإقتراح أوجه العلاج ، بتغيير نظام الحكم وبضرورة نزول الخديوى عن سلطته المطلقة ، وكان مبعث هذا الإقتراح رغبة إنجلترا في زيادة قبضتها وسيطرتها على مصر .

وبالفعل تكونت أول « نظارة » برئاسة نوبار باشا في عام ١٨٧٨ من نظارات الخارجية ، والحقانية ، والداخلية ، والجهادية ، والأوقاف ،

(١) د. يونان لبيب رزق : مرجع سابق ص ١١ .

والمعارف العمومية : والأشغال العمومية ، والمالية . ووجه الخديوى إليه أمراً بإنشاء مجلس النظار ورد فيه « بمعنى اننى أروم القيام من الآن فصاعداً بالإستعانة بمجلس النظار والمشاركة معه ويجب على مجلس النظار أن يتفاوض فى جميع الأمور الملحة المتعلقة بالقطر ويرجح رأى أغلبية أعضائه وبتصديقى عليه أقرر الرأى الذى تكون عليه الأغلبية . . أعمال كل ناظر تجرى فى الأمور الذى تكون من خصائصه لا غير ينعقد مجلس النظار تحت رئاستكم لأنى فوضت هذا التنظيم الجديد تحت عهدتكم وجعلت مسئولية الحكم عليكم . »

وهنا تبدو المفارقة التاريخية فى أن إنشاء نظام الوزارة فى مصر لم يكن إنتصاراً أو دعماً للحركة الدستورية أو الوطنية بل تكريساً للنفوذ الأجنبى ، بعبارة أخرى فانه إذا كان هذا التطور قد جد من الحكم الفردى للخديوى ، فهو قد فعل ذلك لمصلحة القوى الأجنبية التى إنتقلت لها السلطة من خلال نظارة نوبار التى ضمت إثنين من الأجانب ، أو بالأحرى « لمصلحة الإنجليز الذين إنتقلت إليهم السلطة عن طريق السير وياسون وزير المالية » (١).

وقد قام الوضع الجديد على الأسس التالية :

١ - الفصل بين رئاسة النظارة ورئاسة الدولة التى تمثلت فى الخديوى ، ووجود هيئة نظارة مستقلة وهى مجلس النظار ، ولا يجوز للخديوى رئاسة جلساته .

٢ - مشاركة مجلس النظار للخديوى فى السلطة التنفيذية .

٣ - إقرار مبدأ المسئولية الجماعية لمجلس النظار الذى تتخذ قراراته بالأغلبية ويكون مسئولاً أمام الخديوى وليس أمام مجلس شورى النواب .

ولإزاء إزدياد حجم المعارضة لنظارة نوبار فى خارج وداخل مجلس شورى النواب ، وقيام مظاهرة الضباط فى ١٨ فبراير ١٨٧٩ ، أستعفت

(١) د. السيد صبرى : مرجع سابق ص ٢٧٠ .

النظارة في ٢٣ فبراير ، وظلت البلاد بلا نظارة لمدة أسبوعين تقريباً أعقبها تكليف الأمير محمد توفيق باشا بتشكيل النظارة كحل مؤقت، وأعطى فيها للناظرين الأوربيين حق عدم قبول رأى الأغلبية أى أصبح لهما في الواقع حق الفيتو على قرارات مجلس النظار الأمر الذى أثار الحركة الوطنية ودفع الخديوى إسماعيل إلى إقالة نظارة الأمير توفيق وتكليف محمد شريف باشا بتشكيل النظارة في ٥ أبريل ١٨٧٩ التى تكونت من خمسة أعضاء كلهم من المصريين ، ولكن سرعان ما خلع الخديوى إسماعيل في ٢٦ يونيو وعين توفيق بدلا منه وانتهت مدة نظارة شريف باشا الأولى .

وكلف الخديوى الجديد شريف باشا بتشكيل النظارة وقام شريف باشا بإستكمال أسس الحياة النيابية التى كان قد بدأ فى وضعها خلال نظارته الأولى، ولكن الخديوى رفض التصديق على مشروع لائحة مجلس شورى النواب ومشروع لائحة الإنتخاب اللذين أعدهما الأمر الذى أدى إلى إستقالة النظارة في ١٨ أغسطس، وألف الخديوى نفسه النظارة وكان ذلك نقضاً صارخاً لمبدأ الفصل بين مجلس النظار والخديوى فصدر في ١٨ أغسطس ١٨٧٩ « الأمر الكريم الخاص بإلغاء مجلس النظار وإبطاله ومسئولية كل ناظر أمام مجلس برئاسة الخديوى » (١) . ولكنه عدل عن هذا الإتجاه وكلف مصطفى رياض باشا في سبتمبر ١٨٧٩ واحتفظ لنفسه بحق حضور جلسات المجلس ورئاسته عند الإقتضاء وحقه فى دعوة مجلس النظار إلى الإنعقاد. وتبدو أهمية هذا الإجراء كما تذكر الدراسة الأساسية عن الموضوع فى أنه أنهى الإنفصال بين القصر والنظارة ، وأنه كان بمثابة القاعدة التى تتشكل على أساسها كل النظارات والوزارات فى مصر حتى إلغاء النظام الملكى فى ١٨ يونيو ١٩٥٣ (٢).

وبتصاعد التذمر الشعبى والضغط العرايى كاف شريف باشا بتأليف النظارة للمرة الثالثة فى ١٤ سبتمبر ١٨٨١ ، والتى أستقالت نتيجة الخلاف مع

(١) النص الكامل فى د. يونان لبيب رزق : مرجع سابق ص ٧٩ - ٨٠ .

(٢) المرجع السابق ص ٨٣ .

مجلس شورى النواب كما تعرضنا. لذلك من قبل ، وتبعها نظارة محمود سامى باشا. البارودى فى ٤ فبراير ١٨٨٢ ، التى استقالت بدورها بعد ثلاثة شهور بسبب ظروف التدخل الأجنبى ومطالبة كل من إنجلترا وفرنسا بإستقالة النظارة ، والشرح الذى أصاب الحركة الوطنية بتصددع التحالف بين العسكريين والمدنيين من كبار الملاك ، وكانت آخر نظارة قبل الإحتلال هى نظارة إسماعيل راغب باشا التى شكلت فى ١٧ يونيو والتى إستمر أحمد عرابى فيها ناظراً للجهادية والبحرية ، وبوقوف الحديوى والنظارة فى صف الإحتلال ضد الثورة وطرد عرابى من النظارة فى ٢٠ يوليو وتحميله مسؤولية أعمال المقاومة والثورة التى حدثت بدأت مرحلة جديدة من تطور السلطة التنفيذية فى مصر وهى النظارة فى عهد الإحتلال .

فى عهد الإحتلال بدأ التمييز - بتعبير أحمد لطفى السيد - بين السلطة الشرعية - الحديوى - وهى تلك التى تمتلك الحق الشرعى فى حكم البلاد دون أن يكون لها سلطان حقيقى فى تسيير الأمور ، والسلطة الفعلية - الإحتلال الإنجليزى - وهى التى كانت تحكم بالفعل بمقتضى ما لديها من قوة دون أن يكون لها حق أو سند شرعى فى الحكم . ووقعت النظارة بين هاتين السلطتين التى سعت كل منهما للسيطرة عليها ومحاولة إستخدامها. لصالحها وبرزت أنماط عديدة من التفاعلات والعلاقات بين الحديوى والنظارة والإحتلال سوف نتعرض لها فى ثنايا التطور التاريخى ، وإن كان يجب التنويه بأن ذلك كله قد تم فى إطار الهيمنة الإنجليزية وقدرة سلطة الإحتلال فى التحليل الأخير على فرض إرادتها ومصالحها .

واستمر مجلس النظار من الناحية النظرية مسئولاً أمام الحديوى ولكن السلطة الفعلية إنتقلت إلى يد الإحتلال الممثلة فى المعتمد البريطانى والمستشارين الإنجليز الذين عينوا فى النظارات المختلفة بحيث لم يكن من الممكن للنظارة أن تتخذ قراراً هاماً دون موافقة سلطة الإحتلال ، وإذا كان لأعضائها رأى آخر كان عليها أن تستقيل ، بل لقد أصبح الحديوى يمارس سلطته فى تعيين وعزل النظار بعد موافقة سلطة الإحتلال .

والى جانب مجلس النظار أنشئ مجلس شورى الحكومة تبعاً للقانون النظامى لعام ١٨٨٣ والذى صدر قانونه الخاص فى ٢٢ سبتمبر ١٨٨٣ وتكون من خمسة أعضاء يعينون لمدة خمسة أعوام قابلة للتجديد ، ومن المستشار القضائى ووكلاء النظارات ورؤساء أقلام قضايا الحكومة وتكون رئاسته لرئيس مجلس النظار . وكان الهدف من هذا المجلس هو تخفيف العبء على مجلس النظار وانقسم إلى مجموعتين الأولى لتحضير وإعداد القوانين واللوائح ، والثانية لإبداء الرأى فى المسائل التى يطرحها النظار . وقد ألغى هذا المجلس عام ١٨٨٤ قبل مرور سنة على إنشائه وحلت محله اللجنة الاستشارية التشريعية التى صدر بشأنها الأمر العالى بتاريخ ٢٠ أبريل ١٨٨٤ .

تكونت أول نظارة فى ظل الإحتلال تحت رئاسة شريف باشا (أغسطس ١٨٨٢ - يناير ١٨٨٤) وكانت هى النظارة التى تلقت التبليغ الإنجليزى الشهير ومؤداه أن على النظارة والمديرين المصريين ضرورة إتباع نصائح ممثلى حكومة جلالة الملكة أو التخلي عن مناصبهم ، حتى قدمت النظارة إستقالتها . نتيجة الخلاف مع الإنجليز حول موضوع إخلاء السودان ، وخلفها نظارة نوبار باشا التى إستمرت حتى يونيو ١٨٨٨ ، والتى حاولت الحد من سريان النفوذ الإنجليزى فى مناحى الحكم المختلفة ، وحلت محلها نظارة مصطفى رياض باشا الثانية التى توسع النفوذ الإنجليزى فى عهدا بما توسع وتمثل ذلك فى إسناد المناصب الكبرى فى الحكومة إلى الإنجليز ، وفى مايو ١٨٩١ إستقال رياض باشا نتيجة تخطى المستشارين الإنجليز له ، وخلفته نظارة مصطفى فهمى باشا (مايو ١٨٩١ - يناير ١٨٩٢) فقبلت حق مستشار الحقانية الإنجليزى فى حضور جلسات مجلس النظار بما ترتب على ذلك من إضعاف لمركز ناظر الحقانية واستمرت هذه النظارة فى عهد الحديوى عباس حلمى الثانى الذى تولى منصبه فى ١٨٩٢ .

وقام الحديوى الجديد بمحاولة لإثبات وجوده كقوة مستقلة عن سلطة لإحتلال وذلك بممارسة بعض إختصاصاته القانونية والتقرب من الحركة .

الوطنية المصرية ، ولكن المحاولة باءت بالفشل وتمثل ذلك في واقعيتين :

(أ) بخصوص حق الخديوى فى إختيار رئيس النظار حاول عباس حلمى ممارسة هذا الحق فأقال نظارة مصطفى فهمى باشا وعين حسين فخرى باشا فى ١٥ يناير ١٨٩٣ دون إستشارة اللورد كرومر الأمر الذى أثار إستياء إنجلترا وردما بأن على الخديوى الإنصياع لنصائح المعتمد البريطانى ، وأن « الحكومة البريطانية تنتظر أن يؤخذ رأيها فى المسائل الخطيرة مثل مسألة تغيير النظار وأنه فى الوقت الحاضر لا تبدو أى ضرورة للتغيير لذلك لا تستطيع الحكومة البريطانية أن توافق على تعيين فخرى باشا (١) » . وبالفعل تمت إستقالة فخرى باشا ولحفظ ماء وجه الخديوى وكحل وسط عين مصطفى رياض باشا رئيساً للنظار .

(ب) عندما أبدى الخديوى بعض الملاحظات حول سوء تدريب الجيش المصرى أثناء رحلة له فى يناير ١٨٩٤ تفقد فيها بعض وحداته فى وادى حلفا التى كانت تحت قيادة ضابط إنجليزى ، طلبت إنجلترا ضرورة إقصاء وكيل نظارة الحرية محمد ماهر باشا الذى كان يرافق الخديوى فى الرحلة ، وإعتذار الخديوى عن هذه الملاحظات وتوجيه الشكر إلى اللورد كاتشر والضباط الإنجليز .

ونتج عن ذلك أن تأكد مبدأ أن سلطة إتخاذ القرار تتركز فى يد المعتمد البريطانى وأنه لا يمكن للخديوى أو النظارة أن يتخذوا قراراً هاماً دون إستشارة سلطة الإحتلال .

وفى عهد نظارة نوبار باشا الثالثة التى بدأت فى إبريل ١٨٩٤ إزداد التدخل الإنجليزى وعين أول مستشار إنجليزى لنظارة الداخلية فى نوفمبر ١٨٩٤ ، ثم خلفته نظارة مصطفى فهمى باشا (نوفمبر ١٨٩٥ - نوفمبر ١٩٠٨) والى تعد أطول نظارة - ووزارة - فى التاريخ المصرى « فكانت أطول

الوزارات عمراً وأكثرها إذعاناً لرغبات الإنجليز وأشدّها ممالةً لهم^(١) .
ومع بداية عهد الوفاق بين الحديوى وسلطة الإحتلال (١٩٠٧-١٩١١)
إستقال مصطفى باشا فهمى واختار الحديوى بطرس باشا غالى رئيساً للنظارة
فى نوفمبر ١٩٠٨ ، وخلفته نظارة محمد سعيد باشا الأولى (فبراير ١٩١٠ -
إبريل ١٩١٤) ثم نظارة حسين رشدى الأولى (إبريل - ديسمبر ١٩١٤) .

ومع إعلان الحماية تغير إسم النظارة إلى الوزارة دون أن يترتب على ذلك
تغير فى الإختصاص أو السلطات . وألغيت نظارة الخارجية التى كانت تمثل
إحد رموز السيادة الخارجية ، وأبلغ المعتمدون الأجانب فى القاهرة بأن
إتصالهم بالحكومة المصرية يجب أن يكون من خلال المندوب السامى البريطانى .
كما بدأت فى هذه السنوات بدور تحول الوزارة من الصفة الإدارية إلى الصفة
السياسية ومن أمثلة ذلك الدور الذى قام به رشدى باشا رئيس الوزراء وعدلى
يكن عضو الوزارة بخصوص وراثة العرش من الأمير كمال الدين ابن السلطان
حسين إلى الأمير أحمد فؤاد ، ومطالبة رشدى باشا بإيجاد جنسية مصرية
مستقلة .

وكون رشدى باشا وزارته الثانية (ديسمبر ١٩١٤ - أكتوبر ١٩١٧) ثم
الثالثة (أكتوبر ١٩١٧ - إبريل ١٩١٩) ، وفى ٢ ديسمبر ١٩١٨ إستقال كل
من رشدى باشا رئيس الوزراء وعدلى يكن عضو الوزارة إحتجاجاً على
تسويق إنجلترا فى نظر أماني مصر القومية وتجاوبا مع المد الثورى الذى كان
قد بدأ يتجمع فى مصر وقتذاك ، وظلت مصر بدون وزارة لمدة أربعة شهور
تقريباً .

ونجحت الحركة الوطنية فى منع تشكيل وزارة جديدة رغم تعدد المحاولات
من جانب سلطة الإحتلال لذلك وعرضها تشكيل الوزارة على كل من إسماعيل
سرى باشا ويوسف باشا وهبه . ولجأت إنجلترا إلى أسلوب العنف فقامت
بإعتقال زعماء الوفد فى ٨ مارس ١٩١٩ تصوراً منها أن ذلك سوف يضعف

(١) د. ثروت بدوى : مرجع سابق ص ١٤٦ .

الحركة الوطنية ولكن الأمر ازداد اشتعالا وتصاعدت المظاهرات وأعمال العنف في أرجاء البلاد مما أدى بسلطات الاحتلال إلى الإفراج عن سعد زغلول وزملائه الثلاثة والتصريح لهم بالسفر إلى حيث يرغبون ، في ٧ أبريل ، وتشكلت وزارة حسين رشدي الرابعة بعد ذلك بيومين (٩-٢٢ أبريل ١٩١٩) ، ولكن مطالبة حسين رشدي الإنجليزي بضرورة إعتبار سعد زغلول ممثلاً لمصر أدى إلى التبكير بنهاية وزارته قبل أن تكمل أسبوعين ، وظلت مصر بدون وزارة لمدة شهر حكمت فيها إنجلترا حكماً مباشراً فتولى المندوب السامي سلطات مجلس الوزراء وأصدر قراراً في ٢٨ أبريل بأن يقوم كل وكيل وزارة بأداء جميع أعمال الوزير .

واستمر هذا الوضع حتى تكوين وزارة محمد باشا سعيد الثانية (مايو - نوفمبر ١٩١٩) التي تألفت من العناصر الممثلة « للتيار المعتدل » - كما أسماها اللوبي المندوب السامي فوق العادة في مصر - والتي سعت إلى التعاون مع سلطة الاحتلال ، ولكن الخلاف مع إنجلترا بخصوص إرسال لجنة ملتر والتي رأت الوزارة أنه يعني المزيد من الإضطرابات وعدم الاستقرار أدى إلى استقالة الوزارة بعد ستة شهور من تأليفها لتخلفها وزارة يوسف باشا وهبه الأولى (نوفمبر ١٩١٩ - مايو ١٩٢٠) .

وكان المقصود من إختيار يوسف وهبه هو ضرب الوحدة الوطنية المصرية ، وتعرض أعضاء الوزارة لسلسلة من محاولات الإغتيال كان أولها محاولة إغتيال رئيس الوزراء نفسه من طالب قبطي بكلية الطب وهو عريان يوسف سعد في ١٥ ديسمبر ، وخلفتها وزارة محمد توفيق نسيم باشا الأولى (مايو ١٩٢٠ - مارس ١٩٢١) والتي إتسمت أساساً بصفة إدارية .

وشهدت هذه المرحلة إنتقال الوزارة من الطبيعة الإدارية إلى الطبيعة السياسية ، فالوزارة خلال فترتي الاحتلال والحماية لم يكن لها وجود سياسي أو إرادة سياسية مستقلة ، وإنما إرتبطت دائماً بالحدوي أو سلطة الاحتلال - وفي أغلب الأحيان الثانية - أو كليهما . ولكن نتيجة لتصاعد الحركة الوطنية

والثورة الشعبية وإعتراف إنجلترا بمبدأ القبول بانتهاء الحماية كان لابد أن تتغير طبيعة الوزارة وذلك لسببين أولهما : أن الهدف من الوزارة قد أصبح تولى المفاوضات مع الجانب البريطاني لتحديد شكل العلاقات بين البلدين بعد إنهاء الحماية، وثانيهما : أن إختيار أعضاء الوزارة عكس تفضيلاً سياسياً لذلك تعتبر وزارة عدلى يكن باشا الأولى (مارس ١٩٢١ — ديسمبر ١٩٢١) أول وزارة سياسية فى تاريخ مصر الحديث، وأول وزارة كان لها برنامج سياسى تضمن « أن الوزارة ستجعل نصب عينها فى المهمة السياسية التى ستقوم بها لتحديد العلاقة الجديدة بين بريطانيا العظمى وبين مصر الوصول إلى إتفاق لا يجعل محلاً للشك فى إستقلال مصر وستجرى فى هذه المهمة متشعبة بما تتوق إليه البلاد ومسترشدة بما رسمته إرادة الأمة ، وستدعو الوفد المصرى الذى يرأسه سعد باشا إلى الإشتراك فى العمل لتحقيق هذا الغرض » (١).

ولكن نتيجة الخلاف بين الوزارة والوفد حول نسبة عدد أعضاء الوفد فى وفد المفاوضات ولمن تكون الرئاسة ، بدأت مفاوضات عدلى — كيرزون دون إشتراك الوفد . ولم تسفر عن شئ فاستقال عدلى يكن مؤدياً بذلك إلى خلق أزمة وزارية جديدة وبقاء مصر بدون وزارة لمدة شهرين تولى فيها المندوب السامى الحكم مباشرة من خلال وكلاء الوزارات كما فعل من قبل ، ورفض عبد الخالق ثروت باشا تشكيل الوزارة إلا بعد صدور تصريح بإلغاء الحماية والإعتراف بإستقلال مصر ، الأمر الذى تم فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وترتب عليه تشكيل وزارة ثروت فى أول مارس .

ومن هذا العرض التاريخى لتطور النظارات — والوزارات — يمكن إبداء أربعة ملاحظات أساسية :

أولاً — من حيث تكوين الوزارة وشكلها :

ويتضمن ذلك :

(أ) الثبات النسبى لعدد النظارات : فإذا كانت أول نظارة قد ضمت ستة

(١) د. يونان لبيب رزق : مرجع سابق ص ٢٢٩ .

نظار فان آخر وزارة قبل تصريح ٢٨ فبراير وهى وزارة عدلى يكن الأولى
قد ضمت ثمانية نظار :

(ب) حدوث تغيرات فى تنظيم النظارات ودمج بعضها فى بعض ، فى
عام ١٩٠٦ فصلت نظارة المعارف العمومية عن نظارة الأشغال وذلك للاهمية
المتزايدة للتعليم والدور الذى لعبه طلبة المدارس فى الحركة الوطنية ، وفى عام
١٩١٤ ألغيت نظارة الخارجية مع إعلان الحماية على مصر وفقدان مصر لحقها
فى ممارسة العلاقات الخارجية، ولم تعد وزارة الخارجية مرة أخرى إلا بعد
تصريح ٢٨ فبراير .

(ج) تغير التسمية من النظارة إلى الوزارة بعد إعلان الحماية ولم يكن
تغيير الاسم مجرد مسألة شكلية ، بل حمل معنى قطع العلاقة مع الدولة العلية
فقد كان عدم لجوء مصر إلى تسمية الوزارة راجعا إلى شيوع تسمية
الوزارة العثمانية ولم يكن من المقبول أن يستخدم التابع والمتبوع نفس الاسم ،
وكما ذكرنا من قبل فان تغيير الاسم لم يتضمن تغيرا فى الاختصاص أو
طبيعة العمل .

كذلك تغير اسم بعض النظارات فنظارة الجهادية والبحرية قبل الاحتلال
تحولت لتصبح نظارة الحرية والبحرية :

ثانيا : من حيث سلطة إختيار رئيس النظار والنظار :

تركزت هذه السلطة فى يد الانجليز وأجهضت محاولات الخديوى
عباس لممارسة أية سلطة مستقلة وإن كان قد سمح له خلال عهد الوفاق
(١٩٠٧ - ١٩١١) بقدر من المشاركة ، فنظارة بطرس غالى التى تألفت
عام ١٩٠٨ اختيرت بواسطة الخديوى ووافق المعتمد البريطانى على الاختيار،
وكذلك نظارة محمد سعيد باشا التى تكونت فى فبراير ١٩١٠ .

ولم يقتصر التدخل الانجليزى على إختيار النظار ورئيسهم بل شمل أيضاً

عملية صنع القرار الوزاري وذلك عن طريق المستشارين الذين عينوا في كل الوزارات تدريجياً .

ثالثاً : من حيث التكوين الاجتماعي للنظار :

فقد كانوا طبقياً ينتمون أساساً إلى طبقة كبار الملاك والأعيان الزراعيين وأقتصر الاختيار في البداية على العناصر التركية والشركسية مع السماح بدخول متزايد للعناصر المصرية المقبولة من جانبهم والمتعاونة معهم . ومهنيًا برز دور الحقوقيين بشكل واضح ، فمن بين ٢٧ رئيس نظارة ووزارة بعد الاحتلال كان هناك ١٦ من الحقوقيين وضمت نظارة بطرس غالي الأولى ستة أعضاء منهم خمسة حقوقيين .

وطائفيًا إستقر في العرف الوزاري ضرورة تمثيل الأقلية القبطية بوزير على الأقل .

رابعاً - من حيث طبيعة الوزارة :

لم تكن النظارة في بدايتها منصباً سياسياً بل اتسمت بالسمة الإدارية فإختيار النظار كان يتم على أساس إداري ، وبدأت الصفة السياسية تتضح تدريجياً في السنوات الأخيرة من فترة الحماية . من الحوادث الدالة على ذلك إستقالة كل من وزارتي رشدي باشا ومحمد سعيد باشا لأسباب ذات طابع سيامي ، فالأولى أستقالت لرفض السلطات الانجليزية التصريح لسعد زغلول والوفد المصري بالسفر إلى الخارج لعرض القضية المصرية ، والثانية استقالت إحتجاجاً على قدوم لجنة ملنر إلى مصر رغم تحفظها على ذلك ، وتتضح دلالة هاتين الواقعتين عندما نعرف أنه منذ عام ١٨٨٥ ، أي منذ إستقالة نظارة شريف باشا بسبب موقفها من إخلاء السودان وإصرار إنجلترا على ذلك لم تستقل نظارة أخرى بسبب موقف سياسي أو سياسة أصرت على إتباعها . وكانت البداية الحقيقية للوزارة السياسية في مصر هي وزارة عدلي يكن التي التي كان لها برنامجها السياسي ودخل رئيسها في مفاوضات عدلي - كيرزون عام ١٩٢١ .

المبحث الرابع

نشأة الأحزاب السياسية

تعد دراسة الأحزاب من أهم مباحث علم السياسة ، ومبحث ذلك أن وجود التنظيمات الحزبية يعتبر أحد خصائص النظم السياسية الحديثة سواء اتخذت شكل تعدد الأحزاب أو الحزب الواحد بمعنى أن الجماعات السياسية التي لم تعرف الظاهرة الحزبية غالباً ما تكون في مرحلة بدائية من مراحل تطورها السياسي .

وترجع نشأة الأحزاب السياسية في مصر إلى العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، ففي هذه الفترة استخدمت كلمة الحزب في معناها الحديث بمعنى تنظيم سياسي إلى جانب استعمالها التقليدي بمعنى جماعة أو طائفة كما يشير القاموس المحيط ، وهو المعنى الذي يبرز في الاستخدام القرآني للكلمة ، كما وردت في سورة الأحزاب للدلالة على تحالف الكفار ، وعلى وجه التحديد تحالف قريش و غطفان وقريظة والنضير (١). وتعكس إجابات أحمد عرابي أثناء محاكمته الغموض الذي أحاط بمفهوم الأحزاب وقتذاك واختلاط المعنى التقليدي بالمعنى الحديث . فعندما سئل عما إذا كان هو رئيس الحزب الوطني كما تردد في بعض المنشورات أجاب بأنه من المعروف أن مصر يقطنها عدد من الأجناس وأنه من الطبيعي أن يعتبر كل جنس بمثابة حزب ، وأن أهالي البلاد يمثلون حزباً قائماً بذاته يطلق عليه اسم الفلاحين

(١) « يحسبون الأحزاب لم يذهبوا وأن يأت الأحزاب يودوا لو أنهم بادروا في الاعراب يسألون عن أبنائكم ولو كانوا فيكم إما قاتلوا إلا قليلا » (الأحزاب ، ١٩) .
« وما رأى المؤمنون الأحزاب قالوا هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله وما زادهم هذا إلا إيمانا وتسليما » (الأحزاب ، ٢١) .

إذلالاً. لهم ، وعكس عرابي في هذه الإجابة المعنى التقليدي للحزب بمعنى الطائفة أو الجماعة . كما ذكر عرابي أيضاً أن لكل شعب أحزابه التي تدافع عن حقوقه وحرياته وهذا هو المعنى الحديث للتعبير (١).

أن الأحزاب السياسية في مجتمع ما لا تنشأ من فراغ بل تعكس في نشأتها الظروف الاجتماعية والفكرية والاقتصادية التي تقوم في ظلها وترك هذه الظروف بصماتها على تشكل الأحزاب وطريقة عملها وتنظيمها . وإذا كان من اللازم والأمر كذلك النظر إلى الظروف الموضوعية التي مهدت لظهور الأحزاب وأستدعت قيامها يكون من الطبيعي أن يرفض الباحث تلك الآراء والتفسيرات الجزئية التي تربط ظهور الأحزاب بواقعة معينة مثل حادثة طابة (٢) أو خطبة كرومر المعروفة في مايو ١٩٠٧ ، والتي كان من شأنها إثارة الحس السياسي الوطني لدى الكثيرين بما أعلن من نية حكومته على الاستمرار في حكم مصر ، وقد ذكر الشيخ علي يوسف: فيما بعد أمام الجمعية العمومية لحزب الإصلاح أن هذه الخطبة كانت من أهم أسباب إنشاء الحزب أو حادثة دنشواي (٣)، أو الربط بين قيام الأحزاب ورغبة بعض الأشخاص في الزعامة (٤) .

ومما لاشك فيه أن رغبة البعض في الزعامة أو واقعة معينة ربما كانت « السبب المباشر » في إقامة حزب ما ، ولكن ذلك لا يقدم تفسيراً موضوعياً

Encyclopedia of Islam. Vol. III, p. 514,

(١)

J. Ahmed, op cit, p. 58

(٢)

يشار بهذه الحادثة إلى واقعة إحتلال الدولة العثمانية لميناء طابة المصري على خليج العقبة وما أرتبط بذلك من نزاع بين الدولة العثمانية وسلطات الإحتلال حول أحقية مصر في سيناء. أنظر د. يونان ليب رزق : أزمة العقبة المعروفة بحادثة طابه ، المجلة التاريخية ، مجلد ١٣ ، ١٩٦٧ ، ص ٢٤٧ - ٣٠٥ .

(٣) مصطفى النحاس يوسف جبر : سياسة الإحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩٠٦-١٩١٤ (القاهرة ، ١٩٧٥) ص ٣٧ .

(٤) د. يونان ليب رزق : الحياة الحزبية في مصر في عهد الإحتلال البريطاني (القاهرة ، ١٩٧٠) ص ٢ - ٢٠ .

لظهور الأحزاب كظاهرة إجتماعية وسياسية لذلك ينبغي ربط هذه الظاهرة بتطور المجتمع المصرى وظروفه .

ويمكن فى هذا الإطار الإشارة إلى أربعة تطورات أساسية :

أولها :

أزمة إقتصادية حادة تمثلت فى التدهور المالى الذى أصاب مصر فى عهدى سعيد وإسماعيل . فعندما مات سعيد فى عام ١٨٦٣ ترك عبثاً ثقباً من الإلتزامات المالية التى ازدادت فى عهد الخديوى إسماعيل ، وبلغت حدة الأزمة نتيجة إسراف الخديوى فى الاقتراض من بيوت المال الأوربية بفوائد باهظة . وفى عام ١٨٧٦ توقف إسماعيل عن دفع أقساط الديون وأنشئ صندوق الدين العمومى لتسلم الإيرادات وضمان انتظام سداد الأقساط ، ثم عين ناظران أوربيان فى نظارة نوبار باشا .

وإزدادت الحالة تردياً نتيجة إنخفاض النيل عام ١٨٧٧ وانتشار وباء الطاعون فى العام التالى الأمر الذى أوجد مجاعة أودت بحياة الآلاف من الفلاحين ، وهكذا أدت الأزمة المالية إلى إضعاف سلطة الخديوى تدريجياً ، وتغلغل للنفوذ الأجنبى فى شئون مصر الداخلية ، وإزدياد عبء الضرائب على الفلاحين ، وإستخدام أساليب عنيفة فى جمعها ، وتحول الحكومة المصرية إلى هيئة لتحصيل الدين ولذلك فى عام ١٨٨٠ كانت مصر كما عبر أحد الكتاب تنزف دماً (١) .

ثانيها :

تغير فى المناخ الفكرى الثقافى العام نتيجة لثلاثة تطورات هامة هى إنتشار التعليم ، والصحافة السياسية ، وحركة الترجمة .

(١) أنظر تفاصيل هذا التطور فى كتابنا بعنوان التجديد فى الفكر السياسى المصرى الحديث (القاهرة ، ١٩٧٥) الفصل الأول . من الكتب التى تكشف دماييز الاستغلال الأوربى لمصر دافيد س . لاندز : بنوك وباشوات ، ترجمة د. عبد العظيم أنيس (القاهرة ، ١٩٦٦) .

(أ) إنتشار التعليم الحديث : فقد أعاد إسماعيل إفتتاح المدارس التى سبق أن أنشأها محمد على وأقام مدارس جديدة ، كما قام بإعادة إنشاء ديوان المدارس عام ١٨٦٣ ، وأفتتحت أول مدرسة لتعليم البنات فى يناير ١٨٧٣ ، وأدى ذلك إلى توسيع دائرة شريحة المتعلمين من مدرسين وموظفين ومهنيين .

ولكن ما هو أكثر أهمية من الزيادة العددية كان هو بزوغ مفهوم جديد للتعليم والمعرفة . . مفهوم قوامه أن البحث العلمى هو أداة الإنسان لإستكشاف أفاق جديدة من المعرفة للسيطرة على البيئة المحيطة به وتسخير مواردها لصالحه .

العلم إذن يتضمن عناصر الكشف والإبتكار والإبداع. ومواجهة أفكار ونتائج جديدة لم تكن معروفة من قبل ، وهو مفهوم يتعارض مع المفهوم التقليدى الذى كان يدور حول تحصيل ما كان معروفاً بالفعل .

أضف إلى ذلك أن التوسع فى التعليم أدى إلى إزدياد الثقل النسبى لدور الطلبة السياسى باعتبارهم أهم أدوات العنف والمظاهرات وعضوية التنظيمات السياسية وهو ما أدى إلى إنشاء نظارة مستقلة للمعارف فى مطلع القرن كما ذكرنا سلفاً .

(ب) الصحافة السياسية : فقد شهدت فترة منتصف السبعينيات حركة إزدهار للصحافة السياسية . فكان هناك سبع جرائد ومجلات رئيسية وهى أبو نضارة زرقاء ، ومصر ، والوطن ، ومرآة الشرق فى القاهرة ، والأهرام والتجارة ، ومصر الفتاة فى الإسكندرية ، بالإضافة إلى عديد من الجرائد والمجلات الأخرى الأقل أهمية . وبالرغم من ضيق نطاق السوق والمشاكل الفنية المرتبطة بالطباعة فإن عدد الجرائد والمجلات والدوريات كان فى إزدياد مستمر ، ويقدر الأستاذ جاكوب لاندو أنه فى عام ١٨٩٨ كان هناك ما يقرب من خمسين جريدة يومية ، وما يقرب من مائتى مجلة ودورية ، وأنه فى غضون خمسة أعوام (١٨٩٥ - ١٩٠٠) أنشئ ما يقرب من خمسين جريدة ودورية لم يستمر أغلبها إلا لفترات محدودة .

وأهتمت هذه الجرائد بالقضايا السياسية والاجتماعية المثارة ، وناقشت العديد من المسائل الداخلية وحذر بعضها من الاخطار المترتبة على إزدیاد التغلغل الأجنبي في شئون مصر وقارن بعض الكتاب بين الأوضاع الإدارية والمالية المتدهورة في مصر بما كان عليه الحال في أوروبا وقتذاك .

(ج) حركة الترجمة : التي بلغت شأواً عظيماً ، وحملت الكتب المترجمة أفكاراً جديدة إلى قراء اللغة العربية وشملت هذه الترجمات دائرة متسعة من لموضوعات من بينها التاريخ والفلسفة والمنطق والتراجم والآداب ، والجغرافيا والسياسة ، وكان من أبرز رواد حركة الترجمة محمد عثمان جلال (١٨٣٩ - ١٨٩٨) وأديب أسحق (١٩٥٦ - ١٨٨٥) وأحمد فتحي زغلول (١٨٦٣ - ١٩١٤) .

وكان محور هذه التطورات الثلاثة - إنتشار التعليم الحديث وتطور الصحافة السياسية وحركة الترجمة - نشوء نخبة ثقافية ذات تعليم حديث وبرز روح إصلاحية عامة والاحساس بجوانب العجز والقصور في المجتمع وضرورة العمل على إصلاحه (١) . ويعبر مارسيل كولومب عن هذا التطور بقوله أن الاحداث السياسية التي شهدناها الربع الاخير في القرن التاسع عشر يجب أن لا تحجب عن أنظارنا « الغليان غير العادي للأفكار الذي يمنح هذه الفترة من تاريخ وادي النيل طابعها الخاص في هذه الفترة من التاريخ في الواقع ومع الاحتكاك بالغرب ونحت تهديده نمت كل تيارات الفكر الكبرى التي لا تزال حتى اليوم تهر بشدة ليس فقط مصر وحدها بل العالم الاسلامي في مجموعه » (٢) .

وثالثها :

تغيرات اجتماعية تتمثل في مزيد من التحضر Urbanization وانتقال السكان من الريف إلى المدينة . ففي الفترة ما بين ١٨٨٢ ، ١٨٩٧ بينما

(١) المرجع السابق الفصل الثاني .

(٢) مارسيل كولومب : تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ ، ترجمة زهير الشايب ، تقدم ومراجعة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى (القاهرة ، ١٩٧٢) ص ٣٦ .

زاد عدد السكان عامة بنسبة ٤٣٪ أزداد عدد سكان المدن بنسبة ٦٨٪ .
وقد أدى ذلك إلى إزدياد السكان الذين يمكن أن يكونوا أكثر إهتماما
بالمسائل العامة وأن يشاركون في العمل السياسى . أضف إلى ذلك أن التطلعات
التي تنشأ لدى الإنسان عند إنتقاله إلى المدينة تثير مشاكل وقضايا جديدة
تتعلق بالتعليم والمستوى الاقتصادى والمرافق العامة وتفرض على رجل
السياسة أن يواجهها .

وهكذا فإن إزدياد نسبة التحضر طرحت أثارها من زاويتين ، الأولى :
زيادة نسبة الاحتياطي البشرى الذى يمثل المادة الخام للعمل السياسى والحركة
الوطنية ، والثانية : طرح مشاكل إجتماعية وسياسية جديدة .

ورابعها :

نشوء نخبة مصرية أومتهمزة من الأعيان والمثقفين المر تبطين بهم
التي رغبت فى الحصول على نصيب أكبر من النفوذ السياسى . فقد أدى
تغير الوضع الاقتصادى لكبار الملاك نتيجة لظهور حق الملكية الفردية
وإزدياد ثراءها ، الرغبة فى مزيد من النفوذ والمشاركة فى صنع السياسة
العامة فى مواجهة الأوربيين وإمتيازاتهم والرغبة فى إستخدام العمل السياسى
لقضاء مصالحهم وتحقيق الهيبة والنفوذ اللازمين فى مناطق أملاكهم . وأرتبط
بذلك ظهور فئة من المتعلمين تعليما علمانيا حديثا الذين طرحوا مفاهيم
الاستقلال والحرية السياسية والديمقراطية ورغبوا فى الحلول محل كبار الموظفين
الأوروبيين والشوام ، وكان أغلب هؤلاء من أبناء طبقة كبار الملاك (١).

إن ظهور الأحزاب فى البلاد المتخلفة أو المستعمرة يرتبط بشرطين :
شرط موضوعى هو وجود حالة أزمة Crisis فى المجتمع تتطلب ظهور

(١) حول هذا التطور أنظر : د. حاصم السوق : كبار ملاك الأرض الزراعية ودورهم

فى المجتمع المصرى ١٩١٤ - ١٩٥٢ (القاهرة ، ١٩٧٥) وكذلك

W. Kazzha, 'The Evolution of the Egyptian Political Elite 1907-1921; a Case Study of the Role of Landowners in Politics, Unpublished Ph.D dissertation, London, 1970.

تنظمات سياسية لمواجهة وطرح الحلول المختلفة لها ، و شرط ذاتى يتعلق بالاحساس بانه يمكن حل هذه الأزمة وأن وضعاً أفضل يمكن أن يتحقق من خلال العمل العام وأن هناك القوة الاجتماعية والقيادة اللازمة لتحقيق ذلك .

وقد توفر كل من الشرطين في مصر خلال السبعينيات من القرن التاسع عشر . أما وضعية الأزمة فقد توفرت في كل أبعادها : إختلال مالى وتغلغل للنفوذ الأجنبي ، وعدم استقرار سياسى وحكومى ، وضعف لسلطة الخديوى ، وتصاعد للحركة الوطنية الدستورية .

أما الشرط الذاتى فقد تمثل في رغبة عدد من كبار الملاك في ممارسة قدر أكبر من السلطة والمسئولية من ناحية ، وطرح النخبة المتعلمة لمفاهيم الإصلاح والشورى من ناحية أخرى وبالذات تحت تأثير الشيخ جمال الدين الأفغانى الذى عاش في مصر خلال هذه الفترة ومارس تأثيراً واضحاً على المتعلمين المصريين.

ويثور التساؤل حول مدى صحة تسمية التنظيمات السياسية الأولى في مصر بالأحزاب ، وتذكر الدراسات المتعلقة بالأحزاب أن هناك ثلاثة مقومات أساسية ينبغى توفرها لكي يطلق على تنظيم ما صفة الحزب هي :

- ١ - وجود تنظيم له صفة العمومية مع توفر شبكة للاتصالات بين مختلف مستويات التنظيم .

- ٢ - سعى التنظيم إلى الحصول على التأييد الشعبى وإقناع المواطنين بخطة السياسى بناء على برامج وأولويات محددة .

- ٣ - رغبة عناصر الحزب وقياداته فى الوصول إلى السلطة السياسية وليس مجرد التأثير على صنع القرار السياسى .

شروط الحزب إذن ثلاث : إرتباط مجموعة من البشر حول أهداف سياسية مشتركة ، ووجود تنظيم يجمع بينها وينظم حركتها ، والعمل من أجل الوصول إلى السلطة .

فالْحزب هو أداة الوصول إلى الحكم والاحتفاظ بالسلطة السياسية بناء على برنامج سياسي معين ، ولكي يتمكن من ذلك لا بد له من شكل من أشكال التنظيم . وهذا هو الذي يميز الحزب عن جماعات المصالح كالنقابات العمالية والإتحادات المهنية والجمعيات الثقافية والأدبية التي قد يكون لها تنظيماتها وبرامجها ولكنها لا تسعى إلى السلطة وإنما تهدف إلى نشر الوعي بهذا البرنامج وإقناع أكبر عدد من المواطنين به والتأثير على السلطة الحاكمة .

ومن هنا فإننا نتحفظ في إطلاق كلمة حزب بالمعنى العلمى على الحزب الوطنى الذى تأسس عام ١٨٧٩ والذى يشار إليه عادة على أنه أول حزب فى مصر حيث أنه كان فى حقيقة الأمر أقرب ما يكون إلى جبهة وطنية ذات أهداف عامة تعكس الآمال الشعبية فى الإصلاح والتقدم وافتقدت التنظيم اللازم للاستمرار الحزبى ، كما أن حزبه الأمة والإصلاح على المبادئ الدستورية اللذان تأسسا عام ١٩٠٧ لم يتوفر لهما شروط الحزب ، فالأول تكون حول مجموعة محدودة من المثقفين وكبار ملاك الأرض الذين إلتفوا حول « الجريدة » ولم يكن له وجود تنظيمى أو ثقل جماهيرى محسوس ، والثانى إرتبط بشخص مؤسسه الشيخ على يوسف ، وانتهى بوفاته دون أن يكون له وجود حقيقى سياسى أو تنظيمى .

نفس الملاحظة يمكن إطلاقها على أغلب الأحزاب الصغيرة التى نشأت فى مطلع القرن العشرين ، فقد اتسم أغلبها بغياب التنظيم وإرتباطها المطلق بشخص مؤسسها وعدم تأثيرها على ساحة العمل السياسى أو بين المواطنين . من ثم فإننا نعتقد أنه حتى ظهور الوفد عام ١٩١٨ لم تعرف مصر حزباً بالمعنى العلمى سوى الحزب الوطنى الذى أسسه مصطفى كامل عام ١٩٠٧ .

وتعود بداية التنظيمات السياسية فى مصر إلى الجمعيات السرية (١) التى نعرف ما يشير إلى وجودها منذ نهاية الستينيات ، وتواجه دراسة هذه

J. Laudau, op. cit., pp. 73-75

(١)

الجمعيات العديد من الصعوبات وذلك لتناثر وقلة المعلومات عنها من ناحية ، وغياب سجلات عن أعضائها ونشاطها بحكم طبيعتها السرية من ناحية أخرى .

وفي هذا الإطار تشير المصادر إلى وجود بعض الجمعيات السرية في الأزهر ، وإلى بعض الجمعيات الماسونية التي لعبت دوراً هاماً ، وبالذات أثناء وجود الشيخ جمال الدين الأفغاني الذي استغلها كأداة للعمل السياسي وضمت شخصيات قدر لها أن تلعب أدواراً سياسية هامة مثل الشيخ الإمام محمد عبده ، وعبد السلام المولحي عضو مجلس شورى النواب ، وسعد زغلول ومن الصحفيين يعقوب صنوع ، وإبراهيم اللقاني ، وأديب إسحق ، وسليم النقاش .

وفي نهاية السبعينيات وتصاعد وضع الأزمة في المجتمع المصري والشعور بمدى سوء الذي آلت إليه أحوال البلاد برزت ثلاث قوى سياسية هي الجيش أو أمراء الجهادية ، والمثقفون من الأعيان والعلماء ، وأعضاء مجلس شورى النواب وانعكس ذلك في التنظيمات السياسية التي تكونت في هذه الفترة .

في الإسكندرية أنشئت جمعية مصر الفتاة عام ١٨٧٩ من بعض المتعلمين الذين تأثروا بأفكار الأفغاني مثل أديب إسحق وسليم النقاش ، وأصدرت الجمعية جريدة باسمها بالفرنسية ثم باللغة العربية رأس تحريرها أديب إسحق وكتب فيها عبد الله النديم حتى منعها الحكومة ، كما نشرت آراء الجمعية في مجلة أبو نضارة التي كان يصدرها يعقوب صنوع حتى نفي صاحبها من مصر . وانتقدت الجمعية بشدة التدخل الأجنبي في شئون مصر وسياسات رئيس للنظار رياض باشا ، ودعت إلى إقامة حياة نيابية سليمة ، والمساواة أمام القانون ، وتوفير حرية الدين والصحافة والتوسع في التعليم العام .

كما تكونت جمعية سرية أخرى بين ضباط الجيش في عام ١٨٧٦ تقريباً أسسها على الروبي كرد فعل للاخطاء التي وقعت فيها القيادة التركية الشرقية للجيش أثناء حملة الجبلشة والتي أدت إلى هزيمة الجيش وتكليف الخزانة

المصرية أعباء مالية طائلة وبئر بذور الإستياء بين الضباط . وانضم أحمد عرابي وعلى فهمى إلى الجمعية ونشط عرابي فيها حتى أصبح الرئيس الفعلي لها ، وكان هذا التنظيم هو المحرك لأول مظاهرة عسكرية سياسية في ١٨ فبراير ١٨٧٩ أمام وزارة المالية لإحتجاجا على رقت ٢٥٠٠ ضابطا بدعوى خفض المصاريف ودون تسوية أوضاعهم المالية .

وتضمنت مناقشات الجمعية الإستياء من إزياد النفوذ الأجنبي . والتخلص من الضباط الأتراك والشر كسيين الذين تولوا قيادات الجيش العليا وضرورة فتح باب الترقى أمام المصريين وكذا التخلص من الأجانب في الإدارة الحكومية ، بل وأشار عرابي في مذكراته إلى مناقشة موضوع عزل الخديوى إسماعيل وإحتمال التخلص من أسرة محمد على وإعلان النظام الجمهورى (١) .

كما تكونت جمعية سرية في أبريل ١٨٧٩ من كبار ملاك الأرض عرفت باسم جمعية حلوان ضمت عدداً من الشخصيات السياسية والنظار السابقين الرافضين لسياسة رياض باشا مثل محمد شريف باشا ، وإسماعيل راغب باشا ومحمد سلطان باشا وعمر لطفي باشا وسليمان باشا أباطه .

ونتيجة الإتصال بين تنظيم الجيش وجمعية حلوان أعلن عن قيام الحزب الوطنى الذى عرف أحيانا باسم الحزب الأهلى أو حزب الفلاحين والذى أنيطت قيادته إلى أحمد عرابي وصلز بيان الحزب في ٤ نوفمبر ١٨٧٩ ووزع منه عشرون ألف نسخة وأوفد أديب إسحق إلى أوروبا للدفاع عن مبادئه فانشأ في فرنسا جريدة القاهرة وكانت هذه الجريدة تهرب إلى مصر وتوزع فيها .

ويلاحظ على أهداف الحزب الطابع الإصلاحى فهمى تبدأ بالإعتراف بالأمر الواقع وتطالب في إطاره ببعض الإصلاحات والتعديلات ومن أهم

(١) محمد عودة : الأحزاب السياسية في مصر . قصة الحزب الأول ، مجلة الكاتب ، يونيو

١٩٦٤ . ص ٤٤-٤٦ . ويشير قليني باشا في مذكراته إلى نفس الواقعة .

البنود الى تضمنها « الكتاب أو اللائحة وهي خلاصة ما يطلبه الحزب الوطنى الأهل من الإصلاح بواسطة أحمد عرابى لسان حاله » ما يلى بنفس العبارات تقريباً (١).

١- يرى الحزب الأهل المحافظة على العلاقات الودية الحاصلة بين الحكومة المصرية والباب العالى « ويعتقد أن جلالة السلطان عبد الحميد مولاهم وخليفة الله فى أرضه وإمام المسلمين » ولكن الحزب يحافظ على الإمتيازات الوطنية المصرية ويقاوم جعل مصر ولاية عثمانية .

٢- يخضع الحزب للجناب الخديوى ويؤيد سلطانه ما دامت أحكامه على قانون العدل والشرعية حسب ما وعد به المصريين فى سبتمبر ١٨٨١ ويربط الحزب هذا الخضوع بالعزم الأكيد على عدم الإستبداد والأحكام الظالمة والألحاح على الحضرة الخديوية بتنفيذ ما وعدت به من الحكم الشورى وإطلاق عنان الحرية للمصريين « ويحذرونه من الإصغاء إلى الذين يحسنون له الإستبداد بحقوق الأمة ونكث المواعيد التى وعد بإنجازها » .

٣- يعترف رجال الحزب بفضل فرنسا وإنجلترا اللتين خدمتا مصر خدمة صادقة ويعلمون أن استمرار المراقبة الأوربية لها مبررها ، ولكن هذا النظام مؤقت ولا بد أن يأتى يوم « تكون مصر فيه بين المصريين » وينتقد البرنامج عدم كفاءة بعض الموظفين الأوربيين مع ارتفاع رواتبهم ، كما ينتقد إعفاء الأجانب من الضرائب وعدم خضوعهم لقانون البلاد ، ولكن تعديل هذه الأوضاع لا يكون بالقوة أو الجفوة ولكن من خلال إقناع فرنسا وإنجلترا بضرورة ذلك :

٤ - يدعو برنامج الحزب إلى تعميم التعليم ونمو المعارف بين أفراد الأمة ، وأن الأهالى فوضوا أمورهم إلى أمراء الجهادية لعلمهم أن رجال

(١) نص برنامج الحزب فى مجلة الطليعة ، عدد رقم ٢ ، فبراير ١٩٦٥ ص ١٤٨-١٤٩

العسكرية هم القوة الوحيدة في البلاد لذلك ينبغي زيادة الجند إلى ١٨٠٠٠ عسكري .

٥ - « الحزب الوطني حزب سياسي لا ديني فانه مؤلف من رجال مختلفي الاعتقاد والمذهب وجميع النصارى واليهود . ومن يحرث أرض مصر ويتكلم بلغتها منضم لهذا الحزب فانه لا ينظر لاختلاف المعتقدات ويعلم أن الجميع إخوان وحقوقهم في السياسة والشرائع متساوية .. » .

٦ - « آمال هذا الحزب محصورة في إصلاح البلاد مادياً وأدبياً ولا يكون ذلك إلا بحفظ الشرائع والقوانين وتوسيع نطاق المعارف وإطلاق الحرية السياسية التي يعتبرونها حياة للأمة والمصريين ... » .

ومن واقع ظروف نشأة وأعمال الحزب الوطني نميل إلى النظر إليه باعتباره شكلاً من الجبهة الوطنية التي تألفت بين أمراء الجهادية من ناحية والأعيان والعلماء من ناحية أخرى الذين أصبحوا « رجلاً واحداً وغاية الجميع لإقامة الدليل على أن مصر قادرة على حكم نفسها بنفسها » .

ولعل ذلك يفسر عدم تجانس وتعارض الجماعات والقوى التي شاركت فيه فقد كان لكل من الجناحين المدني والعسكري أهدافه ومصالحه المتباينة لذلك سرعان ما وقع الخلاف بينهما مع تصاعد أحداث الثورة وأنقسم الحزب وأيد عدد من قادته المدنيين الحديوي والاحتلال الإنجليزي ضد عرابي ، فقد كان الأعيان وكبار الملاك يسعون إلى الحفاظ على امتيازاتهم والحصول على قدر أكبر من المشاركة في السلطة بينما رغب ضباط الجيش في الدفاع عن المصالح الشعبية .

أما الجناح المدني فقد كان يعبر عن طبقة كبار الملاك التي بدأت في التهور منذ نهاية عهد محمد علي والتي وقعت في صدام مع الأتوقراطية الحديوية وأرادت أن تشارك في السلطة السياسية كما تناقضت مصالحها - جزئياً - مع التدخل الأجنبي الذي أستنزف الموارد الإقتصادية للبلاد للحصول على الدين .

أما الجناح العسكري فقد كان يعبر عن الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى الى اعترضت على سياسة الحديوى التي أدت إلى إضعاف الجيش وتقليل عدده وبسبب منع ترقية الضباط المصريين إلى القيادات العليا التي احتكرتها العناصر الشركسية التي مثلت نوعاً من الأرستقراطية العسكرية والتي تسببت نتيجة عدم كفاءتها في إبادة فرقة مصرية كاملة في حملة الحبشة .

كان هذا الخلاف الموضوعى بين مصالح كل من الجناحين هو المجال الذى نفذ منه الحديوى وإنجلترا وبرز في جلسة مجلس النواب التي عرفت بـ «ليلة الدار» . وكان من نتائجها إشفاق معسكر الثورة (١) .

وفي الفترة التي تلت الاحتلال الإنجليزي تعددت التنظيمات السرية (٢) فنجد إشارة إلى «جمعية الحزب الوطنى» التي اشترك فيها لطيف سليم وحسن عاصم وحسن عبد الرازق ومحمود سالم والتي إقتصر نشاطها على الاجتماع لمناقشة الأوضاع السياسية في البلاد ، و «الجمعية الوطنية» التي دعت إلى الكفاح السرى والنضال ضد الإنجليز وكان شعارها «تحرير الأرض والمدنية التقدم» وأهدافها تحرير الأرض وطرد الإنكليز من مصر وإقصائهم عن كل المناصب ، وأرسلت الجمعية خطابات تهديد لبعض الشخصيات تطلب منهم عدم التعاون مع الإنجليز ، وسرعان ما كشف عن أمر هذه المجموعة وقبض على رجالها في يونيو ١٨٨٣ ونفى سكرتيرها د . محمد بن سعيد الجزائرى خارج البلاد .

وفي التسعينيات إنشئت الجمعيات ذات الصفة الأدبية والعلمية وكذلك التنظيمات السياسية السرية . من ذلك «الجمعية الوطنية» الذى كانت رابطة

(١) رغم تضارب التقييمات لمدة حول طبيعة أحداث الحركة البرابية فقد اعترف كرومر مبكراً بأنها ثورة وفي تقريره لعام ١٩٠٤ ورد أنه «حدثت ثورة عظيمة في القطر المصرى في سنة ١٨٨٢ وإذا قلت ثورة عن عمد وقصد ، فقد كان الظن الغالب في كثير من الأذهان في ذلك الزمان إن الحركة البرابية كانت فتنة عسكرية لا غير . وذلك خطأ مبين ، لأنها كانت في جوهرها ثورة صحيفية على العصف وسوء الحكم» أنظر فاروق يوسف : مرجع سابق ص ١٢٩ .

(٢) عصام ضياء الدين الصغير : الحزب الوطنى والنضال السرى ١٩٠٧ - ١٩١٥ . رسالة ماجستير غير منشورة قدمت إلى كلية الآداب - جامعة القاهرة ، ١٩٧٢ ص ١ - ٣٧ .

خيرية ولكنها نظمت العديد من المناقشات السياسية ورفعت شعار مصر للمصريين وكان لها فروع في القاهرة والمنصورة وإزقازيق ، وجمعية « الصليبية الأدبية » التي أسسها مصطفى كامل وضمت نحو سبعين عضواً ، وجمعية الاعتدال المصري والمهدي .

وبرز نشاط « جمعية الحزب الوطني » مرة أخرى عام ١٨٩٣ على يد لطيف سليم ، وتم توسيع قاعدتها وضم عدد كبير من النواب إليها ، وكانت أغراضها هي تنظيم المصريين للعمل من أجل استقلال البلاد وعرض قضيتهم على الرأي العام الخارجى وكان الخديوى عباس حامى على صلة بهذا التنظيم (١) . ثم تغير اسم الجمعية ليصبح جمعية أحياء الوطن السرية وذلك بعد ضم عدد من الفرنسيين إليها . ولكن بإنفصالهم أعيد تنظيمها مرة أخرى تحت اسمها الأول واقتصرت على المصريين فقط ، وكانت جمعية الحزب الوطنى . هي المحرك للنشاط الوطنى والتنظيم الذى وقف وراء إصدار جريدة اللواء والذى اعتمد عليه مصطفى كامل حتى عام ١٩٠٧ عندما أنشئ الحزب الوطنى .

ويعد عام ١٩٠٧ من الأعوام الهامة في دراسة تطور الأحزاب المصرية حتى أن البعض يعتبره البداية الحقيقية للأحزاب السياسية (٢) فقد أنشئت في هذا العام الأحزاب الثلاثة التي لعبت أدوراً هامة على مسرح السياسة المصرية حتى ثورة ١٩١٩ . وهي الحزب الوطنى الذى قاد الحركة الوطنية ، وحزب الأمة الذى كان حزب الصفوة من كبار الملاك المتعاونين مع سلطة الاحتلال وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية الذى عكس آراء الخديوى ومصلحته .

(١) هناك من يعتبر الخديوى عباس حامى أساس هذه الحركة ويعتمد في ذلك على رواية أحمد لطفى السيد في كتابه قصة حياتى (القاهرة ، ١٩٦١) ص ٢٦ حيث يشير إلى الخديوى بإعتباره رئيس الجمعية. أنظر عرضاً تفصيلياً يعتمد على الوثائق الأصلية في عصام الصغير : مرجع سابق ص ١ - ٣٧ .

(٢) د. يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية في مصر ص ١ .

وفي مجال دراسة الأحزاب التي نشأت منذ عام ١٩٠٧ حتى الاستقلال وفقاً لتصريح ٢٨ فبراير ، سوف نعرض لها في مبحثين يتناول أولهما الأحزاب تبعاً لمعيار مواقفها تجاه الاحتلال وهنا يمكن التمييز بين أحزاب نشأت بتشجيع من الانجليز ولم تعبر برامجها عن رفض مباشر لسلطة الاحتلال وأحزاب نشأت بتأييد من الحديوى والقصر ، وأحزاب المطالبة بالاستقلال والتي قادت الحركة الوطنية المصرية (١) .

ويعرض ثانيهما لأحزاب الرفض السياسى والاجتماعى التي ظهرت خلال هذه الفترة .

أولاً : الأحزاب السياسية والقضية الوطنية :

١ - أما الفئة الأولى فهي تلك التي ظهرت بتشجيع من الانجليز وبدعم منهم لمواجهة التيار الوطنى الجارف ، وتمثلت أساساً في حزب الأمة وكلاهما في أحزاب أخرى قليلة الشأن والأهمية كالحزب الوطنى الحر والحزب المصرى وإن كان يجب التمييز بين حزب الأمة من ناحية والحزبين الآخرين من ناحية أخرى ، فحزب الأمة لعب دوراً هاماً في التاريخ الفكرى المصرى من حيث طرحه لمفهوم القومية المصرية، وضم عدداً من الشخصيات التي كان لها دورها الأساسى فى الحركة الوطنية فيما بعد ، كما أنه عبر عن طبقة كبار الملاك المصريين . على عكس الحزبين الآخرين الذين لم يكن لهما سوى وجود شكلى، ومثلتا مجموعات فردية محدودة العدد ضعيفة التأثير سياسياً وفكرياً .

(١) حزب الأمة :

أنشئ حزب الأمة بتشجيع من الانجليز وتأييد من اللورد كرومر فى

(١) يصنف د. يونان لبيب فى المرجع السابق ص ٢٤ - ٢٥ هذه الأحزاب إلى يمينى ووسط ويسار ، ولكن ينتقد هذا التصنيف على أساس أن معيار «يمين ويسار» لا يعبر عن القضايا الأساسية المثارة وقتذاك فى المجتمع ويصل إلى نتائج لا تعكس ظروف الواقع مثل إدراج كل من الحزب الوطنى وحزب الأمة فى إطار الوسط رغم الخلافات الكبيرة بينهما فى الحقيقة . ومن ثم فإننا نعتبر أن الموقف تجاه القضية الوطنية هو القضية المحورية والذى يجب أن يكون معيار التصنيف بين الأحزاب .

٢١ سبتمبر ١٩٠٧ ، ووردت فكرة هذا الحزب لأول مرة في تقرير اللورد كرومر لعام ١٩٠٦ وكان الحزب نتيجة جهوده لاجتاد مجموعة سياسية تمثل بديلا لاتجاه مصطفى كامل ويعود إنشاء الحزب إلى مارس عندما قامت مجموعة من الأعيان وكبار الملاك بإصدار «الجريدة» في ٩ مارس ١٩٠٧ والتي تولى رئاسة تحريرها أحمد لطفى السيد وكان إنشاء الحزب في اجتماع «الجمعية العمومية لشركة الجريدة المصرية» وأختير محمود باشا سليمان رئيسا للحزب وحسن باشا عبد الرازق وعلى شعراوي وكيلين له وأحمد اطفى السيد سكرتيرا .

لقد كان حزب الأمة هو حزب الصفوة الإجتماعية الذى تضم بتعبير رئيسه أعضاء «متشابهو المقاصد متحدو المراكز الإجتماعية» . وأنه يضم أغلبية رؤساء العائلات في هذا الشعب ونوابه ، وهم الممثلون الحقيقيون للأمة المصرية وروعى في إختيار أعضائه أن يكونوا من الأثرياء ووجهاء المصريين من أعضاء مجلس شورى القوانين والمتقنين ومن كبار الأقباط . وأن يكون هناك ممثلين عن كل مديرية .

لقد انطلق فكر الحزب من إعتبار أن الاحتلال أمر واقع يجب التسليم به والتعامل معه والعمل على تغييره تدريجياً وبشكل تطورى وذلك عن طريق المشاركة فى السلطة وتدريب الكفاءات الوطنية ، فالإحتلال ليس سبباً لضعف الأمة المصرية بل هو إنعكاس لهذا الضعف ونتيجة له ومن ثم فإن تطوير الأمة ونشر التعليم ورفع مستوى الوعى القومى هى شروط لازمة للحصول على الاستقلال .

لقد حددت دياجعة الحزب الهدف فى الاستقلال التام ولكن ذلك لا يمكن الحصول عليه بالكلام وأن هناك مقدمات لا بد أن تتوفر حتى يحدث هذا الإستقلال لذلك طالب الحزب فى البند الثانى من برنامجهم بالإشتراك «مع الحكومة فى وضع القوانين والمشروعات العامة وذلك بالسعى فى توسيع إختصاصات مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية حتى يكون لنا رأى محدود فى القوانين التى نتعامل بها كقوانين المحاكم

الأهلية والإدارة والرأى ونحوها حتى -نصل بالتدريج إلى المجلس النيابى الذى يوافق حالتنا السياسية « . ولعله يمكن تفسير ذلك على ضوء الأساس الاجتماعى للحزب وتمثيله لطبقة كبار الملاك التى أرادت فرصة أكبر للمشاركة فى الحكم فى ظل الإحتلال ، والعمل من خلال المؤسسات القائمة على تحقيق الاستقلال التام عن كل من الدولة العثمانية وإنجلترا لذلك رفض الحزب شعار الجامعة الإسلامية وهاجم الآراء التى كانت تدافع عن استمرار العلاقة مع الدولة العثمانية ورفع شعار القومية المصرية حتى أن البعض يعتبر حزب الأمة أول حركة قومية مصرية بالمعنى الصحيح (١) .

لقد مثل حزب الأمة تيار « الاعتدال » فى السياسة المصرية وقدم بديلا للتيار الذى مثله الحزب الوطنى ، فأكد على الوسائل دون الغايات ، وغلبت نزعتة التعليمية والفكرية على النزعة السياسية ، ولم يكن له ثقل سياسى كبير ، ولم يكن يتمتع سوى بتأييد شعبى محدود ، ولم تكن « الجريدة » فى مثل انتشار « اللواء » وارتبط بعدد محدود من الأعيان وكبار الملاك ، وأدى ذلك كله به إلى طريق مسدود من حيث ثقله السياسى بين الجماهير ، وإن كانت قياداته قد لعبت دوراً رئيسياً فى الحياة الفكرية المصرية وبالذات التيار الفكرى الذى ارتبط باحمد لطفى السيد من ناحية ، وفى الحركة الوطنية خلال ثورة ١٩١٩ من ناحية أخرى .

(ب) الحزب الوطنى الحر :

تأسس هذا الحزب فى ٢٦ يوليو ١٩٠٧ ورأسه محمد بك وحيد الأيوبي وتغير إسمه بعد ذلك إلى حزب المصريين الأحرار وأصدر صحيفة باسم الأحرار عام ١٩٠٨ ودار برنامجه حول ضرورة « مسالة المحتلين والسعى فى نيل ثقتهم والاتفاق معهم على كل ما فيه خير القطر . . لأن طريق المسالة هذه هى الطريقة الوحيدة التى تضمن للامم الضعيفة بلوغ الاستقلال فى كنف الأمم

(١) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ (القاهرة د. ت) ص ٢٨ .

القوية المشرفة عليها « كما ورد في البند الأول من بروجرامه (١) ، كما نص على السعى إلى الحكم النيابي من أبوابه وذلك بإقناع الحكومة الانجليزية وجميع الأمم الأوروبية بمسألتنا وإخلاصنا وتسامحنا وكفاءتنا . وأعله لم يكن هناك في تاريخ مصر من الأحزاب من أيد الاحتلال بالشكل الذي عبر عنه هذا الحزب ، فعندما نسب إلى الحديوى تصريحاً مؤداه أن الاحتلال أمر طبيعي بادر الحزب بهتئة الحديوى مع أن التصريح ووجهه بإستنكار عام وأنكره الحديوى ، وبينما كانت الصحف الوطنية تؤين ذكرى يوم الاحتلال كان الحزب يحتفل به . وبينما كان مصطفى كامل يرفع صوته في أوروبا مطالباً بحقوق الشعب المصرى أرسل رئيس الحزب إلى وزير الخارجية البريطانى يحتج على ذلك على أساس أن مصطفى كامل لا يتحدث باسم أحد سوى شخصه ولا يهدف إلا لمصلحته الشخصية ، وعندما انتهت مدة خدمة كرومر في مصر نشر محمد الأيوبى مقالا في المقطم يودعه فيه بحرارة . وهكذا فقد كان حزبا عميلا لا يستند إلى قوة شعبية أو اجتماعية في مصر ولم يكن يمثل في الحقيقة سوى شخصية رئيسه حتى أنه أطلق عليه بسبب ذلك الحزب الوحيدى .

(ح) الحزب المضرى :

يرجع إنشاء هذا الحزب إلى ظروف الخلافات الطائفية بين المسلمين والأقباط في مصر ومحاولة السلطات الانجليزية تعميق وإستخدام هذه الخلافات لشق الحركة الوطنية . ويرتبط هذا الحزب باسم أخنوس فانوس - أنجليكانى المذهب - الذى أنشأ أولا جمعية الاطلاع القبطى التى هاجمها ويصا واصف أحد قادة الحزب الوطنى . كما أدان فكرة إنشاء حزب طائفى ودعا إلى الانخراط فى الحزب الوطنى .

ولكن نتيجة لتصاعد الاتجاهات الدينية التى تمثلت فى مقالات الشيخ عبد العزيز جاويش فى اللواء وعدم إدانة الحزب الوطنى لهذا الاتجاه ، إستقال ويصا واصف من اللجنة التنفيذية للحزب فى ١٩٠٨ ومعه مجموعة

(١) د. يونان لبيب رزق : مرجع سابق ص ٢٢ .

من الأعضاء الأقباط ليؤسسوا مع أخنوس فانوس في سبتمبر من نفس العام
الحزب المصرى (١)٣.

ودعا الحزب إلى استملاك مصر وإلغاء الامتيازات الأجنبية وأن الطريق
إلى تحقيق هذه الأهداف هو إيجاد صداقة حقيقية بين مصر وإنجلترا وعقد
معاهدة بين البلدين بحيث تضمن الأولى طريق إنجلترا إلى الهند وتتعهد الثانية
بالمحافظة على إستملاك مصر .

وأكد برنامج الحزب على طابعه المصرى والعلمانى بمعنى « فصل الدين
عن السياسة فصلا تاما والمساواة فى الحقوق العمومية بين سكان مصر وفى
الحقوق الوطنية بين المصريين والوطنيين بلا تمييز مطلقا بسبب الجنس أو
الدين » كما نصت مادته الثالثة، وتتكون الهيئة التشريعية من « أودتين نيابيتين »
الأودة الأولى وهى الأودة التشريعية ويكون أعضائها مناصفة بين الأجانب
والمصريين ، والأودة الثانية هى مجلس النواب ويشترط أن تمثل عناصر
الأمة المختلفة وكان يقصد بذلك ضمان تمثيل الأقباط فى المجلس وأعطى ثقلا
أكبر فى السلطة التشريعية للمجلس الذى يشترك فيه الأجانب .

ولم يكن لهذا الحزب نفوذ أو تأثير كبير وباستثناء ترحيب الدوائر
الانجليزية وبعض العائلات القبطية الثرية به فقد ولد ميتا ولم يلعب دورا
يعتد به فى الحياة السياسية المصرية .

٢ - أما الفئة الثانية من الأحزاب فهى تلك التى ظهرت بتشجيع من
الحديوى وعبرت عن مصالحه فى محاولة لإثبات سلطته فى مواجهة الإنجليز .
وبصفة عامة فإنه لم يقدر لأى من هذه الأحزاب ثقل سياسى أو فكرى
محسوس وتمثل هذه الأحزاب فى :

(١) أنظر فى هذه التطورات مضطكى النحاس-جبر يوسف : مرجع سابق ص ١٠٣ - ١٠٦ .

(أ) حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية :

الذى أسسه ورأسه الشيخ على يوسف صاحب جريدة المؤيد وعضو الجمعية العمومية في ٩ ديسمبر ١٩٠٧ للدفاع عن الخديوى في مواجهة الحزب الوطنى وحزب الأمة وكان وكيله حسن رفقى باشا وأحمد حشمت باشا . رنصت المادة الثالثة التى حددت أهداف الحزب على سبعة بنود تضمنت الثلاث الأولى منها تأييد السلطة الخديوية فيما منحتها الفرمانات لاستقلال مصر الادارى ، والاعتماد على الوعود والتصريحات التى أعلنتها بريطانيا العظمى عند إحتلالها القطر المصرى ومطالبتها بتحقيقها وفاء بها ، والمطالبة بمجلس نيابى مصرى يكون السلطة فيما يتعلق بالمصريين والمصالح المصرية . وربط الشيخ على يوسف فى مقالاته بين حقوق الخديوية وحقوق الأمة المصرية ، ولكن الحزب « لم يحظ بتأييد جماهيرى مثل الذى حظى به الحزب الوطنى كما أنه لم يحظ بتأييد طبقى مثل ذلك الذى تمتع به حزب الأمة » (١) وانتهى الحزب عمليا بوفاة مؤسسه عام ١٩١١ .

وجدير بالذكر أنه فى ٢٦ أغسطس ١٩٠٧ نشرت المؤيد برنامجا لما سمي بالحزب الوطنى الذى أنشاه حافظ عوض صاحب جريدة المنير والذى تضمنت أنه فى مصر يوجد حزب متطرف يطالب الاستقلال التام وهو الحزب الوطنى وهناك حزب آخر متطرف يتبع سياسة الاحتلال ويدعو إلى بقاء الوضع الراهن وهو مجموعة المقطم والحزب الوطنى الحر « وأنه يجب على الأمة المصرية أن تتفق فى مساعدتها مع أولياء الأمور من الانجليز توصلا إلى الحصول على المشاريع التى وضعها اللورد دوفرين فى ١٨٨٢ ، ١٨٨٣ » ويبدو أن هذا الحزب لم يكن له نشاط سياسى يذكر ولم يستمر سوى أربعة شهور وانتهى عمليا باعلان مؤسسه الانضمام إلى حزب الإصلاح فى يناير ١٩٠٨ (٢) .

(١) د. يولان ليب رزق : مرجع سابق ص ٢١ .

(٢) عبد المجيد محمد أمين الكاشف : تاريخ الحزب الوطنى فى مصر تحت زعامة محمد فريد .

رسالة ماجستير غير منشورة قست إلى كلية الآداب - جامعة القاهرة ، ١٩٧٢ . ص ٤٠ .

(ب) حزب النبلاء :

يطلق عليه أحيانا اسم حزب الأعيان . أسسه ورأسه حسن حلمي زادة عام ١٩٠٨ تعبيراً عن استمرار الارستقراطية التركية ودافع عن الدولة العلية وحقوق السلطان والخديوى ولم يكن له أى تأثير من الناحية العملية .

(ج) الحزب الدستورى :

أنشأه ادريس بك راغب خلال فترة الوفاق بين الخديوى عباس وجورست مؤيداً لكل من سلطة الخديوى وإستمرار الإحتلال ومجسداً لسياسة الوفاق بينها ، ورفض المطالبة بحياة دستورية عاجلة وحدد برنامجاً مدة عشرين سنة حتى ينال الشعب حقوقه الدستورية كما رفض مبدأ حق الإقتراع للجميع والمساواة بين الأُمى والمتعلم فى الحقوق السياسية .

٣ - أما الفئة الثالثة فهى أحزاب الاستقلال فهى تلك التى وضعت قضية الإستقلال المصرى محورا لنشاطها وبرامجها السياسية وعملت على تحقيقها وتمثل فى :

(أ) الحزب الوطنى (١) :

أنشئ الحزب فى إجتماع شعبى بمسرح زيزينيا بالأسكندرية فى مساء الثلاثاء ٢٢ أكتوبر ١٩٠٧ برئاسة مصطفى كامل ثم خلفه محمد فريد فى ١٤ فريد ١٩٠٨ وقاد الحزب التيار الرئيسى للحركة الوطنية حتى بداية الحرب العالمية الأولى وبعد أول تنظيم حزبي حقيقى فى مصر . وهناك خلاف حول السبب الذى دفع مصطفى كامل إلى إعلان الحزب فهناك من يرى أن ذلك يرجع إلى شعوره بإعتلال صحته ودنو أجله ، ويرى آخرون أن السبب هو

(١) من المراجع الهامة عن الحزب الوطنى خلال هذه المرحلة رسالتى الماجستير لكل من الأستاذ عصام ضياء الدين الصغير والأستاذ عبد المجيد محمد أمين الكاشف السابق الإشارة إليهما .

تكون حزب الأمة في سبتمبر وإدراكه بخطورة الأحزاب التي لا تمثل الشعب وإنما تدور في ركاب الإحتلال والسراى ، ويرى رأى ثالث أن السبب يكمن في بلوغ الحركة الوطنية درجة من النضج والتبلور أستدعت قيام الحزب كتنظيم على لها فكما ورد من قبل فقد كان هناك تاريخ من العمل التنظيمي تحت اسم « جمعية الحزب الوطنى » قبل عام ١٩٠٧ لذلك يلاحظ أن مصطفى كامل استخدم تعبير الحزب الوطنى في كتاباته قبل إنشاء الحزب رسمياً فعلى سبيل المثال كتب في مقدمة كتابه « المسألة الشرقية » أن « الحديوى هو رئيس الحزب الوطنى لأنه رئيس الأمة والحزب الوطنى هو الأمة كلها » (١)، وفى رسائله الخاصة إلى مدام جوليت آدم كتب من بودابست فى مارس ١٨٩٧ « ولنا حزب سرى مخلص للغاية وهو على إستعداد لتضحية ذاته فى سبيل الوطن المقدس » ، وفى خطاب آخر فى ١٩٠٦ أشار إلى تأسيس شركة لإصدار جريدة اللواء وكيف أعتبرها البعض « أكبر مظاهرة من الحزب الوطنى » (٢) .

وجدير بالذكر أن مصطفى كامل كان متردداً فى إنشاء الحزب خوفاً من تفتيت وحدة الشعب ، فقد كان يرى أن مصر لم تكن تحتاج إلى تنظيمات حزبية بقدر حاجتها إلى الوحدة وإيقاظ الوعى الوطنى (٣) ، وكان يعتقد أن إنشاء الأحزاب قد يؤدى إلى إنقسام الشعب ، وورد فى خطابه الذى أعلن فيه قيام الحزب « أنه لا يصح أن يوجد فى البلاد الفاقدة لإستقلالها المتحكم الأجنبى فيها إلا حزب واحد وهو حزب الوطن . حزب الحرية . حزب الإستقلال » (٤) .

لقد انطلق فكر مصطفى كامل ومجموعة الحزب الوطنى من ضرورة جلاء الإنجليز عن مصر ، فالإحتلال الإنجليزى هو أس البلاء ومصدر الشرور التى

(١) مصطفى كامل : المسألة الشرقية (القاهرة ، ١٩٠٩) ص ٢٧ - ٢٨ .

(٢) رسائل مصرية فرنسية ، ترجمة على فهمى كامل (القاهرة ، ١٩٠٩) ص ٣٩ ، ٢٦٧ .

(٣) الكاشف : مرجع سابق ص ٢٥ .

(٤) رغائب الحزب الوطنى (القاهرة ، ١٩٠٧) ص ٩ - ١٠ .

يواجهها المجتمع ومن ثم فإن الإستقلال هو هدف مصر الأول ، لذلك ذكرت مبادئ الحزب ضرورة إستقلال مصر كما قررتة معاهدة لندن عام ١٨٤٠^١ وضمنته فرمانات السلطانية ، والتي تضمن العرش لعائلة محمد علي وتضمن الإستقلال الداخلي للبلاد ، وضرورة إيجاد حكومة دستورية في البلاد بحيث تكون الهيئة الحاكمة مسئولة أمام مجلس نيابي تام السلطة كـمجالس النواب في أوروبا (١) .

واعتبر الحزب الدستور هدفا أساسياً من أهداف كفاحه السياسي ، وندد بالنظام الإستبدادي مدافعاً عن الحكومة النيابية وبالذات منذ حادثة فاشوده التي لقنت الحركة الوطنية المصرية ضرورة الإعتماد على النفس ، وربط الحزب بن الدستور وإستقرار الأمور وإصلاح الإدارة الحكومية ، وفند مزاعم صحف الإحتلال من أن المجالس الموجودة في مصر - الجمعية التشريعية ومجلس شورى القوانين - تعد بمثابة مجالس نيابية ، وأوضح بالمقارنة بالمجالس الأوربية أنها ليست كذلك . ودعا الحزب أعضاء مجلس شورى القوانين إلى المطالبة بالدستور ، وفي مناسبة عيد جلوس الخديوى في ١٩٠٩ نشر الحزب مقالا في اللواء بتاريخ ٩ يناير بعنوان « هذا عيد الأمير فأين عيد الأمة » تضمن أن عيد الأمة لا يتحقق إلا بصدر الدستور ، ونظم الحزب مظاهرة كبيرة إتجهت من ميدان المنشية إلى قصر عابدين للمطالبة بالدستور ، كما نظمت لجان الحزب حملة إرسال برقيات من كافة أنحاء القطر للخديوى بهذه المناسبة تضمنت إحداها « سمو الجناب العالي بعابدين بمصر . الحزب الوطنى يقدم لجنابكم أجل الأتى ويلتمس الدستور » (٢) . وقاطع الحزب إنتخابات الجمعية التشريعية لعام ١٩١٣ على أساس أنها لا توفر مجلساً نيابياً قوياً وفي يوم إفتتاحها أرسلت اللجنة الإدارية للحزب برقية إلى الخديوى تطالبه فيها بالدستور كما نظم الحزب مظاهرة على طول الطريق من سراى عابدين إلى مقر الجمعية التشريعية تطالب بالدستور .

(١) عصام الصغير : مرجع ص ٤٩ - ٥٠ . د. يونان لبيب رزق في كتابه عن الحياة الحزبية في مصر يذكر بيانات أخرى دون إيراد مصدرها ص ٥٨ .

(٢) الكاشف : مرجع سابق ص ١١٢ - ١٢١ .

وفي مجال المقارنة بين الحزب الوطني وحزب الأمة يلاحظ أن الأول وضع الإستقلال بمثابة حجر الزاوية في برنامجه بينما جعل حزب الأمة الإستقلال نتيجة تسبقها مقدمات وتطور تدريجي ، ويلاحظ أيضاً أن مفهوم حزب الأمة للإستقلال هو الإستقلال التام عن كل من الدولة العلية وإنجلترا بينما عبر برنامج الحزب الوطني عن فهم للإستقلال في إطار السيادة الشرعية للدولة العثمانية على مصر .

ولعل ذلك يشير منازقة تاريخية في غاية الغرابة ، فالحزب الذي غرس كراهية الإحتلال بن المصريين وتحدث قائده - مصطفى كامل - بأروع الكلمات وأعلبها في حب مصر لم يصل بفكره إلى الإستقلال التام فقد إستخدم قادته حجة السيادة العثمانية على مصر لإثبات بطلان الإحتلال الإنجليزي وعدم شرعيته ، بينما الحزب الذي نشأ برضاء إنجليزي ومباركة كرومرية ولم يواجه الإحتلال مواجهة مباشرة عبر فكره عن مفهوم القومية المصرية ووضع الأساس الفكري للحركة الوطنية المصرية في الحقبة التالية . وهكذا فبينما قدم حزب الأمة تياراً فكرياً تنويرياً دون أن يتمتع بثقل سياسي حقيقي ، فإن الحزب الوطني مثل تياراً شعبياً جارفاً بدون ذلك التيار التنويري .

ويمكن أن نثير بالنسبة لنشاط الحزب الوطني ثلاثة ملاحظات :

١ - من حيث تنظيم الحزب :

اتسم الحزب بديمقراطية تنظيمية واضحة ، فكان هناك هيكل حزبي على أساس ديمقراطي ، ورفض مصطفى كامل أن يقوم بتعيين اللجنة الإدارية للحزب - كما حدث في حالة حزب الأمة أو الإصلاح - وترك ذلك للجمعية العمومية التي اجتمعت في ٢٧ ديسمبر ١٩٠٧ في مقر جريدة اللواء ، وقامت بانتخاب لجنة إدارية من ثلاثين عضواً مدتها سنتين وتجتمع مرة شهرياً على الأقل وضمت هذه اللجنة أربعة من الباشوات وأربعة وعشرين من البكوات واثنان من الأفندية ، ثم أنتخبت لجنة تنفيذية من تسعة أعضاء تجتمع مرة أسبوعياً على الأقل ، كما ناقشت لائحة الحزب .

(٦ - السياسة والحكم في مصر)

ووافقت عليها . وبعد وفاة مصطفى كامل صدر قانون جديد للحزب في مارس ١٩١٩ أنشئ بمقتضاه عدد من اللجان كلجنة الخطابة واللجنة السياسية وعدد من اللجان الفرعية الأخرى .

٢ - من حيث أساليب النضال :

تركز بعض المراجع على إستخدام الحزب الوطنى أساليب الأعلام والصحافة ، وعرض قضية مصر على الرأى العام الدولى وتهيب الرأى العام الداخلى . ولكن الحقيقة أن الحزب قد استخدم عدداً من الأساليب العلنية والسرية للترويج لقضية مصر والحصول على الإستقلال ، فأصدر صحفاً باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية ، وقام مصطفى كامل - ومن بعده محمد فريد - بزيارات مستمرة للدول الأوروبية لتأليب الرأى العام الأوروبى ضد إنجلترا ، وحرك الطلبة المصريين فى أوروبا حول مبادئ الحزب ، كما عقدت مؤتمرات الحزب فى الخارج (١٩٠٨ ، ١٩٠٩ فى جنيف ، ١٩١٠ فى بروكسل) وفى نفس الوقت استمر الحزب فى أساليب الكفاح السرى وتنظيم المظاهرات واللجوء إلى العنف والضغط الجماهيرى ضد الإنجليز فى الداخل ونجح الحزب فى جذب طلبة المدارس إلى الحركة الوطنية .

من حيث البعد الإجتماعى للحزب :

إهتم برنامج الحزب بالمشكلة الإجتماعية ، فنص بند ٤ على ضرورة نشر التعليم حتى يعم الطبقات الفقيرة ، وحث الأغنياء على تأسيس الجامعات وإرسال البعثات إلى أوروبا وإنشاء دراسات ليلية للعمال ، ونص بند ٥ على تنمية الزراعة والصناعة والتجارة وجميع مرافق الحياة الإجتماعية حتى تحصل البلاد على إستقلالها الإقتصادى .

ومن الناحية العملية إهتم الحزب بتنظيم العمال وبالذات تحت تأثير محمد فريد الذى كان مطلعاً على الفكر النقابى الأوروبى وعلى معرفة بالنشاطات النقابية فى العالم فأنشأ نقابة الصنائع اليدوية عام ١٩١٨ ، وأنشئت نقابات

أخرى في الاسكندرية والمنصورة وطنطا ، كما أنشأ مدارس الشعب لتعليم العمال ، فافتتحت أول مدرسة في نوفمبر ١٩١٨ ببولاق وتطوع أعضاء وشباب الحزب لإلقاء الدروس على العمال .

وقاد الحزب الكفاح الوطنى حتى ثورة ١٩١٩ رافعاً شعارات الإستقلال التام لمصر ووحدة مصر والسودان ، ولا مفاوضات مع إنجلترا قبل الجلاء ولكن نفوذه بدأ فى التضائل . ويمكن أن نعزو ذلك لعدة أسباب من أهمها ظهور الوفد كبديل لقيادة الحركة الوطنية فقد نجح الوفد فى طرح نفسه كبديل وقدم سعد زغلول طريقاً أكثر واقعية وأقنع المصريين بعدم جدوى شعار لا مفاوضة إلا بعد الجلاء ، وبينما اعتمد الحزب الوطنى على المتعلمين فى القاهرة والاسكندرية ، انتشر الوفد بين كل فئات الشعب وفى الأقاليم . أضف إلى ذلك الشخصية التاريخية لسعد زغلول فى الوقت الذى افتقد فيه الحزب الوطنى شخصياته القيادية بوفاة مصطفى كامل ووجود محمد فريد فى الخارج ، فنذ عام ١٩١٤ أصبح الحزب واقعياً بدون رئيس ، وأتبعته السلطات الإنجليزية سياسة إضطهاد وقع تجاه قياداته الأمر الذى أدى بعدد منهم إلى الإستقالة من الحزب أو الابتعاد عن النشاط السياسى مثل عثمان غالب ، ومحمود فهمى حسين ، وحسن خيرى ، وعلى المنزلاوى وآخرون . وتدهورت أوضاعه المالية حتى أن أمتعة نادى الحزب بيعت بالمراد العلنى فى مايو ١٩١٣ وفاء للديون المطلوبة عن إيجار المبنى ، كذلك فإن فترة الحرب العالمية الأولى (١) وإعلان حالة الطوارئ كانت فاصلاً حجب الحزب عن رأى العام . ، وأخيراً تغير الظروف الدولية التى نشأ وتطور الحزب الوطنى فى ظلها ، ففرنسا أصبحت حليفة لبريطانيا ، والدولة العلية هزمت فى الحرب . ونتيجة لكل هذه العوامل تضائل نفوذ الحزب ليحل محله الوفد .

(ب) الوفد :

أطلق الإسم للإشارة إلى الوفد المصرى ، الذى تألف فى ٢٣ نوفمبر

(١) مصطفى النحاس يوسف جبر : مرجع سابق ص ١٨٢ - ١٨٣ .

١٩١٨ عن طريق الوكالة الشعبية للمطالبة بإستقلال مصر ورأسه سعد زغلول باشا وعدد من الشخصيات الممثلة للقوى السياسية المختلفة في مصر (حزب الأمة. والحزب الوطني وأنصار الأمير عمر طوسون والأقباط) بهدف « السعى بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجد للسعى سبيلا في إستقلال مصر إستقلالا تاما » حسب المادة الثانية من قانون نظام الوفد المصرى ، ويستمد الوفد قوته من رغبة أهالى مصر ولا يسوغ للوفد أو لأحد أعضائه أن يخرج عن حدود الوكالة التى يستمد منها قوته وهى « إستقلال مصر إستقلالا تاما » والتفت الجماهير المصرية حول الوفد حتى أصبح بحق التجسيد السياسى للحركة الوطنية المصرية وسوف نعرض للوفد تفصيلا فيما بعد .

(ح) الحزب الديمقراطي المصرى :

أسس فى يناير ١٩٢٠ من عدد من المثقفين الليبراليين مثل مصطفى عبد الرازق ، ومنصور فهمى ، ومحمود عزمى ، وعزيز ميرهم ، ومحمد حسين هيكل وكانوا على صلة بجماعة السفور التى كانت تصدر جريدة بهذا الاسم وصاحبها عبد الحميد حمدى . وقامت مبادئ الحزب كما ورد فى مقدمة قانونه « على أساس المساواة بين الأمم والأخاء بين الأفراد والنهوض إلى أسنى ما يتصور من الرقى وتأييد بسيادة الشعب وإقامة العدل مقام القوة » .

ونصت المادة الثالثة على إستقلال مصر خارجياً وداخلياً ، وإقامة هيئة نيابية صحيحة ، وتوحيد التشريع ، والمساواة بين المصريين فى الحقوق والواجبات ، وحرية القول والكتابة والاجتماع ، وجعل التعليم الابتدائى إلزامياً والأعتراف بحق كل شعب فى حكم نفسه .

أما من الناحية الاقتصادية فقد كان هناك إختلاف فى وجهات النظر بين مؤسسى الحزب ، فقد حدث خلاف بين عزيز ميرهم الذى مال إلى الاتجاه الاشتراكى ورغب فى تسمية الحزب بالحزب الاشتراكى وحسين هيكل الذى لم يقتنع بذلك انطلاقاً من إعتقاده فى الحرية الفردية ، ولكن مصطفى

عبد الرازق قام بالتأليف بين الرأيين ، ونص برنامج الحزب على ضرورة ترقية الطبقات العاملة أديباً ومالياً وإعانة من لا يستطيع العمل وإنماء ثروة البلاد وجعلها بحيث ينتفع بها السكان جميعاً بقدر الأمكان .

وأيد الحزب نشاط الوفد وجهوده في سبيل الحصول على الاستقلال لمصر . وكان الخلاف بين سعد وعدلى على رئاسة الوفد سبباً في إنقسام الحزب وتفككه إلى جانب تناقضاته الداخلية . .

ثانيا : أحزاب الرفض السياسى والاجتماعى :

وندخل فى هذا الإطار الأحزاب التى طرحت أفكاراً راديكالية تتعلق بالآطار السياسى والاجتماعى لمصر .

(أ) الحزب الجمهورى :

تكون عام ١٩٠٧ ورأسه محمد غانم وجذب إليه عدداً من المثقفين ثقافة فرنسية ، وتبعاً لأفكار الحزب فإن تدرج الأمة الطبعى يمر بثلاثة مراحل هى : نيل الدستور ، والاستقلال التام الذى يتضمن الاستقلال الفعلى عن كل من إنجلترا والدولة العثمانية ، وإعلان النظام الجمهورى الذى يعد « أرقى المطالب وأعزها على النفس الوطنية العالة » .

وقام رئيس الحزب بمهاجمة أمترة محمد على ، كما عادى الأعيان والأمراء الذين « يعيشون من مال الأمة عالة عليها وحملوا ثقيلاً على أبنائها » وهاجم الإنجليز ، ولم تكن الظروف الموضوعية فى مصر وقتذاك تسمح بالنمو لتنظيم يتبنى هذه الآراء لذلك أنحصر الحزب فى مجموعة ضيقة من المثقفين وسرعان ما أختفى بعد عام من إنشائه (١) .

(١) محمد أنيس : الحزب الجمهورى المصرى ١٩٠٧ - ١٩٠٨ . مجلة الكاتب . الستة

التاسعة عدد ١٠٥ (ديسمبر ١٩٦٩) .

(ب) الحزب الاشتراكي المبارك :

أسسه الدكتور حسن فهمي جمال الدين عام ١٩٠٩ ولم يقدم برنامجاً شاملاً للمسألة الاجتماعية ، وإنما ركز على عدد من الإصلاحات في الريف تضمنت تحسين أحوال الفلاحين الفقراء ، ومنح معاشات للفلاحين من العجزة والمرضى ، ومنح الفلاحين من تشغيل نسائهم في أعمال شاقة ، وألا يجبر الفلاح على أن يعمل فوق طاقته ، ومعاملة الفلاح معاملة طيبة من كبار الملاك .

ويلاحظ على برنامج الحزب طابعة الإصلاحى الذى تناول القضية من منطلق الرحمة والشفقة وليس بدافع العلاج الجذرى للمشكلة الاجتماعية . ولم يقدر لهذا الحزب وبرنامج النجاح لعدة أسباب منها ضعف الوعي السياسى للفلاحين وخشيتهم من كبار الملاك ، وضعف تنظيم الحزب ذاته فقد كان أقرب إلى الجهود الفردية منه إلى العمل الحزبى المنظم .

(ج) الحزب الاشتراكي المصرى :

أنشئ فى عام ١٩٢١ ووقع على بيانه التأسيسى سلامة موسى ، وعلى العنانى ومحمد عبد الله عنان ، ومحمود حسنى العرابى ومن أهدافه سياسياً تحرير مصر من نير الاستعمار الأجنبى وإقصائه عن وادى النيل بأسره وتأييد حرية الشعوب ، ومحاربة الاستعمار أينما وجد ، واقتصادياً العمل على إلغاء إستغلال جماعة لأخرى ومحو التفرقة بين طبقات المجتمع فى الحقوق الطبيعية ، وإجتماعياً إعتبار التعليم حقاً شائعاً للرجال والنساء وجعله مجانياً وإلزامياً ، وتحرير المرأة وتحرير حقوق النيابة والانتخاب من القيود المالية .

وتعرض الحزب لهجوم من جهات متعددة على أساس تناقضه مع الدين ومع حق الملكية والحرية الفردية ، وأنه يعطى الأنجليز حجة لعدم منح مصر إستقلالها ، وتصدى أنصاره للدفاع عنه على أساس أنه يؤمن بالاشتراكية وليس البلشفية ، وأنه ينتهج أسلوب التطور وليس الثورة ، ونهض

بيانه أن الحزب سيعمل على تحقيق مبادئه بالصراع الحزبي ومن خلال إنشاء النقابات الزراعية والصناعية ونقابات الإنتاج ، وإعداد نواب أشرافيين للبرلمان وتعميم حق الاقتراع وبث الدعوة بطريق النشر والخطابة .

ويقدر البعض بأن عدد أعضاء الحزب في القطر بلغ ٢٥٠٠ عضو كما بلغ عدد المنضمين إلى إتحاد النقابات الذي أرتبط بالحزب ما بين ١٥ ، ٢٠ ألفاً ولعب الحزب دوراً في بعض الاعتصابات العمالية بالقاهرة والأسكندرية وأقام مدارس ليلية مجانية لتعليم العمال وتنويرهم ، ومدارس نهائية لتعليم أولاد العمال بالمجان (١) .

ويمكن في نهاية هذا الجزء عن نشأة الأحزاب السياسية في مصر أن نسجل الملاحظات الآتية :

١ - أن الأحزاب السياسية لم تنشأ في إطار البرلمان والكتل البرلمانية وإنما نشأت خارجه لمقاومة الاحتلال الأجنبي وكجزء من الحركة الوطنية للمطالبة بالاستقلال ، ولذلك اتسمت الأشكال الأولى لهذه التنظيمات بالطابع السري وباللجوء إلى أساليب الكفاح السري .

٢ - أن أغلب الأحزاب السياسية الأولى أفتقدت التنظيم وكانت في جوهرها أحزاب نخبة تقوم على عدد محدود من الأشخاص لذلك لم تتمكن من الاستمرار مدة طويلة ، وأندثرت بعد فترة محدودة من وجودها .

٣ - أن القضية المحورية في برامج الأحزاب والتي ميزت بينها في المواقف والممارسات كانت قضية الاحتلال وكيفية تحقيق الاستقلال فقد كانت هذه هي الشغل الشاغل للرأي العام المصري والنخبة السياسية والثقافية لمصر .

لذلك فرغم أننا عرضنا لما أسميناه بأحزاب الرفض السياسي والاجتماعي التي طرحت آراء راديكالية حول التنظيم السياسي والاجتماعي لمصر إلا

(١) أنظر في ذلك رمضان : مرجع سابق ص ٥٠٧ - ٥٦٦ وكذلك د. رفعت السعيد : تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر ١٩٠٠ - ١٩٢٥ (بيروت ، ١٩٧٢) ص ١٧١ - ٢٥٩ .

أنه ينبغي التأكيد على أن القضايا التي طرحها هذه الأحزاب لم تكن محور الاهتمام العام ولم تكتسب ثقلا جماهيريا واسعا لذلك فإننا لا نعتقد بصحة التمييز بين الأحزاب في هذه الفترة من التاريخ المصري تبعاً لمعيار اليمين واليسار، ونرى أن المعيار الأسلم هو الموقف من القضية الوطنية التي مثلت بؤرة الاهتمام واحتلت مكان الصدارة والأولوية بلا منازع .

٤ - العلاقة بين الأحزاب السياسية والصحف فقد نشأت الأحزاب مرتبطة بدور الصحف فالحزب الوطني أنشأه مؤسس اللواء ، وحزب الإصلاح أنشأه صاحب المؤيد ، وحزب الأمة سبقه صدور الجريدة وهكذا سبقت الجريدة الحزب ويذكر لاندو أنه حتى الحرب العالمية الأولى فإن الصحيفة كانت هي محور نشاط الحزب ورمز وجوده ، ويمكن تفسير ذلك على أساس أن الصحافة كانت هي الأداة الرئيسية للعمل الوطني والأثارة الجماهيرية ، وأدى ذلك إلى ظاهرة الصراع بين الصحيفة والحزب ، وهل تكون الصحيفة لسان حال الحزب أم يكون الحزب تنظيماً للصحيفة ، وهناك عدد من الأمثلة توضح الصراع بين الحزب والصحيفة التابعة له وكيف أن الصحيفة اتخذت في بعض الأحيان مواقف مخالفة لأراء الحزب الذي يفترض أنها تتحدث باسمه (١) ، ويذكر أحد الكتاب أن الجريدة كانت أهم من حزب الأمة « فقد كان هذا الحزب مجرد خلفية لهذه الجريدة » (٢).

هذه الملاحظة حول العلاقة بين الأحزاب والصحافة صحيحة في جملتها على أنه يجب التمييز بين وضع الحزب الوطني من ناحية وحزب الأمة والإصلاح من ناحية أخرى ، فبينما ارتبط الحزبان الأخيران بجرائدهما ، ولا يكون من المبالغة القول أن الصحيفة كانت بالنسبة لكل منهما النشاط الأساسي للحزب ورمز وجوده ، فإن الحزب الوطني خرج من باطن تنظيم سرى هو جمعية الحزب

(١) د. يونس ليبي رزق : الحياة الحزبية في مصر ص ١١٢ وما بعدها .

(٢) حافظ محمود : أسرار الماضي من ١٩٠٧ إلى ١٩٥٢ في السياسة الوطنية (القاهرة ،

١٩٧٣) ص ٢٠ .

الوطني وكان له تاريخ نضالي يعود إلى ما قبل إصدار اللواء بسنوات طويلة ،
وبدون هذا التنظيم ما كان يمكن لجريدة اللواء أن تصدر (١) ، كما أن نشاط الحزب
لم يقتصر على العمل الصحفي وإنما شمل دائرة كبيرة من الأساليب والممارسات
الأعلامية والسياسية ، العلنية والسرية .

(١) عصام الصغير : موج سابق ص ٤٩ .

خاتمة

ويمكن في نهاية هذا الفصل إبداء الملاحظات الآتية حول تطور المؤسسات السياسية في مصر حتى إعلان تصريح ٢٨ فبراير :

١ - بالنسبة للسلطة التنفيذية شهدت مصر منذ أول نظارة في عام ١٨٧٨ حتى عام ١٩٢٢ تسعة وعشرين نظارة ووزارة مختلفة . كان منها تسع نظارات في الفترة السابقة للاحتلال (١٨٧٨ - ١٨٨٢) بمعدل نظارة كل خمسة شهور ونصف ، وعشرون نظارة ووزارة خلال فترتي الاحتلال والحماية التي استمرت لمدة أربعين عاماً (١٨٨٢ - ١٩٢٢) أي بمعدل وزارة كل عامين .

ويمكن تفسير عدم الاستقرار الوزاري في المرحلة الأولى على ضوء الظروف السياسية والاجتماعية التي واجهت مصر وقتذاك وتصاعد الصراع بين الحديوى والنفوذ الأجنبي من ناحية ، وبين الحركة الوطنية وكل من الحديوى والنفوذ الأجنبي من ناحية أخرى . أما الاستقرار الذي إتسمت به السلطة التنفيذية في المرحلة الثانية فيمكن إرجاعه إلى سيطرة الاحتلال على مقدرات الأمور وخضوع الحديوى لرغبات إنجلترا ، في فترة إتسمت فيها الحركة الوطنية بالضعف .

٢ - ان العلاقة بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية لم تكن علاقة وثيقة كما يفترض في النظم النيابية أو الديمقراطية ، وإنما نشأ كل منهما في مصر تحت ظروف مختلفة وتطور باستقلال عن الآخر ، فالمجلس النيابية لم تنشأ نتيجة تصاعد الحركة الوطنية التي فرضت وجودها على الحديوى وإنما نشأت من أعلى بناء على قرارات سلطوية ، ومن ثم فقد كانت ممارسات هذه المجالس

تعكس غالباً الولاء للحاكم وسياساته أكثر من تعبيرها عن مطالب شعبية وتمثيلها لقوى سياسية وطنية . وكانت مظاهر المعارضة التي تجد طريقها إلى هذه المجالس تعبر عن نمو الحركة الوطنية خارجها أكثر مما هو ممارسة للدور أو حق دستوري .

٣- غلبة دور السلطة التنفيذية على الهيئة النيابية فحق الإستجواب في كل المجالس النيابية حتى عام ١٩٢٢ لم يكن جاداً على الإطلاق بل أحيط بسلسلة من القيود تجعل من ممارسته أمراً صعباً ، فقد كان لرئيس المجلس حق رفض أو تعديل أى سؤال يتعلق بالأشخاص أو قد يثير التنافر بين العناصر المكونة للامة أو يتعلق بالاتفاقات الدولية . . وكان للنظار حق عدم الرد على الأسئلة إذا أرتأوا أن ذلك في المصلحة العامة . أضف إلى ذلك أن إجابات النظار لا تخضع لأى مناقشة بعد ذلك من النواب .

وكما تعرضنا لذلك من قبل ففي حالة الخلاف بين مجلس النظار ومجلس النواب نصت اللوائح الدستورية أن على الخديوى حل المجلس إذا رفضت النظارة الاستقالة . ومن ثم فقد كان للسلطة التنفيذية الكلمة الأخيرة في أغلب الأمور باستثناء حالات قليلة ومعدودة مثل رفض الجمعية العمومية مد إمتياز شركة قناة السويس وإذعان مجلس النظار وذلك نتيجة للمد الشعبي الجارف وتصاعد الحركة الوطنية حول هذا الموضوع .

وتتضح هذه الغلبة أيضاً في إعتبار أن النظار عينوا أعضاء في المجالس التشريعية كالجمعية العمومية (١٨٨٣ - ١٩١٢) والجمعية التشريعية (١٩١٢ - ١٩١٤) بحكم وظائفهم كنظار ؛ ولم يختاروا نظاراً لنشاطهم أو بروزهم في المجالس النيابية (١) .

٤- بالنسبة للمشاركة السياسية لم يبرز خلال هذه المرحلة ما يشير إلى وجود مشاركة شعبية كبيرة في المؤسسات الدستورية والنيابية ، بل نجد

(١) د. يونان لبيب يوسف : تاريخ الوزارات المصرية . مرجع سابق . ص ٤٢ - ٤٣ .

سمتين واضحتين أولهما : أنه بسبب قيود النصاب المالى فقد كان عدد المؤهلين للتصويت لا يتجاوز نسبة بسيطة من المواطنين ، وثانيهما : أنه نتيجة ضعف الوعي السياسى والأحاساس بعدم جدية هذه المؤسسات ، فقد برزت ضالة نسبة المشاركين فى التصويت من بين من لهم هذا الحق .

فى إنتخابات يونيو ١٨٨٣ مثلاً كان عدد المقيدين فى قوائم الناخبين ٩٠٣ و ٣٩٥ ناخباً من مجموع السكان الذى بلغ ٦,٨٠٠,٠٠٠ أى بنسبة ١٣ و ٢٨ ٪ أو أقل من سبع السكان^(١)، وفى تقرير السير جورست لعام ١٩٠٧ ورد أنه كان فى القاهرة ١٣٤ ألف مواطن ممن له حق التصويت سجل منهم فى جداول الانتخاب ٣٤ ألفاً^(٢) وأقترح منهم فى الإنتخابات ١٥٠٠ فقط ، وألغيت الإنتخابات فى أحد أقسام القاهرة - حلوان - لأن أحدا لم يرشح نفسه وأنقض يوم الانتخابات دون أن يحضر أحد من المقترعين . وفى الأسكندرية بلغ عدد من لهم حق التصويت ٧٠ ألف مواطن قيد منهم فى سجل الانتخاب ١٤ ألفاً وأقترح ٧٥٠ شخصاً فقط^(٣) .

ولوحظ بصفة عامة أن نسبة المساهمة كانت أكبر نسبياً فى الريف ليس نتيجة لزيادة الوعي السياسى ولكن لسيطرة كبار الملاك والأعيان وقدرتهم على التأثير^(٢). نفس الظاهرة تكررت فى إنتخابات الجمعية التشريعية عام ١٩١٣ فبلغت نسبة المشاركة عموماً ١٥,٣٩ ٪ وإن كانت أقل فى المدن عنها فى الريف ، فبلغت فى القاهرة ٦,٦٩ ٪ ، والأسكندرية ٤,٩٨ ٪^(٣).

٥- وأخيراً فمن حيث الأصول الاجتماعية للنواب فقد أحتكر عدد محدود من عائلات كبار الملاك والأعيان مقاعد المجلس النيابية فى أول مجلس نواب مثلاً عام ١٨٦٦ كان هناك ٥٨ عمدة من أصل ٧٥ عضواً ، ولم

(١) أنظر فاروق يوسف : مرجع سابق ص ١٢١ - ١٢٢

(٢) د. يوتان ليب رزق : الحياة الحزبية فى مصر ص ٢ - ٣ .

(٣) المرجع السابق ص ٣٨٩ .

يكن هناك تمثيل واضح للطبقة التجارية أو المثقفين (٢) . وفي إنتخابات الجمعية التشريعية لعام ١٩١٣ نجح ٤٩ من كبار الملاك من مجموع الأعضاء الذين بلغ عددهم ٦٥ عضواً أى بنسبة ٧٦ ٪ (٢) .

وهكذا يمكن القول أن هذه المرحلة إتسمت بسيطرة السلطة التنفيذية ممثلة في الحديوى أولاً ثم في سلطة الاحتلال فيما بعد ، وضعف العمل النيابي الذي ظل عاجزاً أو كسيحاً ، وسيطرة كبار الملاك كطبقة على هذه المجالس النيابية وعلى النظارة ، وبداية تكوين الأحزاب السياسية التي نشأت في إطار الحركة الوطنية ضد الاحتلال . كما تبلور منذ ذلك الوقت الارتباط بين الاتجاه النيابي الدستوري والاتجاه الوطني المصري وكان تعبير «مصر للمصريين» يعنى كل من النيابية الدستورية في الداخل والاستقلال الوطني في الخارج ، فنذ الثورة العرابية برز الترابط بين تقييد سلطة الحاكم ومعاداة النفوذ الأجنبي ونظرت الثورة العرابية إلى الحكومة النيابية ليس فقط من حيث المبدأ ولكن أيضاً من زاوية كونها وسيلة لتقرير الاتجاه الوطني المصري ومناهضة النفوذ الأجنبي .

وبتصاعد الحركة الشعبية وقيام الوفد تعبيراً عن التيار الرئيسي لهذه الحركة في ثورة ١٩١٩ ، صدر تصريح فبراير ١٩٢٢ ، بما ترتب عليه من إعلان للاستقلال دستور ١٩٢٣ الذي أوضح الأساس لشكل نظام الحكم في مصر خلال الثلاثين عاماً التالية .

Landau, op. cit, pp. 29-30.

(١)

(٢) د. ماصم الدسوقي : مرجع سابق ص ٢١١ كما يورد جداول تبين نسبة كبار الملاك في النظارات والوزارات المختلفة ص ٢١٨ - ٢١٩ . أنظر أيضاً د. عبد العظيم رمضان : البورجوازية المصرية قبل ثورة ٢٣ يوليو ، مجلة الكاتب ، السنة الحادية عشر ، عدد ١٢٣ (يونيو ١٩٧١) ص ٩٩ .

مرحلة الديمقراطية البرلمانية

١٩٢٣ - ١٩٥٢

الفصل الأول : الإطار الدستوري وتطور نظام الحكم

المبحث الأول : الإطار الدستوري

المبحث الثاني : أزمات نظام الحكم

الفصل الثاني : النظام الجزبي

المبحث الأول : الوفد

المبحث الثاني : أحزاب الأقلية

المبحث الثالث : أحزاب وتنظمات الرفض السياسي والاجتماعي

الفصل الثالث : الحركة السياسية وتقييم التجربة

أزمة الديمقراطية البرلمانية وسقوطها

الفصل الأول

الاطار الدستوري وتطور نظام الحكم

المبحث الأول

الاطار الدستوري (دستور ١٩٢٣)

شهدت مصر في أعقاب الحرب العالمية الأولى ثورة عارمة تعتبر من أعنف ثورات المستعمرات في هذه الفترة ، وفاجأت بقيامها الجميع وقادة الحركة الوطنية الذين لم يتوقعوا مثل هذه الدرجة من القدرة الثورية لدى جموع الشعب بما في ذلك كل من سعد زغلول ومحمد فريد . . . ألا وهي ثورة ١٩١٩ التي اتسمت بشمولها وإشراك كافة طبقات الشعب بما في ذلك فلاحو الريف وعمال المدن حتى الجيش المصري أظهر تعاطفه مع أحداث الثورة (١) . ومن ثم يعتبرها البعض بداية مرحلة الثورة القومية المصرية (٢) ، كما اتسمت باستمرارها ولجوءها إلى عديد من أساليب الكفاح السياسي والعسكري ، العلني والسري (٣) . لذلك تمثل هذه الثورة حلقة هامة

(١) د. عبد العظيم رمضان : موقع الجيش المصري في ثورة ١٩١٩ ، مجلة السياسة الدولية ، المجلد التاسع ، العدد ٣١ ، ١٩٧٣ ص ٨٦-٩١ .

(٢) إبراهيم عامر : ثورة مصر القومية (القاهرة ، ١٩٥٧) ص ٥٤-٥٥ .

(٣) هناك عديد من الكتب التي تتناول جوانب الثورة المختلفة . من أبرز هذه الدراسات المؤلف الذي أصدره مركز الوثائق والبحوث التاريخيه لمصر المعاصره بمؤسسه الأهرام بعنوان :
٥٠ عاما على ثوره ١٩١٩ (القاهرة ، ١٩٦٩) والذي يعتمد على الوثائق البريطانية مع مقارنتها بمذكرات الساسة المصريين . نظر كذلك د. محمد أنيس : وثائق عن ثوره ١٩١٩ (القاهرة ، ١٩٦٣) ، د. حسين فوزى النجار : التناقض الطبقي في ثوره ١٩١٩ (القاهرة ١٩٦٤) ، د. عبد العزيز رفاعي : ثوره مصر سنه ١٩١٩ (القاهرة ، ١٩٦٦) .
(م - ٧ السياسة والحكم في مصر)

في التطور السياسي والاجتماعي المصري فقد كانت بمثابة بعث جديد للشعب المصري ، وظلت روحها - كما يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعي - تؤثر في تطور الحوادث وكان لها نتائج هامة في حياة مصر السياسية والاجتماعية ، ولم تقتصر آثارها على مصر بل امتدت إلى بعض البلاد العربية الأخرى كالسودان والعراق (١) .

ويمكن تحديد أهم إنجازات هذه الثورة في أنها سياسيا أدت إلى إلغاء الحماية سنة ١٩٢٢ وإعلان الدستور وإقرار الحياة النيابية وكان ذلك تنويعا لكفاح طويل بدأ من أيام الثورة العرابية ، وإقتصاديا عبرت الثورة عن نشاط متزايد للطبقة الرأسمالية وأوجدت شعورا وطنيا إقتصاديا تمثل في إنشاء بنك مصر عام ١٩٢٠ ، وإجتماعيا كرست الثورة الوحدة الوطنية المصرية بين المسلمين والأقباط فخطب القساوسة على منابر المساجد وخطب المشايخ أمام مذابح الكنائس ، كما أتاحت أحداث الثورة الفرصة لخروج المرأة المصرية إلى ميدان العمل السياسي والاسهام في النشاط العام (٢)

وفي الحقيقة أن الثورة أوجدت نهضة عامة شملت مختلف جوانب الحياة الاجتماعية فتكونت العديد من النقابات العمالية (٣) ، ونهضت الحياة الفنية على يد سيد درويش ، ونشأت جمعيات الكشافة الأهلية وكذلك جمعيات التكوين التعاونية . ويبقى بعد ذلك كله أن من أهم دلالات الثورة من منظور تطور الحركة الوطنية المصرية هو تأكيدها العمل على مفهوم الاعتماد على النفس بعد فترة كانت الحركة الوطنية في مصر قد إهتمت كثيرا بمخاطبة الرأي العام الخارجي .

(١) د. يونس لبيب رزق : ثورة ١٩١٩ والحركة الوطنية السودانية ، مجلة الهلال ، مجلد ٧٥ ، عدد ١١ (نوفمبر ١٩٦٧) ص ٢٢ ، د. عبد العزيز نوار : ثورة ١٩١٩ وأثرها في الحركات النضالية ، مجلة الهلال ، مجلد ٧٣ ، عدد ٩ (سبتمبر ١٩٦٥) ص ٧٨-٨٠ .

(٢) مذكرات السيد فهيمة ثابت : الزعيم الخالد وأم المصريين في منى جبل طارق (القاهرة ، د.د. ص ١٥-١٦ ، ٢٥ .

(٣) أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة المصرية ١٩١٩-١٩٢٩ (القاهرة ، ١٩٧٠) .

ونتيجة للثورة وتحت ضغوطها أعلنت الحكومة البريطانية في فبراير ١٩٢١ في بيان موجه إلى السلطان أحمد فؤاد أن الحماية قد أصبحت «علاقة غير مرضية» ، ثم أعلنت إلغائها في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي إقررت فيه بان «مصر دولة مستقلة ذات سيادة» في إطار التحفظات الأربعة التي سبق الإشارة إليها . وقام اللورد اللبي بتبليغ هذا التصريح إلى السلطان فؤاد مع خطاب ورد في أحد بنوده «أما إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف على السياسة والإدارة في حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه يرجع إلى عظمتكم وإلى الشعب المصري» (١) .

وبدأت سلسلة من الترتيبات والإجراءات التي إنتهت بوضع دستور ١٩٢٣ وتعود أهمية هذا الدستور إلى أنه كان بمثابة حجر الزاوية في البناء الدستوري لمصر حتى عام ١٩٥٢ . وشكل إطارا عاما للحياة السياسية ، وكان صدوره ومواده تعبيرا عن القوى السياسية التي لعبت أدوارا هامة في حلبة العمل السياسي . ويمكن أن نلخص تقييمنا لهذا الدستور بأنه كان يقينا أحد منجزات ثورة ١٩١٩ وخطوة هامة على طريق إقرار الحقوق النيابية والديمقراطية للشعب ، وكانت الانتخابات البرلمانية مدرسة للوعي السياسي والمواطنة ، ولكنه لم يكن تجسيدا لمصالح الطبقات الشعبية في مجموعها بقدر ما عبر عن وضع توازن سياسي لعبت فيه قوى القصر والانجليز وكبار ملاك الأرض اليد الطولى ومن ثم جاء نظام الحكم الذي يتضمنه تعبيرا عن هذا التوازن وتأكيده لاستمراره .

أولا - ظروف إصدار الدستور (٢)

ألفت وزارة ثروت باشا في إبريل ١٩٢٢ - تنفيذا لما جاء في خطاب تكليفها لجنة من ثلاثين عضوا من المفكرين ورجال القانون والدين والأعيان

(١) د. يحيى الجمل : ظروف وضع دستور ١٩٢٣ ، مجله القانون والاقتصاد ، السنة الثامنة والثلاثين ، العدد الثالث ، ١٩٦٨ ص ٤٩٩ .

(٢) حول التطورات المختلفة حتى صدور الدستور انظر د. يحيى الجمل : مرجع سابق ص ٤٩٥-٥٢٩ .

والشخصيات العامة برئاسة حسين رشدي باشا لوضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب ، وضمت اللجنة أربعة وزراء سابقين ، وتسعة أعضاء سابقين في الجمعية التشريعية ، والشيخ عبد الحميد البكري شيخ الطرق الصوفية ، والشيخ محمد بنيت المفتي السابق ، وخمسة من الأقباط ، وعضو يهودي ، وممثل عن البدو . وقد أدت الرغبة في تمثيل شرائح وفئات المجتمع المختلفة إلى إشراك أشخاص لا علاقة لهم بالدستور والمسائل الدستورية .

ومن الجدير بالذكر أن كلا من الوفد المصري والحزب الوطني قد رفضا الاشتراك في هذه اللجنة - التي أسماها سعد زغلول بلجنة الأشقياء - إستناداً إلى أن الدستور كان ينبغي أن يوضع بواسطة جمعية تأسيسية منتخبة وليس بواسطة لجنة حكومية . أضف إلى ذلك أن الوفد قدر أن دعوته للاشتراك بعضوين أو ثلاث - من أصل ثلاثين عضواً أختارهم وزارة معادية للوفد - لن يوفر المناخ الملائم للتأثير والمساهمة الحقيقية في عملية وضع الدستور .

وعقدت اللجنة إجتماعاتها فيما بين إبريل وأكتوبر أي مايقرب من ستة شهور ، ورفعت مشروع الدستور إلى رئيس الوزراء في ٢١ أكتوبر ١٩٢٢ . وتفاعلت عدة عوامل ضد وزارة ثروت ومشروع الدستور ، أولها أن الملك لم يكن متحمساً لإصدار دستور يحد من سلطته المطلقة أو يقيد منها بشكل فعال ومحسوس ، وثانيها تحالف القوى السياسية الأخرى ورؤساء الوزراء السابقين - والمحتملين - ضد الوزارة ومشروعها نتيجة إحساسهم بأن ثروت وأنصاره قد أنفردوا بالساحة السياسية ، وثالثها التقارب بين القصر والوفد الذي عمل على تحقيقه توفيق نسيم باشا ، وأمل الوفد في تشكيل وزارة يرأسها نسيم باشا بتأييد من الأمة والملك تقوم برفض تصريح ٢٨ فبراير وبالأفراج عن سعد زغلول والمعتقلين السياسيين .

ولإزاء هذه الظروف لم يكن أمام وزارة ثروت باشا سوى الاستقالة وخلفتها وزارة توفيق نسيم باشا - المدعومة من جانب القصر - التي عرضت مشروع الدستور على اللجنة الاستشارية التشريعية التابعة لوزارة الحقانية

والتي كانت تضم عدداً من كبار موظفي الدولة ذوي الخبرة القانونية ، وكانوا جميعاً من الأجانب ماعداً عبد الحميد بدوي . وقدمت هذه اللجنة تقريرها الذي تضمن عدداً من التعديلات التي كان الملك يطالب بها من أجل تكريس سلطاته على حساب البرلمان وممثلي الأمة .

كما طالبت إنجلترا بإدخال بعض التعديلات مثل تعديل المادة ٢٩ التي كانت تنص على أن الملك يلقب بملك مصر والسودان ، والمادة ١٤٥ التي ورد فيها أن السودان جزء من مصر ، على أساس أنهما يتعارضان مع أحد التحفظات الأربعة لتصريح ٢٨ فبراير ومع إتفاقية ١٨٩٩ ، وهددت إنجلترا بأنه ما لم يتم هذان التعديلان فاتها تسرد ، كامل حريتها في العمل إزاء الحالة السياسية في السودان وفي مصر ، وتلجأ إلى أي تدبير تراه مناسباً عند الضرورة .

وقبلت وزارة نسيم باشا الانذار البريطاني لحماية للعرش (١) كما ورد في خطاب إستقالتها ثم خلفتها وزارة يحيى إبراهيم المؤيدة للقصر أيضاً والتي صدر الدستور في عهدها بعد تصاعد الأصوات المطالبة بصدوره في مشروعه الأصلي الذي قدمته لجنة الدستور . ولعب حزب الأحرار الدستوريين الدور الأساسي في ذلك ووجه رئيسه عبد العزيز فهمي خطابين مفتوحين لرئيس الوزراء بهذا الصدد ، أما الوفد فقد كان موقفه متحفظاً يعبر عن الحرج الذي وقع فيه . فهو من ناحية كان قد اعتبر المشروع وثيقة رجعية ومن ثم كان من الصعب عليه أن يقوم بالدفاع عنها حتى لا يعتبر ذلك تأييداً لها وتناقضاً مع موقفه السابق ، ومن ناحية أخرى لم يكن يستطيع السكوت على التعديلات التي أدخلت على المشروع والتي تضعف من حقوق الشعب لصالح القصر والإنجليز . لذلك لم يتخذ الوفد موقفاً واضحاً وأشار في بياناته إلى رأيه السابق الخاص بضرورة عقد جمعية وطنية منتخبة تعبر عن إرادة الشعب لوضع الدستور .

(١) د . لييب يونان : تاريخ الوزارات المصرية ص ٢٥٣ .

وعندما صدر الأمر الملكي رقم ٤٢ في ١٩ إبريل ١٩٢٣ كان هناك عدد من الاختلافات بين الدستور والمشروع الأصلي تركزت في إعطاء حقوق أكبر للملك إزاء السلطتين التشريعية والتنفيذية فجعلت إعطاء الرتب والنياشين من حق الملك ، وأضيفت مادة تعطي للملك حقوقاً يباشرها فيما يختص بالمعاهد الدينية والأوقاف والرؤساء الروحانيين ، وعدلت المادة الخاصة بعدد الأعضاء المعيّنين في مجلس الشيوخ فجعلت نسبتهم الخمسين ($\frac{5}{10}$) بعد أن كان العدد محددًا بثلاثين عضواً في مشروع الدستور ، وأعطى هذا التعديل في الحقيقة للملك حق الاعتراض النهائي على القوانين ذلك أن الدستور نظم مشاركة الملك في السلطة التشريعية من خلال التصديق على القوانين وفي حالة إعتراضه على القانون كان ينبغي موافقة البرلمان بأغلبية الثلثين وهو الأمر الذي يصبح صعباً للغاية — أن لم يكن مستحيلاً — في حالة وجود خمسي عدد أعضاء مجلس الشيوخ معينين من قبل الملك وهو الأمر الذي تحاشاه مشروع الدستور بالنص على ثلاثين عضواً فقط. كذلك كان من نتيجة هذا التعديل أن أصبح تنقيح الدستور رهيناً بموافقة الملك حيث نص الدستور على أنه لا تتم المناقشة في موضوع التنقيح إلا بحضور ثلثي الأعضاء وتكون الموافقة بثلثي الآراء . كما قبلت الاعتراضات الإنجليزية فلقب الملك بملك مصر فقط أشير إلى حقوق مصر في السودان دون الإشارة إلى أن السودان جزء من مصر (١) .

وهناك خلاف في الفقه الدستوري المصري بخصوص تكييف طريقة إصدار دستور ١٩٢٣ فترى الأغلبية أنه كان منحة من الملك على أساس أنه وضع بواسطة لجنة حكومية ولم يشارك الشعب في وضع مشروعه ، وصدر بأمر ملكي ، وأن مقدمته أشارت إلى الأمانة التي عهد الله بها إلى الملك فؤاد والتي استدعى الحفاظ عليها إصدار هذا الدستور . ويرى إتجاه آخر أن الدستور

(١) في ظروف وضع الدستور : أنظر د . عبد العظيم رمضان : مرجع سابق ص ٣٧٢ -

٤٠٢ وكذلك .

صدر بناءً على تعاقد بين الملك والأمة على أساس نص الدستور أن الأمة مصدر السلطات وكذلك القسم المتبادل الذى أداه كل من الملك وأعضاء البرلمان عند افتتاح أول دورة برلمانية والذى تضمن إحترام أحكام الدستور . وهناك رأى ثالث يعتقد أن الدستور كان نتيجة تطورات وأحداث سياسية وشعبية خارجة عن إرادة الحاكم وأنه فى الواقع ليس سوى إسترداد لحقوق الشعب التى تفررت فى لائحة ١٨٨٢ التى ألغتها إنجلترا بعد إحتلالها لمصر (١) .

والحقيقة أن الحكم فى هذه المسألة يتوقف على المعيار الذى يستخدمه الباحث فمن وجهة نظر شكلية فإن دستور ١٩٢٣ هو منحه من الملك ، ولكن من وجهة نظر سياسية تدخل فى إعتبارها الظروف السياسية والاجتماعية التى صدر فى ظلها الدستور فإنه لم يكن كذلك . بعبارة أخرى هو من الناحية الشكلية منحة ومن الناحية الموضوعية تعبير عن التطورات والتغيرات السياسية التى كان يشهدها المجتمع المصرى وقتذاك من تنامى للروح الوطنية والوعى السياسى وتكوين الأحزاب والرغبة فى المشاركة فى السلطة .

ويعتبر أغلب الفقهاء دستور ١٩٢٣ خطوة هامة فى التطور الدستورى والسياسى لمصر فقد نقل نظام الحكم فيها من مرحلة الحكم المطلق إلى مرحلة الحكومة الدستورية والحكم الملكى المقيد ، وأكد مفهوم الدولة القانونية التى تقوم على توزيع السلطات العامة بين الملك والوزارة والبرلمان ، فإستثناء لائحة ١٨٨٢ التى كانت أقصر الدساتير المصرية عمراً كان الحكم المطلق هو القاعدة التى أخذت بها الدساتير المختلفة ، وأخيراً فقد عبر دستور ١٩٢٣ عن إنتقال مصر من وضع الدولة التابعة إلى وضع الدولة المستقلة قانونياً ومن ثم نصت المادة الأولى منه على أن مصر دولة ذات سيادة وهى حرة مستقلة .

وسوف نتعرض فيما يلى لتحليل هيكمل نظام الحكم كما ورد فى الدستور وان كان يجب التأكيد على أن هذا التحليل لا يقدم سوى جانباً من الصورة وهو

(١) د . مصطفى أبوزيد فهمى : مرجع سابق ص ٥٥-٧٤ ، د . محسن خليل : مرجع سابق ص ١٠١-٢٤٠ ، د . السيد صبرى : القانون الدستورى ص ٢٩٦ وما بعدها .

« ما يجب أن يكون » تبعاً للنصوص ، ذلك أن تقييم أى وثيقة قانونية أو دستورية لا يمكن أن يتم فقط على أساس النصوص ، ولكن يجب أن ينظر إليها أيضاً في التطبيق وبشكل حركي ، فالنظام الذى أقامه دستور ١٩٢٣ لم يكن نظاماً جامداً ولكن تغيرت ملامحه وتفاصيله من فترة لآخرى تبعاً لعلاقات الصراع والتعاون بين القوى السياسية في المجتمع ، وهكذا فإن تقدير هذا النظام يتطلب ربطه بما سبقه من أحداث وتحديد مدى ما أدخله من جديد على الحياة السياسية وما حافظ عليه من سلطات الحاكم الفرد ، وكذلك تحديد ما فتح الباب له ومدى إتساع مبادئه وتنظيماته لنمو الحركة الشعبية وتطور المجتمع (١) .

ثانياً - الأساس الفكرى للدستور ١٩٢٣ (٢)

يمكن تحديد المنطلقات الفكرية الأساسية للدستور في مبدأين أولها سيادة الأمة ومع أن الدستور نص على هذا المبدأ إلا أنه أعطى للملك حقوقاً في السلطتين التشريعية والتنفيذية الأمر الذى حد منه في الأمر الواقع كما سوف نرى في التحليل ، وثانيها المذهب الليبرالى أو الفردى الذى أرتبط سياسياً بمنظومة الحريات والحقوق الفردية المتعارف عليها ، وإقتصادياً بعلاقات الإنتاج الرأسمالية .

١ - سيادة الأمة :

لقد جاء دستور ١٩٢٣ خلاصة وتويجاً لحركة دستورية تعود إلى ستينيات القرن التاسع عشر ولكفاح وطنى ضد سلطة الاحتلال تمثل في ثورة ١٩١٩ .

(١) طارق البشرى : دستور ١٩٢٣ - صراع حول السلطة ، مجلة الطليعة ، السنة الثامنة ، عدد ٨ (أغسطس ١٩٧٢) ص ٤٩-٥٠ .

(٢) بالإضافة إلى المراجع السابق الإشارة إليها عن دستور ١٩٢٣ من الدراسات الهامة د . وحيد رافقت و د . وايت إبراهيم : القانون الدستوري (القاهرة ، ١٩٣٧) ص ٥٣٠ - ٦٥٠ ، د . أحمد عبدالقادر الجمال : النظريات الدستورية العامة والدستور المصرى (القاهرة ١٩٥٠) ص ١٩١-٣١٨ .

وأكد الدستور أن « جميع السلطات مصدرها الأمة وإستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور » (م ٢٣) ويفسر بعض الباحثين هذا النص على أساس أن مكن السلطة التشريعية قد استقر بشكل قاطع في البرلمان ، وأنه إذا كان الملك يشترك مع البرلمان في العملية التشريعية من خلال حق التصديق على القوانين (م ٢٥ ، ٢٦) فإن سلطة الملك في هذا الإطار هي أقرب ما تكون إلى الاعتراض التوقيني منها إلى حق الفيتو وبالتالي يصل أنصار هذا الرأي إلى القول بأن السلطة التشريعية كانت في التحليل الأخير من حق البرلمان دون الملك .

كما تبدو سيادة الأمة في الصفة البرلمانية لنظام الحكم فقد أقام الدستور العلاقة بين البرلمان والوزارة على أساس برلماني فالوزراء مسئولون جماعيا أمام مجلس النواب ، كما أن كل واحد منهم مسئول فرديا عن أعمال وزارته (م ٦١) ، وللبرلمان حق سحب الثقة من الوزارة ككل أو من أحد الوزراء وفي هذه الحالة يكون على الوزارة أو الوزير الاستقالة (م ٦٥) (١) .

^١ ولكن هذا التحليل لا يقدم في واقع الأمر سوى جانبا واحدا من الصورة فقط ، فالقول بأن الاختصاص الأصيل كان للبرلمان وأن مشاركة الملك التشريعية كانت ذات طابع توقيني وحسب تقوم على تهوين من حجم سلطات والاختصاصات التي أعطها الدستور للملك نظريا والتي مارسها هو واقعا . ولعل الخطأ الذي وقع فيه هذا التحليل هو البدء من إفتراض أن الدستور إلزم بالنموذج النيابي البرلماني الذي يفترض أن الملك يملك ولا يحكم ، ولكن الواقع أن السلطات التي أعطها الدستور للملك توضح أنه كان يملك ويحكم في نفس الوقت .

من هذه السلطات حقه في حل مجلس النواب بشكل مطلق (م ٣٨) ، وفي تأجيل إنعقاد المجلس (م ٣٩) ، وحقه في إنشاء ومنح الرتب العسكرية

(١) د . طعيمة الجرف : مرجع سابق ص ٢٦٧-٢٦٨ .

والمدينة والنياشين وألقاب الشرف الأخرى ، وحق العفو وتخفيض العقوبة (م ٤٣) ، وهو الذى يولى ويعزل الضباط (م ٤٦) ، وكذلك يعين كبار رجال الدين ورجال السلك الدبلوماسى . أضف إلى ذلك ما ذكرناه سلفاً من نتائج إعطاء الملك حق تعيين خمسى ($\frac{5}{6}$) أعضاء مجلس الشيوخ ، ولضمان حماية حقوق الملك نصت مادة ١٥٨ أنه « لا يجوز إحداث أى تنقيح فى الدستور خاصة بحقوق مسند الملكية مدة قيام وصاية العرش » ، ونصت ١٥٦ على عدم إمكانية تنقيح الدستور فيما يتعلق بنظام وصاية العرش .

والأمر عندنا أن دستور ١٩٢٣ جاء تعبيراً عن تيارين متناقضين فى أهدافها ومراميها . أولها الانجاز الشعبى لثورة ١٩١٩ والحركة الوطنية التى هدفت إلى تأكيد سلطات الأمة وصون حقوقها ، وثانيها محاولة القصر الاحتفاظ بأكبر قدر من السلطة والمشاركة الفعلية فى صنع القرار السياسى .

ودعم من إتجاه القصر رغبة الأنجليز أن لا يكون فى قيام حكم دستورى فى مصر تهديداً لنفوذهم الذى لم يتأثر فى جوهره بتصريح ٢٨ فبراير وإعلان دستور ١٩٢٣ بل ظل الاحتلال حقيقة واقعة ، وإتجاه بعض السياسيين ممن شكلوا أحزاب الأقلية بعد ذلك والذين عادوا الوفد ولم يعترفوا بالحركة الشعبية وقدرة الشعب على حكم نفسه بنفسه فى إطار ديمقراطى .

ومن ثم فقد اتسم الدستور بتعبيره عن كل من هذين التيارين ، وأفصح كل تيار عن ذاته تبعاً لتطورات الأحداث ومدى الثقل النسبى الذى تتمتع به القصر أو الحركة الوطنية . يثبت ذلك أنه فى فترات المد الشعبى اضطرت القصر إلى استعمال سلطته من خلال الوزارة التى استطاعت أن تفرض إرادتها عليه مثلما حدث فى وزارة سعد زغلول ، على عكس الأمر عندما تكون أحزاب الأقلية على استعداد لضرب الدستور أو تكون الحركة الوطنية مفككة أو منقسمة على نفسها فيزداد دور القصر . لذلك

جاءت أحكام الدستور تعكس صيغة للتوفيق بين التيارين : التيار الاستبدادى ممثلاً فى الملك والسراى والتيار الديمقراطى ممثلاً فى مجلس النواب وحكم الأمة ، وتعكس فى نفس الوقت صيغة للصراع فى المستقبل بينهما من خلال مواد الدستور ومؤسساته السياسية (١) .

٢- المذهب الليبرالى أو الفردى

يطلق على هذا المذهب أحياناً مذهب الحريين أو المذهب الانفرادى الحر وهو الذى أرسَتْ أسسه فلسفة العقد الاجتماعى خلال القرن الثامن عشر ، وجسدته الثورة الفرنسية فى مبادئها وإعلان حقوق الإنسان لعام ١٧٨٩ .

د

وانطلق الدستور من مقومات هذا المذهب الذى ساد العالم خلال هذه الفترة ، والذى يقوم على فكرة الحريات الفردية ، وان النظام السياسى لا ينهى أن يتدخل للحد من هذه الحريات التى تكفل تفجير قوى الأبداع والخلق والابتكار لدى المواطنين . وفى هذا الإطار برز مفهوم الدولة الحارسة التى تحدد وظائفها فى الدفاع والبوليس والقضاء وترك العلاقات الاجتماعية والاقتصادية - من صناعة وتجارة وتعليم - بعد ذلك ميداناً للنشاط الفردى الحر دون تدخل من الدولة الا بقصد تحقيق الأمن والنظام ، وتضع القواعد الكفيلة بعدم عدوان الأفراد والجماعات على بعضهم البعض ، وهذا هو ما عرف فى الفقه الدستورى باسم نظرية الحقوق والحريات العامة .

وسار الدستور المصرى على نهج الدساتير التى تضمنت باباً عن الحقوق والحريات العامة وهو الباب الثانى الذى تكون من ٢١ مادة ، ويدور حول مقومين رئيسيين هما المساواة والحرية ، فنص الدستور على المساواة بين المصريين جميعاً أمام القانون ، وفى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية ، وفى تولى الوظائف العامة ، وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة ، لأنه

(١) أنظر تحليلاً نمائلاً فى طارق البشرى : دستور ١٩٢٣ بين القصر والوفد ، مجلة الكاتب ، السنة التاسعة ، عدد ٩٨ (مايو ١٩٦٩) ص ١٥-٢١ .

لا تميز بين المواطنين بسبب الأصل أو اللغة أو الدين (م ٣) أما عن الحريات العامة فقد قرر الدستور للمواطنين الحرية الشخصية (م ٤ ، ٥) وحرمة المنازل (م ٨) ، وحرمة الملكية (م ٩) ، وحرية الاعتقاد (م ١١ ، ١٣) وحرية الرأي (م ١٤) ، وحرية الصحافة (م ١٥) ، وحرية التعليم (م ١٧) ، وحرية الاجتماع (م ٢٠) ، وحق تكوين الجمعيات (م ٢١) وحق مخاطبة السلطات العامة (م ٢٢) .

ولعل إلزام الدستور بالمذهب الليبرالى يكشف لنا عن الأساس الاقتصادى للطبقة التى كانت وراء الدستور أو بالأحرى الطبقات التى استفادت منه وحصدت ثمار تطبيقه ، فالمادة ٩ نصت على أن « للملكية حرمة فلا ينزع عن أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة فى الأحوال المبينة فى القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيها وبشرط تعويضه عنها تعويضاً عادلاً » ولا عبرة هنا بعبارة « إلا بسبب المنفعة العامة . . . الخ » إذ أن تفسيرها ظل مقصوراً على حالات محدودة للغاية مثل شق الترع والمصارف وما إليها (١). وقد كان فى ذلك ضماناً للطبقات الغنية من كبار ملاك الأراضى التى استطاعت بنفوذها الاقتصادى والاجتماعى أن تسيطر على أغلب مقاعد البرلمان ، كما وضح ذلك فى قيمة التأمين الذى كان ينبغى على المرشح أن يدفعه (١٥٠ جنيهاً) وهو مبلغ باهظ فى ذلك الوقت .

ويبدو هذا الأساس الاجتماعى للدستور أيضاً فى المادة ١٥ التى نصت على أن « إنذار الصحف أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإدارى محظور إلا إذا كان ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعى » أو المادة ٢٠ التى نصت على « حق المصريين فى الاجتماع ما عدا الاجتماعات العامة فهى خاضعة لأحكام القانون كما أن ذلك لا يقيد أو يمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى » . وأستخدمت حجة « وقاية النظام الاجتماعى » ضد كافة الدعوات الإصلاحية أو الاشتراكية فالتقاش حول نظام الملكية أو الدعوة إلى تأميم المرافق العامة

(١) د . راشد البراوى : حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر (القاهرة ١٩٥٢) ص ٩٩ .

والدعوة إلى إنشاء النقابات العمالية كان يمكن أن تعتبر من المسائل التي يعاقب عليها المشرع بحجة وقاية النظام الاجتماعي . وجاء في المذكرة التفسيرية لهاتين المادتين ما يفيد أنهما كانتا لمواجهة الدعوة الشيوعية فنصت على أن «بعضاً من الحرية الدستورية لا يمكن تطبيقها على حملات تحمل على أساس الهيئة الاجتماعية كخطر الدعوة البلشفية الموجودة الآن فانه يضطر جميع الحكومات إلى إتخاذ تدابير قد تكون مناقضة للمبادئ المقررة بالدستور لأجل ضمان حرية أهل البلاد المسلمين والموالين للقانون (١)». وفي ٩ سبتمبر عام ١٩٢٣ عدل قانون العقوبات فنصت مادة ١٥١ على أن «يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز خمس سنين كل من يحرض على كراهة نظام الحكومة المقرر في القطر المصري أو الازدراء به أو ينشر الأفكار الثورية المغايرة لمبادئ الدستور الأساسية أو يحشد تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الارهاب أو بوسائل أخرى غير مشروعة» .

ثالثاً : هيكل نظام الحكم

نص الدستور في مادته الأولى على النظام الملكي الوراثي فذكر أن « مصر دولة ذات سيادة . . . وحكومتها ملكية وراثية » ، وتكون وراثة العرش في أسرة محمد علي (م ٣٢) ، وللملك أن يعين خلفاً له إذا لم يكن هناك وارث للعرش وذلك بشرط موافقة البرلمان مجتمعاً في هيئة مؤتمر بحضور ثلاثة أرباع الأعضاء وموافقة أغلبية الثلثين (م ٥٣) ، وفي حالة خلو العرش يختار البرلمان الملك وفقاً لاجراءات خاصة (م ٥٤) .

وأقام الدستور نظام الحكم على أساس التوازن والتعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بحيث يمكن لكل منهما أن تحد الأخرى وتراقبها . ويقوم هذا النظام على عدة أسس منها عدم مسئولية رئيس الدولة سياسياً ، ووجود مجلس للوزراء ، ومسئولية الوزارة سياسياً أمام البرلمان وإمكانية محل البرلمان بواسطة رئيس الدولة بناء على مشورة رئيس الوزراء .

وحسب الدستور فالملك هو رئيس السلطة التنفيذية ، وذاته مصونة لائتمس (م ٦٢) ، فهو يتولى سلطاته من خلال وزرائه (م ٤٨) ، وتوقيعاته

في شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس الوزراء والوزراء المختصون (م ٦٠) ، وأوامره الشفهية لا تخليهم من المسؤولية (م ٩٢) . وهكذا فإن مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة (م ٥٧) ، والوزراء مسئولون جماعياً وفردياً أمام البرلمان (م ٦١) ، والبرلمان حق سحب الثقة بالوزارة ككل أو بأحد الوزراء (م ٦١) . وأدخل الدستور نوعاً من الجمود فحرم إمكان تعديل نظام الحكم ونظام وراثته العرش والحقوق والحريات التي كفلها ومن ثم أعطى لهذه المقومات صفة الدوام والاستمرار (م ١٥٦) .

١ - الوظيفة التشريعية :

كان الاختصاص التشريعي في يد البرلمان - أي مجلسي النواب والشيوخ - والملك بحيث لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك .

(١) البرلمان :

تكون البرلمان من مجلسين - حسب المذكرة التفسيرية للدستور - تحوطاً من إمكانية إستبداد البرلمان إذا كان مكوناً من مجلس واحد ، وتلافياً للخطأ أو التسرع إذ يقوم كل من المجلسين بمراجعة أعمال الآخر وتصحيح الأخطاء . ولكن المذكرة لم تشر إلى حقيقة أن مجلس الشيوخ كان أقل ديمقراطية في تكوينه وأكثر تعبيراً عن الطبقات الثرية في المجتمع كما تميز بان للملك حق تعيين خمسي ٢/٥ عدد أعضائه لذلك فإننا نعتقد أن السبب السياسي لإتباع نظام المجلسين هو إحداث التوازن بين الاتجاهات الديمقراطية والشعبية للنواب والاتجاهات الأوتوقراطية للقصر والطبقات التي رأت في الحركة الشعبية خطراً على مصالحها .

أما مجلس الشيوخ فكان تكوينه يجمع بين التعيين (٢/٥) والانتخاب (٣/٥) ويشترط في عضو المجلس فضلاً عن الشروط العامة التي نص عليها قانون الانتخاب (وهي معرفة القراءة والكتابة وأن يكون المرشح مقيداً بأحد الجداول الانتخابية وأن يرشح نفسه ويودع خزانة المديرية تأميناً

قدره ١٥٠ جنيها) أن يكون قد بلغ سن الأربعين ، كما حدد الدستور الفئات الإجتماعية التي يمكن أن يكون منها العضو وهي الوزراء ، والممثلون الدبلوماسيون ، ورؤساء مجلس النواب ، ووكلاء الوزارات ، ورؤساء ومستشارو محكمة الاستئناف أو مايمثلهم والنواب العموميون ، ونقباء المحامين ، وموظفو الحكومة من درجة مدير عام فصاعداً سواء في ذلك الحاليون والسابقون . وكذا كبار العلماء والرؤساء الروحيين وكبار الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعداً ، والنواب الذين قضوا مدتين في النيابة ، والملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيهاً مصرياً في العام ، والمشتغلون بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالمهن الحرة ممن لا يقل دخلهم السنوي عن ألف وخمسمائة جنيه (م ٧٨) .

مدة عضوية المجلس عشر سنوات مع تجديد نصف الأعضاء من المعينين والمنتخبين كل خمسة أعوام ، ويجوز إعادة تعيين أو انتخاب من انتهت مدة عضويته (م ٧٩) ، وحسب قانون الانتخاب لعام ١٩٢٣ يكون بالانتخاب المباشر بين الرجال فقط ، والانتخاب حق وليس واجب . وكان للملك حق تعيين رئيس مجلس الشيوخ ، ويقوم المجلس بانتخاب وكيله لمدة سنتين ، ويجوز إعادة انتخابهما (م ٨٠) . ولا شك أن إعطاء هذه السلطة للملك أضعف من موقف المجلس إزاءه .

أما مجلس النواب فيكون بالانتخاب (م ٨٢) وطريقه الانتخاب على درجتين . ونظم قانون الانتخاب الصادر عام ١٩٢٣ الهيئة الناخبة فأخذ بمبدأ الاقتراع العام لكل مصري بلغ من العمر واحد وعشرين سنة . ، ويتم الانتخاب بواسطة مندوبين ويكون هناك مندوب عن كل ثلاثين ناخباً ، ويشترط في المندوب أن يبلغ من العمر خمسة وعشرين سنة ويكون انتخابه بالأغلبية البسيطة . وعدل هذا النظام عام ١٩٢٤ ليكون بالانتخاب المباشر بين الرجال فقط .

ويشترط في النائب أن يكون بالغاً من العمر ثلاثين سنة بالإضافة إلى الشروط التي نص عليها قانون الانتخاب ، ومدة العضوية خمس سنوات

(م ٨٦) ويقوم المجلس بانتخاب رئيسه ووكيله سنوياً في أول دور انعقاد عادي ، ويجوز إعادة انتخاب نفس الأشخاص . وهكذا فقد وجد خلاف بين المجلسين في مدة النيابة وشروط العضوية والترشيح وكذلك في عدد الأعضاء .

وبخصوص العلاقة بين المجلسين فقد حكمتها قاعدة المساواة في الاختصاص فلا يصدر قانون إلا بموافقة المجلسين وفي حالة الخلاف بينهما يسقط القانون باستثناء الميزانية فيعقد اجتماع مشترك للمجلسين في هيئة مؤتمر ويؤخذ التصويت بالأغلبية المطلقة . ولكل منهما حق إقترح القوانين باستثناء حق إقراح إنشاء الضرائب أو زيادتها فقد قصر هذا الحق على الملك ومجلس النواب (م ٢٨) ، كذلك فإن مناقشة الميزانية يجب أن تبدأ في مجلس النواب (م ١٣٩) ، كما أن مجلس النواب هو الذي يستطيع سحب الثقة بالوزارة ، وفي مقابل ذلك يجوز حل مجلس الشيوخ (م ١٠٨) ، ولاعضاء البرلمان حصانة فلا يجوز إتخاذ إجراءات جنائية ضد أحد الأعضاء أثناء انعقاد المجلس إلا بعد إذن المجلس التابع له العضو عدا التلبس بالجريمة (م ١١٠) ، ولا يؤخذ أعضاء البرلمان على مايدون من أفكار وأراء في المجلس (م ١٠٩) .

ونص الدستور على أنه لا يجوز الجمع بين عضوية المجلسين ، كما لا يجوز الجمع بين عضوية أي منهما وتولى الوظائف العامة بأنواعها ، وأخذ بمفهوم أن عضو البرلمان ينوب عن الأمة كلها ، ولايجوز للناخبين أو السلطة التي تعينه توكيله بأمر على سبيل الألزام (م ٩١) ، ولم يحدد الدستور عدد أعضاء المجلسين ولكن ربط بين عدد الأعضاء وعدد سكان البلاد فعرض مجلس الشيوخ المنتخب ينوب عن ١٨٠ ألفاً من السكان وعضو مجلس النواب ينوب عن ٦٠ ألفاً .

(ب) الملك :

أعطى الدستور الملك حق المشاركة في الوظيفة التشريعية من خلال ثلاثة مسالك وهي حق إقترح القوانين ، وحق التصديق عليهما ، وحق إصدارها .

فكان له حق إقترح القوانين (م ٢٨) ولكن لما كان الملك يتولى السلطة من خلال وزرائه (م ٤٨) فان الإقتراح الملكي يقدم إلى البرلمان في شكل مرسوم موقع عليه بواسطة الملك ووزير أو أكثر ، كما أعطى للملك حق التصديق على القوانين (م ٢٥ ، ٣٤) ومن الناحية القانونية لم يكن للملك إرادة تشريعية مساوية للبرلمان فقد كان للبرلمان في حالة عدم تصديق الملك على مشروع قانون ما أن يعيد التصويت عليه ويقره بأغلبية ثلثي الأعضاء من المجلسين ومن ثم يصبح قانونا ، أو يقره في دور إنعقاد آخر بأغلبية الآراء (٥١ ٪) . وإن كان يجب النظر إلى سلطة البرلمان هذه في إطار حق الملك في تعيين و أعضاء مجلس الشيوخ وبالتالي عدم قدرة المجلس على توفير نسبة الثلثين اللازمة لإقرار مشروع القانون مرة ثانية في حالة عدم تصديق الملك عليه . كذلك فقد اشترط الدستور موافقة كل من الملك والمجلسين في حالة تنقيح الدستور (م ١٥٦ ، ١٥٧) .

كما كان للملك حق إصدار القانون وهي مسئولية تؤول عادة إلى رئيس الدولة ، وجوهرها تسجيل أن البرلمان قد أقر القانون في الحدود التي رسمها الدستور ، وتكليف السلطة التنفيذية بتنفيذه ، ولا يجوز للملك الإمتناع عن الإصدار بعد موافقته على القانون .

وكان للملك إلى جانب هذه الحقوق الثلاث إختصاصات أخرى مثل حقه في حل مجلس النواب ، ودعوة البرلمان للانعقاد وفض إجتماعه وتأجيله وهو ما سوف نعرض له فيما بعد .

٢ - الوظيفة التنفيذية :

تتكون السلطة التنفيذية من الملك ومجلس الوزراء فالملك هو رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية ، وذاته مصونة لا تمس (م ٢٩ ، ٣٣) ، ويتولى السلطة بواسطة وزرائه (م ٤٨) ، ومجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة (م ٥٧) . مع ذلك فقد أعطى الدستور للملك عددا من الإختصاصات (م - ٨ السياسة والحكم في مصر)

المباشرة التي يمارسها من خلال أوامر ملكية ، ومن ثم يجب التمييز بين مجالين :
مجال يمارسه الملك مباشرة ، ومجال يمارسه من خلال وزرائه .

حقوق الملك المباشرة :

وقد توسع فيها دستور ١٩٢٣ على عكس القواعد المقررة في النظم البرلمانية والتي تجعل هذه الحقوق قاصرة على حياة الملك الشخصية ، فحيث أن الملك في النظام البرلماني يملك ولا يحكم فإن ذلك يتطلب التقييد من السلطات التي يستطيع الملك مباشرتها بصفة شخصية ، وهو الأمر الذي لم يلتزم به دستور ١٩٢٣ ، وما يجعلنا نتردد في إطلاق اسم النظام البرلماني الكامل على النظام الذي أوجده الدستور .

فقد كان للملك الحق في تعيين بعض الموظفين وعزلهم وهم الوزراء وكبار رجال الدين ، ورجال الحاشية الملكية والعسكرية ، وحق قيادة الجيش وتعيين ضباطه ، فالملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة (م ٤٦) ومفهوم ذلك سلطة إعطاء الأوامر العامة للقواد ، كما كان له حق العفو فيزيل أو يخفف العقوبات أما العفو الشامل فلا يكون إلا بقانون (م ١٥٢) ، وله حق منح الرتب المدنية والعسكرية والنياشين وألقاب الشرف الأخرى (م ٤٣) ، كما كان الأزهر والمعاهد الدينية تابعة للملك . وكما ذكرنا من قبل فإن حدود هذه الاختصاصات وكيفية ممارستها قد اختلفت من مرحلة لأخرى تبعاً لنوع العلاقة وتوازن القوى بين التيار الاستبدادي والتيار الديمقراطي .

حقوق الملك التي يمارسها بواسطة وزرائه :

وهي ترتيب المصالح العامة (م ٤٤) بمعنى إنشاء الوزارات والمصالح وإعادة تنظيمها ، وتحديد اختصاصاتها ، وتعيين الموظفين وعزلهم ، وإصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين (م ٣٧) ، كما كان للملك إذا ما حدث في غياب البرلمان ما يوجب ضرورة اتخاذ مراسيم لها قوة القانون أن يفعل ذلك بشرط ألا تكون مخالفة للدستور ، وحق الملك في إعلان الأحكام العرفية بمرسوم على أن تعرض على البرلمان فوراً إذا كان في دورة إنعقاد أو يدعى البرلمان على وجه السرعة لعرضها عليه ، وحق إعلان الحرب باستثناء الحرب الهجومية

التي لا تجوز إلا بموافقة البرلمان (م ٤٧) ، وحق عقد المعاهدات على أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة، والمعاهدات التي يترتب عليها تعديل حقوق الدولة ، أو نقص في حقوق سيادتها ، أو تحملها شيئاً من النفقات ، أو تتضمن المساس بحقوق المصريين العامة أو الخاصة لا تكون نافذة إلا بموافقة البرلمان وإصدار قانون بها (م ٤٦) .

٣ - العلاقة بين البرلمان والوزارة :

أقام دستور ١٩٢٣ العلاقة بين البرلمان والوزارة على قاعدة التوازن بين السلطات والرقابة المتبادلة وإعطاء حقوق لكل منها إزاء الآخر فيكون للبرلمان حقوق السؤال والاستجواب والتحقيق البرلماني والمسئولية الوزارية ، ويكون للوزارة حقوق فض وتأجيل وحل المجلس .

فقد كان لأعضاء البرلمان حق السؤال بمعنى الاستيضاح عن موضوع ما ، وحق الاستجواب بمعنى طلب بيانات عن سياسة الدولة (م ١٠٧) وحق إجراء تحقيق برلماني عن بعض الأعمال الحكومية (م ١٠٨) ، وحق سحب الثقة من الوزارة أو أحد أعضائها، فإذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل ، وإذا كان القرار خاصاً بأحد الوزراء وجب عليه إعتزال الوزارة (م ٦١ ، ٦٦) .

ولتحقيق التوازن كان للسلطة التنفيذية - ممثلة في الملك - حق دعوة البرلمان ، فإذا لم يدع البرلمان للانعقاد اجتمع من تلقاء ذاته وبقوة القانون في السبت الثالث من شهر نوفمبر من كل سنة (م ٩٦) ، وحق فض الدورة بعد ستة شهور على الأقل ، وحق تأجيل إنعقاد البرلمان بشرط ألا يزيد التأجيل عن شهر ولا يتكرر في دور الإنعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين (م ٣٩) ، وحق دعوة البرلمان لدور إنعقاد غير عادي إذا إقتضت الضرورة (م ٤٠) ، ويكون الملك ملزماً بذلك إذا تقدم أغلبية أعضاء المجلسين بطلب لعقد اجتماع طارئ (م ٤٠) ، وكذا في حالات إعلان الأحكام العرفية في غير أدوار الإنعقاد (م ٤٥) أو في حالة إصدار الملك لوائح الضرورة في

الأمر الذى لا تحتل التأخير (م ٤١) ، وحق حل مجلس النواب قبل إنتهاء مدة وكالته (م ٣٨) وتضمن تقرير اللجنة العامة لمشروع الدستور حق الملك فى إقالة وزارة الأغلبية، وتعيين وزارة أخرى تمارس حق الحل وتقوم بالدعوة إلى إنتخابات جديدة وقد استغل الملك هذا الحق كثيراً كما سوف نرى .

ولكن لا يجوز حل مجلس النواب مرتين لنفس السبب (م ٨٨) ، وفى حالة الحل يجب أن يدعى لإنتخابات جديدة فى موعد لا يتجاوز شهرين من حل المجلس ، وأن يدعى المجلس الجديد للاجتماع فى خلال عشرة أيام من إتمام الإنتخابات . . .

رابعاً : الأزمة الدستورية ، والإنتقال الدستورى ، وعودة دستور ١٩٢٣ .

لقد كان دستور ١٩٢٣ بمثابة البداية لصفحة جديدة فى تاريخ البلاد ولكن ظروف السنوات الأولى من تطبيقه حالت دون ذلك، فقد شهدت الحياة المصرية وقتذاك صراعاً دائماً بين ثلاث قوى : الوفد الذى مثل التيار الرئيسى للحركة الوطنية واستقطب أوسع الجماهير الشعبية ودافع عن حرياتها ، والقصر الذى لم ترضه القيود التى فرضها الدستور على حكمه المطلق وظل يترقب الفرصة لتغييره ودعمته فى ذلك أحزاب الأقلية ، والإنجليز الذين تدخلوا لتحقيق مصالحهم وفرض إرادتهم .

واستخدم الملك حقه فى حل البرلمان بشكل أدى إلى إيجاد درجة عالية من عدم الإستقرار السياسى وتعطيل الحياة النيابية، مثلاً حدث على يد أحمد زيور باشا عام ١٩٢٥ ووزارة محمد محمود باشا عام ١٩٢٨ - وسوف نعرض لتفاصيل ذلك فيما بعد - ثم الإنتقال الدستورى الذى قام به إسماعيل صدقى باشا عام ١٩٣٠ . فصدر الأمر الملكى رقم ٧٠ فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ الذى نص فى مادته الأولى على إيقاف العمل بدستور ١٩٢٣ وحل مجلس النواب والشيوخ وأعلن دستور جديد كما صدر قانون جديد للإنتخابات .

وتعرضت المذكورة التفسيرية التي سبقت الدستور لأسباب التغيير فأكدت ضرورة تعبير الدستور عن الأوضاع الإجتماعية، وأن دستور ١٩٢٣ نقل عن دساتير الدول المتقدمة دون أن تتوافر الأسباب الإجتماعية اللازمة لنجاحه في مصر ، كما ورد فيها أن إنتخابات ١٩٢٣ التي فاز فيها الوفد بأغلبية ساحقة وشكل الوزارة بعدها سعد زغلول أفرزت « أوتوقراطية جديدة في صورة نيابية » وأشارت إلى « العيوب الفاشية للنظام البرلماني » (١) .

ويعتبر دستور ١٩٣٠ بكل المعايير نكسة في التطور الديمقراطي المصري . فقد حُدد من سلطة البرلمان ، ودعم من سلطة الملك والسلطة التنفيذية ، فقيّد من حق مجلس النواب في سحب الثقة بالوزراء ، واشترط أن يكون الطلب موقعا عليه من ثلاثين عضوا على الأقل موضحا المسائل محل المناقشة ، ولا يطرح الطلب للمناقشة قبل ثمانية أيام من تقديمه ، ولا يصوت عليه إلا بعد يومين من إتمام المناقشة ويصدر بأغلبية جميع أعضاء المجلس . كما أطلال الفترة التي تعقب حل مجلس النواب والتي تعقد فيها الإنتخابات للمجلس الجديد فجعلها ثلاثة شهور بدلا من شهرين ، وجعل إجتماع المجلس الجديد في خلال أربعة شهور بدلا من عشرة أيام كما كان ينص دستور ١٩٢٣ ، وقلل مدة دورة الإنعقاد فجعلها خمسة شهور بدلا من ستة ، وسمح بجواز محاكمة أعضاء البرلمان إذا ما عابوا في الذات الملكية أو في أعضاء الأسرة المالكة ، وأجاز حل البرلمان قبل إقرار الميزانية إكتفاء بميزانية العام السابق ، وألغى قانون الإنتخاب المباشر وأعاد نظام الإنتخاب غير المباشر على درجتين وأخذ بنظام الإقتراع العام لناخبي الدرجة الأولى - أي الهيئة الناخبة - أما بالنسبة لناخبي الدرجة الثانية أي المندوبين الذين يتولون إنتخاب أعضاء البرلمان فقد أخذ بنظام الإقتراع المقيد بان إشرط نصابا ماليا ، ورفع الحد الأدنى لسن الناخب فجعلها خمسة وعشرين سنة ، كما رفع النسبة اللازمة لتقحيح الدستور فجعلها ثلثي عدد الأعضاء .

(١) الدستور المصري وقانون الانتخابات (القاهرة ، ١٩٣٠) ص ٥-٦ ، ١٨ .

ودعم الدستور سلطة الملك والوزارة فرفع نسبة الأعضاء المعيّنين في مجلس الشيوخ إلى ثلاثة أخماس ($\frac{3}{5}$) ، ونص على أن تعين أعضاء مجلس الشيوخ «و حق للملك بمفرده وكذلك تعيين كبار رجال الدين والرؤساء الروحيين . ودعم حجم مشاركة الملك في العملية التشريعية بفرض على البرلمان عدم النظر في مشروع قانون رفضه الملك في نفس الدورة . فإذا نظره البرلمان في دورة لاحقة وجب أن يحصل على أغلبية الثلثين لكي يصبح قانونا ، ولم يلزم الملك بالدعوة إلى انعقاد البرلمان في دور غير عادي بناء على طلب أغلبية أعضاء المجلسين ، وأعطى للحكومة الحق في مباشرة التشريع من خلال لوائح الضرورة في فترات حل المجلس ، وألغى شرط ضرورة عقد البرلمان لدور انعقاد غير عادي لعرض هذه المراسيم عليه . وكذلك أعطى الوزارة الحق في تقرير إعمادات جديدة في غياب البرلمان ونقل الإعمادات من باب إلى باب في الميزانية دون حاجة إلى تصديق البرلمان .

واستمر صدق يحكم بهذا الدستور في مواجهة مقاومة شعبية وحزبية عارمة حتى استقالت وزارته في سبتمبر عام ١٩٣٣ ، وخلفتها وزارة عبد الفتاح يحيى باشا ، ثم وزارة توفيق نسيم باشا في نوفمبر ١٩٣٤ . وتكونت جبهة من الأحزاب طالبت الملك بإعادة دستور ١٩٢٣ ، وبالفعل أصدر الملك أمره في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ بان « يكون النظام الدستوري للمملكة المصرية هو النظام الذي كان مقررأ بأمرنا رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ » واستمر دستور ١٩٢٣ حتى ألغى في ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ .

المبحث الثانى

أزمات نظام الحكم

الملاحظة الأساسية على تطور نظام الحكم خلال هذه الفترة هو وضع الأزمة وعدم الاستقرار السياسى ، فنتيجة للظروف التى طبق فيها دستور ١٩٢٣ وطبيعة العلاقة التى نشأت بين القوى السياسية - القصر والأحزاب والإنجليز - شهدت هذه الفترة سلسلة لا تنقطع من الأزمات الدستورية أدت إلى تفسخ الحياة السياسية وسقوط الدستور ومعه نظام الحكم برمته (١) .

ولأنه هدف من هذا المبحث إلى العرض التاريخى لتطور الوقائع والأحداث السياسية لهذه الفترة، وإنما نسعى إلى تحديد أهم معالم التطور السياسى التى يمكن أن تساعدنا على فهم وتحليل التفاعلات السياسية التى شهدتها هذا النظام والتى أدت فى النهاية إلى سقوطه ، ومعرفة الأسباب التى دعت إلى ذلك والتى ستكون موضعاً لمبحث مستقل .

لقد تفجرت هذه الأزمات أحيانا نتيجة لتدخل الملك وأحيانا أخرى نتيجة لتدخل الإنجليز ، وعكست فى كل الأحوال الصراع بين الاتجاهات الديمقراطية والاتجاهات الأتوقراطية، التى تمثلت فى القوى السياسية الرئيسية

(١) أعتمدت فى هذا المبحث على مؤلفات الأساتذة عبد الرحمن الرافعى ، ود. ثروت بدوى ود. يونان لبيب رزق ، ود. عبد العظيم رمضان سألقة الذكر . وكذلك على طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ (القاهرة ، ١٩٧٢) وباللغة الإنجليزية أنظر :

M.F. El-Khatib, The Working of Parliamentary Institutions in Egypt 1924-1952, Ph.D. thesis submitted to the university of Edinburgh, 1954 ; Z.M. Quraishi, Liberal Nationalism in Egypt (Delhi, 1967) and P.J. Vatikiotis, The Modern History of Egypt (London, 1969).

في مصر وهي القصر والأنجليز والأحزاب^(١). وتكررت الأزمات حتى أصبحت تمثل نمطاً في السياسة المصرية له سماته وخصائصه ، ومع الاعتراف بأن كل أزمة كان لها ملاساتها وظروفها الخاصة، وبوجود اختلافات في الظروف التاريخية بين كل أزمة وأخرى ، فإن النمط العام لدورة الأزمة في مصر يمكن تلخيصه على النحو التالي . فهو يبدأ بوصول الوفد صاحب الأغلبية الشعبية الساحقة إلى الحكم في أعقاب إنتخابات حرة، وسرعان ما تدخل وزارة الوفد في صدام مع القصر أو الأنجليز أو كليهما نتيجة تعارض المصالح التي يمثلها كل طرف وهو ما يؤدي إلى إقالة الملك لوزارة الأغلبية الوفدية من الحكم وتكليف أحد أحزاب الأقلية ، وتقوم الوزارة الجديدة بتأجيل إنعقاد البرلمان الذي يتمتع فيه الوفد بالأغلبية ثم يصدر مرسوم - بناء على طلبها - بحله وإجراء إنتخابات جديدة تحت إشرافها تستخدم فيها من الوسائل ما يضمن نجاح أنصارها على حساب حرية الإنتخابات ونزاهتها ، وإزاء ذلك يتجه الوفد إلى العمل الجماهيري الشعبي وتنظيم المظاهرات والأضرابات وهو ما يوجد جوا من عدم الاستقرار السياسي الأمر الذي يدفع الملك إلى إجراء إنتخابات حرة يعود الوفد في أعقابها إلى الحكم، وسرعان ما يصطدم مرة أخرى مع الأنجليز أو القصر وتقال حكومته وتبدأ الدورة من جديد .

ويمكن أن ننظر إلى هذه المرحلة في إطار ست أزمات رئيسية :

أولا : وزارة أحمد باشا زيور باشا والأزمة الدستورية الأولى (١٩٢٥) .

تمت أول إنتخابات عامة للبرلمان في عهد وزارة يحيى إبراهيم باشا ، فانتخب المندوبون الثلاثينيون في ٢٧ ديسمبر ١٩٢٣ ثم النواب في ١٢ يناير ١٩٢٤ ، وبصفه عامة أُنسئت الإنتخابات بالحرية والنزاهة حتى أن رئيس

(١) ان التركيز على مستوى الصراع بين القصر والأنجليز والأحزاب لا يغفل بالطبع وجود صراعات وتناقضات أخرى . من ذلك مثلا الصراع العنيف بين فؤاد وعباس خلال عامي ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ ويرى البعض أن التناقض الرئيسي خلال هذه الفترة لم يكن بين الوفد والملك لأن الوفد كان يطرح أن فؤاد يجب أن يملك ولا يحكم ، ولكن بين فؤاد وعباس حلمي ذلك أن الأخير كان يطرح أن فؤاد لا يجب أن يملك أو يحكم . أنظر د. محمد أنيس : صفحات مجهولة من التاريخ المصري (القاهرة ، ١٩٧٣) .

الوزراء سقط أمام مرشح الوفد . واجتاحت الوفد الانتخابات فحصل على ١٩٥ مقعداً من أصل ١١٢١٤ (١)، وشكل سعد زغلول الوزارة في ٢٨ يناير ١٩٢٤ ، وأفتتح البرلمان رسمياً بواسطة الملك في ١٥ مارس ، ومع أن هذه الوزارة كان لها أغلبية ساحقة في مجلس النواب فإنها لم تعيش سوى عشرة شهور كما حل البرلمان بعد ذلك .

فسرعان ما أصطدم سعد زغلول مع كل من الإنجليز والملك حول عدد من القضايا المتعلقة بإستقلال مصر والحكم الدستوري فيها (٢)، فبالنسبة للعلاقة مع الإنجليز طلب سعد زغلول تعديل القانون الذي صدر عام ١٩٢٣ الخاص بتعويض الموظفين الأجانب والذي كان يعطيهم عند تركهم الخدمة مكافآت وتعويضات تفوق بكثير ما يعطى لنظرائهم من المصريين، وعند ما صرح رامسى ماكدونالد رئيس الوزراء الإنجليزي بأن المفاوضات بين الحكومتين الإنجليزية والمصرية ستكون على أساس تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ رد سعد بأنه يستنكر هذا التصريح، وأن الحكومة المصرية لا تدخل في المفاوضات إلا حرة من كل قيد ، وفي إحدى جلسات مجلس النواب صرح سعد بأن سرادر الجيش المصري (القائد العام للجيش وهو إنجليزي) هو موظف مصري مسئول أمام وزير الحرية ، وأشار إلى أن كرامة الدولة المصرية لا يتفق معها أن يكون الرئيس الأعلى لقواتها أجنبياً وأنه يجب أن تتخذ الوسائل لإزالة ذلك . كما حدث صدام مع الإنجليز بخصوص السودان والسياسة الإنجليزية الرامية إلى فصله عن مصر ، فعندما أشتك السودان عام ١٩٢٤ في معرض المستعمرات الأبراطورية دون علم الحكومة المصرية إحتج سعد زغلول من حيث المبدأ على ذلك كما رفض أن يخاطبه حاكم السودان من خلال المندوب السامي في مصر ، وذلك لأن على حاكم السودان أن يخاطب رئيس وزراء مصر مباشرة .

(١) يلاحظ وجود اختلافات بين المراجع حول عدد المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب في إنتخابات هذه المرحلة وسوف نذكر في المتن الأرقام التي نرجحها ونشير في الهامش إلى الأرقام الأخرى . بخصوص إنتخابات عام ١٩٢٤ يذكر فاتكيوتز أن الوفد حصل على ١٩٥ مقعداً (ص ٢٧٣) بينما يذكر د. الخطيب وقرشي أنه حصل على ١٧٩ مقعداً (ص ٤٨٩ ، ص ٢٣١ على التوالي) .

(٢) د. يولان ليب : مرجع سابق ص ٢٧٢ .

أما بالنسبة للعلاقة مع الملك فقد بدأ الصدام بمحاولة تدخل القصر في تشكيل الوزارة وإختيار الوزراء ، ثم بخصوص تعيين أعضاء مجلس الشيوخ فرأى الملك أن التعيين من حقه وحده إستناداً إلى المادة ٧٤ من الدستور ، بينما رأى سعد أن الملك يباشر سلطاته من خلال الوزراء . وباللجوء إلى التحكيم حسم البارون فان دين بوش النائب العام لدى المحاكم المختلطة المسألة بأن أساس الحكم هو أن الملك لا يتولى سلطته إلا بواسطة وزرائه وهو مبدأ لا يحتمل أى إستثناء من الناحية القانونية ، ومن ثم فإن حق تعيين أعضاء مجلس الشيوخ المخول للملك يجب أن يتم من خلال التراضي أو الاتفاق بين الملك والوزارة وأعقب ذلك خلاف بشأن تعيين حسن نشأت وكيلا للديوان الملكي ورئيساً له بالنيابة بأمر ملكي والأنعام عليه بوسام دون أخذ رأى الوزارة وموافقتها ، وهدد سعد بالاستقالة الأمر الذى اضطر الملك فؤاد معه إلى إشراكه في التوقيع على الأمر . وفي هذا الإطار طالب سعد زغلول بعدم منح الرتب والنياشين أو تعيين موظفي السراى دون إستشارة الوزارة وموافقتها وعدم إتصال الملك بالدول الأجنبية بدون علم الوزارة وموافقتها ، وأن يكون إتصال الوزراء المفوضين والقناصل المصريين فى الخارج مع السراى عن طريق وزارة الخارجية .

وسرعان ما وقع مقتل السير لى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم السودان فى نوفمبر ١٩٢٤ ، ووجهت الحكومة الانجليزية إنذارين إلى الحكومة المصرية تضمننا عددا من المطالب مثل سحب الجيش المصرى من السودان ، والاعتذار عن الحادث ، ومحاكمة المتهمين ، ودفع تعويض مالى ، وقمع كل المظاهرات السياسية ، وأن تعدل الحكومة المصرية عن أى معارضة لرغبات الحكومة الانجليزية فى الشئون المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية فى مصر ، وأرفقت ذلك بالتهديد بالتدخل العسكرى الأمر الذى أدى إلى إستقالة وزارة سعد زغلول إحتجاجا على ذلك فى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ .

وجاءت وزارة أحمد زيور باشا التى تمتعت بتأييد القصر والانجليز فرضت للمطالب الانجليزية ، وقبلت إجلاء الجيش المصرى عن السودان .

وتمويل قوة الدفاع السودانية التي حلت محله ، وإخراج الموظفين المدنيين المصريين من السودان . ولرغبتها في عدم مواجهة البرلمان الوفدى إستصدرت في نوفمبر مرسوما بتأجيل إنعقاد البرلمان لمدة شهر ، ثم قامت بعد ذلك بإستصدار مرسوم بحل مجلس النواب في ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ .

وأجريت إنتخابات جديدة في نوفمبر ١٩٢٥ ، ولم تأخذ الوزارة بقانون الانتخاب المباشر الذي أصدره البرلمان عام ١٩٢٤ وعادت إلى العمل بالقانون القديم الذي تضمن إجراء الانتخاب على درجتين ، وتمت الانتخابات تحت إشراف إسمايل صدقي باشا - باعتباره وزيرا للداخلية-الذي تفنن في التأثير على نتيجتها وأستخدم للوصول إلى ذلك شتى الوسائل من ضغط وإكراه وإستعمال لسلطة الادارة والبوليس والعبث بكشوف الناخبين ، ومع أن الحكومة ألقت حزبا مواليا للسراى وهو حزب الاتحاد ، وأستخدمت أساليب الضغط والاكراه والترغيب والتزييف فقد نجحت أغلبية وفدية فحصل الوفد على ١١٣ مقعدا بينما حصل الأحرار الدستوريين على ٤٠ مقعدا والاتحاد على ٣٦ مقعدا ولحزب الوطنى على ٩ مقاعد ونال المستقلون ٢٤ مقعدا (١) .

وفي أول إجتماع لمجلس النواب في مارس ١٩٢٥ أنتخب سعد زغلول رئيسا بأغلبية ١٢٣ صوتا ضد ٨٥ صوتا نالها عبد الحالى ثروت باشا ، كما فاز على الشمسى بك وويصا واصف بك بمنصب الوكيلين على مرشحي الحكومة فقدم زيور باشا إستقالته التي رفضها الملك . وأصدر مرسوما بحل المجلس الجديد الذى لم يعيش سوى تسع ساعات فقد انعقد فى الساعة الحادية عشرة من صباح ٢٣ مارس وحل فى الثامنة مساء من نفس اليوم ، واستمرت وزارة زيور باشا المؤلفة من ممثلى أحزاب الأحرار الدستوريين والاتحاد والمستقلين . ويشار فى هذا الصدد مشروعية حل البرلمان من الناحية الدستورية ، فإذا

(١) يشير فاتكيوتز إلى أن الوفد حصل على ١١٦ مقعداً ص ٢٧٧ .

كان الحل الأول يتمشى مع نص المادة ٢٩ من الدستور من الناحية الشكيلية فمن المؤكد أنه كان مخالفا لأي مفهوم ديمقراطي حقيقى ، ذلك أن التقاليد النيابية تفترض أن يكون الحل نتيجة لإختلاف بين الوزارة والبرلمان لا قبل وقوعه أصلا بل وقبل مواجهة الوزارة للبرلمان وهو ما حدث . وقد مثلت هذه الواقعة سابقة هامة فى التقاليد والممارسات السياسية المصرية إستندت إليها الوزارات للتخلص من مجلس النواب قبل مواجهته عندما تشعر بأن أغلبية المجلس ليست فى صفها أو لخشيته من عدم الحصول على ثقة المجلس وتأييده . وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للحل الأول فإن الحل الثانى كان مخالفا للدستور حتى من الناحية الشكلية حيث حرمت المادة ٨٨ حل المجلس مرتين لنفس السبب (١) .

وأوقفت الانتخابات التى كان مفروضا أن تتم فى غضون شهرين تبعا للدستور بحجة نية الحكومة تعديل قانون الانتخاب ، وكانت الحكومة تهدف من وراء ذلك إلى وضع الاجراءات والقيود اللازمة للحيلولة دون امكانية فوز الوفد فى الانتخابات ، ووقع الحكم تحت سيطرة القصر ورجاله . وفى أعقاب خروج الوزراء الممثلين لحزب الأحرار الدستوريين فى سبتمبر ١٩٢٥ حول أزمة كتاب الاسلام وأصول الحكم، أعيد تشكيل الوزارة من حزب الاتحاد أساسا . وبدأ الوفد فى الاتجاه نحو توحيد كلمة الأحزاب ورأب الصدع فى صفوفها وإقامة إئتلاف بينها ، فدعت صحف الوفد إلى عقد مؤتمر وطنى والمطالبة بعودة الحياة النيابية ، ثم برزت فكرة إنعقاد البرلمان بمجلسيه من تلقاء نفسه يوم السبت ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ دون دعوة من الملك إستنادا إلى نص المادة ٩٦ من الدستور التى تعطى البرلمان هذا الحق ، وأيد هذه الفكرة الحزب الوطنى والأحرار الدستوريين . ومن سخریات التاريخ أن الوفد قد أصبح منذ ذلك الوقت وحتى عام ١٩٥٢ مدافعا عن دستور لم يشارك فى وضعه وأسمى زعيمه اللجنة التى وضعتة بـلجنة الأشقياء ولم يكن ذلك نتيجة لإقتناع عميق بالدستور وحسب بقدر ما كان فى نفس الوقت وسيلة

(١) د. ثروت بدوى : مرجع سابق ص ١٧٧ - ١٩٨ .

مضمونة لالحاق الهزيمة بأعدائه وذلك بمنازلتهم على أرض الأغلبية الشعبية التي إمتلك زمامها دائماً ، كما كان ذلك يعطيه خارجياً - وبالذات لدى الرأى العام الانجليزى - صورة الحزب الشعبى الملتزم بالدستور والحريات .

وبالفعل إجتمع أعضاء البرلمان بفندق الكوتنتنتال - نتيجة حصار البوليس لمبنى البرلمان - وأصدروا عدة قرارات إجماعية بالاحتجاج على تصرفات الوزارة. المخالفة للدستور والتي من شأنها تعطيل العمل به ، وبأعمالها المقيدة للحريات وبالذات قانون الجمعيات والهيئات السياسية الذى صدر فى ٢٧ أكتوبر ١٩٢٥ والذى كان يحد من نشاط الأحزاب والهيئات السياسية ويخضعها لرقابة الحكومة ، وأجريت إنتخابات رئاسة مجلس النواب فأنتخب سعد زغلول رئيساً ، ومحمد محمود (الأحرار الدستوريين) والدكتور عبد الحميد سعد (الحزب الوطنى) وكيلين ، ثم أصدر المجلس قراراً بعدم الثقة بالوزارة طبقاً للمادة ٦٥ من الدستور .

وزاد من حدة معارضة الأحزاب والقوى الشعبية لحكومة زيور باشا
أمران :

أولهما : تسليم الحكومة فى ٦ ديسمبر ١٩٢٥ بالمطالب الإيطالية الإقليمية فى جنوب على الحدود الليبية المصرية الأمر الذى أعتبر تفريطاً فى الحقوق المصرية .

وثانيهما : إصدار الحكومة لقانون إنتخاب معدل فى ٨ ديسمبر ١٩٢٥ ضيق فيه حق الانتخاب فقصره على من بلغ سن الثلاثين وأباحه لمن بلغ الخامسة والعشرين بشروط مالية وأدبية، كما جعل الانتخاب على درجتين .

وانتقدت الأحزاب بعنف كل من الاجراءين وظهرت الدعوة لعقد مؤتمر وطنى عام فى يناير ١٩٢٦ من أعضاء البرلمان ومجالس إدارات النقابات والأحزاب لمواجهة الموقف ، وتكونت لجنة من الأحزاب للتنسيق فيما بينها وقررت مقاطعة الانتخابات المزمع عقدها إذا كانت على درجتين ، وتراجعت الوزارة فقررت وقف العمل بقانون الانتخابات المعدل ، وإجراء إنتخابات

جديدة بمقتضى قانون عام ١٩٢٤ ، ودعى إلى الانتخابات فى ٢٢ مايو ١٩٢٦ ، وكرمز لاستمرار التنسيق وزعت الأحزاب الدوائر الانتخابية فيما بينها (١) .

وأسفرت نتيجة الانتخابات عن حصول الوفد على ١٧١ مقعدا ، والأحرار الدستوريين عن ٢٩ مقعدا ، والحزب الوطنى على ٥ مقاعد، وحزب الاتحاد على مقعد واحد، بينما حصل المستقلون على ٥ مقاعد . وهكذا أصبح للوفد الأغلبية البرلمانية، ولكن نتيجة للتدخل الإنجليزى الذى وصل إلى حد التلويح بالقوة العسكرية . وعدم رغبة الوفد فى الاصطدام بالإنجليز، قبل سعد زغلول التنازل عن حقه الدستورى فى تأليف الوزارة بدعوى سوء صحته .

واستقالت وزارة زيور باشا فى ٧ يونيو ١٩٢٦ ، وتكونت الوزارة الائتلافية الأولى من الوفد والأحرار الدستوريين برئاسة عدلى يكن باشا فى نفس اليوم ، وأنتخب سعد زغلول رئيسا لمجلس النواب، ومصطفى النحاس باشا وويصا واصف بك وكيلين له، وفى أول جلسة ألقى المجلس كل التشريعات التى صدرت فى غيابه منذ ديسمبر ١٩٢٤ ، وقرر إيداع قدر كبير من أموال الحكومة فى بنك مصر دعما لأعماله ، وأصدر عفوا عاما عن كل الجرائم السياسية التى أرتكبت من ديسمبر ١٩٢٤ إلى أبريل ١٩٢٦ .

وبصفة عامة فقد اتبعت هذه الوزارة سياسة المسالمة والهدنة وعدم إثارة المشاكل مع الإنجليز خوفا من تهديد الحكم الدستورى مرة أخرى، واستقال عدلى باشا فجأة فى أبريل ١٩٢٧ بدعوى رفض المجلس إقتراحا بشكر الوزارة على سياستها الخاصة بتأييد بنك مصر ، وبسبب الانتقادات التى وجهت إليها عند نظر الميزانية مما يدل على عدم ثقة المجلس بالحكومة الثقة الكافية

(١) يذكر . عبد العظيم رمضان أنه حسب الاتفاق ترك للوفد ١٦٠ دائرة ، وللأحرار الدستوريين ٤٥ دائرة ، وللحزب الوطنى ٩ دوائر ، كما سمح للأخير بمنافسة الوفد فى ثلاثة دوائر من التى تركت له . ويلاحظ أن هذا التوزيع لا يتفق تماما مع نتيجة الانتخابات .

وكان ذلك يعكس بدايات الخلاف بين الوفديين والأحرار الدستوريين ، وانتهت الأزمة بعودة الوزارة كما هي مع بعض التغييرات الطفيفة في المناصب وتولى عبد الحالى ثروت باشا رئاسة الوزراء .

وتكونت وزارة ثروت الائتلافية في ٢٥ أبريل ١٩٢٧ ، واستقالت في مارس ١٩٢٨ على أثر رفض مجلس النواب لتتائج مفاوضات ثروت - تشمبرلين ، ثم خلفتها وزارة مصطفى النحاس باشا الائتلافية - الذى كان قد أصبح رئيسا للوفد مع وفاة سعد زغلول في ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ - من الوفد والأحرار الدستوريين في ١٦ مارس ١٩٢٨ .

وسرعان ما دب الخلاف بين القيادة الوفدية من ناحية وكل من القصر والإنجليز من ناحية أخرى ، فوقع الخلاف مع الملك نتيجة ممارسة البرلمان حقوقه الدستورية التى كان من شأنها الحد من سلطات القصر ، كما وقع الخلاف مع انجلترا بخصوص قانون الاجتماعات والمظاهرات ، ونجح القصر في شق الائتلاف بين الوفد والأحرار الدستوريين ، وأفتعلت فضيحة شخصية للنحاس باشا المعروفة باسم قضية الأمير سيف الدين التى ثبت بعد ذلك أنها كانت مختلفة (١) ، وانتهى الأمر باستقالة محمد محمود باشا من الوزارة في يونيو ١٩٢٨ وتبعه إستقالة ثلاثة من الوزراء ، وكانت هذه الاستقالات بداية الأزمة الدستورية الثانية في الحياة المصرية .

ثانيا - وزارة محمد محمود والأزمة الدستورية الثانية (١٩٢٨) .

استمر إئتلاف الوفد والأحرار الدستوريين كما رأينا حتى أمكن للقصر والإنجليز شق هذا الائتلاف من خلال الاتفاق مع الأحرار الدستوريين فاستقال عدد من الوزراء ، وأستخدمت هذه الواقعة كذريعة فتدخل الملك لإقالة الوزارة التى كانت تتمتع بثقة الأغلبية في ٢٥ يونيو ١٩٢٨ ، ونص خطاب الإقالة على أنه « لما كان الائتلاف الذى قامت على أساسه الوزارة قد أصيب بصدع شديد فقد رأينا إقالة دولتكم » ، وكلف محمد محمود باشا

(١) تفاصيل قضية الأمير سيف في رمضان : مرجع سابق ص ٦٨٠ - ٦٨٢ .

وكيل حزب الأحرار بتأليف الوزارة الجديدة في ٢٧ يونيو بعناصر مشتركة من حزبي الأحرار والاتحاد ..

وكعادة الوزارات من هذا النوع إستصدرت الوزارة - التي عرفت باسم وزارة اليد القوية - مرسوما بتأجيل البرلمان لمدة شهر ثم مرسوما بحله في ١٩ يوليو ١٩٢٨ ، وتأجيل إنتخاب أعضاء المجلسين ، وتأجيل تعيين الأعضاء المعينين في مجلس الشيوخ لمدة ثلاثة أعوام قابلة للتجديد على أن تنتقل السلطة التشريعية خلال هذه المدة إلى الملك ويباشرها بمراسيم لها قوة القانون ، وهكذا تركزت السلطة في يد الملك الذي حكم من خلال وزارة من صنعه ودون رقابة شعبية ، وتم الانقلاب الملكي الثاني ضد الدستور والبرلمان .

ورغم محاولات الحكومة منع أعضاء البرلمان من الاجتماع فقد تمكنوا من ذلك في ٢٨ يوليو ١٩٢٧ في منزل مراد بك الشريعي ، وقرروا بطلان الأمر الملكي الخاص بتعطيل الدستور وحل المجلسين وإعتبار البرلمان قائما وله حق الاجتماع ، وأصدر البرلمان قرارا بالتنديد بسياسة الوزارة المخالفة للدستور ويسحب الثقة منها ، واجتمع بمجلسيه - مرة أخرى - في دورة جديدة في ١٧ نوفمبر ١٩٢٨ بدار جريدة البلاغ ، وأكد في هذا الاجتماع قراراته السابقة ، وحل الوزارة مسئولية أعمالها .

وواجهت الوزارة عدة صعوبات مردها لإزدیاد التذمر الشعبي . وإقصاء اللورد لويد - الذي كان يدعم وزارة محمد محمود - عن منصبه بعد تولي حزب العمال الحكم في إنجلترا في مايو ١٩٢٩ ، وفشل مباحثات محمود - هندرسون ، وقيام الوفد بتنظيم مظاهرات شعبية ضدها ، وانتهى الأمر بإستقالة الحكومة ، وشكلت وزارة علي يكن باشا في ١٣ أكتوبر ١٩٢٩ لإجراء إنتخابات حرة ، فاستصدرت أمراً في ١٣ أكتوبر بانفاذ أحكام الدستور والعمل بمواده ، وعودة الحياة الدستورية ، وأجريت الإنتخابات في ٣١ ديسمبر ١٩٢٩ وفاز حزب الوفد بأغلبية ٢١٦ مقعدا من أصل ٢٣٥ بينما حصل الأحرار الدستوريين على خمسة مقاعد ، والحزب الوطني على

أربعة مقاعد ، والمستقلين على سبعة مقاعد ، ولم يفز حزب الاتحاد بأى مقعد في البرلمان (١) .

وَأُلْف النحاس باشا وزارته الثانية في أول يناير ١٩٣٠ ، وانعقد أول اجتماع للبرلمان في ١١ يناير ، ولكن سرعان ما اضطرت هذه الوزارة للاستقالة في خلال ستة شهور نتيجة فشل المفاوضات مع الانجليز ، وعدم موافقة الملك على توقيع المرسوم الخاص بقانون محاكمة الوزراء الذين يقدمون على قلب دستور البلاد أو عدم العمل بحكم من أحكامه أو تعديله بغير الطريقة التي رسمها الدستور ، كما ثار خلاف مع الملك بخصوص تعيينات أعضاء مجلس الشيوخ الذين سقطت عضويتهم ، ورغم أن هذه المسألة كان قد سبق حسمها في زارة سعد زغلول وحكم دين بوش السابق الإشارة إليه إلا أن الملك أراد الأفراد بالسلطة مرة أخرى ، وأدى ذلك إلى إستقالة الوزارة في ١٩ يونيو ١٩٣٠ على أساس « عدم تمكن الوزارة من تنفيذ برنامجها » كما ورد في خطاب الاستقالة .

ثالثاً : وزارة إسماعيل صدقي والأزمة الدستورية الثالثة : الانقلاب الدستوري (١٩٣٠) .

أقام القصر وزارة إسماعيل صدقي باشا في ١٩ يونيو ١٩٣٠ التي قامت بإستصدار مرسوم بتأجيل اجتماع البرلمان لمدة شهر ، وفي ١٢ يوليو صدر مرسوم بفض الدورة البرلمانية ، رغم أن البرلمان لم يكن قد أقر الميزانية بعد وعدم جواز ذلك دستورياً تبعاً للمادة ١٤٠ التي تنص على عدم جواز فض الدورة البرلمانية قبل الانتهاء من تقرير الميزانية ، والمادة ٩٦ التي تقضي بدوام دورة الأنعقاد العادى سنة شهور على الأقل ، ونتيجة لرفض الحكومة دعوة البرلمان لدور إنعقاد غير عادى ، اجتمع الأعضاء في النادي السعدى في ٢٦ يوليو ١٩٣٠ وندد المجلسان بإعتداء الوزارة على الدستور وسحب المجلس الثقة من الوزارة .

(١) تختلف المصادر حول عدد المقاعد التي حصل عليها الوفد فيذكر د. بدوى أنها ٢١٢ مقعداً (ص ٣٠٣) ويؤكد نفس الرقم د. يونان ليب بينما ورد في تقرير المنتخب السامى الانجليزى . إلى حكومته أن الوفد حصل على ١٩٨ مقعداً . نفس المرجع ص ٣٣٩ .
(م - ٩ السياسة والحكم في مصر)

وفي ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ صدر الأمر الملكي بوقف العمل بدستور ١٩٢٣ وبحل البرلمان بمجلسيه وإعلان دستور ١٩٣٠ ، وصدر معه قانون جديد للانتخابات يجعلها على درجتين ، ورفع سن الناخب إلى خمسة وعشرين سنة ، ووضع شروطاً مالية وأدبية للمندوب ، وقيد حق الترشيح فمنع كل من يزاول مهنة حرة خارج القاهرة من ذلك (١) .

وتمت إنتخابات عام ١٩٣١ في جو من القمع والتزيف والأرهاب وقاطعها كل من الوفد والأحرار الدستوريين ، وكانت نتيجتها حصول حزب الشعب الذي أسسه صدقي باشا على ٨٤ مقعداً ، وحزب الاتحاد على ٤٠ مقعداً ، والحزب الوطني على ٨ مقاعد ، والمستقلين على ١٨ مقعداً . واستمر العمل بالدستور الجديد خلال عهد صدقي حتى استقال بعد ثلاثة سنوات من الحكم القمعي غير الدستوري في مواجهة معارضة شعبية متزايدة في ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ ، وخلفته وزارة عبد الفتاح يحيى باشا (٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ - ١٤ نوفمبر ١٩٣٤) التي كانت أداة طيعة في يد القصر حتى أنها شكلت في غياب رئيسها بالخارج ، ثم وزارة محمد توفيق نسيم باشا في ١٤ نوفمبر ١٩٣٤ التي استصدرت أمراً ملكياً بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ بإبطال العمل بدستور ١٩٣٠ وحل البرلمان الذي قام على أساسه ، وأن يتولى الملك السلطة التشريعية وسلطات البرلمان ، كما يتولى السلطة التنفيذية من خلال مجلس وزراء مسئول أمامه إلى أن يوضع نظام دستوري جديد يحل محل كل من دستوري ١٩٢٣ و ١٩٣٠ .

(١) هناك رأى يرى أنه لايجب النظر إلى أزمة ١٩٣٠ باعتبارها أحدى أزمت نظام الحكم في مصر وحسب فقد كان لها سمات خاصة تستحق معالجة مستقلة ، وأنه يجب فهمها على ضوء الأنكماش الأقتصادي العالمى وظهور الحركات الفاشية والتأثيرات المعادية للبرالية في أوروبا وقتذاك والتي برزت في مقدمة دستور ١٩٣٠ ، كما يجب أن ندخل في التحليل آراء إسماعيل صدقي عن نظام الحكم الأمثل والذي عكس مفهوماً تخبيرياً للديمقراطية . أنظر في ذلك .

ولإزاء تصاعد حركة الاجتماعات الشعبية ومظاهرات عام ١٩٣٥ العارمة التي أعادت إلى الأذهان ذكريات أحداث ثورة ١٩١٩ مثل الاضراب العام الذي نظم يوم الخميس ٢٨ نوفمبر ، أتحدت كلمة الأحزاب على ضرورة المطالبة بعودة دستور ١٩٢٣ وإجراء الانتخابات ، وتألقت « الجبهة المتحدة » في ديسمبر ١٩٣٥ من جميع الأحزاب وعدد من المستقلين ، ورفعت كتاباً إلى الملك تطالب فيه بذلك الأمر الذي إستجاب إليه ، وقرر في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ عودة العمل بدستور ١٩٢٣ بناء على رغبة الأمة، وتكونت وزارة محايدة برئاسة على ماهر باشا في ٣٠ يناير ١٩٣٦ للإشراف على الانتخابات وأسفرت النتيجة عن فوز ساحق للوفد فحصل على ١٩٠ مقعداً بينما حصل الأحرار الدستوريين على ١٥ مقعداً ، وتحالف كل من حزبي الاتحاد والشعب على ١٤ مقعداً ، والحزب الوطني على ٤ مقاعد ، والمستقلون على ٩ مقاعد (١) .

رابعا : وزارة محمد محمود باشا والأزمة الدستورية الرابعة (١٩٣٧) .
بعودة الحياة البرلمانية شكلت وزارة النحاس الثالثة في ٩ مايو ١٩٣٦ ، وسرعان ما بدأ الخلاف مع القصر حول عدد من القضايا منها تعيين بعض أعضاء مجلس الشيوخ وأعتراض الملك على ترشيحات الوزارة ، والخلاف حول يمين الولاء لضباط الجيش ، ورفض الملك التوقيع على قانون بزيادة الاعتمادات المخصصة للمصروفات السرية ، وكذا مشروع قانون بتخفيض نسبة النجاح لطلبة الجامعة على أساس أنه لم يعرض على مجلس الجامعة .

وكان على ماهر باشا رئيس الديوان الملكي هو بوثة التجمع ضد الوفاء ، وأدى ذلك في النهاية إلى إقالة وزارة النحاس في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، وخلفتها وزارة محمد محمود الثانية التي استسلمت تماماً للقصر ، فأجل إنعقاد البرلمان لمدة شهر ، ثم حل مجلس النواب في ٢ فبراير ١٩٣٨ ، ودعى إلى إنتخابات جديدة أستعملت فيها كل أساليب التزييف والأكراه ، فجاءت النتيجة حصول الوفديين

(١) يشير د. يونان لبيب إلى أن الوفد حصل على ١٦٦ مقعداً . ص ٣٨٢ .

على ١٤ مقعداً (١) ، والقوميين وهو تحالف الأحزاب المؤيدة للقصر وهى.
الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى وحزب الاتحاد وحزب الشعب على ١٠٥
مقعداً ، والسعديين على ٨٧ مقعداً ، والمستقلين على ٥٨ مقعداً ، وبلغ الأمر أن
كلاً من مصطفى النحاس ومكرم عبيد لم ينجحا فى الانتخابات ، وتتابعت
بعد ذلك عدة وزارات فى نفس الخط وهى وزارة محمد محمود الثالثة (٢٧ -
أبريل ١٩٣٨ - ٢٤ يونيو ١٩٣٨) ، ووزارة محمد محمود الرابعة (٢٤
يونيو ١٩٣٨ - ١٨ أغسطس ١٩٣٩) ، وزارة على ماهر الثانية (١٨
أغسطس ١٩٣٩ - ٢٧ يونيو ١٩٤٠) ، ووزارة حسن صبرى الأولى.
(٢٧ يونيو ١٩٤٠ - ١٤ نوفمبر ١٩٤٠) ، ووزارة حسين سرى الأولى
(١٥ نوفمبر ١٩٤٠ - ٣١ يوليو ١٩٤١) ، ووزارة حسين سرى الثانية (٣١
يوليو - ٤ فبراير ١٩٤٢) .

خامساً : وزارة أحمد ماهر باشا والأزمة الدستورية الخامسة (١٩٤٤) .
استمرت الحياة السياسية فى إطار القصر وأحزاب الأقلية حتى بدايات
الحرب العالمية الثانية عندما شعر الأنجليز بضرورة وجود حكومة مستقرة.
ومؤيدة لهم ، ففرضوا على الملك عودة الوفد إلى الحكم (حادثة ٤ فبراير
١٩٤٢) (٢) ، وأجريت إنتخابات جديدة فاز فيها الوفد فحصل على ٢٣٢ مقعداً ،
وحصل الحزب الوطنى على ٥ مقاعد ، والمستقلون على ١٤ عضواً ، أما
الأحرار والسعديين فقد قاطعوا الانتخابات وأن كان بعض أنصارهم قد
أشتركوا فيها وحصلوا على ١٣ مقعداً .

وكون الوفد وزارة النحاس الخامسة (٤ فبراير ١٩٤٢ - ٢٦ مايو
١٩٤٢) والسادسة التى تضمنت إخراج مكرم عبيد باشا من الحكم (٢٦ مايو
١٩٤٢ - ٨ أكتوبر ١٩٤٤) .

(١) من الجدير بالذكر أن حزب الوفد قد قاطع هذه الانتخابات وإن كانت بعض العناصر
الوفدية قد رشحت نفسها .

(٢) سوف نتعرض تفصيلاً فيما بعد لواقعة ٤ فبراير ١٩٤٢ وأثارها .

وأقال الملك هذه الوزارة في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ ، وخلفتها وزارة أحمد ماهر الذى ضمت الأحزاب المؤيدة للقصر والمعازضة للوفد (الهيئة السعدية والأحرار الدستوريين ، والكتلة الوفدية ، والحزب الوطنى) فحلت مجلس النواب ، ودعت إلى إنتخابات جديدة فى عام ١٩٤٥ قاطعها الوفد ، وقامت الحكومة بتزوير الإنتخابات وجاءت النتيجة حصول السعديين على ١٢٦ مقعداً ، والأحرار على ٧٥ مقعداً ، والكتلة على ١٨ مقعداً ، والحزب الوطنى على ٧ مقاعد ، والمستقلون على ٣٨ مقعداً .

وتتابعت وزارات هذه المرحلة وهى وزارة أحمد ماهر الأولى (٨ أكتوبر ١٩٤٤ - ١٥ يناير ١٩٤٥) ، والثانية (١٥ يناير ١٩٤٥ - ٢٤ فبراير ١٩٤٥) ، ووزارة محمود فهمى النقراشى الأولى (٢٤ فبراير ١٩٤٥ - ١٥ فبراير ١٩٤٦) ، ووزارة إسماعيل صدقى الثانية (١٦ فبراير ١٩٤٦ - ١٩ ديسمبر ١٩٤٦) ، ووزارة محمود فهمى النقراشى الثانية (١٩ ديسمبر ١٩٤٦ - ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨) ، ووزارة إبراهيم عبد الهادى الأول (٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ - ٢٥ يوليو ١٩٤٩) ، ووزارة حسين سرى الثالثة (٢٥ يوليو ١٩٤٩ - ٣ نوفمبر ١٩٤٩) والرابعة (٣ نوفمبر ١٩٤٩ - ١٢ يناير ١٩٥٠) .

سادسا : وزارة مصطفى النحاس وأزمة ١٩٥٢ .

وشهدت هذه الفترة تصاعداً لمؤشرات عدم الإستقرار السياسى من مظاهرات وإضرابات ، وبدأت سلسلة الاغتيالات السياسية التى تضمنت إغتيال إثنين من رؤساء الوزارات وهما أحمد ماهر باشا الذى أغتيل فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ ومحمود فهمى النقراشى باشا فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ ، ووضح عجز حكومات أحزاب الأقلية المتتالية عن السيطرة على الأحداث أوتقديم الحلول اللازمة للمشاكل التى كانت تشهدها الحياة السياسية وقتذاك ، لذلك دعى إلى إنتخابات حرة .

وفى هذا الإطار حدثت إنتخابات عام ١٩٥٠ التى أتت بالوفد مرة أخرى - وأخيرة - إلى الحكم وكانت النتيجة حصول الوفد على ٢٢٨ مقعداً ،

والسعديين على ٢٨ مقعداً ، والحزب الاشتراكي على مقعد واحد ، والمستقلين على ٣٠ مقعداً ولم تحصل الكتلة الوفدية على شيء .

وتكونت وزارة النحاس السابعة (١٢ يناير ١٩٥٠ - ٢٧ يناير ١٩٤٢) ونتيجة قيام الحكومة بالغاء معاهدة ١٩٣٦ بدأ الإنجليز في العمل ضدها لاقضاء الوفد عن الحكم ، وتم لهم ذلك في أعقاب حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ فأقيمت الوزارة في اليوم التالي مباشرة ، وتتابعت سلسلة سريعة من الوزارات قصيرة العمر تضمنت وزارة علي ماهر الثالثة (٢٧ يناير ١٩٥٠ - أول مارس ١٩٥٢) ووزارة أحمد نجيب الهملاي الأولى (أول مارس ١٩٥٢ - ٢ يوليو ١٩٥٢) ووزارة حسين سرى الخامسة (٢ يوليو ١٩٥٢ - ٢٢ يوليو ١٩٥٢) ، ووزارة أحمد نجيب الهملاي الثانية (٢٢ يوليو ١٩٥٢ - ٢٤ يوليو ١٩٥٢) وإذا كانت هذه الوزارة الأخيرة هي من أقصر الوزارات عمراً في التاريخ المصري فقد كانت أيضاً آخر وزارات عهد دستور ١٩٢٣ .

الفصل الثانى

النظام الحزبى

يقصد بالنظام الحزبى أشكال وأنماط التفاعلات التى تحدث بين الأحزاب الموجودة فى مجتمع ما والعلاقات القائمة فيما بينها ، وفى هذا الإطار يمكن القول بان النظام الحزبى المصرى قد لاسم بأربعة سمات رئيسية :

أولا : السمة الأساسية هى سمة المنافسة السياسية أو التعدد الحزبى الذى يسمح بوجود عدد من الأحزاب تتنافس فيما بينها للوصول إلى السلطة . لكن هذا التعدد تميز بعدم توازن أصيل بين حزب كبير - الوفد - عبر عن حركة جماهيرية متدفقة ، وتمتع بثقة شعبية جارفة مكنته من الحصول على أغلبية الأصوات فى كل إنتخابات حرة شهدتها البلاد ، وعدد من الأحزاب الصغيرة قليلة الشأن والعدد كانت فى أغلب الأوقات على إستعداد لإنتهاك الدستور وتزوير الإنتخابات والإعتماد على القصر أو الإنجليز - أو كلاهما - للوصول إلى الحكم .

ثانيا : غياب البرامج والسياسات الإجتماعية للأحزاب بصفة عامة نتيجة لإنشغالها المستمر بقضية الكفاح الوطنى ضد الإنجليز والسعى للحصول على الإستقلال المصرى وصون دستور البلاد . عبر عن هذه الحقيقة حزب الأغلبية الشعبية (الوفد) من ناحية ، وأحزاب الأقلية (الأحرار الدستوريين ، والحزب الوطنى ، والإتحاد ، والشعب ، والكتلة الوفدية ، والسعديين) من ناحية أخرى .

هذه السمات بدأت فى التغير منذ منتصف الأربعينيات تقريبا بعد إبرام معاهدة ١٩٣٦ ، وإستفحال التناقضات الإجتماعية والطبقية ، وظهور عدد

من حركات وتنظيمات الرافض الإجتماعى والإقتصادى (مصر الفتاة ، والايخوان المسلمين ، والحركات الاشتراكية والشيوعية) التى قامت بطرح المشاكل الإقتصادية والإجتماعية للمواطنين ، وأرتبط بذلك نمو جناح تقدمى فى داخل حزب الوفد نفسه وبالذات على مستوى قواعده الشابة .

وهكذا يمكن القول بان النظام الحزبى فى مصر قد أخفق بصفة عامة فى القيام بوظيفتى التعبير عن المصالح Interest Articulation وتجميع المصالح Interst Aggregation الأمر الذى قاد إلى أداء هذه الوظيفة من خلال حركات وتنظيمات لا تحترم الشرعية السياسية القائمة ، وتطرح أسسا جديدة للنظام السياسى والإجتماعى ، وهو ما أدى فى التحليل الأخير - ضمن عوامل أخرى - إلى سقوط النظام برمته .

ثالثا : سبق أن لاحظنا فى المرحلة التكوينية للنظام السياسى المصرى أن السلطة التنفيذية كان لها القبضة العليا فى علاقتها بالمجالس النيابية ، وقد استمرت هذه السمة فى مرحلة الديمقراطية البرلمانية ، فان متابعة التطور السياسى خلال هذه المرحلة يوضح أن الحكومة هى التى حددت شكل وطبيعة البرلمان وليس العكس كما هو المفروض فى النظم البرلمانية ، فقد كانت وزارات القصر تقوم بحل مجلس النواب وتجرى إنتخابات تحت إشرافها تضمن فيها فوز أنصارها بأغلبية المقاعد .

وقد أثر هذا الوضع على شكل الأحزاب السياسية فلم تتطور كهيئات برلمانية وتنظيمات إنتخابية للحصول على التأييد الشعبى وممارسة السلطة من خلال البرلمان ، بل تأكد لديها أن الصراعات السياسية الأساسية تجري خارج البرلمان لا فى داخله ، وأن العلاقة مع القصر أو الإنجليز لها الأولوية على الدعاية الإنتخابية أو العمل الحزبى المنظم لكسب الأصوات والأنصار . لذلك اتسمت أحزاب الأقلية بأنها « أحزاب صفوة تقليدية » تقوم على عناصر محدودة من الأشخاص ، وفى ظل هذه الظروف كانت علاقات الصداقة والنسب والقرباة أهم من الإتفاق السياسى أو الفكرى ، وكانت الولاءات الشخصية أساس العلاقات السياسية . كما أتم عملها بوجود هوة بين المبادئ

المعلنة والسياسات المطبقة ، فحزب الأحرار الدستوريين على سبيل المثال الذى صورته شعاراته بالحزب الليبرالى المدافع عن الدستور لم يتردد أكثر من مرة فى إنتهاك الدستور للوصول إلى الحكم أو الإفراد به ، وهكذا كانت الأحزاب فى مجملها « أحزاب أشخاص » وليست « أحزاب برامج » واتسم نشاطها بالإنتهازية السياسية والبعد عن الجماهير .

وقد أدى ذلك إلى تشكك بعض الباحثين فى مدى صحة تسمية التنظيمات السياسية المصرية خلال هذه المرحلة بالأحزاب Parties على أساس أنها كانت أقرب ماتكون إما إلى الحركات movements أو الأجنحة Factions وليست أحزابا بالمعنى العلمى الدقيق لهذا المفهوم .

رابعا : أن القيادة السياسية لأغلب هذه الأحزاب على إختلاف برامجها وشعاراتها قد عكست مصالح طبقة كبار ملاك الأرض ، وظلت هذه الطبقة صاحبة الصوت الأعلى والتمثيل الأكبر فى السياسة المصرية حتى عام ١٩٥٢ ، مع إزدياد مستمر لدور المصالح الرأسمالية الصناعية .

وتنطلق دراستنا للأحزاب والتنظيمات السياسية المصرية من تبنى معيارين للتصنيف : أولهما معيار مدى الثقل السياسى أو درجة الشعبية التى تتمتع بها الحزب أو التنظيم ، وثانيهما معيار إحترام الشرعية السياسية والاجتماعية القائمة والعمل من خلال مؤسسات « النظام » أو الخروج عليها . وهكذا فإن الدراسة سوف تنقسم إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الوفد .

المبحث الثانى : أحزاب الأقلية .

المبحث الثالث : أحزاب وتنظيمات الرفض السياسى والاجتماعى .

المبحث الأول

الوفد (١)

الوفد بتعبير تلك الأيام هو « الأمة المصرية » فهو كما كان قاداته يرددون ليس مجرد حزب كسائر الأحزاب الأخرى بل المدافع عن مصالح الأمة والحامى لحرّياتها والمطالب باستقلالها ، وفى خطاب لسعد زغلول فى ٢ يوليو ١٩٢٤ قال « إننى لست رئيس حزب بل وكيل أمة »^(٢)، وفى إنتخابات عام ١٩٢٥ قال « إن الوفد يدخل الإنتخابات ليس كحزب أو كجماعة بل كوكيل عن الأمة المصرية »^(٣)، لذلك لقب رئيس الوفد « بالزعيم » وسمى منزله « بيت الأمة » وزوجته السيدة صفية « بام المصريين » .

(١) يثير الانتباه بشكل واضح قلة المراجع العلمية المتخصصة عن الوفد ، فباللغة الانجليزية لا يوجد سوى رسالة الدكتوراه المنشورة الباحث الهنذى قريشى التى سبق الإشارة إليها ، كذا رسالة الدكتوراه غير المنشورة .

Louis Cantori, Political mobilization in prerevolutionary Egypt; The Egyptian Wafd, Submitted to the University of Chicago, 1966.

من الفصول الهامة عن الوفد تلك الموجودة فى رسالة د. فتح الله الخطيب ص ٦٧ - ١٠٦ وجاكوب لاندو ص ١٤٨ - ١٦٨ ، باللغة الفرنسية فى

Marcel Colombe, L'Evolution de l'Egypte 1924-1950 (Paris, 1954), pp. 53-73.

باللغة العربية أهم الدراسات هى ما ورد فى المؤلفات المتعلقة بتطور الحركة الوطنية للأستاذة الراقى ، د. عبد العظيم رمضان ، طارق البشرى وقد استفدت كثيرا من هذه المؤلفات . أنظر أيضا عبد الله محمد غرباوى : حزب الوفد منذ نشأته حتى معاهدة ١٩٣٦ ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب - جامعة عين شمس ، ١٩٧٠ ، محمد فريد عبد المجيد حشيش : حزب الوفد ١٩٣٦ - ١٩٥٢ ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب - جامعة عين شمس ، ١٩٧٠ ، كذلك عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السيادة المصرية (القاهرة ، ١٩٧٥) .

(٢) محمد إبراهيم الجزيرى : آثار الزعيم سعد زغلول (القاهرة، ١٩٣٧) جزء ١ ص ٢١١

(٣) عبد الخالق لاشين : مرجع سابق ص ٤٤١

ولا يمكن الحديث عن الوفد ذون ذكر دور سعد زغلول كقائد تاريخي تمكن من تعبئة الجماهير المصرية والتأثير عليها تأثيراً فعالاً يكاد يقرب « من مستوى عبادة البطولة مما يمكن أن نسميه بأسطورة سعد زغلول » (١)، ويكفي أن نقتبس في هذا المجال بعضاً مما كتبه عنه واحد من ألد خصومه السياسيين وهو إسماعيل صدق الذي ورد في مذكراته أن « شخصية سعد زغلول في ذلك الحين كانت شخصية جبارة وجذابة ، غمرت البلاد بقوتها ، وشدة تأثيرها ، واجتاحت أمامها كل شيء ، وأصبح الاعتقاد فيها يشبه الاعتقاد بالأنبياء » ، ويصف إنتخابات ١٩٢٤ التي لم ينجح فيها بأنها لم تكن حرة ويذكر « ولا أقصد من ذلك أنه كان هناك ضغط إداري أستعمل ضدى بل أعني أنه كان هناك ضغط نفسي، أوجدته شخصية سعد زغلول القوية » ، ويصل إلى القول « كانت شجاعته وبلاغته ، وسعة إطلاعه وكثرة تجاربه مما هيا له التأثير العميق بين الجماهير ، فاشتد حبها له ، وإعجابها به ، وإتقيادها لكل ما يبدى من رأى ، وإصغائها لكل ما يهتف به من قول ، فامتلك الأفئدة والنفوس ، وبقي طول حياته الزعيم الأكبر » (٢).

لقد كان سعد زغلول في موقف متميز حقاً فقد أدرك الثورة العرابية في بداية حياته ، وعاصر العديد من التغيرات السياسية الداخلية والخارجية ، وفهم أهداف السياسة الإنجليزية ومراميها في مصر ، ونأى بنفسه عن صراعات الأحزاب واختلافاتها قبل الحرب العالمية الأولى ، بالإضافة إلى ثقافته وخبرته

(١) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسي ص ١٤٠ . أنظر أيضاً في هذا المجال طارق البشرى : سعد زغلول : فكره السياسي ، الطليعة ، السنة الخامسة ، العدد ٣ ، مارس ١٩٦٩ ، ص ٣٨ - ٥٨ ، ومجموعة خطب وأحاديث وبيانات وترجمة سعد زغلول التي جمعها محمد إبراهيم الطيب الأحمي و خليل إبراهيم داود الطهطاوى (القاهرة ، د. ت) ، عباس محمود العقاد : سعد زغلول سيرة ونحبة (القاهرة ، ١٩٣٦) .

(٢) إسماعيل صدق : مذكراتي (القاهرة ، ١٩٥٠) ص ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٤ .

كل ذلك وفر له الحرية اللازمة للتعامل مع كل الأطراف السياسية على إختلاف مواقفها وإتجاهاتها (١) .

لقد أدى الوفد الدور الذى قام به الحزب الوطنى فى فترة ما قبل الحرب وهو الدعوة إلى الإستقلال ، وظل أقوى الأحزاب وأكثرها شعبية طوال فترة الدراسة ، ومع ذلك فإن الوفد حكم بمفرده مدة لا تتجاوز ست سنوات وشهرين وتسعة وعشرين يوماً ، واشترك فى وزارات إئتلافية لمدة سنتين وخمسة أيام أى بإجمالى ثمانى سنوات وثلاثة شهور وأربعة أيام من مجموع ما يزيد على الثمانية وعشرين سنة .

نشأ الوفد فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ كحركة تنوب عن الشعب المصرى فى المطالبة بالإستقلال الوطنى ، وحتى بعد إعلان دستور ١٩٢٣ وإجراء الإنتخابات البرلمانية فإن الوفد لم يصبح أبداً أحد عدة أحزاب تتنافس على السلطة ، ولكن فى الوضع المصرى تميزت الحياة السياسية بوجود حزب كبير إستقطب الجماهير الشعبية وحرّم أحزاب المعارضة من الحصول على أى تأييد جماهيرى يعتد به ، ومن ثم أفقد المعارضة دورها التقليدى فى الحياة البرلمانية كبديل محتمل للحكومة القائمة ، فلم يكن من المتصور حدوث ذلك نتيجة حصول الوفد فى أى إنتخابات حرة على الغالبية العظمى من مقاعد مجلس النواب (٢) . فالوفد لم يكن مجرد تنظيم ولجان بقدر ما كان فكرة يتركز حولها معانى الكفاح من أجل الدستور والإستقلال ، ورمزاً للعمل من أجل ذلك ، ويكنى للدلالة على ذلك أن الوفد فى تكوينه الأول ضم سبعة أعضاء إنضم ستة

(١) عبد الحالى لاشين : مرجع سابق ص ١٦٠ - ١٦١ .

يثير دور سعد زغلول فى ثورة ١٩١٩ قدراً كبيراً من الجدل وبالذات حول النص الذى ورد فى الميثاق الوطنى «وركب سعد زغلول قة الموجة الثورية الجديدة» . نحن نميل إلى الاعتقاد بأن عبارة الميثاق قد أغمطت كثيراً من دور سعد زغلول وهذا ما تؤكدته الدراسات العلمية عن الموضوع ، وجدير بالذكر أن هذا الموضوع أثير فى أواخر عام ١٩٧٥ على صفحات الجرائد . أنظر مقالات للأساتذة أحمد حسين ومحمد نجيب فى الجمهورية بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٩٧٥ . وسعد فخرى عبد النور فى الأخبار بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٩٧٥ . ومرة أخرى فى جريدة الأخبار فى أعداد ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ أغسطس ١٩٧٦ بأقلام الأساتذة نظمى بطرس ومنصور جاب الله ومصطفى طييه على التوالى .

(٢) هذا الوضع فمرقه أيضاً الهند والمكسيك . أنظر مذكراتنا فى النظم السياسية المقارنة

لطلبة كلية الاقتصاد ، ١٩٧٥ ص ٧١ .

منهم فيما بعد إلى حزب الأحرار الدستوريين وظل سعد في الوفد ، واستمر الشعب مرتبطاً به ثم بزعم الوفد من بعده مصطفى النحاس (١) الذي عبر عن مفهوم الوكالة في أعقاب التوقيع على معاهدة ١٩٣٦ عندما طرحت أحزاب الأقلية مسألة إعادة النظر في تكوين الأحزاب على أساس أن الوفد قام أصلاً للحصول على الإستقلال وأن مهمته قد انتهت بتوقيع المعاهدة ، رد النحاس بأن الوفد لا تنتهى مهمته بتوقيع المعاهدة ولكن بتنفيذها ، وأنه ليس حزباً سياسياً بل « وكيل الأمة الأمين الساهر على حقوقها ومصالحها » (٢) .

ومع الإعراف بهذا الوضع الخاص للوفد ولدوره في الحياة السياسية المصرية ، فأننا من زاوية الدراسة العلمية للأحزاب لا يسعنا سوى إعتبره حزباً سياسياً من حيث أنه سعى للوصول إلى السلطة من خلال إنتخابات عامة ودورية وأدى الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية عادة (٣) .

إن تاريخ الوفد هو قصة كفاح الشعب المصرى من أجل الإستقلال والدستور منذ ثورة ١٩١٩ . قصة المجتمع المصرى فى إنتصاراته وهزائمه ، مده وجزره ، وصعوده وهبوطه ، ومثل الوفد فى النظام السياسى الذى قام بعد عام ١٩٢٣ أحد عناصر الثقل الأساسية ، وكانت إيجابيات هذا النظام التى سوف نعرض لها فى مبحث قادم هى أساساً محصلة جهود سياسات الوفد ، ومن ثم فقد كان ضعفه وتفسخه وعجز قادته عن إستيعاب المشاكل الناشئة منذ منتصف الأربعينيات مؤشراً لسقوط النظام كله .

وسوف نقوم بدراسة الوفد فى مطلبين يتناول أولهما الإطار التنظيمى للوفد فيشمل نشأة الوفد ، وقانون الوفد ، وتنظيم الوفد ، ويدرس ثانيهما الإطار الجركى للوفد فيعالج طبيعة الزعامة الوفدية والإنشقاقات عن الوفد ، والوفد والحكم ، وأزمة الوفد .

(١) رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ ص ٨٣ - ١٠١ .

(٢) رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٨ ، جز ١

أول ص ٤٣-٤٤ وكذلك Landau, op. cit, p. 176.

(٣) أنظر فى مفهوم الأحزاب السياسية ووظائفها مذكراتنا فى النظم السياسية المقارنة

سابقة الذكر ص ٦٢ - ٧٣ .

المطلب الأول

الإطار التنظيمي للوفد

أولاً : نشأة الوفد

هناك إختلاف بين المؤرخين والباحثين حول من هو صاحب فكرة تأليف الوفد، وجوهرها أن يتكون وفد لمفاوضة إنجلترا بخصوص إستقلال مصر بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى . وتبرز في هذا الصدد خمس روايات على الأقل يرى البعض أن الفكرة تعود إلى الأمير عمر طوسون ، وينسبها آخرون إلى سعد زغلول ، وتذهب رواية ثالثة إلى أنها تعود إلى حسين رشدي باشا رئيس الوزراء وقتذاك ، ويرجعها آخرون إلى محمد محمود باشا، وآخر يرى البعض أنها تعود إلى فانوس ابن أخنوس فانوس مؤسس الحزب المصري الحر . ويبدو من هذا التعدد أنه من الصعب للغاية تحديد من هو صاحب الفكرة، ولعله من الطبيعي أن تكون الفكرة قد خطرت لأكثر من مصري في نفس الوقت وبالتالي لا يمكن نسبتها إلى فرد بالذات (١) . أيا كان الأمر فقد تألف وفد من سعد زغلول باشا ، وعلى شعراوي باشا ، وعبد العزيز فهمي بك - وكانوا جميعاً أعضاء في الجمعية التشريعية - قابل السير ريجنالد وينجيت المندوب السامي البريطاني في مصر في ١٣ نوفمبر ١٩١٨ أي يومين بعد إعلان

(١) أنظر عرضاً كاملاً لكل من هذه الروايات ومصادرها ونقداً لها في غرباوى : مرجع سابق ص ٤ - ٤٨ . أنظر أيضاً لاشين : مرجع سابق ص ١٣ ، ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ مرجع سابق ، ص ١١١ - ١٣١ .

الهدنة في الحرب العالمية الأولى ، ويشار إلى هذا اليوم في التاريخ المصرى باسم عيد الجهاد الوطنى (١) .

وطالب القادة الثلاثة بضرورة إلغاء الحماية وحصول مصر على الإستقلال حيث يتوفر لها شروطه ، وإن ذلك لن يمس بالمصالح الحيوية الإنجليزية في المنطقة ولا بسلامة الطريق إلى الهند ، وهناك خلاف حول تحديد مطلب الوفد في ذلك الوقت وهل كان هو الإستقلال الذاتى أى الإستقلال الداخلى فقط أم الإستقلال التام داخليا وخارجيا ، والأرجح من واقع نص المحادثة التى دارت ان الهدف الذى طالبوا به هو الإستقلال الذى يتضمن حرية الأمة داخليا وخارجيا أى الإستقلال التام مع عقد مخالفة مع إنجلتره (٢) .

ولتأكيد الصفة التمثيلية للوفد وأحقية فى الحديث باسم الأمة قرر سعد ورفاقه تأليف هيئة باسم « الوفد المصرى » وان تحصل على توكيلات من الأمة تخولها هذه الصفة ، وبالفعل تكون الوفد من سعد زغلول باشا رئيسا وعلى شعراوى باشا ، وعبد العزيز فهمى بك ، ومحمد محمود باشا ، وأحمد لطفى السيد بك ، وعبد اللطيف المكباتى بك ، ومحمد على علوبه بك أعضاء . وحررت توكيلات الوفد التى تضمنت هذه الأسماء السبعة للتوقيع عليها ، ونص فيها على أن لهم أن يضموا إليهم من يختارونه للمساعدة فى مهمة الوفد .

وسعى سعد زغلول بعد ذلك إلى توسيع الوفد لضم مختلف القوى السياسية المصرية حتى يصبح الوفد بحق ممثلا ونائبا عن الشعب المصرى ، فمن الملاحظ أن التشكيل الأول الذى ذكرناه تكون من عناصر أنتمت غالبيتها سابقا إلى

(١) كان يحتفل بذكرى هذا اليوم فى مصر بإعتباره أحد الأعياد الوطنية الهامة وحلقة بارزة من حلقات كفاح الشعب من أجل الاستقلال ، وفى الفترة التالية لثورة ١٩٥٢ ألقى هذا العيد ولم يعد يشار إليه أو يحتفل به ، وإن كان من الملاحظ أن هناك عودة إلى الاهتمام به على صفحات الجرائد . أنظر كل من جريدتى الجمهورية والأخبار فى ٢٢ نوفمبر ١٩٧٥ ، وكذلك مقالة د. عبد العظيم رمضان فى الجمهورية ١٦ نوفمبر ١٩٧٥ حول نفس الموضوع .

(٢) رمضان : تطور الحركة الوطنية مرجع سابق ص ٩٢ - ٩٣ . أنظر النص الكامل للمحادثة فى ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ١٣١ - ١٣٧ .

حزب الأمة كما ربطتها عضوية الجمعية التشريعية . لذلك ضم إسماعيل صدق .
باشا ومحمود بك أبو النصر من مؤيدي الأمير عمر طوسون ، وكذلك حافظ .
عفني بك ومصطفى النحاس بك على إعتبار أنهما من المتعاطفين مع مبادئ
الحزب الوطني ، كما ضم سينوت حنا بك ، وجورجي خياط بك ممثلين للاقباط
ثم ضم سعد من الأعيان حمد الباسل الباشا ، وصدق الأعضاء السبعة الجدد .
على قانون الوفد .

وانتهج الوفد عددا من السبل للمطالبة باستقلال مصر فمن ناحية أولى .
بدأ في الإتصال بالسلطات الإنجليزية والإحتجاج لديها على إستمرار الإحتلال .
والحماية طارحا الحجج القانونية المدعمة لإستقلال مصر ، ومن ناحية ثانية
خاطب الرأي العام الإنجليزي والأوروبي والأمريكي محاولا إستقطاب أكبر
قدر من التأييد الشعبي للقضية المصرية ، ومن ناحية ثالثة اتجه إلى الأجانب
المقيمين في مصر لطمأنتهم وكسب تأييدهم ومنع إستغلال إنجلتره لهم ضد
المطالب المصرية ، ومن ثم تفادى عدااء الدول صاحبة الإمتيازات وإحتمال
وقوفها بجانب الإحتلال ضد مصر ، ومن ناحية رابعة بدأ في تعبئة الرأي
العام الداخلي ، فانتشرت حركة التوقيعات على التوكيلات الشعبية لتعزيز
وكالته عن الأمة ، ونظمت الإجتماعات العامة للدفاع عن حقوق مصر وتنوير
المواطنين بها .

وبدون الإغراق في التفاصيل التاريخية المتعلقة بنشأة الوفد يمكن إبراز
أربعة ملاحظات :

١ - ان إختيار أعضاء الوفد عكس التوازن بين ضرورة تمثيل بعض
التيارات والقوى السياسية من ناحية ، وحرية سعد زغلول في إختيار
الأشخاص من ناحية أخرى . فسعد لم يكن مجبراً تماماً كما يذهب أمين يوسف
كما لم يكن حراً تماماً كما يتضمن د . عبد العظيم رمضان ويجب التمييز في
الحقيقة بين عملية إختيار السبعة الأصليين للوفد وعملية ضم عناصر أخرى .

إليهم فيما بعد ، فيالنسبة للاولى فان حرية الاختيار كانت مقيدة إلى حد كبير بينما اتسع مجالها في المرحلة الثانية (١) .

وتبدو أهمية هذه الملاحظة في الدور المتميز لرئيس الوفد، والذي سوف يكون أحد خصائص الزعامة الوفدية من حيث حريتها في الحركة وعدم إلزامها برأى أغلبية الوفد وهو الأمر الذي سوف نتعرض له فيما بعد .

٢ - أن الوفد رغم تمثيله للاتجاهات السياسية والدينية المختلفة في المجتمع فإن قيادته انتمت أساسا إلى طبقة كبار ملاك الأرض وبعض العناصر البورجوازية ولم يكن منها من يمكن إعتباره ممثالا للعمال أو الفلاحين (٢)، ولعل ذلك يفسر ما افترضته المادة ٢٠ من قانون الوفد من قدرة مالية ذاتية لأعضاء الوفد عندما قررت أن « كل عضو يقوم بنفقاته الخاصة من سفر وإقامة » والمادة ٢٤ من أن « نقود الوفد تكون مما يتحصل من التبرعات التي يدفعها أعضاؤه أو غيرهم ممن يريدون المساهمة في عمل الوفد » .

٣ - أن الوفد كان أقرب إلى صورة الجبهة منه إلى الحزب السياسي (٣) ، وكان يقترب من مفهوم الائتلاف بين اتجاهات وقوى إجتماعية وسياسية مختلفة لبث نداء الوطنيّة المصرية والدعوة إلى الإستقلال ووجدت في الوفد أداة لإنجاز لهذا الهدف .

٤ - أن الوفد لم ينشأ كما هو واضح في إطار برلمان أو مجلس تشريعي وإنما نشأ - كما هو الحال في عديد من البلاد الآسيوية والإفريقية - كجزء من الحركة الوطنيّة ضد الإستعمار ومن أجل الإستقلال ، وقد ترك ذلك بصماته على أسلوب حركة الوفد فيما بعد من حيث إرتباطه الشديد بجماهير الشارع ولجوءه إلى المظاهرات وأساليب التهييج الجماهيري في وجه القصر والإنجليز . ويذهب البعض في هذا المجال إلى أن الوفد نجح كمعارضة أكثر من نجاحه كحكومة وإدارة ، وأن قدرات كوادره كانت تبرز في المعارضة أكثر من

(١) محمد فريد عبد المجيد حشيش : مرجع سابق ص ٢-٦ .

(٢) رمضان : مرجع سابق ص ١١٠ - ١١١ .

(٣) د. الخطيب : مرجع سابق ص ٦٨ - ٦٩ .

بروزها في الحكم ، وإنه كحزب كان يوحد صفوفه في المعارضة بينما تنهشه الإنشقاكات وهو في الحكم .

ثانياً : قانون الوفد

صدر « قانون الوفد المصري » في ٢٣ نوفمبر ١٩١٨ ويتكون من ٢٦ مادة ونصت مادته الأولى على أسماء أعضائه الأربعة عشر . ويمكن دراسة هذه الوثيقة من حيث وظيفة الوفد ، والسلطة التي حولتها لرئيسه ، والتنظيم الذي حددته له .

فن حيث وظيفة الوفد حددت المادة الثانية أن مهمة الوفد هي « السعي بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعي سبيلاً في إستقلال مصر إستقلالاً تاماً » ، وإنه حسب المادة الخامسة « لا يسوغ للوفد أن يتصرف في المهمة التي أنتدب لها . فليس للوفد ولا لأحد من أعضائه أن يخرج في طلباته عن حدود الوكالة التي يستمد منها قوته وهي إستقلال مصر إستقلالاً تاماً وما يتبع ذلك من تفاصيل » ، وإن الوفد حسب المادة الرابعة يدوم « ما دام العمل الذي أنتدب لأجله قائماً وينقض بانقضاضه » ، كما حددت المادة الثانية مصدر سلطة الوفد بأن الوفد يستمد « قوته من رغبة أهالي مصر التي يعبرون عنها رأساً أو بواسطة مندوبيهم بالهيئات النيابية » .

ومن حيث سلطة رئيس الوفد أعطى القانون دوراً واضحاً له ، فالمادة الثالثة عشر تنص على أنه « يشخص الوفد ويرأس جلساته ويحافظ على نظامه ويشرف على أعمال اللجان والأعضاء ذوي الوظائف وعلى عمل السكرتارية وأمانة الصندوق » ، كما نصت المادة العشرين على أنه « ليس لأحد من أعضاء الوفد أن يحدث أى شخص من الأشخاص العموميين باسم الوفد إلا إذا عرض على الرئيس الموضوع الذي سيدور حوله الحديث ، وعليه أن يدون الحديث كتابة عقب إنتهائه ، وإذا لم يتمكن عضو الوفد من إحاطة الرئيس قبل الحديث فيجب أن يبين لمخاطبيه أنه لا يشخص الوفد في حديثه » .

ورغم أن المادة العاشرة وضعت أساساً للعمل الديمقراطي في داخل الوفد فاشتطت أن تصدر القرارات بأغلبية الآراء ، وإذا تساوت يرجح رأى الفريق

الذى فيه الرئيس ، فان رئيس الوفد لم ياخذ دائماً برأى الأغلبية وبالذات في الأمور التى أعتقد هو أن الأمر فيها يتعلق بطبيعة المهمة المكلف بها الوفد والى « يشخصها » هو ، كذلك فع أن المادة السابعة إشتطت أنه لفصل أحد الأعضاء فان ذلك يكون بقرار من ثلاثة أرباع أعضاء الوفد على الأقل فان هذا النص لم يحترم من رئيس الوفد الذى قام أكثر من مرة كما سوف نعرض فيما بعد بفصل أغلبية الأعضاء وإحلالهم بأعضاء جدد .

وأخيراً فمن حيث التنظيم نصت المادة السادسة والعشرين على أن تعين لجنة باسم اللجنة المركزية للوفد يختار أعضاؤها من ذوى المكانة والغيرة تكون مهمتها جمع التبرعات بإسم الوفد وإرسالها إليه فى الخارج ، ومراسلة الوفد فى الموضوعات المتعلقة بمهمته ، وقد تطورت هذه اللجنة فيما بعد لتصبح نواة لجهاز وفدى ضخم إنتشر فى سائر أنحاء القطر .

ثالثاً : تنظيم الوفد

عند دراسة تنظيم الوفد ينبغى التمييز بين مرحلتين أساسيتين : المرحلة الأولى تمتد خلال فترة ١٩١٨ - ١٩٢٤ والى كان فيها الوفد بمثابة تجمع وطنى عريض يعمل من أجل الحصول على الاستقلال ، والمرحلة الثانية وهى فترة ١٩١٤ - ١٩٥٢ والى أخذ فيها شكل الحزب السياسى . ونشط الوفد فى الفترة السابقة للاستقلال على مستويين :

مستوى على يتمثل فى النضال السياسى من أجل إستقلال مصر بالطرق السلمية المشروعة ، وتولت الاشراف على هذا النشاط اللجنة المركزية للوفد التى قامت بجمع التبرعات ، وتلقى أخبار الوفد من الخارج ، وإذاعتها بين المواطنين ، ونقل ما يحدث فى مصر من تطورات وتحركات إلى الوفد أثناء وجوده فى الخارج ، وتمثلت تنظيمات الوفد فى هيئة الوفد وهى القيادة العليا له التى تكونت من سعد زغلول ورفاقه ، واللجنة المركزية للوفد ثم تكونت لجنة الوفد للسيدات .

ومستوى سرى يتمثل فى مجموعة من أعمال العنف والاغتيال ، وأداره عبد الرحمن فهمى سكرتير اللجنة المركزية - تحت الاشراف المباشر لسعد

زغلول - من خلال تنظيم قوى لعب فيه الطلبة دورا بارزا . وتكون عدد من اللجان داخل هذا التنظيم مثل الخطابة ، والكتابة ، والدعاية ، ومحاربة أعداء الوفد ، والتجول في أنحاء البلاد ، وجمع أخبار البلاد والاحتلالات (١) . وهناك ما يشير إلى أن بقية أعضاء الوفد لم يكونوا على بينة بطبيعة المهام التي كان يطالبها سعد من عبد الرحمن فهمي ، الأمر الذي أثار إستياء بعضهم أحيانا ، كما تشير الوثائق التاريخية إلى وجود تسعة جمعيات سرية على الأقل وقتذاك ، ولا يوجد ما يؤكد أنها كانت جميعها تعمل تحت إشراف الجهاز السري التابع للجنة الوفد المركزية .

إلى جانب ذلك كان للوفد تنظيماته في داخل القطاعات المهنية المختلفة مثل لجان الطلبة وتنظيمات العمال ولجنة الموظفين التي لعبت كل منها أدوارا هامة في تاريخ الحركة الوطنية ، وبالحصول على الاستقلال أصبحت اللجنة المركزية واللجان الوفدية المختلفة أساس تنظيم الوفد خلال المرحلة التالية .

وتكونت اللجنة المركزية وهي أول لجنة وفدية بعد إطلاق سراح سعد زغلول عندما كان في مالطة وسفر باقي أعضاء الوفد إلى فرنسا للحاق به تبعا للمادة ٢٦ من قانون الوفد برئاسة محمود سليمان باشا ووكالة إبراهيم سعيد باشا ومحمود أبو حسن باشا وسكرتارية عبد الرحمن فهمي بك ، ثم نشأت اللجان الوفدية الأخرى بشكل تدريجي ، ومن خلال أعمال جمع التوقيعات وثورة مارس وما ارتبط بها من أعمال ومهام ، وخلال العمل السياسي اليومي برزت تنظيمات الوفد وقياداته .

وبدأت اللجان الوفدية تقوم بجمع التبرعات وإرسال المعلومات إلى اللجنة المركزية ، وقيادة الحركة الوطنية ، والحفاظ على تأجيج الروح الوطنية بين الشعب ، ونقل المعلومات الصحيحة عن الوفد إليهم ، وأصبحت هذه اللجان العمود الفقري للحزب بعد تصريح ٢٨ فبراير ، وبفضل هذا التنظيم

(١) أنظر التفاصيل في د . محمد أنيس : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ . مرجع سابق

أحرز الوفد إنتصاره الساحق فى إنتخابات عام ١٩٢٤ وفى كل إنتخابات حرة تالية .

وكانت اللجنة على مستوى القسم تتكون من لجنة عامة لها رئيس ونائب رئيس وسكرتيرين ، ويتفرع منها عدد من اللجان الفرعية الخاصة التى كانت تكلف بمهام معينة ، وشكل مجموع هذه اللجان تنظيم حزب الوفد (١) ، وفى عام ١٩٢٤ وبعد أول إنتخابات تكون للوفد جناحه البرلمانى تحت إسم هيئة الوفديين بناء على إقتراح من مكرم عبيد .

وهكذا فى الفترة التالية لعام ١٩٢٤ تبلور تنظيم الوفد فى ثلاث مستويات :

(أ) هيئة الوفد وهى بمثابة أعلى مستوى قيادى للوفد وهى بالإختيار وكان يشار إليها فى كثير من الأحيان باسم الوفد ، وتبعاً للمادة الثامنة من قانون الوفد فقد كان له أن يضم إليه أعضاء آخرون « مراعيًا فى إنتخابهم الفائدة التى تنجم عن إشراكهم فى العمل » .

(ب) الهيئة الوفدية العامة وتتكون من الهيئة الوفدية البرلمانية أى الشيوخ والنواب الوفديين ، وكذا أعضاء الشيوخ والنواب السابقين ، ومرشحو الوفد فى الإنتخابات الذين لم ينجحوا ، ويتضح من ذلك أن الهيئة الوفدية كانت تتكون بالإختيار من هيئة الوفد وذلك من خلال إختيارها لهم كمرشحين بإسم الوفد .

(ج) لجان الوفد العامة فالمركزية فالفرعية فى المحافظات والمديريات والمراكز والقرى .

وبالإضافة إلى هذه المستويات الثلاث كان يوجد لجان الشباب الوفديين ولجان السيدات الوفديات .

وينبغى التأكيد على أن دور زعيم الوفد كان أبرز من أى تنظيم أو علاقات تنظيمية فيما سى بنظرية الزعامة الوفدية التى سوف نتطرق لها فى

(١) رمضان : مرجع سابق ص ١٥٥ وما بعدها .

المطلب الثاني من هذا المبحث ، ولعله من مخريات التاريخ ومفارقاته الغريبة أن الحزب الذى دافع عن الديمقراطية والدستور فى مصر عبر ثلاثين عاما لم يكن ديمقراطيا فى تنظيمه الداخلى .

ومن هذا العرض الموجز لتنظيم الوفد يلاحظ أن هذا التنظيم قد نشأ فى خضم العمل الوطنى ومن واقع الممارسة اليومية وتمتع بقدرة كبيرة على تحريك الجماهير ، إلا أن قادة الوفد لم يدعموا هذا التنظيم فى الفترة التالية للاستقلال فصحيح أن الحزب نجح فى إقامة لجانه على مستوى القطر كله ، ولكن هذه التنظيمات لم تكن من القوة أو الثورية بما يمكنها من الدخول فى معركة مع القصر أو الإنجليز عبر فترة طويلة من الزمان ، وإنما تفرست بأعمال الإضرابات والمظاهرات والانتفاضات ذات الطابع الوقتى القصير ، وهكذا يمكن القول أن الوفد اعتمد على مشاعر الجماهير التلقائية وإرتباطها به وبالدعوة إلى الإستقلال أكثر من إعتاده على قوة التنظيم (١) .

المطلب الثانى

الاطار الحركى لحزب الوفد

أولا : طبيعة الزعامة الوفدية والانشقاقات عن الوفد :

سبق أن أشرنا إلى الوضع المتميز لرئيس الوفد الذى اتضح فى طريقة تكوين الوفد عن طريق الإختيار بواسطة سعد زغلول ، والذى انعكس فى قانون الوفد ، كما انعكس فى علاقة زعيم الوفد بزملائه .

ونشير فى هذا الصدد إلى ما حدث بعد فشل الطور الأول من المفاوضات حول مشروع ملتر بتقرير عدم صلاحية المشروع كأساس للدخول فى المفاوضات ما لم تقبل إنجلترا التحفظات المصرية وأهمها إلغاء الحماية ، فقد غادر الوفد إلى باريس بينما بقى على باشا بلندن يحاول إقناع ملتر بضرورة قبول التحفظات المصرية ، وفى باريس اقترح بعض أعضاء الوفد خروجاً من هذا المأزق أن الوفد وإن كان لا يستطيع إستكمال المناقشات إلا بعد قبول التحفظات إلا أنه لا يجب أن يمانع فى قيام على باشا باستئناف المباحثات « على قاعدة تحقيق التحفظات » بحيث يقوم على بالتفاوض والوفد بالرقابة ، فرفض سعد زغلول الإقتراح وامتنع عن التوقيع عليه وإصداره ، وعندما تبين له أن أغلبية الوفد قد وافقت عليه قال « إن المسألة ليست مسألة أغلبية ولكن مسألة توكيل » (١) .

واستمر هذا الوضع المتميز كأحد سمات الزعامة الوفدية ومن نماذجه أنه فى عام ١٩٢١ فصل سعد عشرة أعضاء من الوفد وبقى معه أربعة فقط ، وفى عام ١٩٣٣ فصل النحاس باشا ثمانية أعضاء ولم يبق معه سوى ثلاثة فقط ، وفى خلافه مع محمود فهمى النقراشى أكد النحاس أنه غير ملزم برأى أغلبية الوفد فهو المعبر عن مصالح الأمة دون بقية أعضاء هيئة الوفد جميعهم ، وأنه لا يدين بسلطان لغير الأمة .

(١) رمضان : مرجع سابق ص ٣٠١ - ٣٠٢ .

وهكذا تبلور مفهوم خاص للزعامة الوفدية ارتبط بنظرية « الوكالة عن الأمة المصرية » وبالطريقة الفريدة التي تكون بها الوفد وهي طريقة التوكيل الشعبي ، وعبر سعد زغلول في كثير من أقواله وممارساته عن هذا المفهوم ففي خطاب له بفندق الكونتنتال في مايو ١٩٢١ قال « فللأمة وكيل واحد أجمعت عليه رغم أنف كل معارضة ، ومن التواضع أن لا أقول إني رئيسه ولكن الأمة هتفت ولا تزال تهتف بأني رئيسها » (١) ، وفي كلمته بمناسبة عيد الفطر في نفس العام قال « الوفد أمين الأمة ووكيلها والقضية التي عهد إليه بها وأمنت الأمة عليها هي قضية الوطن الكبرى » (٢).

ويبدو أن سعد زغلول كان حريصا على تأكيد هذا المفهوم وإعطاء زعيم الوفد أكبر قدر من حرية الحركة والتصرف داخل الوفد وخارجه ، لذلك فعلى سبيل المثال طرح في نوفمبر ١٩٢٠ على أعضاء الوفد إقتراحا بضرورة فصل العضو الذي يختلف مع الرئيس إختلافا كبيرا ، ولكن الآخرون لم يسأروه في ذلك ، وفي يناير ١٩٢١ طلب تعديل قانون الوفد بحيث يكون وحده مختصا بأعمال التحضير والتنفيذ والتصديق على القرارات (٣).

وانعكس ذلك أيضا على سلوك الزعامة الوفدية إزاء معارضيها أو منتقديها ففي عهد وزارة سعد زغلول وردت في خطبة العرش عبارة « الأمانى القومية لمصر والسودان » التي اعتبرها بعض أعضاء مجلس النواب غامضة ولا تعطى المعنى المحدد ، ورغبت لجنة الرد على خطبة العرش أن تضع تفسيراً لها ، ولكن سعد اعتبر ذلك بمثابة إهانة له ورفض قبول أى تعديل على خطبة العرش ، لذلك فقد اقتصر الرد على عبارات المديح والشكر ، وأثار سعد الموضوع في مجلس الشيوخ قائلا « لماذا الإضافات ؟ لماذا تطلب ؟ ولماذا تقيد ؟ الشخص الذي تعلنون الآن أنكم واثقون به ثقة تامة ؟ أليس كذلك . . . أنا فخور بهذه الثقة . فخور كل الفخر .. وهذه الثقة ضمانه لأن

(١) مجموعة خطب وأحاديث . . . ص ٧٥

(٢) المرجع السابق ص ١٠٧ .

(٣) لاشين : مرجع سابق ص ٣١٩ ، ٣٢٧ - ٣٢٨ .

أكون دائماً عندها لأنه ليس في الوجود أثمن ولا أنفس ولا أغلى من أن تثق أمة بابنها » (١) .

كما اتسم موقفه إزاء المعارضة بالعداء فهم خارجون على الإجماع الشعبي » وعندما تسأل واحداً من حضرات المعارضين قائلاً له في أى شيء تعارض يكون جوابه ليس هناك معارضة » ، وعندما اختلف معه النائب عبد اللطيف الصوفاني عضو الحزب الوطني قال له سعد » أما تعدد الأحزاب فيكون عند الاختلاف في المسائل الداخلية : ولكنني اليوم أصرح بأنه ليس لدينا حزب يطلب الاستقلال التام وحزب لا يطلبه . ولذلك فاجلسون، نشأ في مكان المعارضة وغيرهم الجالسون هناك ليس بينهم اختلاف مطاقاً » ثم إستطرد قائلاً » أنت تريد أن تسمى نفسك معارضا فلك ذلك ، ولكنك معارض بلا معارضة أو بلا موضوع » (٢) .

ويمكن إرجاع هذا الوضع الخاص للزعامة الوفدية إلى أربعة مصادر :

أولها : إجماع الأمة على تأييدها تأييداً شبه تام ومن ثم فقد كانت هذه الزعامة رمزاً لوحدة الأمة وتماسكها ، ولم يكن زعيم الوفد يعتبر نفسه رئيساً لحزب بقدر كونه زعيماً للأمة بكل طبقاتها وجماعاتها .

وثانيها : إرتباط الزعامة الوفدية بهدف الإستقلال والدستور الأمر الذي أكسب هذه الزعامة هالة من التقديس والإحترام .

وثالثها : شخصية سعد زغلول المتميزة التي وضعت الأساس لهذا المفهوم للزعامة ، فقد كان سعد شخصية فذة لها خبرة طويلة في العمل السياسي والإداري . بدأ حياته بالمشاركة في أحداث الثورة العرابية ، وفصل من منصبه كناظر لقضايا الجزه ، واعتقل بتهمة المشاركة في جمعية سرية ولكنه برئ من التهمة ، واختير بعد ذلك ناظراً للمعارف ، ثم انتخب عضواً في الجمعية التشريعية عن دائرتين بالقاهرة . لذلك كله وبالإضافة إلى قدراته الذاتية أصبح

(١) الجزيرة : مرجع سابق ص ١٠٩ ، ١١٥ - ١١٦ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٦٦ - ٢٦٨ .

سعد زغلول بطلا شعبيا أو كما يعبر الأستاذ عباس محمود العقاد « مستودع آمال الأمة ومحل رجائها وقائد نهضتها وحامل لواء الدفاع عن حقوقها » .

ورابعها : تأكيد الصحافة الوفدية المستمر على دور الزعامة وأهميتها الأمر الذى أدى إلى إكتساب هذه الزعامة إحتراما كبيرا فى نفوس المصريين . وعبر مكرم عبيد عن مدى الإحترام الواجب تجاه الزعامة أثناء الخلاف بين النحاس والنقراشى بقوله أن رئيس الوفد هو المعبر عن وحدته « وما كان لمكرم والنقراشى ، أو لغيرهما من رجال الوفد ، أن يحاول أحد منهم أن يتعالى على الزعامة أو يهدم من بنيانها ، ولئن شاء مكرم فى يوم من الأيام أن يتزعم فيجب أن يهدم » (١) . ولعل مسألة الزعامة الوفدية وتقديسها تثير قضية هامة وهى مدى إتساق هذه المفاهيم مع الممارسة الديمقراطية فى مفهومها الليبرالى .

كما أشرنا من قبل إلى طابع الجبهة (٢) الذى اتخذته الوفد والذى جعله يضم عناصر متعددة مختلفة المشارب والأهواء والمصالح الأمر الذى أدى إلى بروز العديد من الإختلافات والإنشقاقات فى مراحل تطور الوفد المختلفة (٣) .

وحدث الخلاف الأول بعد فشل مسعى الوفد فى مؤتمر الصلح الذى أقر الحماية الإنجليزية على مصر ، فقد تصور بعض الأعضاء — منهم إسماعيل صدقى ومحمود أبو النصر — أن ذلك نهاية المطاف ، واقترحوا العودة إلى مصر وإبلاغ الأمة بفشل مهمة الوفد ، وضرورة التفاهم مع الإنجليز للحصول على شكل من أشكال الحكم الذاتى ، بينما رأى سعد أن ذلك يمكن أن يصيب الأمة بصدمة كبيرة تضر بتطور الوعى الوطنى والروح العامة فيها ، وأنه من

(١) رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٨ ، جزء أول ص ٨٨ ، ٩٢ - ٩٣ .

(٢) الخطيب : مرجع سابق ص ٧٢ .

(٣) يعترض د . محمد أنيس على استخدام تعبير إنشقاقات على أساس أن الانشقاق فى رأيه يعنى خروج جزء من قاعدة الحزب مع الخارجين وهو ما لم يحدث ، ويفضل بدلا عنها تعبير إنسلاخات . وفى الحقيقة أنه حتى لو قبلنا هذا التمييز فستبقى كلمة إنشقاق صحيحة بالنسبة لما حدث فى عامى ١٩٣٨ ، ١٩٤٢ وهو ما سوف يتضح من المتن . أنظر فى ذلك حشيش : مرجع سابق : ص ١٠٩ .

الممكن البقاء في فرنسا والعمل على إثارة مشاعر الرأي العام الأوربي ضد إنجلترا .

نفس المسألة أثارها صدق بشكل آخر عندما وصلت إلى الوفد الصور التي تبين فظائع الجيش الإنجليزي في قمع ثورة ١٩١٩ ، فقد رأى عدم نشرها في الصحافة الأوربية ذلك أن النشر على نطاق واسع لا يفيد القضية المصرية ، وهو ما رفضه سعد أيضا - وترتب على ذلك عودة صدق وأبي النصر إلى مصر - كما رفض كل محاولات الوساطة مع إنجلترا وبدأ معركة الرأي العام في أوروبا (١) .

أما الخلاف الثاني فقد ظهر بعد تعثر المفاوضات مع ملر بين سعد زغلول - وأبيده سينوت حنا وواصف غالي - وفريق المعتدلين من الوفد الذي ضم محمد محمود ، وعبد العزيز فهمي ، وأحمد لطفي السيد ، وعبد اللطيف المكباتي ، فقد رأى سعد ضرورة العودة إلى مصر بعد فشل المباحثات وقيادة الحركة الوطنية من أرض الوطن وذلك لأن إنجلترا غير جادة في المفاوضات ، وأن تعاظم الثورة المصرية لدليل على قدرة الشعب على الجهاد من أجل الإستقلال ، وأنه لو توفرت له القيادة السليمة لاستمر في النضال حتى نيل أهدافه .

وفي مواجهة ذلك رأى فريق المعتدلين وأغلبهم من حزب الأمة القديم ضرورة استمرار المفاوضات للوصول إلى حل وسط مع إنجلترا ، وذلك لأن الأمة لا تقوى على الإستمرار في المعارضة ، وهبة الشعب مؤقتة ولا يمكن التعويل عليها لمدة طويلة ، وبالفعل عاد هؤلاء إلى مصر حيث كان التنظيم الوفدي بقيادة عبد الرحمن فهمي قد أعد العدة ، فأمطرتهم الجماهير بالسؤال عن سبب عودتهم دون سعد ، واضطروا إلى إصدار بيان في ٢٨ يناير ١٩٢١ يؤكدون فيه وحدة الوفد وتأيدهم لسعد زغلول وخطته .

وهنا يجدر ذكر أن كلا من الخلاف مع صدق والخلاف مع فريق

(١) محمد أنيس : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ، مرجع سابق ص ٣٦ - ٣٩ . أنظر وجهة نظر اسماعيل صدق في مذكراته بعنوان مذكراتي (القاهرة ، ١٩٥٠) ص ٢١ - ٢٢ .

المعتدلين لم يترتب عليه إضعاف للوفد بقدر ما كان إستجابة لتعاضد الثورة المصرية ، ودعمًا للتيار الثوري الذي مثله سعد وتأكيداً لقيادته الأكثر ثورية على حساب كبار ملاك الأرض من حزب الأمة الذين ارتضوا سياسة المهادنة (١).

والكنز البيان الذي أصدره فريق المعتدلين لم يكن في واقع الأمر سوى تراجع مؤقت أمام طوفان الجماهير الوفدية التي أيدت سعد وأعتبرته رمزاً لمطالب الأمة في الإستقلال ، وأفصححت هذه الجماهير عن ذلك في المظاهرة القومية التي أستقبل بها سعد في ٤ أبريل ١٩٢١ عندما عاد إلى مصر بعد غياب لأكثر من عامين . مع ذلك فقد تصور المعتدلون أنهم بأغليبتهم في الوفد يستطيعون الاصطدام به ، وكان ذلك بداية مرحلة دامية من تاريخ مصر السياسي وهي المعروفة باسم الخلاف بين سعد وعدلي (٢) ، وحدث الصدام حول الشروط التي تقدم بها سعد للاشتراك مع الوزارة في المفاوضات التي إقترحتها الحكومة الإنجليزية للبحث عن نظام آخر يضمن لبريطانيا مصالحها ويتطابق الأمانى المشروعة لمصر بعد إعلانها في فبراير ١٩٢١ أن الحماية لم تعد علاقة مرضية ، وهي أن تكون الغاية من المفاوضات إلغاء الحماية والحصول على الإستقلال الدولى التام داخليا وخارجيا ، وإلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف قبل المفاوضات ، وأن يصدر مرسوم سلطاني بتحديد مأمورية المفاوضات وحدودها ، وأن تكون للوفد أغلبية المفاوضات والرئاسة .

وحدث الخلاف حول الشرط الرابع إذ رفضه عدلي باشا معتمداً على أن أغلبية الوفد تؤيده في رأيه ولن تسير سعدا في حالة إصراره على تحدى الوزارة ، وأن ذلك سوف يؤدى إلى تفتيت وحدة الوفد وإضعاف مركز سعد .

وفي ٢٥ أبريل ١٩٢١ جمع سعد أعضاء الوفد وأخبرهم بضرورة إعلان

(١) رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ ص ٣٠٣ - ٣٠٦ .

(٢) في الخلاف بين سعد وعدلي أنظر أحمد بهاء الدين : أيام لها تاريخ (القاهرة ، ١٩٥٩) ص ٩٣ - ١٤٠ . حول عدلي أنظر أحمد بيلي : عدلي باشا أو صفحة من تاريخ الزعامة بصر (القاهرة ، ١٩٢٣) .

عدم تأييد الوفد للوزارة فلم يؤيده أغلبية الأعضاء في رأيه ، فقرر سعد الاتجاه إلى الأمة رأسا ، وفي خطاب شهير بشيرا في نفس اليوم هاجم الوزارة وسياسة عدلى باشا ، وفي اليوم التالى صوتت أغلبية الوفد ضد هذا الاتجاه فأخبرهم سعد بانه سوف ينشر البيان باسمه وتحت مسئوليته ولكل منهم أن ينشر رأيه حسبما يعتقد . فاصدر محمد محمود ، وحمد الباسل ، وأحمد لطفى السيد ، ومحمد على علوبة ، وعبد اللطيف المكباتى بيانا عبروا فيه عن رأيهم واعترضوا على مخالفة سعد لرأى الأغلبية ، فما كان من سعد إلا أن رد عليهم ببيان ثان اعتبرهم فيه منفصلين عن الوفد ، وفي نفس اليوم إستقال على شعراوى ، وانضم إلى المجموعة عبد العزيز فهمى ، وحافظ عفيفى ، وعبد الخالق مذكور ، وجورجى خياط فاعتبرهم سعد منفصلين ، ولم يبق معه فى الوفد سوى مصطفى النحاس ، وواصف بطرس غالى ، وسينوت حنا ، وويصا واصف .

وهكذا حدث الانشقاق الأول ، وتقوض ببيان الوفد الذى سعى سعد إلى تأليفه معبرا عن القوى السياسية المصرية المختلفة ، ولم يبق منه سوى التعبير عن الوحدة الدينية بين المسلمين والأقباط . مع ذلك فان هذا الانشقاق لم يؤد أيضا إلى إضعاف الوفد بل زاد إلتفات الشعب حول سعد الذى رأى فيه تجسيدا لآماله فى الاستقلال والحرية .

ووقع الانشقاق الثانى فى عام ١٩٣٢ خلال عهد صدقى عندما ظهرت فكرة تشكيل حكومة إئتلافية ، وأشارت انجلترا إلى أنه إذا تألفت مثل هذه الحكومة فانها سوف تعقد معها المعاهدة التى انتهت إليها مفاوضات عام ١٩٣٠ ، وتعيد العمل بدستور ١٩٢٣ . ورفض النحاس ذلك على أساس أنه لا مساومة على حقوق البلاد ، وأن الدستور يجب أن يعاد العمل به بلا شروط وترتب على هذا الموقف خروج عدد من أعضاء الوفد فى أغسطس ، فاستقال نجيب الغرابلى وتضامن معه فتح الله بركات ، ومراد الشريعى ، وعلوى الجزار ، وفخرى عبد النور ، وعطا عفيفى ، وراغب إسكندر ، وسلامة ميخائيل ، وعلى الشمسى . وفى خلال العشر سنوات التالية شهد الوفد انشقاقيْن آخرين أثرا كثيرا على مكانته وقوة تنظيمه .

أما الانشقاق الثالث فقد حدث في عام ١٩٣٧ وفي وقت كان الوفد مهيباً لأن يلعب فيه دوراً كبيراً على الساحة السياسية نتيجة موت الملك فؤاد ، وإنسحاب الانجليز - ولو بقدر - عن مسرح صراعات السياسة الداخلية بإبرام معاهدة ١٩٣٦ ، وضعف أحزاب الأقلية وتفككها . مع ذلك فقد حدث هذا الانشقاق الذي يعد أخطر الانشقاقات الثلاث ، ويعد أول ضربة حقيقية في بناء الوفد على عكس الانشقاقين السابقين اللذين دعما منه وأكدتا ارتباطه بال جماهير ، أما هذا الانشقاق فلم يحدث في إطار موقف وطني ضد سلطة الاحتلال - كما كان الأمر بالنسبة للخلافات السابقة - ولكن جوهره كان هو الصراع من أجل السلطة داخل الوفد بعد معاهدة ١٩٣٦ التي تصور الكثيرون أنها أنهت مرحلة الصراع من أجل الاستقلال ، وقدم هذا الانشقاق للقوى المعادية للوفد الفرصة الذهبية التي طالما ترقبها لضرب الوفد من الداخل . ويمكن تحديد أسباب هذا الانشقاق في أمرين أولهما الاختلاف حول تقييم إتفاقية عام ١٩٣٦ ومدى إيجابياتها ، وثانيهما الخلاف حول دور مكرم عبيد والسلطات الكبيرة التي أعطتها النحاس له على حساب زعماء الوفد الآخرين (١) .

وتتلخص ظروف هذا الانشقاق في إستبعاد النحاس باشا بوصفه رئيساً للوزراء للنقراشي وثلاثة آخرين من الوزارة التي شكلها بعد تولى الملك فاروق سلطاته الدستورية ، وأحدث هذا الاستبعاد دوياً كبيراً داخل صفوف الوفد وخارجها . وتتضح لنا أبعاد هذا الحدث بمعرفة دور النقراشي في الوفد ، فلم يكن النقراشي أحد قادة الوفد العاديين بل ارتبط اسمه بالكفاح الوفدي لمدة طويلة فهو عضو الوفد منذ عام ١٩٢٧ ، وهو أحد زعماء الوفد الأربعة (النحاس ومكرم والنقراشي وأحمد ماهر) وكان أقرب القيادات إلى قلب النحاس ولعب الدور الأكبر في تنظيم الحزب ، كما كان الخلاف مع النقراشي مؤشراً لحدوث خلاف مماثل مع أحمد ماهر الذي يعد أيضاً أحد القادة التاريخيين للوفد ، فقد كان أحد المسؤولين عن العمل السري أثناء ثورة ١٩١٩ ، وأصبح عضواً بالوفد عام ١٩٢٤ .

(١) هناك من يحمل مكرم عبيد مسؤولية الانشقاقات التي حدثت في الثلاثينيات وأنه أراد الانفراد بالنحاس باشا والسيطرة عليه . أنظر حشيش : مرجع سابق ص ١١٨ .

لقد كان كل من النقراشي وماهر من مجاهدى الوفد القدامى ، ومثلا فى داخله تيارا وطنيا متشددا ، وأعتقل كلاهما بعد استقالة وزارة سعد عام ١٩٢٤ ، وحوكما فى قضية إغتيال السردار ، لذلك فقد كان لاستبعاد النقراشى من الوزارة وإحتمال وجود خلاف مع ماهر أصداء واسعة النطاق فى الحياة السياسية المصرية .

ونشر محمود غالب أحد الوزراء المستبعدين بيانا شرح فيه أسباب إبعاده عن الوزارة أشار فيه إلى اتهامات تمس نزاهة الحكم والفساد السياسى ، وحدد بالذات مشروع توليد كهربية خزان أسوان ، وزاد من الاتهام والبلبة التى أثارها البيان عدم قيام أى من النقراشى وماهر بنى ما ورد فيه .

وفى ١٣ سبتمبر ١٩٣٧ اجتمع الوفد وقرر فصل النقراشى من عضويته ، وجدير بالذكر أن هذا الاجتماع يؤرخ لانقطاع الصلة بين الوفد وعائلة سعد زغلول ، فقد رفضت أم المصريين أن يعقد الاجتماع فى بيت الأمة لإصدار هذا القرار ، فاجتمع الوفد لأول مرة خارج بيت الأمة وانقطعت الصلة مع أهل سعد . واعترض أحمد ماهر على الفصل وذكر أنه يعتبر النقراشى « لا يزال عضوا فى الوفد » ، وترتب على ذلك فصل أحمد ماهر أيضا فى ٣ يناير ١٩٣٨ ، وأثر ذلك على كيان الحزب تأثيرا كبيرا وأدى إلى إنقسام العديد من لجانه ، وكون النقراشى وماهر بعد خروجهما الهيئة السعدية والتى كان يعرف أنصارها باسم السعديين .

وحدث الانشقاق الرابع فى ١٩٤٢ وهو الذى أدى إلى خروج مكرم عبيد سكرتير الوفد وتكوينه الكتلة الوفدية ، فعندما كون النحاس باشا وزارة فبراير ١٩٤٢ كان مكرم وزيرا للمالية والتموين ، وفى ٢٦ مايو أخرج مكرم من الوزارة ، وفى يوليو فصل هو وراغب حنا من الوفد وبعد يومين فصل ١٧ عضوا من الهيئة الوفدية ، وفى ٢٣ مايو ١٩٤٣ أصدر مجلس النواب قرارا اعتبر فيه مكرم عبيد « أسوأ مثل للنائب منذ قامت فى البلاد الحياة النيابية سنة ١٩٢٤ » ، وفى ١٢ يوليو قرر مجلس

النواب فصله بأغلبية ٢٠٨ صوتا ضد ١٧ ، وهكذا فقد الوفد أكثر قاداته شعبية بعد سعد والنحاس .

وأصدر مكرم في مارس ١٩٤٣ عقب خروجه من الوزارة ما عرف بإسم الكتاب الأسود في العهد الأسود ، الذى تعود فكرته إلى أحمد حسنين رئيس الديوان الملكى ، والذى تضمن قائمة طويلة من الاتهامات لقادة الوفد وبالذات النحاس وزوجته - فى مجال إستغلال النفوذ للأثراء الشخصى والانتفاع من أملاك الدولة ، وإعطاء تسهيلات للاتقارب والأنساب ، ومنح الاستثناءات والمحسوبيات .

ويمكن إرجاع الخلاف الذى نشأ بين النحاس ومكرم حول عدد من القضايا إلى مصدرين : أولهما إحساس مكرم بتدهور مركزه فى الوفد نتيجة تدخل السيدة زينب الوكيل (حرم النحاس) التى عملت للإيقاع بين مكرم والنحاس وللتقليل من الدور المتميز لمكرم فى الوفد ، وثانيهما إحساس مكرم بأن القصر سوف يعوضه عما فقده وأنه يمكن أن يصبح رئيسا للوزراء (٢).

ويجب التأكيد فى هذا الصدد على أن سلسلة الانشقاقات التى واجهها الوفد أدت إلى زعزعة كيانه وإهتزاز تنظيمه ، فمن ناحية أولى فقد الوفد فى هذه الانشقاقات - وبالذات الثالث والرابع - بعضا من أقوى قياداته التنظيمية والشعبية التى لعبت أدوارا هامة فى تطوره ، ومن ناحية ثانية فإن هذه العناصر لم تعزل السياسة وإنما تحولت إلى المعسكر المضاد للوفد ، وبحكم معرفها بدخائل الوفد وقياداته فقد كانت لها قدرة أكبر على الحركة ضده ، ومن ناحية ثالثة فقد أدت هذه الانشقاقات إلى إهتزاز صورة الوفد فى نظر أنصاره وبالذات تكرار الاتهامات المتعلقة بالفساد ونزاهة الحكم .

(١) المصدر الرئيسى للمعلومات عن محتويات الكتاب الأسود هو مؤلف جلال الدين الحمادى : معركة نزاهة الحكم (القاهرة ، ١٩٥٧) وهناك اختلاف بين المؤرخين حول مدى سلامة هذه الاتهامات . قارن بين الرافعى ورمضان فى هذا الصدد .

(٢) فى تاريخ هذه الانشقاقات أنظر رمضان : تاريخ الحركة الوطنية من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ ص ٣٢٠ ، ٧٥٥ - ٧٥٦ وكذلك تاريخ الحركة الوطنية من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٨ جزء أول ص ٧٣ - ١٢١ ، ١٤٥ - ١٦١ .

ويجب التأكيد أيضا على أن هذه الانشقاقات لم تكن مجرد نتيجة لتفاعلات الوفد الداخلية أو بسبب الخلاف بين الآراء أو المصالح في داخله ، بل إن الدراسة التاريخية توضح أن ضرب الوفد من الداخل — باعتباره المعبر عن التيار الرئيسي للحركة الوطنية — ظل هدفا دائما للقصر ولأحزاب الأقلية ، وأن هذه الانشقاقات كان لها بعد خارجي يتعلق بتشجيع القصر للعناصر المخالفة لقيادة الوفد وضمانه لمستقبلهم السياسى بعد خروجهم من الوفد .

ثانياً : الوفد والحكم :

يهدف هذا الجزء إلى إبراز أهم التطورات التي ارتبطت بحزب الوفد ودوره في السياسة المصرية ، وترجع بداية هذه التطورات إلى تشكيل أول وزارة في عهد الاستقلال الشكلي برئاسة سعد ، فبعد إكتساح الوفد لأول إنتخابات بعد إعلان دستور ١٩٢٣ تكونت وزارة سعد التي تسمى عادة بالوزارة الشعبية ، وأثير بهذه المناسبة عدد من الأسئلة المتعلقة بمن يتولى رئاسة الوزارة ، هل يتولاها سعد زغلول بنفسه أم يكلف بها أحد مساعديه ، أم ربما لا يتولاها أحد من قادة الوفد وتؤلف وزارة إدارية ، وحول هذه الموضوعات دار نقاش كبير داخل الوفد وخارجه .

فكان هناك رأى يرى ضرورة تولى سعد الوزارة على أساس أنه سوف يكون أكثر قدرة على خدمة القضية الوطنية المصرية في هذا المنصب ، وأنه الوحيد الذى وضعت الأمة ثقها فيه ، وأنه يستطيع أن يضع أسس وتقاليد النظام الدستوري الجديد ويضمن حريات الشعب ضد تدخل القصر والإنجليز .

بينما رأت وجهة نظر أخرى أن قبول سعد لرئاسة الوزارة يعنى الإعتراف بتصريح ٢٨ فبراير ، وأن سعدا ربما كان أكثر قدرة على الحركة والعمل خارج الوزارة منه في داخلها ، وأن توليه الوزارة بما يتضمنه ذلك من مسئولية عن العمل اليومي للحكومة سوف يعرضه للنقد ، كما سوف يؤدي به من ناحية إلى أن يصبح رئيساً للحكومة بدلا من كونه زعيما للأمة (١١ - ١٢) السياسة والحكم في مصر)

بأسرها ، ومن ناحية أخرى يؤول إلى تناقض صريح مع القصر والانجليز ، ذلك أن مصر لم تكن تتمتع سوى بإستقلال ناقص في إطار التحفظات الأربعة . وفي إطار دستور يعطى للملك سلطات كبيرة ، ومن ثم فإن قيام سعد برئاسة الوزارة سوف يقود إلى أحد احتمالين : إما أن يتصرف في حدود هذا الإستقلال الناقص والدستور ويفقد زعامته للأمة ، وأما « أن يتصرف في إطار إستقلال غير موجود فيعرض نفسه والبلاد للصدام مع قوى أكبر منه ، فينكشف ضعفه وينكشف ضعف البلاد معه ، وتكون النتيجة إلحاق الضرر بالقضية الوطنية » (١) .

واختار سعد زغلول أن يتولى الحكم وأن يمارسه باعتباره زعيما للأمة التي ترفض الإعتراف بأية حقوق بريطانية في مصر والتي تريد الحفاظ على حرياتها الدستورية ، الأمر الذي جعل عهده سلسلة متصلة من الاصطدامات مع الإنجليز ، إنتهت في أعقاب مقتل السردار باستقالة الوزارة وإنكسار الحركة الوطنية مؤقتا وحل البرلمان ودخول البلاد في دوامة مستمرة من عدم الاستقرار الدستوري .

وهناك خلاف كبير بين الباحثين حول سلامة ما قرره سعد ، ورأينا في هذا الصدد أن قبول الوفد للحكم في عام ١٩٢٤ كان إختيارا طبيعيا ذلك أن صدور الدستور وإجراء الانتخابات العامة كانا سوف يلغيان من الناحية النظرية التوكيل الشعبي الذي قام الوفد بمقتضاه في نوفمبر ١٩١٨ ، ومن ثم فقد كان عليه أن ينال ثقة الناخبين مرة أخرى لكي يدعى الوكالة الشعبية عن الأمة وحتى يمكن له الاستمرار في أداء مهمته . بعبارة أخرى فانه نتيجة لتغير الظروف السياسية في مصر ، وصدور الدستور ، وإجراء الانتخابات أصبح وجود الوفد بمفهوم الوكالة القديم لأساس له ويمكن أن تتحداه أحزاب المعارضة ، لذلك كان عليه لكي يمارس مهمته تولى الحكم بعد الفوز في الانتخابات وأن يصبح حزبا برلمانيا ، ولم يكن في استطاعة الوفد أن يبقى بعيدا عن الحكم إلا إذا رفض دستور ١٩٢٣ ، ورفض نظام الحكم الدستوري

(١) رمضان : تاريخ الحركة الوطنية من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ ص ٤١٧ . أنظر

عرضاً للأراء المختلفة في الجزيرة : مرجع سابق ص ٢٧-٣٦ .

وهو الأمر الذى لم يكن من الممكن تصوره فى ظروف الحركة الوطنية المصرية وقتذاك ، وطبيعة القوى الإجتماعية الأكثر تأثيرا ونفوذا عليها ، وارتباطها بمطلب الدستور من قبل عام ١٨٨٢ (١) .

على أن قبولنا بأن إشترك الوفد فى الانتخابات وتأليف الوزارة كان إختيارا طبيعياً ينبغى أن لا يجعلنا نغفل دلالات ونتائج هذا الاختيار ، ويمكن اعتبار عام ١٩٢٤ نقطة تحول فى تطور الوفد من كونه وكيلا عن الأمة بأسرها إلى كونه حزباً ينوب عن أغلبية الأمة فى الحكم ، ومن كونه حزباً شعبياً ثورياً إلى حزب برلمانى يتحرك فى إطار الشرعية الدستورية ، ويرى البعض مثل د . راشد البراوى أن قبول سعد للحكم كان خطأ من الناحيتين القومية والسياسية ، فقد كان ينبغى أن يظل خارج الحكم لكن تظل قدرته على الحركة كبيرة دون ارتباط بمسئوليات الوزارة (٢) ، كذلك يرى د . محمد أنيس أن الوفد بقبوله الحكم إنتهى كحزب ثورى ، وانتقل بصراعه من المستوى الثورى إلى المستوى الدستورى ، وانحصر كفاحه دستوريا فى الدفاع عن دستور ١٩٢٣ ، ووطنيا فى التفاوض من أجل الاستقلال ، وقد كان ذلك « بمثابة إعلان من جانب الوفد بانتهاء الثورة لذلك لم يكن غريبا أن يقدم سعد بعد ذلك على قبول فكرة الوزارة الائتلافية مع الأحرار الدستوريين ، كما كان منطقياً أن يحتم الوفد كفاحه فى سبيل الدستور من سنة ١٩٢٥ إلى سنة ١٩٣٥ بمعاهدة سنة ١٩٣٦ » (٣) .

(١) رمضان : مرجع سابق ص ٤١٦ - ٤٢١ .

(٢) د . راشد البراوى : حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر ص ٩٩ .

(٣) د . أنيس فى مقال مجلة روز اليوسف عدد ٧٨٤ بتاريخ ١٣ أغسطس سنة ١٩٦٢ . نفس الراى يراه السيد كمال رفعت ويصف تأليف سعد للوزارة بأنه « كان أكبر نكسة أصابت الأمة لأن ميزان القوى فى ذلك الوقت كان فى صالح أعداء الشعب وكان الواجب على قادة حزب الوفد وهو يمثل مجموعة الشعب ان يكونوا على بينة من ذلك » أنظر روز اليوسف عدد ٧٨٥ بتاريخ ٢٠ أغسطس سنة ١٩٦٢ ، وكذلك طارق البشرى الذى يعبر عن ذلك بقوله « كان حفل زفافه (أى الوفد) إلى السلطة سنة ١٩٢٤ حفل الجنازة له كحزب ثورى » فى دراسة له بعنوان عام ١٩٤٦ فى التاريخ المصرى ، الطليعة ، السنة الأولى ، عدد ٢ ، فبراير ١٩٦٥ ، ص ٥٣ . أنظر أيضاً لاشين : مرجع سابق ص ٣٥٥ - ٣٥٦ .

وبصفة عامة فقد كان البرنامج الاساسى للوفد فى الحكم هو تحرير وادى النيل من الاستعمار الانجليزى ، والتضييق من سلطة القصر ، وتأكيـد الحكم الدستورى ، وتضمن برنامج الوزارة الأولى تحقيق الاستقلال الحقيقى لمصر والسودان مع إحترام المصالح الأجنبية الى لا تتعارض مع هذا الاستقلال ، وبث الروح الدستورية والعمل على دعمها ، وضرورة العفو عن الجرائم السياسية ، والعمل على تحسين الأحوال ورفع مستوى المعيشة ، كما اتجهت سياسة الوفد إلى تحرير الاقتصاد المصرى من السيطرة الأجنبية ، وإفساح المجال أمام رأس المال الوطنى ، وتشجيع الصناعة المصرية ، ونشر التعليم ، وتعميم الملكيات الصغيرة عن طريق بيع الأقطان الأميرية ، وعكست هذه السياسات فى مجملها الدفاع عن مصالح الطبقة الوسطى المصرية الصاعدة (١) .

ودخلت الوزارة فى صراعات مع القصر تأكيـداً لمبدأ أن الملك يملك ولا يحكم ، وأن الحكم مسئولية الوزارة المنتخبة من قبل الشعب والى يقوم البرلمان بالرقابة على أعمالها ، ومع الإنجليز الذين أرادوا الاستمرار فى التدخل فى شئون مصر الداخلية . وأدى ذلك فى نهاية الأمر إلى استقالة الوزارة فى أعقاب إغتيال السير لى ستاك والتدخل الإنجليزى الذى تلاه . واشترك عضوان من الوفد فى وزارة أحمد زيور ولكنها استقالا بعد أسبوع واحد من تشكيل الوزارة ، وبرر ذلك بأن قبول المطالب الإنجليزية كان من الأسباب التى دعتهما إلى الاستقالة .

وتحالفت قوى القصر والانجليز وأحزاب الأقلية للقضاء على الوفد ، وحاولت ذلك من خلال إستراتيجية لها ثلاثة مسالك :

أولها : تحميل حكومة الوفد وأغلييته البرلمانية مسئولية النتائج المترتبة على الإنذار البريطانى ، وتأكيـد الأنطباع بأن سياسة الوفد الخاطئة هى التى أدت إلى تلك الانتكاسة للحركة الوطنية ، ودفعت لإنجلترا إلى التدخل

فى الشئون المصرية مرة أخرى . لذلك اتجهت السلطات العسكرية الإنجليزية إلى إدانة الوفد كتنظيم فى حادثة السردار ، فاعتقلت عبد الرحمن فهمى ومكرم عبيد عضوى مجلس النواب ومحمود فهمى النقراشى وكيل وزارة الداخلية ، وكان إعتقالهم بواسطة قوة عسكرية بريطانية مع أن الأحكام العرفية لم تكن معلنة ومع وجود حصانة برلمانية للأول والثانى ، ثم قبض أيضا على شفيق منصور والشيخ مصطفى القاياتى ومصطفى اسكندر وحسن يس وكلهم من النواب الوفديين .

وثانيها : هدم الوفد من الداخل من خلال إحداث إنشقاقات داخلية وتشجيع العناصر المخالفة فى رأى على الخروج من الوفد ، وتمثل ذلك فى قيام بعض شيوخ ونواب الهيئة الوفدية بالاستقالة ونشرت الصحف الإنجليزية العديد من المقالات المعادية للوفد والمؤيدة للقصر .

وثالثها : إنشاء حزب مؤيد للقصر من العناصر المنشقة عن الوفد ومن أنصار الحكومة من موظفين وعمد وغيرهم ، وبالفعل أنشئ حزب الاتحاد . على أن محاولة القضاء على الوفد أدت إلى عكس المراد بها تماماً ، فقد أثارت عطف الجماهير عليه ، وإزداد ارتباطها به ، وفى إنتخابات ١٩٢٥ عاد الوفد مرة أخرى إلى مجلس النواب بأغلبية كبيرة الأمر الذى أدى إلى حل مجلس النواب فى نفس الليلة بعد إتضاح ذلك وإنتخاب سعد زغلول رئيساً له .

وربما يحسن هنا تحليل الخلفية الاجتماعية للخلاف بين الوفد من ناحية والقصر وأحزاب الأقلية من ناحية أخرى ، فقد عكس هذا الخلاف - فى أحد جوانبه - صراعاً على النفوذ بين طبقتين إجتماعيتين : طبقة الأعيان من كبار ملاك الأراضي التى عبر عنها حزب الأمة من قبل ، والتى تحالفت مع الملك ونظرت بعين الشك والريبة إلى حركة الجماهير الشعبية ، والتى أرادت باعتبار أنها تضم « أصحاب المصالح الحقيقية » إستمرار الحكم فى قبضتها لضمان هذه المصالح ، وطبقة البورجوازية المتوسطة التى برز دورها فى ظروف ثورة ١٩١٩ وفى ظل النهضة الاقتصادية التى دشنها طلعت حرب

ومجموعة بنك مصر ، والتي كان قوامها التجار والمتعلمون وموظفو الحكومة وضباط الجيش ، وأيدها الفلاحون والعمال الذين ارتبطوا بأهداف الاستقلال التام والتحرر من النفوذ الإنجليزي والحياة الديمقراطية (١) .

ومع تأييد الفلاحين والعمال الجارف للوفد ينبغي الإشارة إلى أن وزارة الوفد الأولى لم تقدم لهم برنامجاً إصلاحياً يسعى لرفع مستواهم أو التحسين من أحوالهم المعيشية ، وكان لذلك تأثيره في الأجل الطويل فعندما تدخلت القوى المعادية للديمقراطية لأبعاد الوفد عن الحكم لم يكن لدى هذه الجماهير سبباً يدفعها إلى الثورة من أجل الحكم الدستوري ، واقتصر دورها في أغلب الأحيان على إنتظار فرصة الانتخابات والتصويت لصالح الوفد .

وفي أعقاب خروج وزراء حزب الأحرار الدستوريين من الحكم في عام ١٩٢٥ حول أزمة كتاب الإسلام وأصول الحكم (٢) ، أتبع الوفد سياستين : الأولى تتضمن الاتجاه نحو توحيد الصفوف ومحاولة إقامة ائتلاف بين الأحزاب ، وتعد هذه الخطوة تطوراً هاماً في سياسة الوفد حيث كان يرفض مثل هذه الفكرة من قبل رفضاً تاماً ، والثانية إتجاهه نحو تحسين علاقاته مع الانجليز لكسب حيادهم في معركة الدستور على الأقل ، وربما لإقناعهم بضرورة التدخل لصالح الحياة النيابية على أساس أن ذلك يحقق الاستقرار في مصر ، وتمثل ذلك في زيارة سعد زغلول لدار المندوب السامي لتحية اللورد لويد الذي كان قد عين مؤخراً ، وكان في ذلك إعراف من الوفد

(١) رمضان : تاريخ الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ ص ٦٨٥ - ٦٨٦ . يرى قريشي أن الوفد كان المتحدث الرئيسي باسم الطبقة الوسطى والمعبر عن ثورتها ، ويعتبر د. الخطيب (ص ٧٣) أن الأساس الطبقي للحزب كان للبورجوازية الصغيرة التي كانت القوة الدافعة لثورة ١٩١٩ .

(٢) يقصد بهذه الأزمة الخلاف الذي دار حول كتاب الإسلام وأصول الحكم للشيخ علي عبد الرازق والذي ناقش فيه موضوع الخلافة كنظام للحكم ، وهل هي نظام ديني أم دنيوي ، والذي أدى إلى قيام هيئة كبار العلماء بالأزهر بتجريد المؤلف من شهادة العالمية . ولم تكن القضية مجرد خلاف في الرأي بل كان لها أبعاد سياسية مثل الدعوة إلى إحياء الخلافة بعد أن ألغيا كمال اتاتورك وصلى الملك فؤاد إليها ، كما ارتبطت بقضية حرية الرأي والتعبير . أنظر عرضاً للخلاف في أحمد بهاء الدين : مرجع سابق ص ١٤٣ - ١٦٠ .

بحجم الثقل السياسى الذى تتمتع به انجلترا فى مصر وقدرتها على التأثير فى مسار الأحداث من ناحية ، وإعتراف بعجز الحركة الوطنية ممثلة فى الوفد عن تحريك جموع المواطنين وإجبار وزارة زيور على الإستقالة من ناحية ثانية . وعكست هذه السياسة بشقيها إدراك الوفد لخطر الانقسام على القضية الوطنية ، وأن الأغلبية التى يملكها لا قيمة لها من الناحية العملية ما دامت الحياة الدستورية معطلة .

وتوفى سعد فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ ، وكان لوفاته تأثيراً بالغاً على الحياة السياسية المصرية ، فقد كان رمزاً لوحدة الأمة وموضعاً لاحترام قادتها السياسيين على اختلاف مشاربهم وأهوائهم ، وأنتخب مصطفى النحاس (١) رئيساً للوفد بالاجماع فى ١٤ سبتمبر ١٩٢٧ ومكرم عبيد سكرتيراً عاماً ، ووافقت الهيئة الوفدية والبرلمانية على القرار فى ٢٦ نوفمبر ١٩٢٧ ، وأكد اختيار النحاس الطابع الوطنى المتشدد للوفد ، بينما كان انتخاب مكرم رمزاً لاستمرار الوحدة الوطنية التى عبر عنها الوفد منذ بداية تشكيله .

وكان من أهم التطورات التى لحقت بالوفد فى الثلاثينيات إثنتان : إنشقاق عام ١٩٣٢ وعام ١٩٣٧ التى سبق التعرض لهما من ناحية ، ونشأة فرق القمصان الزرق فى داخل الوفد من ناحية أخرى . وهناك خلاف حول دور وتقييم هذه الفرق فقد اتهمتها الأحزاب المخالفة للوفد بأنها كانت تقوم بارهاب الحوصوم - فى داخل الوفد وخارجه - وكبت الآراء والاعتداء على الأحزاب الأخرى .

(١) لعل مصطفى النحاس من أكثر القيادات المصرية التى أغفل ذكرها أو الإشارة لدورها فى التاريخ القريب فعلى سبيل المثال لم يذكر الميثاق الوطنى إسم النحاس على الإطلاق فى الباب الثالث المتعلق بجلوس النضال الوطنى ، فى هذا المعنى أنظر د. عبد العظيم رمضان : مصطفى النحاس . الزعيم الذى نسيه المؤرخون ، مجلة الكاتب ، عدد ١٦٢ (سبتمبر ١٩٧٤) ص ٧٧ - ٨٢ . وجدير بالذكر ان هناك عودة إلى الاهتمام بالنحاس ودوره فى الحياة المصرية أنظر على سبيل المثال عدداً من المقالات فى جريدة الجمهورية بتاريخ ٢٧ يوليو ، ٢٣ ، ٢٦ ، ٢٧ أغسطس ، ٢ سبتمبر ١٩٧٥ . انظر أيضاً جريدة الجمهورية بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٧٦ ، ومجلة الطليعة التى نشرت جزءاً من كتبه د. رفعت السعيد بعنوان مصطفى النحاس : الزعيم والسياسى والمناضل ، السنة ١١ ، عدد ٩ ، سبتمبر ١٩٧٦ ص ١١٨ - ١٣٠ .

وتشير الدراسة التاريخية إلى أن هذه الفرق تكونت في ظروف أحداث عام ١٩٣٦ كتطوير للجان الشباب الوفدى ، وأنشئت رسمياً في يناير ١٩٣٦ وفى خلال ستة شهور كانت قد ضمت في صفوفها وفقاً لتقدير المندوب السامى الانجليزى في تقريره لعام ١٩٣٦ عشرة آلاف عضو . وهى فرق شبه عسكرية أساسها الطاعة والنظام ترتدى زياً خاصاً وهو قمصان زرق وبنطلونات رمادية ، ويتدرب أعضاؤها على الأنشطة الرياضية وشبه العسكرية في معسكرات خاصة ، وكانت تقوم بمسيرات في الشوارع ويمكن القول أن الهدف من إنشاءها تمثل في :

١ - تأكيد التضامن الداخلى للوفد ودعم القواعد التى تقوم عليها اللجان .

٢ - شد الانتباه عن الفرق المماثلة التى كانت الأحزاب الأخرى قد أنشأتها (الإخوان ومصر الفتاة) والتى كانت تجذب إنتباه الشباب المصرى وقتذاك .

ويشير إنشاء هذه الفرق عدة قضايا تتعلق بمدى دستورية تكوينها وبالذات عندما تنشأ في داخل حزب يعمل في إطار الشرعية الدستورية القائمة ، ومدى إتفاقها مع أسس الحياة الديمقراطية ومع احترام القواعد الحزبية ، فوجود هذه الفرق يشكل قوة ضاغطة على قيادة الحزب بحيث يمكن قادة هذه الفرق من التأثير على القيادة الشرعية ، كما يعطى لقادة الحزب الفرصة لتسوية حساباتهم مع خصومهم داخل الحزب أو خارجه بطرق غير ديمقراطية ، ويستوى في ذلك من الناحية العملية أن تتحرك هذه الفرق لقمع المخالفين من تلقاء ذاتها أو نتيجة لأوامر صريحة من قيادة الحزب .

ويطرح د . رمضان رأياً مؤداه أن وجود هذه الفرق كان في النظرة الشاملة للوضع المصرى أداة لحماية الحياة الدستورية ، فمع أن وجود مثل هذه الفرق كواقعة جزئية هو أمر لا تعرفه التقاليد الديمقراطية الدستورية بل وتتعارض معه ، فانه في إطار خصوصية الأوضاع المصرية فانها لعبت من

الناحية الموضوعية دوراً مدعماً للحياة الدستورية . ومفاد ذلك أن الاستقلال المصري كان إستقلالاً ناقصاً ، وعاشت الحياة الدستورية مهددة دائماً بالتدخل من قبل القصر أو الإنجليز ، وهكذا فإن غياب ضمانات كاملة للحياة الديمقراطية أدى إلى ضعفها ، ومن ثم فإن نشأة هذه الفرق في داخل الحزب المدافع عن الشرعية الدستورية والحقوق الشعبية هو في إطار نظرة كلية أداة حماية للديمقراطية وللدستور ، وخاصة عندما ندخل في الاعتبار أن بعض التنظيمات السياسية الأخرى التي لم تكن تعترف بالشرعية القائمة كانت قد أنشأت جماعاتها شبه العسكرية (١) .

وهكذا فإننا يمكن تلخيص هذه الحجة بأن إنشاء فرق القمصان الزرق من جانب الوفد كان إقراراً من «حزب الشرعية الدستورية» بأن الحياة الديمقراطية لا يمكن حمايتها والدفاع عنها بالأساليب الدستورية ، وأنه من اللازم اللجوء إلى أساليب «غير ديمقراطية» لحماية «الديمقراطية» وإلى أدوات «غير دستورية» لصيانة «الدستور» .

ومع التسليم بوجاهة هذا الرأي إلا أننا نعتقد أنه يطرح جانباً واحداً من الصورة ، أما الجانب الآخر فهو أن قيام مثل الفرق داخل الوفد أدى إلى آثار سلبية بالنسبة له وللحياة الدستورية كلها ، فإن لجوء حزب «الشرعية الدستورية» إلى مثل هذه الأدوات أدى إلى إهتزاز صورته أمام قطاع من جماهيره وإهتزاز قيم النظام الدستوري بأسره في الأجل الطويل . وربما لم يكن لدى الوفد بديلاً آخر في إطار الظروف السائدة وقتذاك ، وبالتالي فإن هذا التقييم لا يقصد به أن قيادة الوفد قد أخطأت بالموافقة على إنشاء هذه الفرق بقدر ما يشير إلى أن ذلك كان أحد علامات بدء تحلل النظام السياسي ، وأحد المؤشرات بخوانب التحلل البنائية الكامنة فيه والتي اضطرت حزب «الشرعية الدستورية» إلى اللجوء إلى هذه الأساليب والأدوات .

(١) د. رمضان : تاريخ الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٨ ، جزء أول ص. ١٠٥ - ١٠٦ .

في بداية الأربعينيات بدأ التقارب بين الوفد والملك الذي كان أحد بواده
خطاب ألقاه النحاس باشا في رأس البر في أغسطس ١٩٤١ ، وقبل الوفد
فكرة إقامة حكومة إئتلافية بشرط حل مجلس النواب القائم وإجراء إنتخابات
جديدة ، ولكن نتيجة رفض أحزاب الأقلية حل المجلس القائم لم يتم شيء .

ووصل الوفد إلى الحكم في أعقاب حادثة فبراير ١٩٤٢ ، وخلال فترة
العامين الذين قضاها في الحكم برزت ثلاثة اتجاهات : فمن ناحية أولى
بدأت حكومة الوفد تعاني من التفسخات الداخلية التي تبلورت في إنشقاق
مكرم عبيد ، ودخول قيادات جديدة تنتمي في غالبيتها إلى طبقة كبار الملاك
الأمر الذي وسع الهوة بين قيادات الوفد وقواعده الشعبية ، ومن ناحية
ثانية أبرزت الحكومة الوفدية طابعها البورجوازي الاصلاحى فأصدرت
عددا من القوانين والاجراءات المعبرة عن ذلك مثل قانون إستعمال
اللغة العربية في مكاتبات ومراسلات كل الشركات العاملة في مصر ،
وقانون مجانية التعليم الابتدائي ، وقانون عقد العمل الفردى ، وقانون
التأمين الاجبارى ، والاعتراف بنقابات العمال ولجان التوفيق بين
العمال وأصحاب العمل ، وتخفيض الضريبة على صغار الملاك
الزراعيين ، ووضع مشروع الجمعيات الصحية ، كما قامت الحكومة بعدد
من الاصطلاحات مثل إنشاء ديوان المحاسبة ، وجامعة فاروق الأول
(الاسكندرية حاليا) ، واصدار قانون نظام هيئات البوليس ، وقانون
إستقلال القضاء ، وتحويل الدين العام إلى دين وطنى ، ومن ناحية ثالثة
برزت سياسة خارجية تقوم على التعاون مع انجلترا والحلفاء خلال الحرب
العالمية الثانية ورفض التعاون مع دول المحور ، ويفسر البعض هذا الموقف

بانه نتيجة لايمان قادة الوفد بقيم الديمقراطية الليبرالية ومؤسساتها ومعرفتهم
لجوهر الفاشية المعادى للديمقراطية ، وإدراكهم بطبيعة الاستقلال الناقص
الذى حصلت عليه مصر وأن مصر ما زالت محتلة من جانب القوات
الانجليزية ، وأخيرا فان هذا الموقف كان يتمشى مع العقلية القانونية لقادة

الوفد وضرورة إحترام المعاهدات والمواثيق الدولية ومن ثم طبقوا إلزامات معاهدة ١٩٣٦ (١) .

وقامت حكومة الوفد بتبادل العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٤٣ . كما تضمنت سياستها الخارجية إهتماما كبيرا بالقضايا العربية وبالذات بقضية فلسطين وترجع جذور هذا الاهتمام إلى فترة ثورة ١٩٣٦ في فلسطين ، وزيارة مكرم عبيد إلى سوريا وفلسطين عام ١٩٣٩ ، ثم إنشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٤ .

وتذهب بعض المصادر إلى أن حكومة الوفد كانت قد ناقشت موضوع عزل الملك عن العرش بل وأعد قرار بذلك وقع عليه أعضاء مجلس الوزراء يقضى بخلع الملك وإعلان النظام الجمهوري ، ولكن نتيجة لما تردد من أن السفارة الانجليزية تشجع هذا الاتجاه فقد ألغى القرار وحرقت كل الأوراق المتعلقة به ولم يعثر لها على أثر (٢) . أيا كان الأمر فقد أقبل الوفد في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ - بموافقة الانجليز - وهكذا دفع النحاس ثمن ركونه على الانجليز في الدفاع عن الدستور بدلا من تدعيمه بالتعديلات والتشريعات اللازمة التي تحول دون العبث به .

وظل الوفد بعيداً عن الحكم حتى اشتراكه في الوزارة الائتلافية برئاسة حسين سري التي تكونت في يوليو ١٩٤٩ ، وفي المعركة الانتخابية التي بدأت في نهاية العام تضمن برنامج الوفد مطالب الإصلاح الإجتماعي وخفض نفقات المعيشة ، والقضاء على الاسراف والفساد ، وإلغاء الأحكام العرفية ، وأكتسح الوفد الانتخابات فقد كان مازال يمثل بالنسبة للكثيرين حزب الاستقلال والدستور وحماية حقوق الشعب ، وواجهت حكومة الوفد ثلاثة أنماط من المشاكل :

أولها . وطنية وهي تلك المتعلقة بإتمام الاستقلال المصري بعد خطوة معاهدة ١٩٣٦ .

(١) قريشي : مرجع سابق ص ١٢١ - ١٥١ .

(٢) صلاح الشاهد : ذكرياتي في عهدي (القاهرة ، ١٩٧٦) ص ٣٦ - ٣٧ .

وثانيها دستورية ديمقراطية وهي تلك المتعلقة بسلطة الملك وكفالة الحريات العامة في البلاد .

وثالثها إجتماعية تتمثل في فساد الإدارة الحكومية ، واستغلال النفوذ ، وتدهور مستوى المعيشة لقطاعات كبيرة من المواطنين ، وإنخفاض الأجور والمرتببات .

ولكن بدلا من أن يستغل الوفد شعبيته التي برزت في الإنتخابات لتدعيم حقوق الشعب الدستورية ضد الملك ، بدأ - تحت تأثير عوامل عدة سوف نتعرض لها فيما بعد - في محاولة التقرب من الملك وإرضاء مطالبه بدعوى إحتواء القصر وكسب صفه ضد أحزاب الاقلية ، وقد كانت تلك بكل المعايير سياسة قصيرة النظر خاطئة في مسلماتها وفاسدة في نتائجها ، ذلك أن الوفد كان تاريخياً وسياسياً بمثابة عنصر الثقل الشعبي ضد الملك ، ولم تؤد هذه السياسة إلا إلى مزيد من إستفحال سلطة الملك والقصر على حساب الحركة الوطنية، وإلى اختلال التوازن لصالح القوى المعادية للشعب . ولعل ذلك يدفع إلى التساؤل عن الأسباب التي أدت بقيادة الوفد إلى إنتهاج هذه السياسة وهو ما سوف نعرض له فيما بعد .

ومن هذا العرض يمكن القول بان الوفد قد مر في تطوره بخمس مراحل : (١)

المرحلة الأولى : تشمل الفترة الممتدة عن عام تكوينه - ١٩١٨ - حتى إلغاء الحماية وإعلان الدستور ، وخلال هذه الفترة كان الوفد هو الحركة الوطنية المصرية ، وطالب بالأسقلال التام والدستور ، ولجأ لتحقيق ذلك إلى غدد من الأنشطة الدبلوماسية والثورية .

المرحلة الثانية : تبدأ بقبول الوفد تشكيل الوزارة الأولى بعد الأسقلال والتي تمثل تحوله من وضع «الحركة الوطنية» إلى وضع «الحزب الدستوري» الذي تحرك في إطار الشرعية القائمة واستخدم أساسا أسلوب المفاوضات من أجل إستكمال الأسقلال المصري .

المرحلة الثالثة : تبدأ باستقالة الوفد من الحكم عام ١٩٢٤ عقب اغتيال السير لي ستاك والتي أدت بالوفد إلى إدراك ضرورة التعاون مع الأحزاب الأخرى ضد طغيان القصر وضرورة العمل بالدستور ، وجاء إلغاء دستور ١٩٢٣ وإصدار دستور ١٩٣٠ في عهد صدقي تأكيداً لهذا الاتجاه لدى الوفد ، وأصبح دستور ١٩٢٣ الذي كان للوفد تحفظات عليه وعلى طريقة إصداره مطلباً وطنياً عاماً وهدفاً للنضال الوفدي في بداية الثلاثينيات ، كما بدأ الوفد في هذه المرحلة يسعى لتحسين علاقته بالإنجليز محاولاً كسب تأييدهم ، أو على الأقل ضمان حيادهم ، في معركة الدستور .

المرحلة الرابعة : وتعد من أخطر المراحل في تطور الوفد فقد شهدت بداية أزمة الوفد وأفوله ، وتمتد من وزارة الوفد عام ١٩٣٦ وتوقيع معاهدة الصداقة والتحالف مع إنجلترا حتى نهاية الأربعينيات ، وخلال هذه الفترة دافع الوفد عن معاهدة ١٩٣٦ ، ووصل إلى الحكم في أعقاب حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢ وتعاون مع « الدولة الحليفة » وأدى ذلك التعاون مع العدو التقليدي للجماهير إلى اهتزاز صورته أمامها .

وبتوقيع المعاهدة التي صورت على أنها « معاهدة الشرف والاستقلال » وحطوة هامة نحو الاستقلال ، بدأت التناقضات والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية في الظهور ، وعجز الوفد عن طرح برنامج اجتماعي يواجه هذه المشاكل أو يقدم حلولاً لها كما فعلت تنظيماً وأحزاب الرافض التي ظهرت على يمين الوفد ويساره . كما شهدت نفس الفترة التمزق الداخلي للوفد وإنشقاق ١٩٣٧ ، ١٩٤٢ الذين أفقدا الوفد بعضاً من أكثر قياداته شعبية وقلرة على التنظيم وتحولهم إلى المعسكر المعادي للوفد ، ورافق ذلك دخول قيادات جديدة لا تنتمي تاريخياً إلى الوفد .

المرحلة الخامسة : تبدأ بتولي الوفد السلطة في وقت عانى فيه من التمزق الداخلي ، والضعف التنظيمي ، وعدم القدرة على مواجهة مشاكل المجتمع المصري ، وأدى ذلك به إلى اتباع عدداً من السياسات قصيرة النظر وغير

المدرسة ، فقد حاول أن يهادن الملك فانهى الأمر باحتواء الوفد لصالح القصر والخاصية ، وحاول التوصل إلى حل وسط مع الإنجليز ففشل وانتهى بإعلان إلغاء إتفاقية ١٩٣٦ دون أن تكون الحكومة قد أعدت العدة لمواجهة نتائج هذا القرار أو حسبت آثاره وردود الفعل الإنجليزية له ، ومع أن الوفد تاريخياً كان هو حزب الدستور والحريات فقد أبدت بعض قياداته إستعدادها لتمرير قانون يحد من حريات الصحافة إرضاء للملك لولا معارضة القواعد الوفدية الشديدة لمشروع القانون (١) .

وفي أعقاب حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٨٥٢ أقال الملك الحكومة وبدأت سلسلة الوزارات قصيرة العمر التي إنتهت بتحريك الجيش في ٢٣ يوليو وسقوط « النظام القديم » كله .

ثالثاً : أزمة الوفد :

أن أزمة الوفد تعود إلى تفاعل نوعين من الأسباب والعناصر . أسباب داخلية تتعلق بتنظيم الحزب ومشاكله الداخلية وأثر الانشقاقات المتتالية عليه ، وطبيعة قياداته ، وأسباب خارجية تتعلق بتدهور شحنة الوفد أمام جماهيره .

١ - الأزمة الداخلية : الانشقاقات المتتالية وطبيعة النخبة الوفدية . يرجع بعض الباحثين بداية النهاية بالنسبة للوفد إلى وفاة سعد زغلول في ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ إذ يعتبرونه أكثر من فهم دور الوفد وحدوده باعتباره المؤسس الحقيقي له وكان وراء خطته وتنظيمه ، كما كان أكثر زعماء مصر احتراماً وتقديراً من الأمة والزعيم الذي اعتبرته تجسيداً لآمالها في الاستقلال والدستور ، لذلك فإن موته المبكر جاء ضربة للوفد وبداية لأزماته المتتالية .

(١) في مذكراته بعنوان أيام الوفد الأخيرة التي نشرتها مجلة روز اليوسف ، ألقى الأستاذ إبراهيم طلعت أحد النواب الوفديين وقتذاك أضواء جديدة على الظروف التي تم في ظلها عرض هذه القوانين . أنظر روز اليوسف ، السنة ٥٢ ، عدد ٢٥٤٠ ، ١٤ فبراير ١٩٧٧ ص ٢٤ - ٣٠ .

وبدون العودة إلى هذا التاريخ فالأمر المؤكد أن الوفد واجه أزمة داخلية حادة في الإربعينيات نتيجة للانشقاقات المتتالية ، وما ارتبط بها من إتهامات وخلافات حادة ، وبالذات الانشقاقيين الأخيرين الذين تضمننا خروج النقراشي وأحمد ماهر ومكرم عبيد والقضايا التي أثارت مجتوسهما وردود فعل الجماهير الوفدية لذلك .

فعندما بدأ الخلاف بين النقراشي والنحاس يطفو على السطح لم تخرج الجماهير الوفدية كماداتها ضد الوفديين المخالفين لرأى رئيس الوفد كما فعلت ذلك في المرات السابقة ، وذلك بسبب ثقل الوزن السياسى لكل من النقراشي وماهر ، وصعوبة إقناع الجماهير بعدم إخلاصهما للوفد ولتقاليد الوطنىة ، لذلك كان رد الفعل هو المطالبة بوحدة الصفوف ، فاجتمعت حشود كبيرة تطالب بوحدة الوفد وتشيد بالتاريخ النضالى للنقراشي وماهر ، وعندما وقع الخلاف .نقسمت عديد من لجان الوفد ، ووقعت صدامات دامية بين أنصار النحاس وأنصار النقراشي ، وكان فى كل ذلك تهديد لوحدة الوفد وتضامنه وصورته أمام الجماهير .

وزاد من حدة التأثير السلبى لهذا الانشقاق القضية التى أثارها النقراشي محورا للخلاف بينه وبين النحاس وهى قضية الديمقراطية ، ومدى إتباع النحاس لقواعد الممارسة الديمقراطية ومبادئ حرية الرأى داخل الوفد ، وحدد النقراشي قضيتين على وجه التحديد :

أولها : قضية الزعامة الجديدة وقصد بذلك أن النحاس بدأ يطور نظرية للزعامة مؤداها ضرورة عدم مخالفة الرئيس فيما يطرح من آراء ووجهات نظر ، وأن ذلك يخالف كل قواعد الحكم النيابى والدستور والمسئولية الوزارية .

وثانيها : قضية تكوين فرق القصمان الزرق داخل الوفد وهو ما سبق أن تناولناه من قبل .

وبغض النظر عن مدى سلامة الحجج التى أثارها النقراشي (فكما رأينا فإن الوضع المتميز لزعيم الوفد كان أحد خصائص ممارسة سعد زغلول أيضاً ولم يكن من إبتكار النحاس) ، فقد وجد لآرائه آذاناً صاغية بين أنصار

الوفد وذلك بسبب إختياره لقضية الديمقراطية والحريات محوراً لمعركته مع النحاس ، فقد كانت الديمقراطية هي أحد أسس الحزب الرئيسية وأحد مصادر شعبيته أمام جماهيره (١) . وجاء إنشقاق مكرم عبيد في ١٩٤٢ ليزيل من أزمة الوفد الداخلية ، وليهدد من صورة الوفد كرمز للوحدة بين المسلمين والأقباط في مصر .

وكان في هذه الإنشقاقات وخروج هذه العناصر من الوفد إضعاف لقدرته على الحركة وتهديد لتضامنه الداخلي ، وزاد من حدة الأزمة الداخلية للوفد أن خروج هذه القيادات رافقه دخول عناصر من كبار ملاك الأرض إلى قياداته وحدثت تغيرات هامة في تكوين قيادة الوفد ، فبدلاً من تدعيم هذه القيادة بعناصر من الصف الثاني من الوفديين ضم إليها أشخاص على أساس الثراء والعصبية دون إعتبار لدورهم السيامي في الماضي ، وقد كانت هذه العناصر الجديدة هي القوة الضاغطة وراء سياسة مهادنة وإحتواء الملك ، ودعم من تأثير هذه العناصر طبيعة تنظيم الوفد التي لم تكن تأخذ بقاعدة الانتخاب ولكن كان رئيس الوفد يقوم بتعيين عضو الوفد المصري وهو اللجنة القيادية العليا وهكذا :

وقد أدى ذلك إلى برز تيارين في الوفد : تيار القيادات الوطنية التقليدية التي ارتبطت بأهداف ثورة ١٩١٩ وقد طعمت بعناصر من كبار الملاك. لا تنسب تاريخياً إلى تقاليد الوفد ، والجماهير الوفدية التي تأثرت بالمشاكل الإقتصادية والإجتماعية التي شهدتها الأربعينيات وكذا بالبرامج الإجتماعية التي بدأت تنظيماً الرقض الإجتماعي والسياسي في طرحها .

وتكون في داخل الوفد تياراً باسم « الطليعة الوفدية » كتشكيل للشباب التقدمي الوفدي وقامت هذه المجموعة بالتعبير عن آرائها في مجلة رابطة الشباب وساهمت في تحرير الوفد المصري ، وأنشأت لجنة القاهرة للتأليف والنشر

(٢) د. رمضان : تاريخ الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩٣٧ حتى سنة ١٩٤٨ ،

التي أصدرت عدداً من الكتب . وبصفة عامة فقد قدم هذا التيار مضمونا اجتماعيا للاستقلال . ، وأساساً اجتماعياً للحركة الوطنية ، ومفهوماً مؤداه أن الإستقلال ليس مجرد رموز قانونية وسياسية ولكن ينبغي أن يتضمن محتوى اجتماعياً وحقوقاً اقتصادية للمواطنين ، وربط بين الإستقلال والعدالة الاجتماعية ولكن هذا التيار لم يقدر له الوصول إلى القيادة واستمر محمداً بالأهداف التقليدية للوفد .

ولعب د . محمد مندور دوراً هاماً في باورة هذا التيار ، وفي طرح صورة تقديمية للوفد ، فكتب في أول فبراير ١٩٤٦ على سبيل المثال « لا مجال للشك في أن الوفد في جملته يمثل الآن في السياسة المصرية الجناح الأيسر على النحو المعروف في أوروبا » (١) ، وقارن بينه وبين حزب العمال الإنجليزي . وجدير بالذكر أن د . مندور وعدد كبير من شباب الطليعة الوفدية قد أعتقلوا في يوليو ١٩٤٦ في القضية التي أسماها إسماعيل صدقي رئيس الوزراء بقضية الشيوعية الكبرى والتي ضمت نحو ٢٠٠ من الكتاب والمفكرين كان من بينهم الأستاذ محمد زكي عبد القادر .

ويبدو أن غياب سياسة اجتماعية واضحة للوفد تجاه الفلاحين والعمال شغلت بعض المفكرين الذين حاولوا تزويد الحزب بمضمون اجتماعي نذكر من ذلك محاولة الأستاذ إسماعيل مظهر في أكتوبر ١٩٢٩ عندما دعا إلى تكوين حزب الفلاح المصري ، وأنشأ مجلة العصور الأسبوعية للدعوة إلى هذه الفكرة ، ووجه المشروع إلى النحاس باشا لتأسيسه ، واشترط موافقته لقيام الحزب . ويتضح من قراءة برنامج الحزب ولائحته أن ما قصد إليه صاحب المشروع هو إنشاء هذا الحزب في إطار الوفد ، فالبند الأول من اللائحة الداخلية تنص على أن « الرئاسة تكون دائماً لرئيس الوفد المصري » ، ويذكر البرنامج أنه « في الناحية السياسية فلا سياسة للحزب إلا السياسة الوطنية أو الدولية التي تقر عليها الهيئة الوفدية » .

(١) د. عبد العظيم رمضان : حزب الوفد بين اليمين واليسار ، الكتاب ، الستة ١٣ ،

جلد ١٤٧ ، يونيو ١٩٧٣ ، ص ٥٦ .

وتضمنت المبادئ الإجتماعية للحزب التسوية بين الناس في فرص الحياة ، ونشر التعليم العام ، وتحديد ملكية الأرض الزراعية وزيادة نسبة صغار الملاك ، وإنشاء صناعة وطنية مصرية ، وإلغاء الحروب وتأکید الأخاء بين الشعوب ، ومحاربة المبادئ البلشفية ، وتحسين الخدمات الصحية وأحوال الفلاحين ومعاشهم ومصالحهم .

ولعل هذا التحليل السابق يكشف عن أحد خصائص النخبة الوفدية والأهداف التي ارتبطت بها وشكلت نقطة ضعف أساسية بالنسبة لها في الأربعينيات . لقد كان الوفد هو حزب الحركة الوطنية الذي يسعى الى الإستقلال من خلال المفاوضات مع الإنجليز والضغط عليهم بالمظاهرات ، لذلك فبعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ التي اعتبرها الوفد خطوة هامة نحو الإستقلال بدأ الوفد يواجه أزمة البحث عن دور على ضوء الظروف الجديدة ، وبالذات مع تبلور أنماط جديدة من المشاكل ذات طبيعة إقتصادية وإجتماعية تتعلق بتنظيم المجتمع وإحتدام تناقضاته ، وظهور جماعات وتنظيمات سياسية جديدة تعبر عن هذه الأوضاع وتشكل تهديدا لشعبية الوفد على مستوى قواعده الجماهيرية .

٢ - أزمة الثقة : إدمتاز صورة للوفد أمام الجماهير المصرية .

وقد حدث ذلك نتيجة أكثر من عامل منها إتهام الوفد بالفساد ومحاربة أنصاره ، ومنها إتهامه بالتعاون مع الإنجليز ، ومنها محاولة إرضائه الملك فقد أتهم الوفد بصفة مستمرة من قبل معارضيهِ من أحزاب الأقلية بالفساد السياسي والإداري وإستغلال النفوذ ، وطرد موظفي الحكومة ممن يؤيدون الأحزاب الأخرى ، وعمل ترقيات استثنائية لأنصاره (١) . والأمر الراجح تاريخيا أن الكثير من هذه الاتهامات مبالغ فيه فقد كان عدد الاستثناءات التي تمت في عهود حكومات الوفد من حيث الترقيات لا تزيد نسيبا عما كان

(١) G. Kirk, «The corruption of the Egyptian Wafd», Middle Eastern Affairs. Vol. 14 pp. 292-302 ; Vatikiotis, op. cit., p. 358 and Landau op. cit., pp. 186-189.

يحدث في عهود حكومات الأقلية ، وكان أغلبها بقصد رفع الظلم الذي وقع على الوفديين خلال حكم وزارات القصر . وكان بعض هذه الاتهامات مختلفا من الأساس مثل الاتهام الذي وجه إلى النحاس بخصوص قضية الأمير سيف الدين .

ولم يقتصر مصدر الاتهام على أحزاب الأقلية بل صدر أيضاً من بعض المنشقين عن الوفد ، مثل الاتهام الذي وجهه غالب باشا بخصوص مشروع توليد كهربة خزان أسوان ، وإن كان أهم هذه الاتهامات هي تلك التي تضمنها الكتاب الأسود الذي نشره مكرم عبيد وتضمن قائمة بما اعتبره فضائح قيادة الوفد وسوء إدارتها للأمور ، وكان لاتهامات مكرم أهمية خاصة لسببين : أولهما الأهمية التاريخية لمكرم ولدوره في الوفد ، وثانيهما أن إتهاماته ركزت على إستغلال قيادة الوفد للسلطة من أجل الأثراء الشخصي والمصالح العائلية وبالذات على دور السيدة زينب الوكيل حرم النحاس .

وبغض النظر عن مدى صحة هذه الاتهامات من الناحية التاريخية فقد كان تكرار هذه الاتهامات مبعثا للبلبله والأضطراب بين قواعد الوفد .

كما كان تطور العلاقات بين الوفد والانجليز مبعثا آخر للبلبله والتساؤل فعندما وقع الوفد معاهدة ١٩٣٦ كان ذلك ضربة لشعبيته ، فالوفد بتحالفه مع الانجليز على النحو المقرر في المعاهدة أفتقد سلاح النضال الوطني الذي كان يشد إليه الجماهير دوما والذي كان أعنى أسلحته ضد خصومه ، فتلقى الملك هذا السلاح ليظهر بمظهر الوطنى المدافع عن حقوق الأمة مستغلا كراهية الشعب للاحتلال التي لم تتغير بتوقيع المعاهدة ، وبدأ كل من الملك وأحزاب الأقلية في تشويه صورة الوفد على أساس توقيعه للمعاهدة ، ولجأت هذه القوى من خلال الهجوم على المعاهدة إلى توريط الوفد في الدفاع عنها ، ثم إستخدام هذا الدفاع كمدد جديد في الهجوم عليه (١). كما حدث خلاف في

(١) انظر في ذلك « خطبة صاحب النولة مصطفى النحاس باشا في احتفال عيد الجهاد الوطنى ١٣ نوفمبر ١٩٣٦ ، السفر الخالد : مجموعة خطب وكتابات الزعماء والكتاب الذين عارضوا معاهدة ١٩٣٦ . جمعه ورتبه مصطفى الخفناوى (القاهرة ، د.د.ت) .

داخل الوفد نفسه حول تقييم المعاهدة فبينما دافع عنها كل من النحاس ومكرم وأسماء الأول معاهدة الشرف والاستقلال ، وقرر مجلس الوزراء إعتبار يوم ٢٦ أغسطس عيداً للاستقلال ، يذكر د . محمد صلاح الدين أنه لم يكن راضياً عن الدعاية الشعبية التي رافقت المعاهدة ، و أعلن أحمد ماهر أن المعاهدة ليست إلا خطوة في سبيل الاستقلال (١).

وجاءت حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢ لتؤكد الانطباع بتهادن الوفد مع الإنجليز ووصوله إلى الحكم بواسطة الضغط الإنجليزي ، كما رددت أحزاب الأقلية أن الحرب العالمية الثانية كلفت مصر الكثير تحت قيادة الوفد :

ويجدر هنا تحليل حادثة ٤ فبراير نظراً لأهميتها في تطور العلاقة بين الوفد والقصر والإنجليز من ناحية ، ولتعدد التفسيرات والأجتهادات المختلفة بخصوصها من ناحية أخرى . وتتلخص ظروف هذه الحادثة في قيام السفير البريطاني بتوجيه إنذار إلى الملك فاروق ينص على « إذا لم أعلم قبل الساعة السادسة مساءً أن النحاس باشا قد دعى لتأليف وزارة . . . فان الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعه ما يحدث » ، يرافق الإنذار تحرك القوات البريطانية لمحاصرة قصر عابدين .

وفي مواجهة هذا الموقف قام الملك بعقد إجتماع لقادة الأحزاب المختلفة ورؤساء الوزارة السابقين لمناقشة الإنذار ، وانتهى الاجتماع بالتوصية برفض الإنذار والاحتجاج عليه ، ولكن الملك لم يأخذ بهذه التوصية . وطالب من النحاس باشا أن يقوم الوفد بتأليف الوزارة بعد أن رفض النحاس إقتراحاً بتأليف وزارة إئتلافية وذلك بناء على خبرة الوفد عام ١٩٢٨ وسياسته بعدم الدخول في وزارات إئتلافية

ويختلف الباحثون والسياسيون في تفسير الحادث إختلافاً كبيراً فهناك من يدين النحاس لقبوله الحكم ، فعلى ماهر على سبيل المثال خاطب النحاس

(١) حشيش : مرجع سابق ص ٦٦ - ٦٧ .

في يوم ٤ فبراير قائلا « انت يا نحاس باشا تؤلف الوزارة على أسنة الحراب البريطانية بعد أن رأيت الدبابات بعيني رأسك » (١) ، ويقع د . محمد حسين هيكل الحادث في مذكراته بقوله « فيوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ من الأيام الحالكة السواد في تاريخ مصر ، وفي تاريخ إنجلترا في مصر فقد كانت الصدمة بالغة غاية العنف ، إذ أصابت عرش مصر ، وصاحب هذه العرش ، وأصابت إستقلال مصر ، وكرامة مصر ، وسيادة مصر » (٢) ، بل لقد ذهبت جريدة الكتلة إلى إتهام النحاس بالأشتراك في تدبير الحادث (٣) .

ومن الناحية الأخرى هناك عدد من الكتاب والسياسيين الذين يرون الحادث من زوايا أخرى فمحمد التابعي مثلا لا يرى فيه حادثا جديدا أو فريدا وإنما هو أحد حلقات التبعية التي ربطت مصر ببريطانيا العظمى ، وأنه ارتبط بتوالي إنتصارات قوات المحور في الصحراء الغربية ، وإزداد إحتمال خطر غزو مصر (٤) . نفس الرأي يراه جمال سليم الذي يصل إلى أن النحاس كان « شهيد المأساة أو البطل والضحية في آن واحد » (٥) ، وإن الإنجليز أرادوا من وراء الحادث أن تكون في الحكم وزارة قوية لها سند شعبي حقيقي (٦) ، ويربط د . محمد أنيس بين الحادث وإتجاهات السراى المتزايدة نحو المحور ، والألتقاء الذي حدث بين الوفد والحلفاء حول ضرورة الدفاع عن الديمقراطية وضد الفاشية (٧) ، وأخيرا يرى أحمد حسين الذي كان

(١) د . محمد حسن هيكل : مذكرات في السياسة المصرية (القاهرة ، ١٩٥٣) ، جزء ثانى ، ص ٢٤٣ .

(٢) المرجع السابق ؛ ص ٢٢٧ ، ٢٤١ .

(٣) د . محمد أنيس : ٤ فبراير في التاريخ المصرى (بيروت ، ١٩٧٢) ص ٩٢ .

(٤) محمد التابعي : من أسرار الساسة والسياسة . مصر قبل الثورة (القاهرة ، د.ت)

ص ٢٠١ - ٢٠٤ .

(٥) جمال سليم : قراءة جديدة لحادث ٤ فبراير (القاهرة ، ١٩٧٥) ص ٩٢ .

(٦) المرجع السابق ص ٣١ .

(٧) د . محمد أنيس : مرجع سابق ص ٧٢ .

رئيسا لحركة مصر الفتاة» أن حق النحاس في الحكم باعتباره زعيم الأغلبية هو حق طبيعي ، والحق لا يتحول إلى باطل لأن الإنجليز طالبوا به « (١)

ويوضح هذا العرض مدى التعدد والاختلاف في تقييم حادثة ٤ فبراير ، والجوانب المختلفة التي يمكن منها تحليل الحادثة وتفسيرها . فما هو الرأي الذي نأخذ به ؟

توضح الدراسة التاريخية أن النحاس لم يكن على علم بالأنذار قبل إعلانه وتؤكد الوثائق الإنجليزية ذلك (٢) ، وإن النحاس اتفق مع قادة الأحزاب الأخرى على رفض الأنذار وكان أول الموقعين على ذلك وإن كان قد حذرهم من عواقبه ، وإن الوفد تولى الحكم نتيجة تكليف الملك الذي قبل الأنذار ، وعندما قبل النحاس تأليف الوزارة كتب إلى السفير البريطاني خطابا ورد فيه « لقد كلفت بمهمة تأليف الوزارة وقبلت هذا التكليف الذي صدر من جلالة الملك بما له من حقوق دستورية ، وليكن مفهوما أن الأساس الذي قبلت عليه هذه المهمة هو أنه لا المعاهدة البريطانية المصرية ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة يسمحان للحليفة بالتدخل في شئون مصر الداخلية وبخاصة في تأليف الوزارات أو تغييرها » . كما توضح الدراسة التاريخية أيضاً أن هذا الأنذار « لم يكن عدوانا على حرية الشعب وإرادته وإنما كان عدوانا على حرية القصر وإرادته (٣) » الذي كان يحكم منذ طرد الوفد من الوزارة من خلال أحزاب الأقلية ، وأن أولئك الذين انتقدوا الوفد من أحزاب الأقلية كان لهم باع طويل في إنتهاك الحقوق الدستورية للأمة وحرياتها وأنهم اقترحوا على النحاس تشكيل حكومة إئتلافية ولو كان قد فعل ذلك لما انتقدوه ، وأن الوفد لم يقدم الإنجليز أكثر مما قدمته الحكومات السابقة

(١) ' مقال بجريدة الجمهورية في ٢٧ أغسطس ١٩٧٥ .

(٢) أنظر الدراسة التي أعدها مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة بالأهرام والتي نشرت على أجزاء في جريدة الأهرام بتاريخ ٢٧ أبريل ، ١١ ، ١٨ ، ١٥ مايو ، ١ يونيو ١٩٧٣ .

(٣) رمضان : مرجع سابق ص ٢٠٦ .

عليه، وأن المنطلق النظري للوفد في تهادنه كان سليماً، ففي ذلك الوقت نظرت القوى المعادية للديمقراطية في مصر إلى الدول الفاشية نظرة الإعجاب وتحالفت مع القصر وبدأت في الاتصال بدول المحور ، بينما رأى الوفد في الفاشية خطراً لا يهدد إستقلال مصر وحسب بل نظامها الديمقراطي الدستوري أيضاً الذي ناضلت الجماهير من أجله وربطته بالأستقلال ، ومن ثم تهادنه مع الاحتلال ووقوفه مع دول الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية .

رغم صحة كل هذه الاعتبارات من الناحية العلمية فقد كانت حادثة ٤ فبراير مدمرة لسمعة الوفد وشعبيته ، فقد أعتبر الكثيرون أن الوفد جاء إلى الحكم على أسنة الحراب البريطانية ، وأستنتج البعض بأن إنجلتريه ما كان يمكن أن توجه إنذارها إلى الملك دون الاتصال سلفاً بالوفد ، وأن الواقعة تضمنت إهانة لرئيس الدولة المصرية - الملك - وإن ذلك كان شيئاً قاتلاً للوجدان المصري في وقت كانت الجماهير مازالت مرتبطة بشخص الملك الذي لم تكن مبادله قد انكشفت بعد، وبالذات في صفوف الجيش الذي اعتبر حصار الدبابات البريطانية لقصر غابدين بمثابة إهانة وطنية لمصر وللعيش .

وإذا كان إتهام الوفد بالفساد والتهادن مع الأنجليز من العوامل التي هددت سمعة الوفد، فقد كانت سياسته المتعلقة بارضاء الملك هي الحلقة الأخيرة في تدهور صورة الوفد أمام جماهيره ، ففي هذه المرة لم تكن المسألة تتعلق بإتهام الأحزاب المعادية أو المنشقين عن الوفد له ، ولكن بسياسة الوفد وإستعداد قاداته للتساهل مع تصرفات القصر غير الدستورية .

فقد جاءت وزارة الوفد الأخيرة لترفع راية التهادن لنفوذ الملك والسراى في شئون الحكم ، فراجع الوفد أمام اصرار الملك على تعيين حيدر باشا قائداً عاماً للجيش، وازداد تدخل رجال الحاشية في شئون السياسة والاقتصاد وانغمس بعض الوزراء في صفقات التمويل وأعمال المقاولات والتوريدات والمشتريات .

وعندما أثار مصطفى مزعى عضو مجلس الشيوخ بعض المسائل التي تمس تصرفات رجال الحاشية ، وبالذات واقعة صرف مستشفى المواساة مبلغ خمسة آلاف جنيه لكريم ثابت وموضوع الأسلحة الفاسدة في حرب فلسطين ، دافع فؤاد سراج الدين بإسم الحكومة عن الملك وحاشيته ، وادعت الحكومة أنها قامت بالتحقيق وثبت إنتفاء المسئولية ، كما كانت بعض قياداتها على إستعداد لإصدار تشريعات تقيد من الصحافة وتمس الحريات العامة ولكن الهيئة الوفدية البرلمانية اجتمعت ورفضت مشروعات القوانين الخاصة بها .

وإذا أردنا تلخيص عناصر أزمة الوفد يمكن عرضها فيما يلي :

١ - الانشقاقات المتعددة التي أضعفت القدرة التنظيمية للوفد وقسمت لجانها .

٢ - تغلغل عناصر لا تنتمى إلى التقاليد الوفدية إلى القيادة وتحويل دفعة الوفد إلى خدمة مصالح طبقية بما ترتب على ذلك من ازدياد الانفصال بين القيادة الرسمية للوفد والقيادات الشبائية له .

٣ - تدهور سمعة قيادة الوفد نتيجة الاتهام المستمر لها بالفساد واستغلال النفوذ والتهادن مع الإنجليز . دعم من ذلك سياسة وزارة النحاس الأخيرة وهي مهادنة القصر ، فقد كان المستفيد من هذه السياسة فى النهاية هو القصر . وأحزاب الأقلية فلم يكن يمكنه إرضاء القصر دون التخلي عن تقاليده وأدى ذلك إلى مزيد من إبتعاد الجماهير وغربتهم عنه .

٤ - توقيع معاهدة ١٩٣٦ ووجود الانطباع بأن القضية الوطنية قد أحرزت نصراً كبيراً بذلك ، وبرزوا مشاكل إقتصادية وإجتماعية جديدة مرتبطة بالتغير الاجتماعى والآثار التي ترتبت عليه ، وعجز قيادة الوفد عن مواجهة هذه المشاكل وعن الاستجابة للتيارات الاجتماعية الجديدة التي طرحتها القواعد الوفدية الشابة ، وإحساس الطبقات الشعبية

بأنها لم تستفد من عهد الاستقلال والدستور بما يجعلها تناضل من أجل الوفد ،
وظهور قوى سياسة جديدة تطرح برامج وحلولاً لهذه المشاكل وتجذب قدراً
من قواعد الوفد .

ذكرنا في بداية هذا الفصل أن الوفد كان هو « الأمة المصرية » أو
بتعبير معاصر هو « تحالف قوى الشعب » ، فقد كان كما رأينا يعبر عن جهة
وطنية عريضة إلتفت حول مطلب الاستقلال ، وبينما كان ذلك مصدر قوة
للوفاة في نضاله المبكر ضد الاحتلال ، فقد تحول إلى مصدر ضعف عندما
واجه الوفد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، وبدأت الانشقاقات
والاختلافات تنهشه نتيجة لإنهيار الائتلاف الذى قام الوفد تعبيراً عنه ، وأدت
عدم قدرة قيادة الوفد على الاستجابة لهذه المشاكل الجديدة إلى ظهور قوى
جديدة - على يمينه ويساره - تتخطى الوفد وتتخطى النظام القائم ، وكانت
أزمة الوفد وأفوله مؤشراً لسقوط النظام بأسره وهو ما حدث بالفعل .

ويمكن لنا فى هذا المجال الاستفادة من التحليل الرائع الذى يقدمه الأستاذ
طارق البشرى فى مؤلفه بعنوان الحركة السياسية فى مصر عن علاقة الوفد
بالنظام السياسى القائم قبل عام ١٩٥٢ (١) ، فقد كان للوفد صفة مزدوجة
فهو من ناحية المتحدث باسم الشعب المعبر عن مصالحه فى الاستقلال
والدستور ، ولكنه من ناحية أخرى كان حزب القانون والنظام : حزب
الشرعية الدستورية والتمسك بالقانون ولم يوجه جماهيره أبداً إلى تتخطى النظام
القائم ، وحتى فى أكثر الأوقات لادستورية وعدم إحتراماً للقانون فإن الوفد
لم ينتقد أسس الحياة السياسية وإنما انتقد ممارسات الحياة السياسية وسياسات
حكومات الأقلية ، بعبارة أخرى فمع أنه كان حزب الدفاع عن الشعب
إلا أنه كان فى نفس الوقت « حزب النظام » ولم يكن يستطيع أن ينظم
جماهيره بما يتخطى النظام القائم .

بل يمكن القول أن الوفد وبالدات فى المرحلة الخامسة من تطوره

بشعبيته الكبيرة وسياسته الإصلاحية الجزئية ومواقفه غير المؤيدة للإصلاح
الاجتماعى كان هو الضمانة الأساسية للنظام القائم ولعب دوره فى امتصاص
ثورية الجماهير وعزلها عن تنظيمات الرفض الاجتماعى والسياسى . ولا يقصد
بهذه العبارة إعطاء انطباع سلبي عن الوفد ، بل هى تشخيص موضوعى
للموقف الذى شهدته مصر وقتذاك . فالوفد بماضيه النضالى ، وقيادته
وتنظيمه ، كان مازال قادرا - حتى فى أوقات أزمته - على تعبئة
الجماهير وتحريك ولائها له ، بينما عجزت الأحزاب والتنظيمات الإصلاحية
والثورية الأخرى عن كسب ولاء الجماهير نتيجة ضعفها وتشرذمها من
ناحية ، ونتيجة لوجود الوفد كعقبة تحول دون وصولها إلى الجماهير من ناحية
أخرى ، وقد يجوز القول أن هذه التنظيمات أخطأت عندما طرحت نفسها
كبديل للوفد وربما لو قامت بدعم التيارات التقدمية بداخله أو انخرطت فيه
لكان تأثيرها أقوى وأجدى .

ولعل الوفد ظل فى ذلك أسيرا لظروف نشأته التاريخية ، فهو قد نشأ
فى إطار الثورة الوطنية الديمقراطية المصرية ضد الاحتلال الأنجليزى ،
واستمرت قيادة الوفد تلعب دوراً ثورياً ضد الأنجليز والقصر ، وأحزاب
الأقلية ، ولكن عندما كانت تنصر عليها لم يكن لديها ما تقدمه للجماهير وهكذا
لم يقدم الوفد برنامجاً ملائماً للمرحلة التالية للنضال ووقع بين مطرقة اليمين
وسندان اليسار .

وأدت كل هذه العوامل إلى فقدان الجماهير تدريجياً لثقتها بالوفد .
وازدیاد الدعوة إلى الإصلاح الاجتماعى خارجه ، وبإلغاء الأحكام العرفية
فى مايو ١٩٥٠ طفت كل المشاكل على السطح ، وشهدت مصر مناقشات
واسعة حول الفساد والإسراف والغلاء وسوء توزيع الثروة ، وبدأ الكفاح
الشعبى المسلح ضد الإنجليز فى منطقة القناة . وعندما استجابت قيادة الوفد
- فى عودة إلى تراثها الوفدى الوطنى الأصيل - إلى رغبة الجماهير وألغت
معاهدة ١٩٣٦ فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ وكذا إتفاقيتى السودان المبرمتين بين
مصر وبريطانيا فى ١٨٩٩ ، كان هذا القرار هو بداية سلسلة من التطورات

السريعة التي انتهت بسقوط الوفد ونظام الديمقراطية البرلمانية . « بهذا أدى الوفد كحزب للكفاح الوطني البرلماني مهمته ، واستعمل وحياته ، الوسيلة السلمية المشروعة ، في أقصى ما يمكن أن تصنعه وهي تقرير عدم شرعية وجود الاحتلال وشرعية كل ما يتخذه الشعب لمواجهة العدوان السافر ، وأعلن بالوسيلة السلمية بداية العمل المسلح ، وبالمشروعية عدم شرعية النظام القائم بدعائمه وأسس ، واستجاب لحركة التاريخ بأن نفي نفسه ، فكان عمله تكثيفاً لكل إنجازياته التاريخية وكان كذكر النحل أعطى حياته كلها في عمل مخلص واحد أنهى مبرر وجوده ولم يعد ثمة ما يضيفه إليه » (١).

ويبدو أن النحاس كان يدرك - بحس خفي - أن قرار إلغاء المعاهدة قد يكون آخر قرارات الوفد الكبرى في حياة مصر ، وتعكس كلماته هذا المعنى عندما قال « ألا هل بلغت . . اللهم فأشهد . . لقد وقعت معاهدة ١٩٣٦ من أجل خير مصر ثم ألغيتها من أجل خير مصر لقد بلغ الكتاب أجله » (٢).

وبتحرك الجيش في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تبدأ مرحلة ثالثة من تاريخ الوفد تخرج عن نطاق هذه الدراسة كانت آخر حلقاتها إلغاء تعدد الأحزاب في مصر والكفاح ضد هذا القرار الذي بلغ مداه في أزمة مارس ١٩٥٤ . . . ولكن هل انتهى الوفد فعلاً ؟ ربما يكون الوفد قد انتهى كتنظيم سياسي ، ولكنه كفكرة وكرمز وكأمل فسوف يبقى لفترة طويلة قادمة (٣).

(١) المرجع السابق ص ٤٨٥ .

(٢) صلاح الشاهد : مرجع سابق ص ٨٦ .

(٣) من الجدير بالذكر أن اسم الوفد يتكرر في الصحافة المصرية في السنتين الأخيرتين لأكثر من مناسبة وقد أوردت من قبل نماذج لذلك . يضاف إليها محاولة المهندس عبد المحسن حموده الاحتفال بذكرى وفاة النحاس في ميدان التحرير عام ١٩٧٥ والذي أوقفته السلطات المعنية . أنظر نص حكم محكمة القضاء الإداري في القضية التي رفعها المهندس حموده ضد الحكومة والتي كسبها في مجلة الصياد اللبنانية ، عدد ١٦١٨ بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٧٥ ص ٣٧ - ٣٩ ، كما احتفلت نقابة المعلمين في إجماع كبير بذكرى وفاة سعد والنحاس عام ١٩٧٦ ، ونشر إبراهيم طلعت أحد النواب الوفديين مذكراته في مجلة روز اليوسف خلال عامي ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، كما تقدم عبد الحليم رمضان المحامي بطلب لإحياء حزب الوفد ورفع قضية في مجلس الدولة بخصوص حقه في ذلك أنظر أخبار اليوم بتاريخ ٧ فبراير ١٩٧٦ .

وقد يكون من الصعب تصور أن يعود الوفد بشكله القديم إلى الحكم مرة أخرى في المستقبل نظراً لتغير الظروف والمشاكل تغيراً جذرياً ، ولكن من المؤكد فإن أى نظام سياسى فى مصر لن يفلح له إستقرار حقيقى ما لم ينهل من البنايع التى نهل منها الوفد : بنايع الوطنية المصرية ، والدستور ، والديمقراطية ، والوحدة الوطنية .

المبحث الثاني

أحزاب الاقلية

بصدور تصريح ٢٨ فبراير وإعلان الدستور المسمى ، وبدء الحياة البرلمانية كان من الطبيعي أن تنشأ الأحزاب السياسية ، ومن ثم فقد شهدت مصر عدداً من الأحزاب الصغيرة التي لم تستطع أن يكون لها من الوجود الشعبي ما يعادل الوفد وهي حزب الاحرار الدستوريين ، والحزب الوطني ، والهيئة السعدية ، والكتلة الوفدية ، وحزب الاتحاد ، وحزب الشعب . لذلك اشتركت كلها ، وبدرجات متفاوتة ، في معاداة الوفد والتشهير به :

وقد اتصفت هذه الأحزاب عموماً بصفتين :

أولاهما : التناقص الصارخ بين مبادئها المعلنة وسياساتها العملية عندما تكون في الحكم .

وثانيتهما : الانتهازية السياسية التي تملأت في إستعدادها للبطش بالدستور وإنتهاك أحكامه وتقييد الحريات من أجل الوصول للحكم أو الإنفراد به كما سوف نرى من الدراسة .

وإذا حاولنا تطبيق المعايير العامة المختلفة لدراسة الأحزاب عليها يتضح لنا أنه من زاوية قبول شرعية النظام القائم فقد قبلت كلها العدل في إطار قواعد الحياة السياسية ، وكانت على إستعداد للتعاون مع القصر للوصول إلى الحكم وتحقيق إرادته ، وبإستثناء وزارة صدقي التي ألغت دستور ١٩٢٣ وأصدرت دستور ١٩٣٠ فقد تحركت كل الوزارات الأخرى في إطار هذا الدستور والمؤسسات السياسية التي أقامها ، ومن زاوية القوة العددية أو التأييد الشعبي فقد اندرجت كلها في إطار أحزاب الأقلية التي لم يقدر لاحدها

الحصول على أغلبية شعبية إلا في ظل تزوير الانتخابات وتشويه الإرادة الشعبية ، وعادة ما كان ذلك يحدث عندما تتم الانتخابات تحت إشراف وزارة من أحزاب الأقلية ، ومن زاوية التنظيم كانت كلها أحزاب صفوة لم تمتلك تنظيماً ، وكانت في الواقع أقرب إلى « الشلل » أو الأجنحة منها إلى الأحزاب بالمعنى العلمى الدقيق ، ومن زاوية البرامج رفعت كلها شعارات وطنية عامة غاب عنها البعد الإجتماعى ، وهكذا لا يمكن التمييز بين هذه الأحزاب على أساس أى من هذه المعايير السابقة .

ومن ثم فإننا نقترح أن يكون التمييز على أساس معيار ظروف النشأة والتكوين ، وحسب هذا المعيار يمكن التمييز بين ثلاثة أنماط من أحزاب الأقلية ندرسها في المطالب الثلاثة التالية :

المطلب الأول :

أحزاب الإنشقاق وهى تلك التى نشأت نتيجة إنشقاق عن الوفد ، وتشمل الأحرار الدستوريين والهيئة السعدية والكتلة الوفدية .

المطلب الثانى :

أحزاب القصر وهى تلك التى نشأت بتأييد من الملك والسراى ، وتشمل حزبى الاتحاد والشعب .

المطلب الثالث :

الحزب الوطنى الذى نشأ قبل الاستقلال واستمر بعده .

المطلب الأول

أحزاب الانشقاق

أولا - حزب الأحرار الدستوريين (١) :

تكون الحزب في ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ برئاسة علي يكن وكان يعد بصفة عامة الحزب الثاني بعد الوفد وقام بدور المعارضة ، كما اعتبر إمتدادا لحزب الأمة القديم الذي سعى إلى تأكيد سلطة الأمة بين القصر والإنجليز ومثل حركة كبار الملاك الراغبين في المشاركة في الحكم مع السراى والمتعاونين لتحقيق هذا الهدف مع الإنجليز ، وتتالى على رئاسته علي يكن وعبد العزيز فهمي ومحمد محمود و محمد حسين هيكل ، وكانت « السياسة » هي الجريدة المعبرة عنه .

وترجع ظروف نشأة الحزب إلى الإنشقاق الأول الذي وقع داخل الوفد في مايو ١٩٢١ وماتلاه من صراع مرير بين سعد وعبدلى ، ويبدو أن علي كان متردداً في قبول فكرة إنشاء الحزب ، فعندما كان في لندن في أعقاب فشل مباحثاته مع لورد كرزون أرسل إليه ثروت يخبره برغبة بعض أنصاره في إنشاء حزب تحت رئاسته ، فتحفظ علي على أساس أن ذلك سوف يؤدى إلى مزيد من الخصومة مع سعد والوفد وأن صحته لم تعد تساعده على العمل المضنى ، ويمكن تفسير موقفه هذا بعاملين :

(١) في هذا الموضوع أنظر د . أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى من الإحتلال إلى المعاهدة (القاهرة ، ١٩٦٧) ص ١٤٠-١٤٤ ، د . محمود زايد : من أحمد عرابى إلى جمال عبد الناصر : الحركة الوطنية المصرية (بيروت ، ١٩٧٣) ص ١٣٩-١٦٠ ، عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ حتى سنة ١٩٣٦ ص ٣٧٧-٣٧٩ ، د . الخطيب : مرجع سابق ص - ١٣٥ ، لاندو : مرجع سابق ١٩٦٩-١٧٣ .
أنظر نص برنامج الحزب في مجلة الطليعة ، السنة الأولى ، عدد ٣ (مارس ١٩٦٥)
ص ١٤٢-١٤٥ .

١ - إن عدلى لم يتعود على الخصومة الحزبية والعمل السياسى الحزبى ،
واتسمت حياته عموماً بالراحة والدعة والهدوء .

٢ - إعتقاد عدلى بأنه عقب فشل المباحثات سوف يعود إلى التنسيق
والتعاون مع سعد والوفد .

ولكن الاستقبال السيء الذى قوبل به عدلى عند عودته إلى القاهرة
والذى أعتقد أنه من تنظيم الوفد ، أدى به إلى تغيير رأيه وإدراك أن
إحتمال العمل مع الوفد لم يعد ممكناً (١) .

نشأ الحزب فى هذه الظروف لتأييد وزارة ثروت فى أعقاب صدور
تصريح ٢٨ فبراير حتى لا يصبح الميدان خلواً على الوفد ، والدعاية لمشروع
الدستور وذلك فى مواجهة ضغط الملك من أجل تعديله لإعطاء مزيد من
السلطات له ، لذلك لم يكن من الغريب أن ينضم أعضاء لجنة الدستور إلى
الحزب وأن يعلن عنه بعد ستة أيام من رفع اللجنة لمشروع الدستور وقانون
الإنتخاب إلى رئيس الوزراء .

وفى ٣٠ أكتوبر عقد اجتماع حضره ما يقرب من ٣٠٠ شخص ألقى فيه
عدلى بكن خطاباً دافع فيه عن تصريح ٢٨ فبراير ، ثم قرأ محمد محمود
مبادئ الحزب ، وأنتخب مجلس إدارة من ثلاثين عضواً بواسطة الجمعية
العمومية للحزب وانتخب عدلى رئيساً ، ومحمد محمود نائباً له ، ومحمد
على سكرتيراً .

(١) رمضان : مرجع سابق ص ٢٧٧ أنظر كذلك بالتفصيل :

M. Zayid, The origins of the Liberal Constitutional Party in Egypt,
P.m. Holt., ed., Political and Social Change in modern Egypt
(Oxford University Press, 1968), p. 344.

من حيث العضوية كان الحزب هو بتعبير لاندو (١) حزب البورجوازية الكبيرة ، فضم كبار ملاك الأرض والأعيان من العناصر التركية وكذلك من المصريين الذين نظروا بعين الريبة إلى الحركة الشعبية التي مثلها الوفد والتي رأوا فيها تهديداً محتملاً لمصالحهم ، كما ضم العديد من أعضاء حزب الأمة والجمعية التشريعية ، وعدد من المثقفين الليبراليين الذين ارتبطوا من قبل بالحزب الديمقراطي ، وأعضاء جماعة مصر المستقلة التي كانت قد أنشئت لتأييد عدلى خلال المفاوضات ورأسها حافظ عفيفي ، ويعتبر الأحرار الدستوريين من الناحية التاريخية إمتدادا لحزب الأمة (٢) الذي سبق الحديث عنه سواء من حيث المصالح التي مثلها الحزب ، أو السياسات التي دافع عنها ، أو حتى من حيث الشخصيات فمحمد محمود هو ابن محمود باشا سليمان أحد مؤسسي حزب الأمة ، وحسن عبد الرازق عضو مجلس الإدارة كان أحد مؤسسي حزب الأمة ، واحمد لطفى السيد كان رئيس تحرير الجريدة لسان حال حزب الأمة ، وهكذا فقد اتسم الحزب بطابع النخبة من الأعيان والمثقفين لذلك لم تستقبله الطبقات الشعبية بالترحيب ، بل ووجه بالوجوم والإستنكار الذي بلغ حتى الرمي بالحيانة .

لقد ولد الحزب ميتا من الناحية الشعبية ، واهتمته بعض الصحف بالاستعداد للتفريط في الحقوق الوطنية المصرية نتيجة حرص قادته على الاتفاق مع الإنجليز ، ووضح هذا الاستنكار الشعبي في واقعة إغتيال إثنين من قادته بعد أيام قليلة من إنشائه أثناء خروجهما من دار الحزب .

وانطلقت مبادئ الحزب من ثلاثة اعتبارات (٣) :

أولها : قبول تصريح ٢٨ فبراير الذي « يجب أن يعتبر نجاحاً سياسياً ، ولا محل للارتياب في هذا النجاح ، وأن كان الحزب قد اعتبر الاستقلال

(١) لاندو : مرجع سابق ص ١٧٢ .

(٢) يختلف مع د . أحمد عبد الرحيم مصطفى الذي يذكر أن حزب الأحرار شغل المكان

الذي كان يشغله حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية مرجع سابق ص ١٤٠ .

(٣) نص المبادئ وخطبة عدلى يكن في إفتتاح الإجتماع المؤسس للحزب في مجلة الطلبة .

مرجع سابق .

المصرى غير كامل لذا نصت أحد مبادئه على ضرورة العمل لاستكمال الاستقلال .

وارتبط بذلك قبول مبدأ المفاوضات لحل المسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا ذلك أنه لا يوجد تناقض بين المطالب المصرية والمصالح البريطانية « مادامت مصر لا تطلب إلا حقها في الحياة كسائر الأمم المتمدنه ومتى كانت بريطانيا العظمى لا تطلب إلا صيانة مصالحها صيانة مجردة عن فكرة التدخل في شئون بلادنا » .

ثانيها : أن النظام الدستوري هو نظام الحكم اللائق بأمة عريقة مثل مصر ، وهو الذى يلائم « ما لجلالة الملك من الميول الشريفة والمقاصد السامية لارتقاء شعبه في مدارج الفلاح » .

ثالثها : أهمية تكوين الأحزاب في الحياة السياسية فالحزب هو « البيئة الوحيدة التى تكمل فيها التربية السياسية للأفراد . بل هو النظام الكفيل باستمرار المبادئ عاتشة زمنا طويلا ... وهى أدوات التفاهم السريع فى المجالس الكثيرة العدد » كما أن الأحزاب تقوم بتدعيم أسس النظام الدستوري والحفاظ على القانون والنظام والوقوف ضد الشهوات السياسية .

أما مبادئ الحزب فقد نصت على الاستمرار فى العمل لاستكمال إستقلال مصر إستقلالا فعليا تاما ، وإنهاء الإحتلال البريطانى وذلك عن طريق المفاوضات على أن الأمور التى احتفظت بها بريطانيا يجب أن لا يؤدى الاتفاق على شىء منها « إلى المساس بأى حال من الأحوال باستقلال مصر أو تعطيل أى مظهر من مظاهره » والتمسك بعدم فصل السودان عن مصر ، واشتراك مصر فى عصبة الأمم دولة مستقلة ذات سيادة ، وتأييد النظام الدستوري ، والمحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش (م ١) .

وعلى الجانبين الإقتصادى والإجتماعى تضمنت المبادئ « الدفاع المستمر عن حقوق الفرد وتنمية أسباب قدرته وعمله فلا تقيد حريته إلا فى مصلحة عامة لا صارف لها (م ٥) ، ومحاربة الأمية ونشر التعليم وتحسين الخدمات

الصحية (م ٧ ، ٨) ، وترقية الزراعة والصناعة (م ١٢ ، ١٣) ، وتعميم شركات التعاون بأنواعها (م ١٥) والسعى في توزيع الضرائب توزيعاً عادلاً (م ١٠) ، وضرورة تنظيم العلاقات في المصانع والمتاجر بين العمال وأرباب الأعمال على قاعدة العدل إتقاء للأمراض الاجتماعية الناشئة عن تحكم أحد الفريقين (م ١٨) .

وفي مجال المقارنة بين الوفد والأحرار الدستوريين يرى البعض أن الخلاف بينهما لم يكن في الأهداف فكلاهما دعا إلى الإستقلال التام ووحدة وادى النيل وإنما في الأساليب والطرائق ، فبينما سعى كلاهما إلى الإستقلال من خلال المفاوضات أراد الوفد أن يكون ذلك بشكل أسرع ولم يتردد في استخدام أساليب التهيج الجماهيري والضغط الشعبي ، بينما كان حزب الأحرار يقبل بالإستقلال بشكل تطوري تدرجى ، ولم تجتذبه أساليب النضال الجماهيري وإنما ركن إلى قيم الاعتدال والتوسط (١) .

واعتقادنا أن هذا الرأي يغفل الفروق الأساسية بين الحزبين التي تمثلت في طبيعة العضوية والفئات الاجتماعية المكونة لكل منهما ، فبينما كان الوفد جهة وطنية عريضة تلعب الطبقة الوسطة المصرية الصاعدة فيها دوراً حيوياً ، وتعتبره الجماهير الشعبية المعبر عن مصالحها ، كان حزب الأحرار هو تنظيم كبار ملاك الأرض المنفصل نسبياً عن الجماهير . لذلك اعترف الحزب بتصريح ٢٨ فبراير واعتبره نصراً ، وكان بحكم المصالح الطبقية لأعضائه على صلة أكبر بالقصر وهو ما يجعل الفارق بين الحزبين أكثر عمقاً من مجرد الاختلاف على الأساليب .

ولعل استعراض الدور الذى قام به الحزب من الناحية العملية يوضح ذلك ويكشف عن الأزمة التي واجهت الحزب منذ بدايته ، فمن ناحية ورث الحزب تراثاً من العداء لاستبداد القصر والرغبة في المشاركة في السلطة السياسية ، وكان ذلك يضع الحزب في صف الدستور وضد معسكر القصر ، ولكن من ناحية أخرى فقد رأى الحزب أن الإرادة الشعبية تميل بشكل

(١) زايد : مرجع سابق ص ٣٤٥ .

جارف إلى صف الوفد الأمر الذى جعل للحزب مكاناً هامشياً في البرلمان وأوجد تناقضاً بين مصالحه والحياة النيابية ، وبينه وبين الوفد .

وباستعراض نتائج الانتخابات البرلمانية خلال فترة الدراسة يتضح أن الحزب حصل في انتخابات ١٩٢٤ على ٢٠ مقعداً أى ٩,٥٪ من نسبة عدد المقاعد ، وازدادت في انتخابات ١٩٢٥ إلى ٤٠ مقعداً أى بنسبة ١٩٪ ثم انخفضت في انتخابات ١٩٢٦ إلى ٢٩ مقعداً بنسبة ١٣,٧٪ ، وفي انتخابات ١٩٢٩ انخفضت إلى ٥ مقاعد بنسبة ٢,٢٪ ، وفي انتخابات ١٩٣٦ حصل على ١٥ مقعداً بنسبة ٦,٥٪ ، وفي انتخابات ١٩٣٨ التى أشرف عليها الحزب في عهد وزارة محمد محمود حصل تحالف الأحرار والشعب والاتحاد على ١٠٥ مقعداً بنسبة ٣٩,٨٪ ، وفي انتخابات ١٩٤٥ حصل على ٧٥ مقعداً ٢٨,٤٪ ، وفي انتخابات ١٩٥٠ حصل على ٢٧ مقعداً بنسبة ٨,٥٪ .

من هنا أزمة الحزب وتذبذبه بين جبهة الشعب ومعسكر السراى ، وأن كان لا يمكن إعتباره مجرد أداة أو صنعة للقصر بدليل أن الملك قام بإنشاء أحزابه الخاصة كالاتحاد والشعب ، فقد كان حزب الأحرار هو وريث حزب الأمة ، وورث منه عداؤه للقصر ولاستبداد السراى وهو ما تمثل في معركة إصدار الدستور ودفاع الأحرار عن مشروع الدستور الأصيل ، بل لقد كان أحد أسباب قيام الحزب هو مقاومة نزعة القصر الاتوقراطية والدفاع عن الدستور . وهكذا فمن وجهة نظر الملك فقد كان الأحرار - مثل الوفد - يريدون الاستئثار بالحكم بإسم الدستور ، ولذلك فقد كان الأحرار أحد الأدوات التى يستخدمها الملك ولكنه لم يتردد في طرد الحزب من الحكم عندما تسنح له الفرصة أو تستغل الاداة غرضها .

ولعله من سخرية الاقدار أن حزب الأمة كان من الأصوات المبكرة التى دعت إلى الدستور وحقوق الشعب ، ولكن عندما تبين أن قوة الشعب هذه اتجهت إلى الوفد وليس إلى وريثه - الأحرار - كان على استعداد

للتعامل مع عدوه التقليدى - الملك - الذى كان سرعان ما ينبذه بعد مدة :
واستمر هذا الخط المتذبذب أحد سمات الحزب (١).

من الناحية التاريخية لعب الحزب دوراً هاماً فى إصدار دستور ١٩٢٣
وخاض المعركة بقوة ، فوجه عبد العزيز فهمى خطاييه المفتوحين فى ١٦
مارس و ١٥ أبريل ١٩٢٣ إلى يحيى إبراهيم رئيس الوزراء مطالباً فيهما
بالإسراع فى إصدار الدستور فى صورته الأصلية وعدم الإذعان لرغبات
القصر ، ذلك أن أفراد القصر بالتعديل هو أمر غير مقبول ويخالف تصريح
٢٨ فبراير « فالشعب المصرى سيد صاحب حق أصيل فى الدستور ومتعاقد
أصيل فيه . ومن ثم فلا يملك أحد كائناً من كان إصدار الدستور بدون
إشراك هذا الشعب رجالاً ونساء وكهولاً وفتيان ، حتى اللجنة فى بطون
أمهاتهم » (٢) .

أما فى الفترة التى تلت إصدار الدستور فقد كان الحزب أحد القوى
التي ساهمت فى تشويه الحياة البرلمانية من خلال إستعداده لضرب الإرادة
الشعبية للوصول إلى الحكم أو الإنفراد به وللحزب سجل حافل فى هذا الصدد .

فقد ساهم الحزب فى أول إنقلاب دستورى بعد إستقالة الوزارة الشعبية
عام ١٩٢٤ ، وابتهج الأحرار واشتركوا فى حملة الاتهامات ضد الوفد وتحميله
مسئولية ما حدث ، ولكن سرعان ما نشب الخلاف بين الأحرار والاتحاد
لسماح الثانى للقصر بالتدخل فى شئون الحكم والسيطرة المباشرة على السلك
الدبلوماسى والتوسع فى إنشاء السفارات والقنصليات لتعين المرضى عنهم من
القصر ، وطرد الحزب من الحكم عام ١٩٢٥ بخصوص أزمة كتاب الإسلام
وأصول الحكم الذى ألفه الشيخ على عبد الرازق شقيق محمود عبد الرازق
أحد زعماء الحزب

(١) محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور (القاهرة ، ١٩٥٥) ص ٤٤ .

(٢) رمضان : مرجع سابق ص ٣٩٠ ، وجدير بالذكر ان عبد العزيز فهمى لم يكن
عضواً فى الحزب وقتذاك وإنما كان وئيق الصلة به ثم أصبح رئيسه فى عام ١٩٢٤ أنظر مذكراته ،
مرجع سابق ص ١٤٩-١٥٠ .

وخلص ظروف هذه الأزمة في مطلع الملك فؤاد إلى إحياء الخلافة في مصر بعد أن ألغاه مصطفى كمال في تركيا ، وذلك بسبب ما يمكن أن تسبغه عليه من هيبة ولتأكيد سلطانه في مواجهة المؤسسات الدستورية ، لذلك بدأ بعض أنصار السراي من العلماء يدعون للفكرة وأنشئت لجان الخلافة للدعوة إليها ولتبيان أحقية الملك فؤاد بها .

في هذه الظروف أصدر الشيخ علي عبد الرازق كتابه الذي أوضح فيه أن الاسلام لم يقرر نظاماً خاصاً للحكومة ولم يفرض على المسلمين شكلاً بدائته من أشكال الحكم ، وأن تنظيم الدولة هو أمر متروك للبشر في إطار مبادئ الاسلام . ووجهت آراء الشيخ ، وحقق معه بواسطة هيئة كبار علماء الأزهر التي قررت إخراجهم من زمرة العلماء عقاباً له ، وعندما حاول عبد العزيز فهمي وزير الحقانية المكلف بفصل الشيخ بحث اختصاص هيئة كبار العلماء بإصدار مثل هذا الحكم وتأثيره على وضعه المالي والوظيفي ، تدخل الملك وطلب من رئيس الوزراء تحيير فهمي بين تنفيذ الحكم أو الاستقالة ، وعندما رفض كليهما قام الملك بإقالته في ٥ سبتمبر بمرسوم وتضامن الوزراء الدستوريون مع رئيسهم - بعد تردد - واستقالوا من الوزارة ، وأدى ذلك إلى تقارب مع الوفد .

ولكن الأحرار لم يتعظوا ، فشاركوا في إنهاء وزارة النحاس الإئتلافية نتيجة رغبتهم في الإنفراد بالسلطة وتصور أن موت سعد قد أضعف الوفد ، لذلك ففي يونيو ١٩٢٨ ، ونتيجة تنسيق بين الأحرار والقصر كما توضح ذلك الوثائق الإنجليزية ومذكرات الدكتور محمد حسين هيكل ، قام محمد محمود بالإستقالة ، وتنازلت إستقالات الوزارة الدستوريين ، واتخذ الملك ذلك ذريعة لإقالة الوزارة وتكليف محمد محمود بتشكيل وزارة القبضة الحديدية التي أعلنت تعطيل الإنتخابات لمدة ثلاثة سنوات وحكمت البلاد بدون برلمان لمدة خمسة عشر شهراً ، وبرر هيكل ذلك في مذكراته بأن الشعب كان مضللاً تحت تأثير الدعاية وبالتالي لم يكن يستطيع الحكم على الأمور حكماً سليماً .

ومرة ثانية عاد الأحرار إلى جبهة الشعب فرفضوا الاشتراك في وزارة صدقي كما عارضوا الدستور الذى أصدره ، وقاطعوا إنتخابات ١٩٣٠ ، وتكونت لجنة مشتركة من الأحرار والوفد لتنظم تطبيق قرار مقاطعة الإنتخابات وأعلن « عهد الله والوطن » ميثاقاً للتعاون بين الحزبين ، وقام رئيساً الحزبين بزيارات مشتركة لعديد من مدن القطر .

وللمرة الثالثة يتعاون الأحرار مع القصر فعندما أقال الملك وزارة النحاس في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ خلفتها وزارة محمد محمود التى تمتعت بتأييد القصر الكامل ، ونظم الأحرار إنتخابات ١٩٣٨ التى كانت نتيجتها دليلاً على مدى التلاعب الذى حدث فيها والذى تمثل فى أمرين :

١ - قيام الحكومة بتعديل البوائر الإنتخابية قبل الإنتخابات بما يحقق مصلحة مرشحها .

٢ - إجراء الإنتخابات على يومين بحيث تجرى فى الوجه القبلى فى يوم وفى الوجه البحرى بعد يومين . وبالفعل تمت فى الأول يوم ٣١ وفى الثانى يوم ٢ إبريل ، وكانت الحجة الرسمية هى المحافظة على الأمن والنظام ولكن الحقيقة أن الحزب كان أكثر إطمئناناً للوجه القبلى فاراد أن تظهر نتيجتها أولاً لكى يؤثر ذلك فى مجرى الإنتخابات (١) .

ولكى يبرز الملك رضاه عن الحكومة قبل الإنتخابات قام بالانعام على محمد محمود بقلادة فؤاد الأول فانتقلت رتبته من صاحب الدولة إلى صاحب المقام الرفيع وكذلك على كل الوزراء برتب ونياشين (٢) .

واشترك الحزب فى كل وزارات الأقلية التى حكمت مصر منذ إقالة وزارة النحاس فى أكتوبر ١٩٤٤ حتى إنتخابات ١٩٥٠ ، وأيد الحزب حكومة الوفد فى قرارها بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ (٣) .

(١) د . محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، جزء ثانى (القاهرة ،

١٩٥٣) ص ٧٠-٧١ .

(٢) التفاصيل فى المرجع السابق ص ٧١-٧٣ .

(٣) كلمة الرئيس هيكل باشا فى إحتفال الأحرار الدستوريين بعيد الجهاد فى ١٣ نوفمبر

١٩٥١ ص ٢٥-٢٧ .

من الناحية التنظيمية لم يتضح إلزام أعضاء الحزب بالولاء له أو الإلتزام التنظيمي بقراراته ، ويبدو ذلك من أكثر من واقعة فعندما تولى على ماهر الوزارة بعد محمد محمود في أغسطس ١٩٣٩ استمر النواب والشيوخ الدستوريين في تأييد على ماهر ، وعندما طلب محمد محمود من الوزراء الدستوريين الاستقالة من وزارة حسن صبرى عام ١٩٤٠ لم يستجيبوا له ، ومن واقع مذكرات د . هيكل يتضح أنه لم يكن هناك إلزام حزبي بقرارات معينة ، وكان رئيس الوزراء يطرح موضوعات في مجلس الوزراء لم يناقشها من قبل في داخل الحزب أو مع زملائه الوزراء من أعضاء الحزب ، مثلما حدث عام ١٩٣٩ عندما عرض محمد محمود رئيس الوزراء لإقتراحا بانضمام مصر إلى ميثاق سعد أباد دون استشارة حزبه في هذه الخطوة (١) .

وهكذا كان حزب الأحرار الدستوريين من أحزاب الأقلية التي لم يكن لها تنظيم قوياً ولا تأييداً شعبياً واضحاً ، ووقع الحزب في تناقض بين تراثه الديمقراطي المعادى لاتوكراتية القصر ، وشعور قادته بأنه لا أمل له في الوصول إلى الحكم في ظل أغلبية الوفد الساحقة أو حتى إمكانية لعب دور المعارضة بشكل محسوس وفعال ، ومن هنا كان موقف الحزب المذبذب وسياساته المتناقضة .

ثانياً : الهيئة السعدية (٢) :

تكونت الهيئة السعدية في ٤ يناير سنة ١٩٣٨ كنتيجة لإنشاق محمود فهمي النقراشي وأحمد ماهر الذي سبق أن تعرضنا له ، وأصدرت جريدة الأساس كناطق بلسان الهيئة ، وسميت الهيئة بالسعدية للإيجاء بأن أنصارها هم الحفظة الحقيقيون لمبادئ سعد زغلول وأفكاره بعد أن انحرف النحاس بالوفد عن هذه المبادئ ، وكان الهجوم على الوفد وتجريحه أحد الخطوط

(١) هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ص ١٤٧-١٤٩ ، وكذلك رمضان تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩٣٧ حتى سنة ١٩٤٨ ، جزء أول ص ١٥٢ .

(٢) الخطيب : مرجع سابق ص ١٠٧-١٢٧ وكذا مجلة الطليعة ، السنة الأولى ، عدد ٤ ، أبريل ١٩٦٥ ص ١٣٧ .

الأساسية في دعاية الحزب وبرامجه ، وعلى سبيل المثال في بيان الدعوة الانتخابية الذي أصدره رئيس الهيئة بمناسبة إنتخابات ١٩٥٠ ورد في وصف الوفدين أنهم جعلوا الأمة مطية لأهوائهم وشهواتهم واستعانوا بالأجنبي في الوصول إلى الحكم ، وأغرقوا البلاد وعودا زائفة وعبارات جوفاء حتى إذا أدركوا مقاعد الحكم أسكرتهم مطاعمهم وألهمتهم دنياهم ، ووصف الوفد بأنه الحزب « الذي استغل قوت الشعب وآلامه ليثري منه أنصار وزعماء . . الذي تولى الحكم على دبابات الإنجليز (١) » .

ومن الغريب أن هذه الهيئة التي ضمت بعضا من قادة الوفد التقليديين الذين لعبوا أدوارا هامة في الكفاح الوطني المصري أصبحت حربا على الشعب بعد ذلك ، فتعاونت مع السراى وساعدته في تحقيق أهدافه ، واشتركت في تزوير الإنتخابات ، وكان ثالث - وآخر - رئيس لها وهو إبراهيم عبد الهادى قد شغل منصب رئيس الديوان الملكى .

واشتركت الهيئة السعدية في عديد من وزارات القصر التي تتالت على حكم مصر في نهاية الثلاثينيات وخلال الأربعينيات - بإستثناء فترة حكم الوفد من ١٩٤٢ إلى ١٩٤٤ - وتولى رؤسائها الثلاثة أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى وإبراهيم عبد الهادى رئاسة الوزارة ، واغتيل منهم إثنان : الأول أحمد ماهر لقيامه بإعلان الحرب في صف الحلفاء في فبراير ١٩٤٥ ، والثانى النقراشى لقيامه بحل جمعية الأخوان المسلمين في نوفمبر ١٩٤٨ .

من حيث العضوية يشار عادة إلى أن هذا الحزب كان هو حزب الرأسمالية الصناعية وكبار المالىين المصريين (٢) ، واجتذب الحزب أنصاره من

(١) نص البيان في جريدة الأهرام بتاريخ ٣ أكتوبر ١٩٥٠ .

(٢) أنظر على سبيل المثال طارق البشرى : مرجع سابق ص ٢٠ ، د . محمد أنيس و د . رجب حراز : ثورة ٢٣ يوليو وأصولها التاريخية ص ١٤٩ ، شهلى عطيه الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٦ (القاهرة ، ١٩٥٧) ص ٨٢-٨٣ . ولكن حشيش لا يجد دليلا على هذا الرأى . مرجع سابق ص ١٢٠-١٢١ كما أن الإحصاءات التي يوردها د . الدسوقي عن نسبة كبار ملاك الأرض في الوزارات والبرلمانات تدعم هذا التحفظ .

المثقفين والموظفين ذوى المناصب العالية والطبقة الوسطى العليا والعناصر التجارية والصناعية ، وأن كان من الملاحظ أن نسبة كبار ملاك الأرض من النواب السعديين كانت فى تزايد مستمر فى برلمان ١٩٣٨ مثلث ٤٩,٤ ٪ من عدد النواب السعديين وارتفعت فى برلمان ١٩٤٥ إلى ٥٣,٩ ٪ وفى برلمان ١٩٥٠ إلى ٧١ ٪ (١) .

وتضمن قانون الهيئة السعدية عددا من الأهداف الوطنية والاجتماعية العامة مثل ضرورة إتحاد القوى الوطنية للحصول على الاستقلال ، وإعادة النظر فى الأحزاب القديمة ، وإعادة تنظيم الأوضاع الاقتصادية وإصلاح النظام المالى ، وتطوير الزراعة والصناعة والتجارة ، ومحاربة الأمية ، ومراعاة علاقات الصداقة والتحالف مع بريطانيا على أساس إعرافها باستقلال مصر .

وفى خطاب لأحمد ماهر فى ١٩٣٧ حدد فيه خطة عمل الهيئة السعدية تحدث عن ضرورة « العمل على تحقيق أسباب الأتحاد والتعاون والتضامن بين سائر المصريين وتعبئة قوى الشعب جميعاً وتنظيمها للقيام بأعباء الاستقلال والاستفادة بكفاءة الأكفاء - أيا كانوا - للاضطلاع بمسئولية الحكم والتوجيه وتغيير الأساليب السياسية التى اقتضتها الظروف الماضية والتى أصبحت لا تتفق والعهد الجديد » (٢) . كما تحدث عن احترام الدستور ، وكفالة الحريات ، وتحقيق العدل ، « وأحكام أسباب الصداقة بيننا وبين حليفنا العظيمة بريطانيا العظمى » .

وعند تولى أحمد ماهر الوزارة فى أكتوبر ١٩٤٤ أعلن أن سياسة حكومته ستكون هى سياسة الهيئة التى تتمثل فى تحقيق المطالب الوطنية ، وتحسين مستوى المعيشة ، وإصلاح النظام المالى ، وتنفيذ بعض المشروعات مثل كهربة خزان أسوان .

(١) الخطيب : مرجع سابق ص ١١٣ هامش ١

(٢) الطليعة ، مرجع سابق .

من الناحية العملية اشتركت الهيئة في إنتخابات مارس وإبريل ١٩٣٨ التي أدارها محمد محمود بعد إقالة حكومة النحاس الدستورية، وحصلت على عدد كبير من الأصوات رغم أنه لم يكن قد مضى على إنشاءها سوى شهرين، واشترك السعديون في أغلب وزارات القصر التي تكونت منذ ذلك الوقت، فقد أشتركوا في وزارة علي ماهر الثانية في أغسطس ١٩٣٨، وكذا في وزارة حسن صبرى في يونيو ١٩٤٠، ولكنهم استقالوا منها لرفض الوزارة دخول الحرب في صف الحلفاء، ومع ذلك فقد عادوا للاشتراك في وزارة حسين سرى الثانية في يوليو ١٩٤١ دون أن تكون مصر قد أعلنت الحرب بعد.

وشكل أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية الوزارة في أكتوبر ١٩٤٤ بعد إقالة وزارة الوفد مع علمه بان الإقالة غير دستورية أن الوفد هو حزب الأغلبية البرلمانية، وبدلاً من نصيح الملك بالدعوة إلى إنتخابات حرة تحت إشراف وزارة محايدة تكررت تجربة ١٩٣٨، فتكونت وزارة من السعديين والأحرار الدستوريين والحزب الوطني والكتلة قامت بالإشراف على الإنتخابات، وأحرز السعديون وأنصارهم فيها نجاحاً كبيراً، وعندما اغتيل أحمد ماهر في فبراير ١٩٤٥ عين النقراشي رئيساً للوزراء مع الإبقاء على الوزارة كما هي (١) مع أن التقاليد الدستورية تقضى بإعادة تشكيلها.

وهكذا في مجال تقييم مشاركة الهيئة السعدية في الحكم يمكن القول إنها ساهمت في نقل السلطة من الشعب إلى السراى، واشتركت في تدعيم سلطة الملك وتأيد تصرفاته غير الدستورية، فقد اشترك السعديون في وزارات القصر، وزيفوا الإنتخابات، وفي ظل البرلمان السعدى زاد عدد المستقلين من الوزراء ولم يكن ذلك بالأمر الطبيعي في نظام يقوم على تعدد الأحزاب، إذ كان المستقلون في واقع يمثلون الأمر رصيذاً إحتياطياً للسراى، وبلغ الأمر أنه جاء وقت كان فيه رئيس الوزراء - حسن صبرى - ، وأغلبية الوزراء من المستقلين.

(١) هيكل : مرجع سابق ص ٣٠٨ .

وعندما كون على ماهر وزارته الثانية في أغسطس ١٩٣٩ أيده السعديون مع أنه مستقل ، واشتركوا معه في الوزارة بأقلية من الوزراء بينما كان أغلبية أعضاء الوزراء من المستقلين بنسبة ٥ إلى ٩ ، مع أن عدد النواب المستقلين في مجلس النواب كان على وجه التحديد ٥٨ عضواً بنسبة ٢٢ ٪ من إجمالي عدد النواب (١) ، أضف إلى ذلك أن هذه الوزارة لم تضم وزراء من الأحرار الدستوريين مع أن نسبة الأحرار في مجلس النواب كانت تفوق نسبة السعديين ، وكان في كل ذلك - وبالذات إزدياد نسبة المستقلين في الوزارة - دليلاً على أن سلطة الوزارة لم تعد مستمدة من البرلمان أو الشعب وإنما من القصر .

وبصفة عامة فقد قامت الهيئة عندما تولت الحكم بعدد من الإصلاحات الإجتماعية والاقتصادية المحددة منها الإصلاح المالي عام ١٩٣٨ الذي تضمن إعادة النظر في الضرائب الزراعية وفرض ضرائب دخل جديدة ، وإخضاع الأرباح الصناعية والتجارية والمالية وأرباح الأسهم للضرائب ، وفرض ودعم الصناعات القائمة .

وتشير دراسة الهيئة السعدية من الناحية السياسية ثلاث موضوعات هامة :
أولاً : الموقف من الحرب العالمية الثانية فقد تميزت الهيئة برأى اختلفت فيه مع أغلب الأحزاب المصرية وقتذاك ، فقد رأت أن على مصر الإشتراك في الحرب إلى جانب الحلفاء بدلاً من الوقوف موقف المتفرج ، وأن اشتراكها سوف يقوى من مركزها في مفاوضات ما بعد الحرب إزاء بريطانيا ويدعم من مطالبها بالحصول على الإستقلال التام بينما كانت أغلب الأحزاب تتبع ما أسمى بسياسة تجنب مصر ويلات الحرب .

وعندما رفضت وزارة حسن صبرى مشروعاً من الوزراء السعديين بإعلان الحرب ضد إيطاليا ، أفصح رئيس الوزراء عن عدم نيته دخول

(١) رمضان : تاريخ الحركة الوطنية من سنة ١٩٣٧ إلى طنة ١٩٤٨ ، جزء أول ص ٢٠٣ . يلاحظ أن رمضان يذكر أن عدد النواب المستقلين لم يكن يزيد على ٥٥ من أصل ٢٦٤ . راجع الأرقام التي استعنا بها في كل من الخطيب وقريشى .

الحرب « حتى لو أن الإيطاليين بلغوا القاهرة » (١) ، استقنوا في سبتمبر سنة ١٩٤٠ ، وسنحت الفرصة لتطبيق سياسة الحزب عندما أعلن الحلفاء أنه لن يسمح بالإشتراك في مؤتمر منان فرانسيسكو كأعضاء مؤسسين في الأمم المتحدة إلا لتلك الدول التي أعلنت الحرب على المحور قبل أول مارس ١٩٤٥ ، وبالفعل أعلنت مصر قيام حالة الحرب في ٢٦ فبراير ، وكان ثمن ذلك إغتيال رئيس الوزراء ورئيس الهيئة أحمد ماهر باشا .

ثانياً : الموقف من بريطانيا وهنا يتضح أحد مظاهر التناقص الفاضح بين مبادئ الهيئة وسياستها ، فرغم هجوم السعديين المستمر على الوفد بدعوى تخاذله تجاه الإنجليز بخصوص القضية الوطنية ، فإن الحكومة السعدية - وزارة النقراشي الأولى في فبراير ١٩٤٥ - لم تسع لبدء المفاوضات مع بريطانيا لإعادة النظر في إتفاقية ١٩٣٦ ، وكلما فوتح رئيس الوزراء في ذلك كان يجيب بأنه ينتظر الوقت المناسب حتى تهكت عليه الصحافة وإهمته برجل الوقت المناسب ، ونتيجة لزيادة الضغط الشعبي وإرتفاع موجة المعارضة بدأت الحكومة في ذلك في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ عندما أرسلت مذكرة إلى الحكومة الإنجليزية تطلب فيها تحديد موعد قريب لكي يشخص وفد مصرى إلى لندن للمفاوضة معها في إعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ ، واستغرقت الحكومة الإنجليزية ما يزيد على شهر للرد على المذكرة المصرية ، وفي ٢٦ يناير ١٩٤٦ سلمت الرد الإنجليزي الذى أكد على سلامة المبادئ الأساسية للمعاهدة واعتبر مصر إحدى « مجموعة الأمم البريطانية والامبراطورية » .

وبنشر المذكرة المصرية والرد الإنجليزي عليها أستنفذ رأى العام المصرى ضد الحكومة ، فقد كانت المذكرة المصرية تسلم بمبدأ التحالف مع الإنجليز في وقت كان مطلب المعارضة الشعبية هو إلغاء المعاهدة كلية وليس مجرد إعادة النظر فيها ، ودعم من تصاعد النقمة الشعبية مواقف أخرى للحكومة في المجال الخارجى مثل تصريح مندوب مصر في الأمم المتحدة بأن وجود

القوات البريطانية في أندونيسيا لا ينطوى على تهديد للأمن الدولى ، وتصريح وزير الخارجية عبدالحميد بدوى بأن مجلس الأمن ليس له حق بحث مشاكل مصر والوطن العربى لأنها ليست مما تمخضت عنه الحرب الثانية (١) .

وأستقالت وزارة النقراشى فى ١٥ فبراير ١٩٤٦ بناء على طالب الإنجليز لتخلفها وزارة صدقي الثانية التى لم يشترك فيها السعديون ، وفى سبتمبر من نفس العام قبلوا الاشتراك فيها كما اشتركوا فى مفاوضات صدقي بيفن ، ومثل الحزب فى وفد المفاوضات بعضوين ، وكان إبراهيم عبد الهادى وزير الخارجية فى وزارة صدقي هو الذى وقع بالأحرف الأولى على الاتفاقية التى أيدها السعديون بينما عارضها الوفد والحزب الوطنى والكتلة الوفدية .

وباستقالة صدقي فى ديسمبر ١٩٤٦ بعد فشل المفاوضات نتيجة المعارضة الشعبية العارمة فى مصر لمشروع الاتفاقية ، تكونت وزارة النقراشى الإئتلافية التى حاولت الوصول إلى إتفاق جديد مع بريطانيا ، ولكنها وصلت إلى طريق مسدود الأمر الذى دفع الحكومة فى ٢٥ يناير ١٩٤٦ إلى قطع المفاوضات وإعلان قرارها بعرض قضية مصر أمام مجلس الأمن ، الأمر الذى حدث ولكنه مجلس الأمن لم يتخذ قراراً فى الموضوع ، وعند عودة النقراشى إلى مصر من نيويورك أعلن أن سياسة حكومته ستكون هى تجاهل الوجود الإنجليزى تماماً ، وأنها لن تتفاوض مع بريطانيا إلا بعد انسحاب القوات الإنجليزية من مصر ، وإنها ستسعى لإقامة علاقات خارجية جديدة ، وستركز على القضايا الداخلية وعلى تدعيم الجيش .

وجوهر الأمر أن السعديين رغم انتقادهم للوفد بدعوى مهادنته للإنجليز فانهم فى الحكم كانوا أكثر ترددا فى القضية الوطنية (٢) فى وقت كانت المعارضة الشعبية والمد المعادى للوجود الإنجليزى ولعاهدة ١٩٣٦ قد بلغا شأوا عظيما الأمر الذى جعل مواقف الحكومة تبدو أكثر تخلفاً من موقف الحركة الشعبية .

(١) البشرى : مزج سابق ص ٢٥-٢٨ .

(٢) الخطيب : مرجع سابق ص ١٢٤ .

ثالثاً : دخول مصر حرب فلسطين في ظل وزارة النقراشي دخل الجيش المصري حرب فلسطين، وبغض النظر عن التفاصيل التاريخية المرتبطة بأحداث هذا الموضوع ، ومن الذي أصدر القرار بدخول الجيش فلسطين ، فمن المؤكد أن البرلمان السعدي والوزارة السعدية تتحملان شطرا كبيرا من المسؤولية الدستورية والقانونية ، وكانت يمكن للوزارة أن تستقيل لو أرادت عندما اتضح لها خطورة نتائج دخول الجيش الحرب وهو الأمر الذي لم يحدث بل لقد أعلن النقراشي في جلسة مجلس النواب السرية بأن الجيش على أتم استعداد لهذه الحرب وأن كل الإغتمادات قد دبرت وأن كافة الاحتياطات قد اتخدت (١) .

وبدون الوصول إلى الرأي القائل باعتبار الوزارة والبرلمان السعديين المسئول عن دخول الحرب باعتبارهما الأداة التي قررت ونفذت (٢) فإنهما يتحملان بالتأكيد جانبا كبيرا من المسؤولية فقد قبلت الوزارة السعدية إعلان الأحكام العرفية ، وأستخضمت هذه الأحكام في غير ما أعلنت من أجله ، وأصدرت البيانات العسكرية الكاذبة أثناء سير المعارك ، وإذا قيل في مجال الرد على ذلك بأن الوزارة كانت أداة في يد الملك وأن ذلك دفعها إلى مجاراته في هذه التصرفات التي قام بها هو ، فإن المسؤولية لا تنتفي بمعنى أن قبول السعديين للحكم بطريقة غير دستورية وفي ظل إنتخابات مزورة وبلا سند شعبي ، كان يعنى قبولهم التعاون مع السراي والرضوخ لإرادة الملك وإنتهاك أحكام الدستور ، ولو كان الأمر غير كذلك لاستقالت الوزارة ولتحمل الملك المسؤولية المباشرة عما حدث .

وفي ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ أصدر النقراشي أمراً بحل جماعة الإخوان المسلمين بسبب أحداث العنف والاعتقال التي سادت مصر خلال هذه الفترة وارتباطها بعناصر من هذه الجماعة ، وكرد فعل لذلك قام أحد أعضاء

(١) جلال الدين الحامصى : معركة نزاهة الحكم (القاهرة ١٩٥٧) ص ١٢٣ . أنظر دفاع المؤلف غير المقنع عن هذا الموقف بأسباب نفسية وأن النقراشي كان « يأبى أن يتهرب من تحمل المسئوليات » ١١ .

(٢) محمد زكى عبد القادر ؛ مرجع سابق ص ١٤٠ .

الجماعة باغتيال النقراشي في فناء وزارة الداخلية وهو ينتظر المصعد ، وخلفه في رئاسة الهيئة والوزارة إبراهيم عبد الهادي الذي كان رئيساً للديوان عبد الهادي سياسة تقييد وكبت وإرهاب لعل مصر لم تشهد مثيلاً لها في عهد الاستقلال حتى ذلك الوقت ، فاعتقلت أعداد كبيرة من الإخوان المسلمين ومن المتعاطفين معهم وكذا من الماركسيين والعناصر النشطة سياسياً ، وانعكست سياسة الوزارة السعدية على انتخابات ١٩٥٠ التي تمت في ظل وزارة حسين سري ، فلم يحصل الحزب إلا على ٢٨ مقعداً من أصل ٣١٩ أي بنسبة ٨.٨٪ من إجمالي عدد المقاعد وكان في ذلك أبلغ تقييم شعبي تجاه الحزب الذي أسمى نفسه باسم زعيم ثورة ١٩١٩ .

ثالثاً : الكتلة الوفدية المستقلة (١).

تكونت نتيجة إنشقاق مكرم عبيد الذي كان أحد قادة الوفد لمدة طويلة وسكرتيره العام وأحد المقربين إلى النحاس باشا حتى لقد أطلق عليه ابن سعد البكر (٢) . والذي أرجعنا أسبابه من قبل إلى اتهام مكرم لقادة الوفد باستغلال مقاعد السلطة للأثراء الشخصي ، وإحساس مكرم بتقلص دوره في الوفد ، وتشجيع القصر لأي محاولة لإضعاف الوفد ، وجاء في خطاب الإستقالة لعدد من الشيوخ والنواب الذين تضامنوا مع مكرم والموجهة إلى مصطفى النحاس « إنكم خالفتم مبادئ الوفد السامية في الحكم وفي الوفد معا بحيث أصبحت حقوق بلادنا وكرامات رجالنا في خطر داهم » (٣) وأصدر الحزب جريدة الكتلة كلسان حاله .

وتضمن برنامج الكتلة عدداً من الأهداف الوطنية والإجتماعية العامة مثل ضرورة الحصول على الاستقلال الكامل لمصر والسودان ، وجلاء القوات الإنجليزية ، وإبرام معاهدة بين مصر وبريطانيا تقوم على الاحترام المتبادل ، وتطوير التعاون بين البلاد العربية لتحقيق وتدعيم العلاقات بين

(١) الخطيب : مرجع سابق ص ١٤٠-١٤٤ ، طلحة : مرجع سابق ص ١٣٧-١٣٨

(٢) هيك : مرجع سابق ص ٢٦٤ .

(٣) طلحة : مرجع سابق ص ١٣٧ .

بعضها البعض . كما تضمن البرنامج من الناحية الداخلية ضرورة تدعيم قواعد الديمقراطية في إطار الملكية الدستورية وتحسين الأحوال الاجتماعية ومحاربة الأمية ، وإعفاء الطبقات الفقيرة من الضرائب وإنشاء ضرائب تصاعدية وإقامة نظام ضمان اجتماعي ضد البطالة والمرض والعجز ، والاهتمام بالصناعة وإستغلال الموارد الطبيعية .

وفي برنامج الحزب الإنتخابي عام ١٩٥٠ تضمن البيان أن الوفد زيف الإنتخابات لتمرير معاهدة ١٩٣٦ ، وطالب بإلغاء المعاهدة على أساس أنه لم يعد لها «أى مسوغ دولي ولا وطني» ، وأنها أصبحت باطلة بمقتضى ميثاق هيئة الأمم ، كما طالب بإعادة النص في الدستور على أن يكون لقب الملك هو ملك مصر والسودان ، وتركزت دعاية الحزب في الإنتخابات على المطالبة بإلغاء المعاهدة وإعلان بطلانها ، وجلاء القوات الإنجليزية فوراً (١) .

ومن الناحية العملية لم تتوفر للحزب فرصة تنفيذ برامجه فلم يكلف أى من قادته برئاسة الوزراء ، كما لم يقدر أن يكونوا الأغلبية في مجلس الوزراء ، ولم يكن له وزن برلماني يعتد به في إنتخابات ١٩٤٥ التي تمت في ظل الوزارة السعدية كان للحزب ١٢٦ مرشحاً لم ينجح منهم سوى ١٨ فقط أى بنسبة ٦,٨٪ من إجمالي عدد مقاعد مجلس النواب ، وفي إنتخابات ١٩٥٠ كان للحزب ٣٩ مرشحاً لم ينجح أى منهم في الحصول على مقعد في مجلس النواب . واشترك الحزب في عديد من وزارات القصر كان أولها وزارة أحمد ماهر في أكتوبر ١٩٤٤ بعد إقالة الوفد ، وفي عام ١٩٥١ أقام الحزب إئتلاف مع الحزب الوطني على أساس محاربة مشاريع الدفاع المشترك التي كانت مطروحة على مصر وقتذاك (١) وكان فشل الحزب في الحصول على مقعد واحد في إنتخابات ١٩٥٠ أكبر دليل على إبتعاد الجماهير عنه .

(١) الأهرام في ١ فبراير ١٩٥٠ .

(٢) الأهرام في ١٣ ، ١٤ مارس ١٩٥١ .

المطلب الثانى

أحزاب القصر

يقصد بأحزاب القصر تلك التى أنشئت بدعم وتأييد من الملك ولم يقدر لها أن تتمتع بثقة الشعب وإنما استمرت أداة طيعة فى يد السراى ، ويندرج تحت هذا النمط كل من حزبى الإتحاد والشعب .

أعلن حزب الإتحاد^(١) فى يوم ١٠ يناير ١٩٢٥ فى حفل أقيم بفندق نهميراميس ، وكان الهدف من إنشائه أن يكون أداة القصر فى حكم البلاد وذلك للدفاع عن مصالح الملك وتنفيذ سياساته بعد إستقالة وزارة الوفد والدعوة لانتخابات جديدة لعب فيها صدق باشا كوزير للداخلية دوراً هاماً فى تزييف إرادة الشعب .

ولم يجد الحزب منذ نشأته أى استجابة من الرأى العام ، وأسماء سعد زغلول بحزب الشيطان ، واستخدمت هيئات السلطة والإدارة كل نفوذها لضم أصحاب المطامع والمصالح إليه ، وانتهى به الأمر إلى أن يكون مؤلفاً من بعض الموظفين والأعيان والتجار ، كما أصبح معقلاً للعناصر المعادية للوفد بحيث كان بحق حزب السلطة والمنافع ، وأصدر الحزب جريدة الإتحاد وكان من أهم شخصياته يحيى إبراهيم رئيسه .

ويرجع البعض فكرة إنشاء الحزب إلى حسن نشأت وكيل الديوان الملكى ورئيسه بالنيابة الذى هدف من إنشاء الحزب إلى هدفين : أولهما سلبى وهو تحطيم الوفد من الداخل وذلك عن طريق إجتذاب عدد من أنصاره إلى الحزب الجديد ، وثانيهما إيجابى هو أن يكون للقصر قوة سياسية منظمة

(١) رمضان : تاريخ الحركة الوطنية فى مصر سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ ، ص ٩٧٤

ذات طابع محافظ يمكن استخدامها في تنفيذ سياساته . وتشير الوثائق الإنجليزية إلى أن القصر رأى ضرورة إنشاء هذا الحزب على أساس أنه يوجد في مصر حزبين - الوفد والأحرار الدستوريين - وأن هذا الحزب الثالث المؤيد للقصر يمكن أن يكون عنصر وازنة وتغليب لأحد الحزبين على الآخر .

ونص برنامج الحزب الذي نشر في جريدة الاتحاد على أن الهدف النهائي هو الحصول على الإستقلال التام لمصر والسودان ، أما الوسائل المؤدية لتحقيق هذا الهدف فهي توحيد صفوف الأمة وتوجيه جهودها للعمل في ظل الدستور ونشر الدعوة للمحافظة على الروح الإستقلالية ، والتفاهم مع الدول الأوربية بخصوص الإمتيازات الأجنبية ، كما ركز الحزب على الشئون الداخلية مثل نشر التعليم وإصلاح شئون الجامعة الأزهرية ، وإستقلال القضاء ، وجعل التوظيف في الدوائر الحكومية أساسه الكفاءة والمؤهلات الشخصية بصرف النظر عن الإعتبارات السياسية ، وترقية أحوال العمال والفلاحين ، والاهتمام بالصحة ، وتشجيع التجارة ، وينتهي البرنامج بشعار « لتحيا مصر وليحيي الملك » .

وبعد إنشاء الحزب عدلت وزارة أحمد زيور ليدخلها أربعة أعضاء منه كان من بينهم يحيى إبراهيم الذى عين وزيراً للمالية ، واللواء موسى فؤاد - الذى إستقال من الوفد - والذى تولى وزارة الحرية .

وبصفة عامة فقد كان الإتحاد حزباً منبذاً من الشعب ، ولم يقدر له أى شأن إنتخابى إلا فى الإنتخابات التى زورها القصر مثل إنتخابات ١٩٢٥ التى حصل الحزب فيها على ٢٩ مقعداً بنسبة ١٣ر٨٪ من إجمالى عدد مقاعد مجلس النواب ، أو إنتخابات ١٩٣١ عندما حصل على ٤٠ مقعداً بنسبة ٢٦ر٧٪ ، أما فى الإنتخابات التى لم تتدخل فيها الحكومة فقد وضع الوزن الحقيقى للحزب فى إنتخابات ١٩٢٦ لم يحصل إلا على مقعد واحد بنسبة نصف فى المائة ، وفى إنتخابات ١٩٢٩ كان للحزب ١٧ مرشحاً لم ينجح أى منهم ، وفى إنتخابات ١٩٣٦ حصل تحالف حزبى الإتحاد والشعب على

١٤ مقعداً بنسبة ٦٪ ، ولم تقم للحزب قائمة بعد ذلك ولم يدخل إنتخابات ١٩٤٢ ، ١٩٤٥ ، ١٩٥٠ ولم يعد له وزن فى الحياة السياسية المصرية .

أما حزب الشعب (١) فقد تأسس فى ١٧ نوفمبر ١٩٣٠ برئاسة إسماعيل صدق (٢) وهو رئيس للوزراء من بعض كبار المالىين المصريين والعمد والأعيان ، وفى عام ١٩٣٣ تولى رئاسته عبد الفتاح يحيى ، وصدرت جريدة الشعب ناطقة بلسان الحزب . وفسر صدق إنشاء الحزب بخروج قادة الأحرار الدستوريين عن مبادئه فقال فى إحدى خطبه « أما وقد تورط بعض الأحرار الدستوريين فى تنكب مبادئهم وإعتناق مبادئ القوضى ، كان حقاً علينا وعلى كل محب لخير البلاد أن نبحث الأمر وأن نسلك الطريق الذى حاد عنه غيرنا فألفنا حزب الشعب على المبادئ الحققة التى قام عليها حزب الأحرار الدستوريين . ولم نؤلف فى الواقع حزباً جديداً بل كل ما فى الأمر أننا أسميناه الشعب لكى يمثل حقيقة الفكرة السامية التى نسعى جميعاً لخدمتها » .

ولكن الحقيقة وراء تكوين هذا الحزب تعود إلى ظروف إلغاء دستور ١٩٢٣ ، وإصدار دستور ١٩٣٠ وقانون الإنتخاب الجديد وتحول الأحرار الدستوريين إلى المعارضة والتنسيق مع الوفد ، فكان على وزارة صدق أن يكون لها حزبها فتألف حزب الشعب ، وهو أبعد ما يكون عن هذه التسمية فقد نشأ فى أحضان القصر وبقوة البوليس وسلطات الإدارة وضم إليه بعض أعضاء حزبي الإتحاد والأحرار ، وفرض على العمدة والمشايخ الانضمام إليه بالإكراه وكانت جريدته توزع عن طريق السلطات الإدارية التى إستخدمت الترفيات والعلاوات كأداة للترغيب للانضمام إلى الحزب (٣) .

(١) رمضان : مرجع سابق ص ٧٤٣-٧٤٥ ، ص ٧٦٤-٧٦٦ ، الطليعة ، مرجع سابق . ص ١٥٢-١٥٣ .

(٢) حول تفكير إسماعيل صدق السياسى أنظر رسالة د . منى أبو الفضل السابق الإشارة إليها .

(٣) د . محمد حسين هيكل وآخرون : السياسة المصرية والأنقلاب الدستورى (القاهرة . ١٩٣١) ص ٥٢-٥٤ .

وتضمن قانون الحزب عدداً من الأهداف العامة مثل العمل على إستقلال مصر إستقلالاً تاماً ، والمحافظة على حقوق مصر كاملة في السودان (١) ، وإتفاق مصر مع الدولة البريطانية على المسائل المعلقة بينها ، وإلغاء الإمتيازات الأجنبية ، ودخول مصر عصبة الأمم ، وإستقلال القضاء ، وإصلاح الشؤون الداخلية ، والمحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش (٢) .

وكان الحزب بحكم ظروف نشأته وعضويته نموذجاً للانتهازية السياسية والمواقف غير المبدئية ، ويكفى أن نعرض مثالا على ذلك ما حدث عندما إستقال صدقي في سبتمبر ١٩٣٣ وكانت الأغلبية البرلمانية تنتمي إلى حزب الشعب ، فقد صرح بأن على الوزارة الجديدة أن تسعى للحصول على ثقة البرلمان فوراً عملاً بالدستور . ولكن الملك لم يعبأ بذلك ، واختار رئيساً للوزراء من خصوم صدقي وهو عبد الفتاح يحيى الذى سبق لصدقي أن اختلف معه وأبعده عن الوزارة مما أدى إلى إستقالته من الحزب ، كما اختار الملك إثنين من أعضاء حزب الشعب دون إستشارة رئيس الحزب - صدقي - وهما إبراهيم فهمى كريم باشا وعلى المتزلاوى بك .

وجمع صدقي أعضاء الحزب من النواب والشيوخ ، واستصدر منهم قراراً بثقتهم فيه ، وصرح بأن أعضاء الحزب لا يجب أن يقبلوا أية مناصب وزارية دون إستئذان الحزب ، ولكن كلا من كريم والمتزلاوى رفضا الانصياع لرأى صدقي فأصدر أمراً بفصلهما من الحزب ، وهكذا برز موقف دستورى شاذ وهو وجود أغلبية من حزب الإتحاد فى مجلس النواب دون أن يكون له ممثلين فى الوزارة .

وجاءت المفاجأة الثانية عندما أصر عبد الفتاح يحيى الذى كان نائباً لرئيس الحزب وقدم إستقالته قبل تسعة شهور على أنه ما زال عضواً فى

(١) ورد ذلك فى البرنامج الذى أعلن يوم ١٩ نوفمبر ١٩٢٠ ويبدو أن ذلك لم يرض الأنجليز لذلك لم يشر إليه مطلقاً بعد ذلك ، وفى إجتماع الجمعية العمومية للحزب لم يعرض البرنامج عليها للموافقة . المرجع السابق ص ١٨-١٩

(٢) سنية قراعة ، نمر السياسة المصرية (القاهرة ، ١٩٥٢) ص ٣١٤ .

الحزب ، وسرعان ما اجتمع الحزب في ٢ أكتوبر ١٩٣٣ ليؤيد عبد الفتاح يحيى قبل أن يخف المداد على قراره الأول بتأييد صدقي والثقة فيه ، لذلك استقال صدقي في نوفمبر ١٩٣٣ وتولى عبد الفتاح يحيى رئاسة الحزب .

من الناحية العمالية لم يكن لهذا الحزب وجود شعبي أو وزن إنتخابي إلا في إنتخابات ١٩٣١ التي أدارها إسماعيل صدقي عندما حصل على ٨٤ مقعداً بنسبة ٥٦ ٪ من إجمالي عدد مقاعد مجلس النواب ، وفي إنتخابات ١٩٣٦ حصل إتحاد كل من حزبي الإتحاد والشعب على ١٤ مقعداً بنسبة ٦ ٪ ، واندمج الحزبان تحت إسم الإتحاد الشعبي ، ولكن بكل المعايير لم يكن لهذا الحزب من وجود سوى الإسم ، وقام العديد من قاداته باتباع سياسة جديدة وهي بقاؤهم خارج الأحزاب تحت إسم المستقلين والاشتراك في الحكم تحت هذا الإسم ، وبالتالي استمروا كأداة طيعة في يد الملك والسراى .

المطلب الثالث

الحزب الوطنى

هو الحزب الذى أنشأه مصطفى كامل وقاد حركة النضال الوطنى فى مصر قبل الحرب العالمية الأولى حتى حل محله الوفد وذلك لعدة أسباب سبق أن تعرضنا لها من قبل ، وخرج الحزب بعد الحرب ضعيفاً أنهكته إجراءات القمع الحكومية ، ومزقته الخلافات الداخلية ، وعانى من غياب قياداته ذات القدرة والتأثير ، ولم يعد يضم سوى بعض الشباب المثالى المتحمس لأفكار مصطفى كامل ، والذى لم يمتلك القدرة على فهم أن الظروف قد تغيرت وأن ثمة أوضاع جديدة قد نشأت ، وكان أمامه أحد بديلين كلاهما مر : إما أن يؤيد الوفد ويستوعب فى كتلتها الجماهيرية العريضة ، وإما أن يقف ضده مع أحزاب القصر والأقلية المرفوضة من الجماهير ، واختار الحزب البديل الثانى وكان أحد العناصر الرئيسية فى برنامجه معارضة الوفد فيما اعتبره تهاوناً مع الإنجليز حول السودان ، وركزت دعايته على مهاجمة الوفد حتى أن هناك من يرجع واقعة الإعتداء على حياة سعد إلى تخطيط مجموعة من أعضاء الحزب فى برلين (١) .

لقد انطلق الحزب من مبدأ أساسى وهو لا مفاوضة إلا بعد الجلاء ، وقد ميزه هذا عن كافة الأحزاب الأخرى ، فاعترض الحزب على تصريح ٢٨ فبراير واعتبره محاولة من إنجلترا لإعطاء مركزها فى مصر صفة شرعية (٢) ، ولصرف الشعب عن المطالبة بالاستقلال الكامل ،

(١) د. محمد أنيس : صفحات مجهولة . . . ص ١١٩-١٣٢ ، لاشين : مرجع سابق

(٢) ذكرى محمد فريد . المحاضرة التى القاها الأستاذ مصطفى الشوربجي بدار جريدة

وأصدرت اللجنة المركزية للحزب بياناً ورد فيه أن هذا التصريح « لا يغير شيئاً في الحالة التي كانت عليها المسألة المصرية قبل صدوره ولا يقصد به غير التعبير بالأمة واستمالة نفر من أبنائها للاستعانة بهم على تنفيذ سياستها (أى سياسة بريطانيا) (١) » .

كما عارض الحزب تشكيل لجنة الثلاثين لوضع الدستور ، ولكنه اشترك بعد ذلك في انتخابات ١٩٢٤ وحصل على سبعة مقاعد فقط ، كما اشترك في إنتخابات ١٩٣١ التي نظمها صديق بعد إلغاء دستور ١٩٢٣ والتي قاطعها كل من الوفد والأحرار الدستوريين الأمر الذي اعتبره البعض إعترافاً ضمناً من الحزب بدستور ١٩٣٠ ، وقد كان ذلك موقفاً غريباً للغاية من الحزب الوطنى أعطى صديق حجة إدعاء أن نظامه مؤيد من ثلاثة أحزاب هي الإتحاد والشعب والوطنى .

ولم يشترك الحزب في أية مفاوضات مع الإنجليز ، فلم يشترك في وفد مفاوضات معاهدة ١٩٣٦ ، وأدانها على أنها لا تحقق الإستقلال لمصر والسودان وتمسكاً بمبدأ لا مفاوضة إلا بعد الجلاء ، وطالب بعد ذلك بإلغاء هذه المعاهدة

ومع أن الحزب أعلن أنه لن يشترك في أى وزارة قبل الجلاء فقد اشترك في عدد من وزارات القصر منذ عام ١٩٣٨ عندما اشترك حافظ رمضان في وزارة محمد محمود ، مع أن الجلاء لم يكن قد تم ولا المعاهدة قد ألغيت بل كانت وزارة لا سنداً شعبياً لها جاءت في أعقاب إقالة وزارة الوفد في ديسمبر ١٩٣٧ وإنتخابات ١٩٣٨ التي تمت في ظل وزارة محمد محمود والتي شوهت فيها الإرادة الشعبية ، وقد أدى إشترك الحزب الوطنى في هذه الوزارة إلى إثارة خلافات في داخل صفوف الحزب الأمر الذي أدى إلى مزيد من إضعاف الحزب ومزيد من ارتقاء قياداته في أحضان السراى (٢) ، كما اشترك الحزب الوطنى في وزارة أحمد ماهر التي تولت

(١) ذكرى مصطفى كامل . نص الخطبة التي ألقاها محمد حافظ رمضان بك في الحفلة التي أقامها الحزب في ١٧ فبراير ١٩٢٢ ص ١٠ .

(٢) محمد زكى عبد القادر : مرجع سابق ص ٩٩ .

الحكم بعد إقالة حكومة الوفد في أكتوبر ١٩٤٤ ، واشترك في وزارة النقراشي ١٩٤٥ ، وأيد عرض قضية مصر أمام مجلس الأمن ، ووصف حافظ رمضان هذه الخطوة قائلاً « فكانت أول حكومة مصرية وقفت في وجه إنجليزهم بشجاعة وإيمان وقررت قطع المفاوضات وعرض قضية مصر على الدول » (١) ، ومن الأحداث الدالة على اتجاه الحزب في ظل قيادة حافظ رمضان للتقرب من القصر أنه بعد توقيعه على وثيقة المعارضة المقدمة إلى الملك عام ١٩٥٠ عاد وتقرب إلى الملك ووافقته اللجنة الإدارية للحزب على ذلك .

وأفصح الحزب عن عدد من المواقف الهامة في مجال السياسة الخارجية فدعا مثلاً إلى عقد إتفاق عدم إعتداء بين مصر والإتحاد السوفييتي ، كما دعا إلى إعلان حياد قناة السويس بمعاهدة دولية (٢) ، وفي إجتماع الحزب في ذكرى الإحتلال الإنجليزي في ١٤ سبتمبر ١٩٥١ طالب بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ فوراً وإلغاء القوانين المقيدة للصحافة والحريات العامة واستنكر الفساد والمحسوبية في الحكومة (٣) ، وكما ذكرنا من قبل فقد قام الحزب الوطني في مارس ١٩٥١ بتكوين جبهة مع الكتلة الوفدية على أساس محاربة فكرة الدفاع المشترك بلا قيد ولا شرط ، وارتبطت هذه المواقف بنمو اتجاه جديد داخل الحزب تزعمه فتحى رضوان الذى أصبح رئيساً للجنة العليا لشباب الحزب (٤) .

ومن الناحية العملية ظل الحزب دائماً في معسكر الأقلية ولم يزد عدد مقاعده في مجلس النواب في الإنتخابات العشرة التى تمت خلال الفترة

(١) حديث لمجلة آخر ساعة عدد ٦٤٣ بتاريخ ٩ فبراير ١٩٤٧

(٢) الأهرام في ٣ مايو ١٩٥٠ أنظر أيضاً خطاب حافظ رمضان بعنوان إلى أبناء وادى النيل في الأهرام بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٩٤٧ وخطابه بالأسكندرية في الأهرام ٢٩ أغسطس ١٩٤٧ ، وقارن بما يذكره رمضان في تاريخ الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٨ ، جزء أول ص ١٨٨ ، ٢٦٩ من دعوة حافظ رمضان إلى إعتبار مصر خط دفاع ثان ضد الشيوعية.

(٣) الأهرام في ١٥ سبتمبر ١٩٥١ .

(٤) الأهرام في ١٣ مارس ١٩٥١ .

محل الدراسة على ٨ مقاعد بنسبة ٥٣٪ من إجمالي عدد مقاعد مجلس النواب وهي التي حصل عليها في إنتخابات ١٩٣١ ، بينما حصل على ٧ مقاعد في إنتخابات ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ ، ١٩٤٥ ، وعلى ٥ مقاعد في إنتخابات ١٩٢٦ ، ١٩٤٢ ، وعلى ٤ مقاعد في إنتخابات ١٩٣٦ ، وحصل في آخر إنتخابات عام ١٩٥٠ على ٦ مقاعد بنسبة ١٦٪ من إجمالي عدد مقاعد مجلس النواب .

وهكذا استمر الحزب الوطني حتى عام ١٩٥٢ كأحد أحزاب الأقاية التي لم يكن لها سند شعبي كبير ولم تمارس دوراً مؤثراً في الحياة السياسية ، واتسم برنامجه تجاه القضية الوطنية بالمثالية ، فقد رفع مجموعة من الشعارات دون أن يقدم الأساليب العملية لتحقيقها ودون أن يترجمها إلى برامج وخطط واقعية ومن ثم فقد فشل أن يطرح نفسه كبديل للوفد .

المبحث الثالث

أحزاب وتنظيمات الرفض السياسى والإجتماعى

نتناول فى هذا المبحث تلك الأحزاب والحركات التى رفضت القبول بأسس النظام الدستورى القائم وسعت لتغييره وإحلاله بنظام جديد ، أو بالأحرى تلك التى لم تقبل الديمقراطية الليبرالية كمثل سياسى أعلى! وكان لها منابعها الفكرية الأخرى التى تمثلت فى مبادئها وانعكست فى ممارساتها ، وندرس فى هذا المبحث :

المطلب الأول : حركة مصر الفتاة وتطورها إلى حزب مصر الاشتراكى الذى اشتهر باسم الحزب الاشتراكى .

المطلب الثانى : حركة الإخوان المسلمين .

المطلب الثالث : الحركات والتنظيمات الماركسية .

المطلب الأول

حركة مصر الفتاة (١) .

أعلن أحمد حسين تكوين جمعية مصر الفتاة في ٢١ أكتوبر ١٩٣٣ وذلك بعد أن كان قد مهد لها بمشروع القرش الذى دعا فيه المواطنين إلى التبرع لتشجيع الصناعة الوطنية ، ولاقى المشروع نجاحاً كبيراً وترحيباً شعبياً واسع النطاق ، وفى عام ١٩٣٧ تحولت الحركة إلى حزب مصر الفتاة ، وفى ١٩٤٠ إلى الحزب الوطنى الإسلامى ، ثم عادت إلى التسمية بمصر الفتاة ، حتى عام ١٩٤٩ عندما تغير الاسم إلى حزب مصر الاشتراكى الذى ذاعت شهرته باسم الحزب الاشتراكى . وخلال هذا التطور أصدرت الحركة عدداً من الجرائد والمجلات مثل الصرخة ، ووادى النيل ، والضياء ، والثغر ، ومصر الفتاة ، والحلاء ، والمتخب ، ووادى النيل .

وتشير دراسة حركة مصر الفتاة - وتطوراتها المتعاقبة - عدداً من الملاحظات الأساسية التى تمثل إطار فهمنا لها وهى :

١ - أن هذه التغيرات المتتالية فى الأسماء وما يترتب عليها من تغير فى البرامج كانت تعبيراً عن التطور الفكرى لقائد الحركة أحمد حسين ورؤيته لتطور الأحداث السياسية والاجتماعية فى مصر أكثر من تعبيرها عن تطور فى قواعد الحركة من خلال ممارستها السياسية ، ويرتبط بذلك فهم أحمد حسين بالنسبة للحركة فلم يكن مجرد رئيس لحزب بل زعيم لجماعة ينتظر

(١) أنظر بصفة عامة رمضان : مرجع سابق ص ١٩٧٥-٢٧٧ ، طارق البشرى : مرجع سابق ص ١٦٦-١٧٠ ، ٣٨٩-٤١٥ ، مجلة الطليعة السنة الأولى ، عدد ٤ ، أبريل ١٩٦٥ ص ١٤٣-١٤٥ . أنظر كذلك عد العزيز النسوق : أحمد حسين (القاهرة ، ١٩٥٢) ومن أهم المصادر على حامد محمد شلبى : مصر الفتاة ودورها فى المجتمع المصرى ١٩٣٣ - ١٩٤١ ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة عين شمس ، ١٩٧٥ .

أعضاؤها منه الأمر والتوجيه أكثر من توقع المشاركة وتحمل المسؤولية .
ومثل ذلك نقطة قوة وضعف بالنسبة للحركة . نقطة قوة من حيث القدرة
على التصرف . وتغيير المواقف بسرعة تبعاً لتطور الأحداث ، ونقطة ضعف
من حيث أن الحركة ضمت في إطارها عناصر جد متنافرة لا يجمع بينها سوى
شعارات عامة والولاء لأحمد حسين ، كما أن الطابع الشخصي لقيادة
أحمد حسين أثر على قدرة الحركة على بناء تنظيم قوى لها .

وقد انعكس ذلك في قانون حزب مصر الفتاة فنص على أن أحمد حسين
قد أنتخب زعيماً للحزب على أن يتولى منصب الرئاسة ما بقى مخلصاً لمبادئ
الحزب ، وحدد اختصاصاته بأنه هو وحده الذى يمثل الحزب أمام القضاء
وأمام الحكومة وفي المعاملات مع الأفراد ، ولم يحدد القانون طريقة عزل
الرئيس وما هى الهيئة التى تملك هذا الحق ، وكانت له سلطات تولى رئاسة
جلسات مجلس الإدارة ومجلس الجهاد ، كما كانت له سلطة حل المجالسين
وهو ما قام به فى عام ١٩٣٨ عندما أصدر قراراً بحل جميع تنظيمات الحزب .
ومن العبارات الدالة على دور أحمد حسين ونفوذه داخل الحزب أنه عندما
قرر أن يفصل أحد قادة الحركة قال « فاذا فصل اليوم سيد الحميد المشهدى
فايد لأحد أن يسألنى لماذا فصلت فالمناقشة فى الحساب لا تحبذ من أى أحد
فمن أحب ذلك فليبق ومن لم يحب فليستقل » (١) ، وهكذا فقد كانت سلطة
اتخاذ القرار تتركز فى يد الرئيس ، ولم تكن المجالس المختلفة التى نص عليها
قانون الحزب تعبر عن ديمقراطية تنظيمية فى الواقع والممارسة .

٢ - إن أحد سمات الحركة البارزة هى التذبذب على المستوى
الحركى ، فالمتابع لتاريخ الحركة يجد تنقلاً بين تأسيس القصر
والعداء له ، بين التقارب مع الإخوان المسلمين والهجوم عليهم ، وبين العداء
للوفد ومهادنته ، وبين قبول الدستور وإعلان الثورة عليه . ويجد الباحث
بالطبع بعض الخطوط الاستراتيجية العامة مثل معاداة الحركة للوفد واعتبار

أن القضاء على شعبية الوفد أحد أهداف الحركة ، ولكن الملاحظة العامة هي التذبذب في المواقف والاضطراب في الحركة الذي عكس غموضاً في الفكر والرؤية ، وعدم اتضاح الأهداف مع تعقد حركة المجتمع المصرى واستفحال تناقضاته ومشاكله .

وفي مواقف مصر الفتاة الكثير من ذلك فتارة تهاجم الدستور والبرلمان وتعتبرهما ليسا ذوى جدوى ، وتارة أخرى ترى أنه لا مانع من استخدام هذه الطرق الدستورية للوصول إلى الحكم ، ثم تتراجع عن هذا الاتجاه وتشير إلى أنه لافائدة من هذه البرلمانات وتدعو إلى الثورة على الأوضاع القائمة والانقلاب الشامل واستخدام القوة بكافة أساليبها ، وتارة رابعة تعلن أنها لا تعادى الديمقراطية ولا تناصر الدكتاتورية وأن النظام الذى يصلح لمجتمع ما لا يصلح لمجتمع آخر وتمسك بالديمقراطية لأنها من تعاليم الإسلام .

على أنه يجب القول أن هذا التذبذب الذى رافق الحركة في بدايتها بدأ ينجلي تدريجياً وبالذات في المرحلة الأخيرة تحت اسم الحزب الاشتراكى .

٣ - هذا التذبذب الحركى كان يعكس كما ذكرنا غموضاً فكرياً فقد اتسم البناء الفكرى لحركة مصر الفتاة بعدم التناسق والجمع بين أفكار لها منابع فكرية متناقضة فكان هناك الأفكار المعادية للديمقراطية الليبرالية ، واقتباس الأساليب الفاشية ، والإسلام ، والقومية المتطرفة ، وجمع أحمد حسين بين هذه الأفكار بشكل ميكانيكى يعكس وبانذات في المرحلة الأولى من حياته عدم تقديره للدلالات والأسس الفلسفية التى قامت عليها هذه الأفكار مثل اعتقاده بأن الفاشية فيها الكثير من الإسلام وأن الفاشية صورة من صور الديمقراطية .

٤ - أن حركة مصر الفتاة لعبت دوراً هاماً في الحركة الوطنية المصرية فقد كانت تعبيراً عن رومانسية وعاطفية قطاع من الشباب المصرى الذى

عصرته آلام استمرار الإحتلال وصدمة عجز الأحزاب القائمة على المواجهة المباشرة للاحتلال ، وتفسخ مؤسسات الديمقراطية الدستورية وضياع بعض شرائح الطبقة الوسطى المصرية ومعاناتها (١)، ومن ثم اجتذبتهم التنظيمات شبه العسكرية والأفكار الداعية إلى القوة والمجد الأمر الذى دفع بعض الباحثين إلى وصف الحركة بالفاشية على المستويين النظرى والعملى .

فعلى المستوى النظرى يرى د. عبد العظيم رمضان أن للحركة « منابع فاشية ونازية » وأنها مثلت « الجناح الفاشى للأتوقراطية (٢) » ، وأن أحمد حسين أبدى إعجابه بالمبادئ الفاشية فى خطاب له عام ١٩٣٨ خلال رحلة له لألمانيا وإيطاليا ورد « أنا سوف نثبت جدارتنا بالسيرة ببلادنا فى هذا الطريق الذى سلكه من قبل هتلر وموسوليني » وأن مبادئ حزبه تتشابه مع مبادئ روما وبرلين وأن مذهب القرن الحالى هو الفاشية (٣)، وعلى المستوى العملى تمثل ذلك فى اقتباس الحركة الأساليب شبه العسكرية فى التنظيم . وفى الحقيقة أن هذا التقييم يثير قضيتين :

أولها : قضية منهجية تتعلق بمدى سلامة استخدام تعبير « فاشية » للدلالة على حركة سياسية فى بلد خاضعة للاستعمار ويسودها طابع الإنتاج الزراعى ، فالفاشية من الناحية العلمية هى فلسفة متكاملة فى إطار الفكر الأوربى بلورها عدد من المفكرين ، وظهرت كنظم سياسية واجتماعية كتعبير عن أزمة النظام الرأسمالى عند مرحلة متقدمة من مراحل نضوجه الأمر الذى يجعل من الصعب معه استخدام التعبير خارج هذا السياق إلا بمعنى مجازى عام أى معاداة الديمقراطية أو رفض الديمقراطية الليبرالية .

(١) انظر تحليلاً اجتماعياً لأصول قيادات الحركة فى شلبى : مرجع سابق ص ٢٠٧ -

(٢) رمضان : مرجع سابق ص ١٨٣ ، ١٨٧ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٢٩ - ٢٣٠ وفى مقال له بالجمهورية بتاريخ ٣٠ أغسطس ١٩٧٥ وذهب محمد زكى عبد القادر مذهباً مشابهاً فيصف مبارضة أحمد حسين بأنها « تتجه باتجاه فاشستيا قائماً على المنظمات شبه العسكرية » مرجع سابق ص ٨٦ .

وثانيهما : قضية موضوعية تتعلق بمدى إنطباق المفهوم على حركة مصر الفتاة فمن الملاحظ أنه بينما لجأت الحركة إلى اقتباس الأساليب شبه العسكرية كفرق المجاهدين والقمصان الخضر إلا أن برنامجها ومواقفها عبرتاً في كثير من الأحيان عن الالتزام بدستور ١٩٢٣ وبالحرريات العامة التي أقرها وبالملكية الدستورية كحجر الزاوية في مبادئه .

نحن نعتقد أن التجارب الفاشية بهرت أحمد حسين من حيث الدقة والتنظيم والقوة التي تمتعت بها ، كما بهرت العديد من أبناء جيله ، فقد رأوا في هذه التجارب - دون إدراك للمسلمات النظرية التي تقوم عليها - طريقاً للقوة وللنضال ضد الاستعمار . ودعم من هذا الانطباع أمران : أن إيطاليا وألمانيا عادتاً لإنجلترا التي كانت العدو التقليدي للشعب المصري ، وأن رجال مصر الفتاة كانوا في مرحلة الشباب المبكر فقد ولد أحمد حسين في ٨ مارس ١٩١١ بمعنى أنه أنشأ مصر الفتاة وكان عمره لا يتجاوز ٢٢ سنة إلا بقليل ، وأنه في عام ١٩٣٨ عندما زار ألمانيا وإيطاليا وأدلى بهذه التصريحات المختلفة كان عمره ٢٧ سنة (١) .

ومن ثم نتحفظ على الرأي الذي يفسر حركة مصر الفتاة على أنها حركة فاشية (٢) ، بل نعتقد أن ظاهرة مصر الفتاة يجب أن ينظر إليها في إطار تفسخ مؤسسات الديمقراطية الدستورية ، وعجز الأحزاب والحكومات عن إنهاء الاحتلال الإنجليزي ، والأنهار بالقوة والنظام اللتان أفصحت عنهما ألمانيا وإيطاليا ، وعداوة كل من البلدين لإنجلترا ، ورومانسية الشباب الذين إنخرطوا فيها وهكذا فقد كان ظهور مصر الفتاة بمثابة احتجاج صارخ على الأوضاع العامة في مصر ، والفراغ السياسي الذي كان يعيش فيه قطاع من الشباب ،

(١) يقول الأستاذ أحمد حسين « أنا ابتديت كفاحي وأنا صغير في السن ، فلم يكن لي آراء ثابتة فكنت أكون أرائي من خلال التجربة ولذلك تغيرت كثيراً حتى الآن » . أنظر رسالة شلبي ص ٢٠٦ .

(٢) رأي مماثل في مقال للأستاذ جلال السيد الذي يرى أن موقف أحمد حسين كان يعبر عن تحمس شباب « في الجمهورية بتاريخ ٩ سبتمبر ١٩٧٥ » .

واهتراز قيم الحياة السياسية بفعل إنتهاك الدستور والتدخل المتعسف لكل من الملك والأنجليز وغياب سياسة إجتماعية لمشاكل التفاوت الأقتصادي والأجتماعي في البلاد

وقد أصدرت مصر الفتاة برنامجين سياسيين لها : الأول عام ١٩٣٣ والثاني عام ١٩٤٨ (١) .

وبصفة عامة فقد كان كل من البرنامجين تعبيراً عن أفكار القومية المصرية ، وبعث مجد مصر السالف ، وتأسيس إمبراطورية تتألف من مصر والسودان ومجموعة البلاد العربية والإسلامية بحيث تكون القومية المصرية هي العليا ، وإحياء مجد الإسلام وشعائره ، وضرورة الأخذ بالشرعية الإسلامية والعودة إلى الدين .

الفكرة المحورية في برنامج ١٩٣٣ هي مصر . مجد مصر . إحياء مصر . وبعث مصر « لتعود سيرتها الأولى منارة للعالم وتاجاً للشرق وزعيمة للإسلام » ولن يتحقق ذلك إلا بالشباب والجيل الصاعد ، وحدد البرنامج غاية الحركة بأن تصبح مصر فوق الجميع ، إمبراطورية عظيمة تتألف من مصر والسودان وتحالف الدول العربية وتزعم الإسلام ، أما شعار الحركة فهو « الله . الوطن الملك » .

وتضمن البرنامج عدداً من الأهداف والغايات الإجتماعية مثل إلغاء الإمتيازات الأجنبية ، وسمير الشركات الأجنبية ، وجعل اللغة العربية لغة المعاملات في الشركات ، والإهتمام بالفلاح وبالذات في مجال التعليم والخدمات الصحية .

وحدد البرنامج بعض الإصلاحات في المجالات المختلفة ففي مجال الزراعة ورد ضرورة الإرتقاء بالزراعة ، وشق المصارف ، وتنوع المحاصيل ، وتعميم نظام التعاون . وفي مجال الصناعة ذكر ضرورة تشجيع صناعة القطن والصناعات الأخرى ، وإتباع الحماية الجمركية لحماية المصانع المصرية . وفي مجال التجارة أكد ضرورة إحتكار المصريين للتجارة الداخلية ، وأنه « لا (١٥ - السياسة والحكم في مصر)

نأكل إلا كل ما هو مصرى ، ولا نلبس إلا ما هو مصرى ، ولا نشترى إلا من مصرى كلما استطعنا إلى ذلك سبيلا ، ولتحقيق ذلك لابد من سيطرة مصر على تجارتها الخارجية ، وبناء أسطول مصرى ، وتوسيع ميناء الإسكندرية وبناء مطارات جديدة ، وإنشاء بنك مركزى . وفى مجال التعليم تحددت الأهداف فى نشر التعليم عموماً ، ومجانبة التعليم الإبتدائى ، وتخفيف نفقات التعليم الثانوى والعالى ، وتشجيع البحث العلمى ، وضرورة إستعادة الأزهر لمكانته . وفى المجال الإجتماعى ذكر البرنامج ضرورة إحترام الدين والأخلاق ، والإهتمام بالصحة العامة والتأمين الإجتماعى ، وأوصى بالتجنيد الإجبارى .

وأورد البرنامج أن وسائل الحركة لتحقيق هذا البرنامج هى الإيمان والعمل وأنه لا بد من القوة لتحقيق الأهداف . ويلاحظ على هذا البرنامج أنه أغفل الإشارة إلى قضية الدستور مع أن هذه القضية كانت هى محور النضال الوطنى خلال هذه الفترة نتيجة قيام صدقى بالغاء دستور ١٩٢٣ وإصدار دستور ١٩٣٠ بدلا منه ، ويبدو أن ذلك كان يعكس تفكير أحمد حسين من حيث عدم إيمانه بمؤسسات الديمقراطية الليبرالية ، وإعتقاده أن الخلافات الحزبية مضيعة للوقت وللجهد ، وأن النظام البرلمانى قد فشل فى مصر وعجز عن إصلاح الأوضاع الإجتماعية .

وفى عام ١٩٤٠ إزداد بروز الإتجاه الإسلامى فى تفكير أحمد حسين ، فأعلن قبل سفره إلى الحجاز عدم رضائه عما صارت إليه حال مصر الفتاه من فتور وخمول ، وأنه لا يريد أن يكون معه من المجاهدين إلا من يؤثر الجهاد على أى شئ آخر . وفى مارس من نفس العام عرض أحمد حسين إقتراحاته الجديدة وموئداها أن الوقت قد حان لتغيير مبادئ الحزب من الروح القومية المصرية إلى القومية الإسلامية ، وفى خلال عشرة أيام كان قد إستطاع وضع برنامج جديد للحزب عرضت على مجلسى الإدارة والجهاد ورفعت إلى الملك ، ولكن أحمد حسين عدل عن هذا الإتجاه فيما بعد (١).

وصدر البرنامج الثانى للحركة بعد خمسة عشر عاماً من الممارسة السياسية وفى ظل ظروف متغيرة اتسمت بـ بروز البعد العربى فى مصر نتيجة حرب فلسطين واستفحال التناقضات الإجتماعية والسياسية ، وقد عكس البرنامج هذا التغير . فمع أن شعار الحزب إختصر هو « الله الوطن الملك » ، والوسيلة هى « الإيمان والعمل » ، وأن نظام الحكم هو الملكية الدستورية ، كما ورد فيه نفس الإصطلاحات الإجتماعية العامة الواردة فى البرنامج الأول ، إلا أنه يمكن إبراز ملاحظتين هامتين :

أولهما : بروز بعد إجتماعى وإن كان قد اتسم بالعمومية ، فى مجال تحديد غاية الحركة ورد هدف « تحرير أبناء مصر والسودان على إختلاف طبقاتهم من الخوف والجهل والعوز ورفع مستوى الطبقات العاملة أدبياً ومادياً وسياسياً » كما أشار بوضوح إلى « أن هناك مستوى للحياة الإنسانية الكريمة هو من حق كل إنسان » ، والعبث بهذا الحق أو الإستهتار به يؤدى إلى إختلال المجتمع وإثارة الفتن ، ومهمة الدولة أن تؤمن كل مواطن على هذا المستوى من الحياة الكريمة . من ذلك ضرورة توفير المسكن والعمل والخدمات الإجتماعية ، وأوصى البرنامج بإلغاء الضرائب على الحاجات الأساسية كالغذاء والكساء الضرورى ، وفرض الضرائب التصاعدية وضريبة التركات ، ووضع حد أقصى للملكية الزراعية .

وثانيها : بروز بعد عربى واضح وازدياد الإهتمام بالسياسة الخارجية فغاية الحركة هى « أن تصبح مصر دولة عظمى تتألف من مصر والسودان حتى أقصى النيل وتحالف الدول العربية مؤلفة منها دولة عربية متحدة » . وتحت عنوان سياستنا القومية يعدد البرنامج عدداً من المبادئ مثل تحرير البلاد العربية والعمل على توحيدها ، وتحرير المسلمين ، ومكافحة الإستعمار ، وحماية الشعوب الإفريقية ، وتأليف جامعة شرقية تضم الدول العربية والإسلامية والآسيوية والأفريقية ، وتدعيم السلام العالمى .

وتميزت مصر الفتاة فى ممارستها بالحركة العنيفة فهاجمت التعامل مع الأجانب ، ودعت إلى مقاطعة الشركات الأجنبية ودور السينما الأجنبية ، وقامت

جماعاتها أحياناً بالهجوم على البارات وأماكن اللهو ، وكانت من القوى السياسية المصرية التي تنهت مبكراً إلى أهمية القضية الفلسطينية وحذرت من عواقبها .

وتكون تنظيم مصر الفتاة من عدة مستويات فإلى جانب لجان مصر الفتاة وهي لجان جغرافية لكل منها رئيس وسكرتير وأمين صندوق ، كان هناك :

(أ) الأنصار : وهم كل مصري يناصر مبادئ الحركة ويختار منهم المجاهدون ، ويجب على من يكون مجاهداً أن يصبح نصيراً أولاً لمدة شهر فإذا ثبت إخلاصه عين مجاهداً .

(ب) المجاهدون : وهم الشباب الراغبون في القيام بدور إيجابي في تنفيذ مبادئ الحركة ويخضعون لنظام شبه عسكري أساسه الطاعة والتفاني والخضوع التام للرؤساء ، ولهم زى خاص وهو ما عرف بالقمصان الأخضر ، ويكونون فيالق وألوية وفرق وكتائب وأقسام ، ويشكل رؤساء الفيالق مجلس أركان حرب الجهاد .

(ج) مجلس الجهاد وهو أعلى هيئة تختص برسم السياسة والإشراف على الميرانية ، ويتكون من خمسين عضواً من مؤسسي الحركة ورؤساء شعبها المختلفة ومن يختارهم المجلس .

(د) مجلس الإدارة وهو بمثابة الأداة التنفيذية لمجلس الجهاد .

(هـ) الرئيس وقد سبق تناول سلطاته ودوره المتميز في الحركة .

ومن الناحية العملية ناصب حزب مصر الفتاة الوفد العداء في أغلب الأحيان ، كما هاجم الوفد دعوة مصر الفتاة على أساس غموض ماضي أحمد حسين وتقلباته السياسية ومواقفه التي اتسمت بتأييد وزارات الأقلية وتأييد الملك ، ووجود صلات بين الحركة ورجال القصر ، كما تعاونت الحركة مع الإخوان المسلمين وجهة مصر التي رأسها على ماهر ، بل لقد فكر أحمد حسين في إلغاء حزبه والاندماج مع الإخوان الأمر الذي رفضه حسن البنا ،

يمكن القول بصفة عامة أن حركة مصر الفتاة مثلت « تياراً من تيارات المعارضة الوطنية المتطرفة بين جماهير الشباب المثالي المتحمس » (١).

وفي العام التالي لإصدار البرنامج الثاني لحزب مصر الفتاة أعلن أحمد حسين تغيير اسم الحزب إلى حزب مصر الاشتراكي وذلك لأن الاشتراكية كما تضمن البرنامج هي نظام العالم الحديث وهي « من صميم الإسلام ولب دعوته » ، وأصدر الحزب جريدة الاشتراكية وكان من أبرز قاداته إبراهيم شكرى ، ومحمد حلمى الغندور واشترك الحزب فى إنتخابات عام ١٩٥٠ بثلاثة مرشحين حصلوا على ١٦,٤٩٩ صوتاً وانتخب منهم واحد فى مجلس النواب وهو إبراهيم شكرى .

وعبر برنامج الحزب عن التطور الجديد فى فكر أحمد حسين ، فالشعار الذى كان « الله الوطن الملك » تحول ليكون « الله الشعب » وهكذا أسقطت الإشارة إلى الملك من ناحية وحل تعبير الشعب محل الوطن عن ناحية أخرى . وتضمنت المبادئ الأساسية للحزب الإيمان بالله وعبادته عن طريق خدمة الشعب وتأكيد الحريات الشخصية للمواطنين ، واحترام الدستور باعتباره مصدر السلطات ، وضرورة التأمين الإجتماعى ضد العجز والمرض والشيخوخة والبطالة وحق التعليم بالهجان حتى المرحلة الثانوية ، وحق العمل ، وحق التنظيم النقابى ، وتطوير الزراعة وميكنتها ، وتصنيع البلاد وبالذات فى مجال الصناعة الثقيلة ، ووحدة مصر والسودان فى ظل نظام ديمقراطى اشتراكى ، وتوحيه البلاد العربية ، وتوطيد السلام العالمى والتآخى بين الشعوب .

ووضحت السمة الاشتراكية فى ثلاثة مبادئ :

١ - إحلال الإنتاج الجماعى بدلا من الإنتاج الفردى بحيث تكون الصناعات الكبرى ملكاً للدولة أى المجموع .

٢ - ضرورة التخطيط لتحقيق هذه الأهداف من خلال تنظيم الإنتاج وتحديد الأسعار .

(١) طارق البشرى : مرجع سابق ص ١٦٦ .

٣- تحديد الملكية الزراعية بخمسين فدان وتعوض الحكومة أصحاب الأراضي بسندات على الخزينة المصرية

وتبنى البرنامج المنهج التطوري في التغيير والإصلاح فذكر أن وسيلة تحقيق هذه الأهداف هو نشر العلم والأخلاق وتربية الشعب تربية إجتماعية وأن « حب الخير وإقناع الناس والإخلاص في القول والعمل هو كل السلاح اللازم لتحقيق البرنامج السابق » .

ولعب الحزب الاشتراكي وجريدته الاشتراكية دوراً هاماً في نشر الأفكار الثورية والداعية إلى التغيير فدعا إلى نقشف الحكام ، وضرورة تعيين وزير للبلاط يكون مسئولاً عن تصرفات رجال الحاشية ، وهاجم سلوك الملك ، ورفض مبدأ المفاوضات في بريطانيا ودعا إلى حمل السلاح بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، وهاجم الإستعمار الأمريكي ، ودعا إلى تأميم شركة قناة السويس ، وأدان تدخل أمريكا في كوريا ، وطالب بالإعتراف بحكومة الصين الشعبية ، كما دعا إلى ضرورة الإتفاق مع الإتحاد السوفيتي وشراء السلاح من الكتلة الشرقية .

وعكست مقالات جريدة الاشتراكية فهماً واعياً للاستعمار وكشفت عن الأساس الإقتصادي له وربطت بين التحرر الوطني والإستقلال الإقتصادي ، كما أوضحت أن الاشتراكية لا تهدف إلى إلغاء الملكية الفردية ولكن إلى تحديد لها والحد من مساوئها ، وتقدم إبراهيم شكرى بعدد من مشاريع القوانين كتحديد الملكية بخمسين فدان ، وإلغاء الرتب والألقاب ، وتشجيع تنظييات ونقابات العمال والفلاحين .

وقادت جريدة الاشتراكية حملة صحفية على مجمل الأوضاع السياسية والإجتماعية في مصر ويكنى أن نستعرض عناوين بعض المقالات التي نشرتها مثل : رحم الله الدستور ، جماهير الزراع ترفع شكواها إلى جلالة الملك ، الحكومة التي لا تحارب الفساد والرشوة حكومة مقضى عليها بالإعدام وبالنظام الذي تمثله بالفناء ، فلتنسقط الحكومة التي تجعل كريم ثابت ممثل

مصر في مجال دولي ، نحن نريد في الدرجة الأولى تحديد الملكية الزراعية وإلغاء الرتب والألقاب وتأمين كل مصري على عمله ووظيفته ، أيها الكبراء .
أيها الوزراء إني قادم من الريف وإني لكم نذير مبین فالثورة آتية لا ريب فيها ، في قصر الزعفران شمبانيا وديوك رومي وويسكي وصدور عارية للبحث في سوء حالة الفلاح المصري ، تهدف حركتنا إلى إلغاء الرتب والألقاب والقضاء على الفوارق الضخمة بين أفراد الشعب ، الشعب يريد توزيع الأرض الزراعية وتحديد الملكية بحيث لا تزيد على خمسين فداناً ، مرحباً بالإقطاعي سراج الدين في وزارة المالية ، تحرك أيها الشعب . وعلى هذا المنوال إستمرت جريدة الاشتراكية في حملتها لذلك فقد أتهم الحزب بالتحريض على حرق مدينة القاهرة .

على أن الحزب عانى من عدد من السليبات الأساسية منها ضعف كيانه التنظيمي نتيجة إرتباط أعضائه بشخصية أحمد حسين ، ومنها أن تطور تفكير أحمد حسين من حركة مصر الفتاة إلى الحزب الاشتراكي لم يصحبه تطور مماثل لدى كوادر مصر الفتاة ، ومن ثم ضمت الحركة عناصر عديدة لم يكن يجمعها سوى الإرتباط بأحمد حسين أو الصلة التاريخية بحركة مصر الفتاة ، ومنها إعتقاد الحزب على الإثارة السياسية أكثر من لجوءه إلى العمل التنظيمي .
لقد كانت حركة مصر الفتاة أحد القوى التي لعبت دوراً هاماً على مسرح السياسة المصرية ، وتبنت في أغلب الأحيان الموقف المعادي للخط العام للحركة الوطنية ممثلاً في الوفد واقتربت أكثر من أحزاب الأقلية ، ومع ذلك فمن الصعب التشكيك في صدق وطنية أولي خلاص هذه الحركة التي لم ترتبط بأيديولوجية محددة وإنما طرحت العديد من الأفكار عبر مراحل تطورها المختلفة ، والتي نشرت صحيفتها الاشتراكية من المقالات ما يعتبر من أقوى ما كتب ضد القصر والإستعمار ، والتي تركت أثراً على تفكير الضباط الأحرار يمكن الكشف عنه بالمقارنة بين أفكارها والأفكار التي طرحت بعد عام ١٩٥٢ (١).

(١) من الثابت أن جمال عبد الناصر قد انضم إلى مصر الفتاة وإنخرط في صفوف فرق القمصان الخضراء ، وقد نشرت له صورة بالزي الخاص لهذه الفرق في الجمهورية بتاريخ ٧ أغسطس ١٩٧٥ .

المطلب الثانى

الإخوان المسلمین (١)

الإخوان المسلمین كبرى الحركات الإسلامية الحديثة . وهى بتعبير الشيخ حسن البنا منشىء الجماعة فكرة جامعة تضم كل المعانى الإصلاحية فهى دعوة سلفية وحقيقة صوفية وهيئة سياسية وجماعة رياضية ورابطة علمية ثقافية وشركة اقتصادية .

نشأت الحركة فى مدينة الإسماعيلية فى عام ١٩٢٨ كجمعية دينية تهدف إلى الدعوة إلى الدين والتمسك بأهدافه وتحقيق مجد الإسلام من خلال التربية الإسلامية الصحيحة وتنمية الخلق الإسلامى القويم ، ويذكر البنا فى «مذكرات الدعوة والداعية» كيف أنه انزعج وهو ابن العائلة الريفية المتدينة من موجة التحلل الخلقى التى رآها فى القاهرة وكيف اتجه فكره إلى ضرورة العودة إلى الدين والتمسك به فى مواجهة هذه الموجة ويعبر عن ذلك بقوله « فى هذه الفترة التى قضيتها بالقاهرة ، اشتد تيار موجة التحلل فى النفوس وفى الآراء وفى الأفكار باسم التحرر العقلى ، ثم فى المسالك والأخلاق والأعمال باسم التحرر الشخصى . فكانت موجة إلحاد وإباحية قوية جارفة طاغية لا يثبت أمامها شىء » (٢) ، وبالفعل نشأت أول دار للإخوان فى الإسماعيلية عن طريق

(١) أنظر بصفة عامة رمضان : مرجع سابق ص ٢٧٩-٣٢٥ ، البشرى : مرجع سابق ص ٤٣-٧٤ ، عباس محمود العقاد : الإسلام فى القرن العشرين (القاهرة ، ١٩٥٤) .

C. Adams, Islam and Modernism in Egypt (London, 1933), R. Mitchell The Society of The Muslim Brothers (Oxford, 1969), Ishak Musa Husaini, The Muslim Brethern (Beirut, 1956) and C. Smith, Islam in modern World (World (New York, 1963).

(٢) حسن البنا : مذكرات الدامى والداعية ، ص ٤٧ .

الدروس والمحاضرات . وفي عام ١٩٣٢ انتقل المركز العام للحركة إلى القاهرة . وبدأت في الانتشار الكبير ، وأنشأت مجلة أسبوعية بإسمها ، وفي عام ١٩٣٨ نزلت ميدان السياسة وأصدرت مجلة النذير تعبيراً عن ذلك ، وفي إفتتاحية العدد الأول كتب المرشد العام الشيخ البنا « سنتقل من حيز الدعوة الخاصة فقط إلى حيز الدعوة العامة أيضاً ومن دعوة الكلام وحده إلى دعوة الكلام المصحوب بالنضال والأعمال . ستوجه بدعوتنا إلى المسئولين من قادة البلد ولسنا في ذلك نخالف خططنا أو ننحرف عن طريقنا بالتدخل في السياسة كما يقول الذين لا يعلمون ولكننا بذلك ننتقل خطوة ثانية في طريقنا الإسلامية وخططنا المحمدية ومنها جنا القرآني ولا ذنب لنا أن تكون السياسة جزء من الدين وإن يشمل الاسلام الحاكمين كما يشمل المحكومين (١) »

وهناك خلاف حول ما إذا كانت حركة الإخوان منذ البداية ذات رأى سياسى مستتر لم تفصح عنه إلا في مرحلة تالية من تطورها ، أم أن نجاحها وإنتشارها كجمعية دينية قادها إلى الاهتمام بالسياسة . وأياً كان الأمر فقد كان للحركة قوة جماهيرية كبيرة إستخدامتها كأداة سياسية ، ولجأت إلى أساليب العنف ، وكونت فرقاً مسلحة عرفت بإسم القمصان الصفر والجهاز السرى الأمر الذى أدى برئيس الوزراء النقراشي إلى حل الجماعة وإغلاق أندية الإخوان واعتقال قادتهم ، ودفع النقراشي حياته ثمناً لهذا القرار عندما اغتاله أحد أعضاء الجماعة .

وسرعان ما اغتيل حسن البنا بدوره في فبراير ١٩٤٩ الأمر الذى أضعف الجماعة فقد كان البنا هو مؤسس الحركة وعصبها ومحور نشاطها ، وظهر عدد من التيارات والخلافات في داخل الجماعة انتهت بالاتفاق على إختيار حسن الهضيبي (٦٠ سنة) الذى لم يكن عضواً بمكتب الإرشاد ولا بمجلس الشورى ، وفي أكتوبر ١٩٥١ ألغى قرار حل الجماعة وأختير الهضيبي مرشداً عاماً كما أختير عبد القادر عودة وكيلاً عاماً للجماعة وعبد الحكيم

(١) النذير ، العدد الأول ، ٣٠ ربيع الأول ١٣٥٧ هـ .

رمضان سكرتيراً لها . وسوف نتعرض فيما يلي للإطار الفكري للحركة ثم لتنظيمها .

١ - الإطار الفكري لحركة الإخوان :

مثل أى جماعة دينية أخرى إنطلقت حركة الإخوان من مقولة « أن السر في تأخر المسلمين إبتعادهم عن دينهم وأن أساس الإصلاح العودة إلى تقاليد الإسلام وأحكامه ، وأن ذلك ممكن لو عمل له المسلمون ، وأن فكرة الإخوان المسلمين تحقق هذه الغاية » .

وفي الدورة الثالثة لمجلس الشورى عام ١٩٣٥ ووفق على إعتبار عقيدة الإخوان المسلمين منهجاً للحركة وعقيدة الإخوان هي أن الأمر كله لله ، وأن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم خاتم رسله للناس كافة وأن القرآن كتاب الله وأن القرآن قانون شامل لنظام الدنيا والآخرة ، وأن يتمسك الأخ بالسنّة وواجب المسلم هو إحياء مجد الإسلام بأنهاض شعوبه وإعادة تشريعه ، وأن راية الإسلام يجب أن تسود البشر وأن من مهمة كل مسلم تربية أبنائه على قواعد الإسلام .

وتوصى العقيدة الأخ المسلم بالاستقامة والفضيلة وأن الحلم من أركان الإسلام ، والتحلّى بالأخلاق الحسنة ، والاعتزاز بشعائر الإسلام ولغته ، وهو مطالب بالعمل والتكسب ، وأداء الزكاة ، وبث تعاليم الإسلام في الأسرة ، وأن لا يرسل أبنائه إلى مدارس لا تعلم القرآن . ولتحقيق كل هذه الأهداف لا بد من إقامة الحكومة الإسلامية التى تطبق قواعد الإسلام ، كما أراد الإخوان إحياء الخلافة ومفهوم الجامعة الإسلامية ، فالخلافة رمز لوحدة المسلمين وتضامنهم . وبالإضافة إلى ذلك فقد تميز فكر الإخوان بثلاث سمات :

١ - الشمولية : فالإسلام قدم نظاماً كاملاً شاملاً للحياة الاجتماعية

في سائر مجالاتها وفروعها ، والفصل بين الدين والدنيا أو الدين والدولة غير ممكن ، ذلك أن الإسلام « عبادة وقيادة ، ودين ودولة ، وروحانية وعمل ، وصلاة وجهاد ، وطاعة وحكم ، ومصحف وسيف (١) » .

وتمثلت هذه الشمولية ليس فقط في الفكرة التي دعت إليها الحركة بل تمثلت أيضاً في شكلها التنظيمي الذي أحاط بالفرد من كافة جوانبه وسعى لتنظيم حياته الاجتماعية وعلاقاته الأسرية والشخصية بما في ذلك كيفية قضاء أوقات الفراغ والمرح ، وأدى ذلك إلى اذابة الأفراد في الجماعة والاندماج الكامل بين الفرد والحركة .

٢- منهاج الإخوان هو الإسلام : فقد عرضت الحركة منهاجها ليس كأحد التفسيرات أو الاجتهادات الممكنة للإسلام ولكن باعتباره الإسلام، وتبعاً للمنهاج الذي أقره المؤتمر الثالث فإن على كل أخ مسلم أن يعتقد أن هذا المنهاج كله من الإسلام وأن كل نقص منه نقص من القوة الإسلامية الصحيحة .

٣- العمومية : فقد اتسمت الدعوة بعدم التحديد والغموض فيما يتعلق بالأهداف السياسية والاجتماعية وشكل النظام الذي تسعى إليه الجماعة ، وعبر الشيخ البنا عن طبيعة الدعوة بعبارات عامة مثل قوله « نحن مسلمون وكفى ، ومنهاجنا منهج رسول الله صلى عليه وسلم وكفى ، وعقيدتنا مستمدة من كتاب الله وسنة رسوله وكفى ، أو قوله « نحن دعوة القرآن الحقة الشاملة بالجامعة . . نحن نجمع بين كل خير » (١). ورغم دعوة الحركة إلى الحكومة الإسلامية فإنها لم تأخذ موقفاً واضحاً من دستور ١٩٢٣ فرفضته أحياناً وأقرته أحياناً أخرى كما لم توضح أسس الحكم الإسلامي المقترح وأسايبه ومؤسساته.

ويبدو أن هذا الغموض كان مقصوداً لتحقيق عدة أهداف فهو من ناحية يساعد على إنتشار الحركة في أوساط واسعة على أنها حركة دينية وحسب تهدف إلى رفعة شأن الدين ، كما أنه من ناحية ثانية يعنى قادتها من مسئولية تحديد الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومواقف الحركة تجاه الأحداث الجارية ، ومن ناحية ثالثة فإنه يتمشى مع طبيعة القيادة الفردية للشيخ البنا ودوره المتميز الذي سوف نتحدث عنه فيما بعد .

(١) حسن البنا : مرجع سابق ، ص ١٨٣-١٨٤

٢ - تنظيم الحركة :

حدد المؤتمر الثالث لمجلس الشورى هيئات الجماعة في المرشد العام ، مكتب الإرشاد ومجلس الشورى العام ، أضيف إلى ذلك مؤتمر المناطق و فرق الرحلات ، و فرق الأخوات ، كما حدد مراتب العضوية في الأخ المساعد والأخ المنتسب ، والأخ العامل ، والمجاهد .

على أن هذه التنظيمات المتعددة لا تخفى الحقيقة الأساسية التي عبرت عنها حركة الإخوان المسلمين وهي سيطرة المرشد العام التامة على أمور الحركة فهو مركز السلطة الفعلية ومحور عملية صنع القرار ، فعلى سبيل المثال فإن عضوية التنظيمات المختلفة للحركة لم تكن تتم بالانتخاب ولكن بالاختيار من أعلى ، كما أن إختصاص هذه التنظيمات حدده المرشد العام فقد قرر المؤتمر الثالث أنه « قد ترك المجتمعون لفضيلة المرشد العام تحديد مهمة كل هيئة من هذه الهيئات ووضع البيان الذي يوضح ذلك التحديد » ، كما أحال نفس المؤتمر الميزانية التي قدمها مدير المطبعة إلى لجنة خاصة بمكتب الإرشاد يختارها فضيلة الأستاذ المرشد العام لفحصها وإقرارها ، كما ترك له إختيار لجنة الجريدة التي تقوم بالنظر في التحرير والإشراف على الجريدة .

وكانت هذه الأوضاع التنظيمية إنعكاساً لمفهوم الزعامة لدى الشيخ البنا الذي كتب « يجب أن يكون الزعيم تربى ليكون . كذلك لا زعماً خلقت الظروف وزعمته الحوادث فحسب ، أو زعماً حيث لا زعيم » ، وفي مجال إدائته لبعض الإخوان الذين خالفوه الرأي تحدث عن « أوضاع الإخوان التي لم تعرف إلا الوحدة الكاملة والإندماج فرأى أحدهم هورأى جميعهم » (١) ، كما أنه رفض إعتبار الشورى ملزمة للقائد بل هي إختيارية له أن يأخذها أولاً (٢) .

وهكذا تبلور في حركة الإخوان نمط قيادي يتسم بالشخصية والفردية وتركيز السلطة في يد واحدة ، فالمرشد العام هو الذي يختار قادة الحركة

(١) المرجع السابق ، ص ١٤٦ ، ١٢١ ، ١٢٢

(٢) البشرى : مرجع سابق ، ص ٣٧٣

وهو الذى يحدد اختصاصات هيئاتها المختلفة ، وله مقابلات واتصالات لا يعرفها الآخرون ، وهو الذى يشرف مباشرة على التنظيم السرى للجماعة ، ويعاهده الإخوان على السمع والطاعة ، ولانعكس ذلك كله فى شكل إتخاذ القرارات بالإجماع وليس بالأغلبية .

لقد كان البناء بكل المعايير هو محور السلطة النهائية وكانت سيطرته على أعضاء الحركة تبدو وكأنها بلا حدود ، ويرجع ذلك إلى عدة اعتبارات منها بلاغته وقدرته الفائقة على الإقناع فقد كان بارع اللفظ والأسلوب ، واستطاع دائماً أن يخلق رابطة شخصية مباشرة بينه وبين مستمعيه ويوجد إحساساً بالصدقة والألفة معهم وذلك من خلال الحديث بلغة يفهمونها ، كما يعود ذلك إلى دوره فى إنشاء التنظيم ومعرفة الشخصية بكوادره وعناصره القيادية ، وقدرته على نقل الإحساس بالإخلاص والتواضع وإنكار الذات ، لذلك فقد كان إغتيال البناء بمثابة صدمة قاتلة لتماسك الحركة وتضامنها ووحدتها (١).

وانعكس هذا المفهوم للقيادة والتنظيم فى رباط تنظيمى قوى بين العضو والحركة يقوم على الانخراط فى التنظيم والثقة فى قياداته وطاعتها ، فينص المنهاج على أن يتعهد الأخ بالثبات على مبادئ الحركة والإخلاص لكل من عمل لها « وأن أظل جندياً فى خدمتها أو أموت فى سبيلها » ، ومن واجبات العضو أن « يتخلى عن صلته بأى هيئة أو جمعية لا يكون الإتصال بها فى مصلحة الدعوة وبالذات إذا أمر بذلك » .

وكانت قيم السمع والطاعة والولاء من القيم الأساسية السائدة فى التنظيم والى عبر عنها البناء فى « رسالة التعليم » التى أكدت ضرورة الطاعة والثقة والقيادة . فلا رسالة بلا قائد ، وفى الثقة المتبادلة بين القائد والجندي تكن قوة الجماعة ونجاح خططها ، وأن ارتقاء العضو فى الحركة رهين بمدى الطاعة التى يبدىها والثقة التى تحتزنها للقيادة ، وهكذا يبرز بوضوح مفهوم الانضباط القائم على العقيدة ، ويمكن عقاب الأخ الذى لا يلتزم بمبادئ المنهاج كما قرره المؤتمر الثالث .

(١) حول دور الشيخ البناء واحترام الإخوان وتقديرهم لدوره أنظر الدعوة ، السنة

وفي عهد الهضيبي تقلصت سلطات المرشد العام بعض الشيء ، وبرز دور أكبر لمكتب الإرشاد والسكرتير العام كما برزت آراء متعددة في القيادة الأمر الذي لم يكن مألوفاً في عهد البنا ، ودخلت الحركة في أزمة داخلية نتيجة بروز أكثر من تيار وأكثر من شخصية تتنافس على الزعامة ، ونتيجة الصراع بين الجماعة وجهازها السري .

وتقدر الإحصاءات عدد أعضاء الحركة في الفترة ما بين ١٩٤٦ — ١٩٤٨ بانهم ٥٠٠,٠٠٠ عضو ، وإذا ما أضيف إليهم عدد مماثل من المتعاطفين فإن الجماعة كانت تستطيع التحدث باسم مليون من المصريين ، وبعد عام ١٩٤٩ وحل الجماعة تراجعت عضويتها بسرعة . وفي مجال تحليل طبيعة عضوية الحركة ونوعية المشاركين فيها تبدو ملاحظتين : أولاهما : أن الجماعة كانت أساساً ذات طابع حضري ولم يحدث أبداً أن كانت عضوية أهل الريف محور نشاطها ، وثانيتهما : أن الطبقة الوسطى الحضرية هي التي سيطرت على عضوية الحركة النشطة وعلى قياداتها ويتضح ذلك في تحليل أسماء مجلس شورى الجماعة أو من أسماء قياداتها المعروفين (١) .

وجدير بالذكر هذا النجاح السريع وغير المسبوق لحركة الإخوان . لقد نجحت حركة الإخوان في إستقطاب هذا العدد الكبير لعدة أسباب منها قدرة البنا الفاتقة على التخطيط والتنظيم ، ووجود التربة الثقافية والنفسية الملائمة في المجتمع المصري والتي تجعل الأذهان مهيئة للمشاركة في الدعوات الدينية ، وعدم وجود بديل آخر للدين كفروا بالوفد وقدرته على الإصلاح وبالذات بعد تصفية حركة مصر الفتاة خلال الحرب العالمية الثانية . ومن الملاحظ أن حركة الإخوان اتفقت مع حركة مصر الفتاة في أكثر من مجال منها اللجوء إلى التنظيمات العسكرية ، ورفض الديمقراطية الليبرالية والأحزاب القائمة ، والأعتماد على الدين في دعوتها وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة .

(١) J. and S. Lacouture, Egypt in Transition (London, 1958), p. 248

وفي مجال تقييم الإخوان كتنظيم سياسي ضم قطاعات عريضة من المصريين ينبغي الإشارة إلى أن تحليل مواقف الجماعة السياسية وتقييمها لا يتضمن مساساً بالدعوة التي تصدرت الجماعة للدفاع عنها ، وفي هذا الإطار يسترعى إنتباه الباحث خمسة أمور أولها : لجوء الجماعة إلى العنف واستخدامها للارهاب والعمل المسلح كأداة للعمل السياسي ، وإن كان يجب التأكيد بأن ذلك لم يكن إستثناء في الحياة السياسية المصرية بل يجب أن ينظر إليه في إطار تفسخ الحياة الدستورية وفقدان الثقة بالمؤسسات والأساليب القائمة (١) وثانيها : علاقة الجماعة بالملك والقصر خلال الفترة من ١٩٣٨ إلى ١٩٤٨ مثل علاقتها بعلي ماهر عام ١٩٣٩ ، وعلاقة الهضيبي بالقصر وتكرر زيارته للملك الأمر الذي أثار قدراً من الخلاف داخل الحركة ، علاوة على خصومة الحركة الشديدة للوفد ودعمها للحكومة السعدية عام ١٩٤٦ (٢) ، وثالثها : عدم وضوح مواقف الحركة في مواجهة بعض الأحداث الوطنية الهامة وتركيزها على الاهتمام بالأخلاق وأن التربية السليمة هي الأساس وأن السلاح الحقيقي هو سلاح الأخلاق (٣) ، ورابعها : عدم تبلور برنامج اجتماعي واضح للحركة باستثناء بعض الشعارات العامة مثل احترام قيمة العمل ومنع الاحتكار وتحريم الربا ، مع أن بعض الكتاب الإسلاميين مثل سيد قطب ومحمد الغزالي كانوا قد بدأوا في الكتابة بوضوح أكثر عن العدالة الاجتماعية من وجهة نظر إسلامية ، وخامسها : تشير المصادر التاريخية إلى صلة الجماعة بحركة الضباط الأحرار قبل قيام الجيش بحركة في ٢٣ يوليو ، وأن الإخوان كانوا على علم بموعد الحركة قبل وقوعها (٤) ، ولعبوا دوراً في مساندتها في أيامها الأولى ، ولكن سرعان ما وقع الخلاف بينهما وصدر قرار من مجلس

Mitchel, op. cit., pp. 306—320

(١)

(٢) حول اتصال الحركة بالقصر وأحمد ماهر والسعديين أنظر رمضان : مرجع سابق جزء أول ص ٣١٣-٣١٩ ، وجزء ثان ص ١٢٩-١٣٠ ، البشرى : مرجع سابق ، ص ١٤٨-١٥٠ ، صلاح الشاهد : مرجع سابق ص ٣٦ ، ٤٨-٤٩ ، وهاريس : مرجع سابق ص ١٨٢

(٣) أنظر نماذج لذلك في البشرى مرجع سابق ص ٣٧١-٣٨٠

(٤) د. عبد العظيم رمضان : عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ (القاهرة ، ١٩٧٦)

قيادة الثورة في ٤ يناير ١٩٥٤ باعتبار جماعة الإخوان حزباً سياسياً ينطبق عليها أمر حل الأحزاب السياسية .

لقد كانت حركة الإخوان المسلمين في التحليل الأخير تعبير عن بعض شرائح الطبقة الوسطى ذات الأصول الريفية التي انتقلت إلى المدينة ، وهناك واجهتها آثار عملية التغير الاجتماعي والتغرب مثل خروج المرأة إلى ميادين التعليم والعمل واحتكاكها بالزجل وغير ذلك من مظاهر الحياة الحضرية الأمر الذي أوجد لديها فراغاً قيمياً كبيراً . لقد شهدت هذه المجموعات البشرية في داخلها صراعاً رهيباً بين قيم العالم القديم الذي تركوه خلفهم في القرية والذي عرفوا نواقصه ولكنه يحتل مكانة كبيرة في تكوينهم النفسي ، وقيم عالم المدينة الذي يواجهونه كل يوم دون أن يتمكنوا من قبوله أو التعايش معه ، وبينما كانوا على استعداد لقبول الأفكار الغربية في مجال العلم والتكنولوجيا فقد رفضوا ذلك بشدة في مجال التشريع والقانون . ووجدت دعوة الإخوان المسلمين في هؤلاء تربة خصبة لدعوتها ، وهذا ما يفسر - على خلاف ما يتصور الكثيرون - الطبيعة الحضرية للحركة وأنها ركزت على المدينة أكثر من تركيزها على القرية ، وبرزت قياداتها من أهل المدينة . لقد كانت الحركة تعبيراً عن « حاجة إجتماعية » في إطار عملية التحديث الاجتماعي والسياسي الذي تعرضت له مصر ، وعدم قبول بعض الشرائح الاجتماعية لجوانب من عملية التحديث هذه ، وكانت جزءاً من حركة تاريخية شملت ظهور عديد من الجمعيات والتنظيمات الدينية مثل جمعية الشبان المسلمين ، وجمعية مكارم الأخلاق الإسلامية ، وجمعية الهداية الإسلامية ، وجمعية الوعظ والدعوة والدعوة الإسلامية ، وجمعية نشر الفضائل الإسلامية ، وجمعية إحياء السنة ، والجمعية السلفية . وإن كانت جماعة الإخوان قد انفردت عن هذه الجمعيات بنحطها السياسي والتنظيمي ، ومن ثم فقد دعت حركة الإخوان المسلمين إلى

التغيير في إطار فكر محافظ ومكلا لم تكن الحركة كما يرى بعض الكتاب مجرد إنبعاث سلفى جديد أو « حركها قذفها تيار إسلامى مختصر » أو « آخر إختلاجة من إختلاجات مصر الإسلامية » (١) بقدر ما هى شكل من أشكال الراديكالية اليمينية التى تعتمد على ركائز لها جذور فى أعماق التربة التاريخية المصرية وفى الوجدان الجماعى المصرى .

(١) رمضان : مرجع سابق جزء أول ص ٢٨٠

(م ١٦ السياسة والحكم فى مصر)

المطلب الثالث

الحركة الشيوعية

نعتبر دراسة موضوع الحركة الشيوعية في مصر من الموضوعات التي تستحق المزيد من إهتمام الباحثين والمؤرخين نظراً لقلة الدراسات العلمية عن الموضوع (١) وإعتماد أغلب المؤلفات الموجودة باللغة العربية على دراسة وولتر لاكير التي أعتبرت لمدة المصدر الرئيسي للمعلومات عن الموضوع (٢).

ويواجه الباحث عدة صعوبات منها أن الحركة الشيوعية تمثلت في أغلب الأحيان في تنظيمات سرية ، ومنها التعدد التنظيمي الذي يبدو وكأنه لا نهاية له ، وتضارب المعلومات عن التنظيمات المختلفة الأمر الذي يستلزم مزيداً من الدقة والحيلة .

تعود جذور الحركة إلى التنظيمات الشيوعية التي وجدت بين أوساط العمال الأجانب وبالذات الإيطاليين والأرمن واليونانيين ، ويرجع ذلك تاريخياً إلى أن الغالبية الكبرى من العمال الصناعيين في مصر في أوائل هذا القرن كانوا من الأجانب ، وكانت هذه التنظيمات في بعض الأحيان تمثل تكوينات قومية مغلقة تعمل كإمتداد للأحزاب الشيوعية في أوطانهم الأصلية. ويبدو أن أجهزة الأمن الإنجليزية كانت ترصد أكثر من تنظيم شيوعي ، ويذكر مراسل جريدة التايمز أن الإنجليز طلبوا من الشيخ نجيب مفتي الديار المصرية إصدار فتوى يعلن فيها تناقض الإسلام مع البلشفية وهو ما حدث الأمر الذي دفع عدداً

(١) من أهم الدراسات كتابي د. رفعت السعيد : تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر ١٩٠٠-١٩٢٥ (بيروت ، ١٩٧٢) ، اليسار المصري ١٩٢٥-١٩٤٠ (بيروت ، ١٩٧٢) .
انظر كذلك طارق البشري مرجع سابق ص ٧٥-٩١ ، ص ٤١٦-٤٥٦ .

(٢) W. Laqueur, Communism and Nationalism in the Middle East (٢)
(London, 1956), pp. 31-62.

من الكتاب المصريين للتعليق على الفتوى من أهمهم الشيخ محمد عبد اللطيف دراز الذى كتب فى جريدة الأفكار بتاريخ ٣١ أغسطس ١٩١٩ يدعو الشيخ بنحيت إلى إصدار فتوى يطالب فيها الدول الكبرى بتحرير البلاد الصغيرة ، وأن ما يحدث عنه المفتى لم يكن البلشفية بقدر ما كان ما تفعله الدول الكبرى (١) .

وكان الحزب الإشتراكي الذى أعلن عام ١٩٢١ يعبر عن لقاء تيارين تيار المثقفين الإشتراكيين الديمقراطيين من أمثال سلامة موسى وعلى العنانى وعبد الله عنان ، وتيار ماركسى مثله جوزيف روزنتال تركز فى الإسكندرية وكانت له جذور من قبل فى عدد من الجمعيات الثقافية التى أشرف عليها أو إتصل بها روزنتال مثل جمعية الدراسات الإجتماعية . ترتب على هذا الخلاف حدوث الصدام بين التيارين وإعلان مجموعة الإسكندرية تغيير إسم الحزب إلى الحزب الشيوعى المصرى وإعتناق المبادئ الماركسية (٢) ، وكان يساعد روزنتال فى عمله أفيجدور وناداب - وكلاهما أسماء حركية - اللذان أرسلها الكومنترن للعمل مع الحركة (٣) .

وأسس الحزب إتحاداً عاماً للنقابات فى الإسكندرية ، كان له نفوذ على عدد كبير من النقابات مثل نقابات عمال الغاز وعمال النور وشركة الغزل بالإسكندرية ونقابة عمال الترام (٤) ، وهاجم الحزب دستور ١٩٢٣ هجوماً شديداً ، وعندما تولى سعد زغلول الوزارة أرسل إليه خطاباً مفتوحاً طالبه فيه بالإعتراف بنقابات العمال والفلاحين وكذا بالإعتراف بحكومة السوفييت أسوة بالأمم المتمدينة (٥) ، وسرعان ما إصطلحت حكومة الوفد بالحزب

(١) د . رفعت السعيد : تاريخ الحركة الإشتراكية ص ١٩٢-١٩٦ .

(٢) أنظر فى ذلك مؤلفنا بعنوان التجديد فى الفكر السياسى المصرى الحديث (القاهرة ، ١٩٧٥)

ص ١٣٤-١٣٧ .

(٣) W. Laquer, The Soviet union and the middle East (London, 1959), pp. 82—83.

(٤) نوال عبد العزيز راضى : الحركة العمالية وأثرها فى تطور التاريخ السياسى فى مصر ١٨٩٩-١٩٣٠ . رسالة ما جستير مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة القاهرة ١٩٧٣ ، ص ١٦٠-١٦٥ .

(٥) د . رفعت السعيد : مرجع سابق ، ص ٢٢٣

في عام ١٩٢٤ فحل إتحاد النقابات ومنع الحزب وبدأت أول محاكمة كبرى للشيوعيين في مصر (١) .

وتكونت لجنة مركزية جديدة للحزب بشكل أكثر سرية ، وصدرت مجلة العلم الأحمر لسان الحزب الشيوعي المصري. الفرع المصري للدولية الثالثة ، ولكن سرعان ما تعرض لحملة إعتقالات أخرى في عام ١٩٢٨ . كما تشير الوثائق الإنجليزية إلى وجود بعض الجمعيات الثقافية ذات الاتجاه الماركسي خلال العشرينيات مثل جمعية تعاون جالية شمال أفريقيا التي رأسها السيد حامد القدري التونسي وكان لها فرع في الإسكندرية رأسه د. عبد الحميد صالح (٢) .

وفي الثلاثينيات استمرت التيارات الماركسية في الظهور في إطار العمل النقابي تارة ومن خلال الجمعيات المعادية للفاشية تارة أخرى ، ولكننا لا نملك معلومات محددة عن شكل التنظيمات الحزبية وقتذاك أو مدى وقتها (٣) ، ومنذ عام ١٩٣٥ لم يعترف الكومنترن بالحزب الشيوعي المصري كعضو فيه وأسقطت دائرة المعارف السوفيتية اسم الحزب المصري من قائمة الأحزاب الشيوعية في العالم .

ومع ظهور التناقضات الاجتماعية والاقتصادية في الأربعينيات شهدت الحركة الشيوعية صحوة تنظيمية ، وبدأت الحركة تعود إلى الظهور وتمثل ذلك في قيام عدد من الأشخاص في تكوين خلايا وتنظيمات شيوعية من أبرزهم هليل شوارتز وهنري كورييل وأخيه راؤول ، فقام شوارتز بتأسيس إسكرا (الشرارة) وقام هنري كورييل ، الذي كان يملك مكتبة لبيع الكتب في

(١) أنظر تقرير عن وضع الحركة الشيوعية في مصر مرفوع إلى المندوب السامي الإنجليزي من وزارة الداخلية ومحفوظ في أرشيف وزارة الخارجية الإنجليزية .

P.R.O F.O. 141/779.

P.R.O B—2—750

(٢)

(٣) أنظر برامج خلال هذه الفترة في :

L. Madyar, *et. al.*, Documents and the programs of the Communist Parties of the East. Published by the Marx-Engles-Lenin Institute of the Central Committee of the all Russian Communist Party-1934, p. 94—97.

ميدان مصطفى كامل والتي من خلالها اجتذب عددا من الشباب المتعطشين إلى المعرفة والعلم ، بتكوين الحركة المصرية للتحرر الوطني التي انشق عنها مارسيل إسرائيل ليكون تحرير الشعب .

ومزقت الخلافات الشخصية والفكرية والتنظيمية هذه المجموعات ، فالحركة المصرية انتقدت إسكرا لإنصرافها إلى المسائل الفكرية والإيديولوجية دون إهتمام بالحركة السياسية المباشرة ، بينما دفعت إسكرا بأن الحركة المصرية قد أهملت النشاط الأيديولوجي ووحدة الفكر لحساب النشاط السياسي ، وقامت تحرير الشعب بانتقاد كليهما لعدم إهتمامهما بضم المصريين إلى الحركة ودعت إلى التركيز على ذلك .

وخلال الأربعينيات نشأت العديد من الجماعات والحركات الصغيرة كعصبة الماركسيين ، وطلبة العمال ، وشعوب وادي النيل ، وجماعة الحزب والحرية ، وصدرت العديد من الجرائد والمجلات المعبرة عن هذه التنظيمات مثل الفجر الجديد ، وأم درمان ، وصوت الطالب ، والجاهير ، كما تكونت بعض المنظمات الواجهه ودور النشر مثل مركز الأبحاث العلمية ، ودار القرن العشرين ، ولجنة نشر الثقافة الحديثة .

وساهمت تلك التنظيمات الشيوعية في مظاهرات ١٩٤٦ ، وفي الكفاح ضد حكم صدقي ، وفي إنشاء لجان العمال والطلبة ، ولعب الشيوعيون دوراً مؤثراً بسبب قدراتهم التنظيمية من ناحية ، وجاذبية الشعارات التي رفعوها كالسلام والصدقة والعدالة من ناحية ثانية ، وإخراطهم في الكفاح الوطني من ناحية ثالثة . وأقامت بعض الحركات الشيوعية صلات وثيقة مع الوفد - وبالذات تيار الطليعة الوفدية الذي سبق تناوله - مثل حركة طليعة العمال التي أيدت الوفد وهاجمت كل من الإخوان المسلمين ومصر الفتاة ، بينما قامت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني والحزب الشيوعي المصري بانتقاده (١) .

(١) أنظر مقالات لاحد صادق سعد في مجلة الفجر الجديد التي أعيد نشرها في كتاب بعنوان صفحات من اليسار المصري (القاهرة ، ١٩٧٦) .

وفي عام ١٩٤٧ إتحدت كل من الحركة المصرية والشرارة في تنظيم واحد سمي بالحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدثو) ، ولكن سرعان ما ظهرت الخلافات في داخل هذا التنظيم الجديد حول أكثر من قضية ؛ فدار خلاف حول دور العناصر غير المصرية ككوريل وشوارتز ، وحدث خلاف آخر حول الموقف الواجب إتخاذه إزاء القضية الفلسطينية ، فبينما مال أنصار الحركة المصرية إلى التقسيم أكدت إسكرا الخط المعادي للصهيونية (١) ، كما حدث خلاف ثالث حول تمثيل كل من المجموعتين في اللجنة المركزية . وانقسمت الحركة في أوائل عام ١٩٤٨ ، فخرجت مجموعة إسكرا التي انقسمت بدورها إلى المنظمة العمالية الثورية ومنظمة صوت المعارضة وهي التي غيرت إسمها بعد ذلك إلى المنظمة الشيوعية المصرية . وتعتبر حدثو من أكثر التنظيمات الشيوعية التي مارست نشاطاً واضحاً والتي حاولت التغلغل داخل القوات المسلحة (٢) ، وتشير بعض المصادر إلى وجود علاقات بين حدثو وتنظيم الضباط الأحرار، وأن بعض منشورات التنظيم كانت تطبع بالتعاون مع حدثو وأن جمال عبد الناصر إتصل بها في فترة من الفترات .

وفي عام ١٩٥٠ نشأ تنظيم جديد باسم الحزب الشيوعي المصري الذي تميز بتفوقه على كل التنظيمات الأخرى من الناحيتين التنظيمية والفكرية، ولكن كان يعوزه قنوات الإتصال بالعمال واتسم بقلّة عدد الأعضاء . وهكذا ففي عام ١٩٥٢ كان هناك العديد من التنظيمات والحركات الشيوعية التي كان أبرزها الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني والحزب الشيوعي المصري وطلبة العمال . وبصفة عامة يمكن إبداء الملاحظات الثلاث التالية على تطور الحركة الشيوعية في مصر :

(١) حول موقف الحركة الشيوعية المصرية من قضية فلسطين أنظر الحكم دروزه : الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية (القاهرة ، ١٩٥٩) ، ص ١٤٨-١٩٥٥ ، وكذلك إلياس مرقص : تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي بيروت ، ١٩٦٤ .

(٢) د. عبد العظيم رمضان: جمال عبد الناصر وأزمة مارس ، مرجع سابق ، ص ٦٩-٧٦

اولاً : إحدى السمات الأساسية للحركة هي التعدد والتشردم بين عدد كبير من التنظيمات والجمعيات التي اتسمت علاقاتها فيما بينها بالعداء الذي وصل إلى حد إتهام كل منها للآخرى بالعمالة للبوليس والتعاون معه ، ودعم من هذا الاتجاه ظروف العمل السري ونمو روح التطرف والإنعزال والمبالغة في السرية حفاظاً على الأمن (١) ، وقد كان في كل ذلك أحد أسباب ضعف الحركة .

ثانياً : طرحت جرائد ومجلات الحركة الشيوعية عدداً من الأفكار والمفاهيم الهامة التي قدر لها أن تنتشر وتصبح جزءاً من المناخ العام للمجتمع وتياراته الفكرية المتعددة . من ذلك ربط النضال السياسي بالنضال الإجتماعي ، والربط بين المسألة الوطنية والمسألة الإجتماعية ، وبين التحرر السياسي والعدالة الإجتماعية ، فبينما ناقشت العديد من الأحزاب الأخرى قضيتي الإستقلال والديمقراطية بشكل مجرد طرحت جرائد الحركة الشيوعية - إلى جانب جرائد أخرى - كلا الموضوعين من زاوية إجتماعية فأكدت الأهداف الإقتصادية للاستعمار كما أكدت المضمون الإجتماعي للاستقلال وربطت التحرر السياسي بالتحرر الإقتصادي ، وكشفت عن الأساس الإقتصادي للمواقف السياسية للطبقات المختلفة .

وفي هذا الإطار دعت هذه الجرائد إلى تحرير الإقتصاد المصري ، وتأميم البنوك ، وتحديد الملكية الزراعية ، وإنشاء بنك مركزي ، وتمصير المؤسسات الكبرى والملكية العامة لمرافق الدولة ، والخدمة العسكرية الإجبارية للجميع .

ثالثاً : أن دراسة موضوعية للحركة الشيوعية توضح أن إسهامها الفكري ربما كان أهم ما قدمته خلال هذه الفترة ، أما من الناحية السياسية فقد اتسم العمل الشيوعي بعدد من الشوائب منها بروز دور الأجانب وبالذات اليهود في قيادة الحركة مما حد من قدرتها على تجنيد المصريين من ناحية ، وأثار الشبهات حول أغراض قادتها من اليهود وبالذات في ظروف تصاعد القضية

(١) طارق البشري : مرجع سابق ص ٤٢٠-٤٢١ .

الفلسطينية من ناحية أخرى ، حتى أن تمصير الحركة الشيوعية كان أحد الشعارات المرفوعة في بعض التنظيمات ، ومنها إنصراف بعض الحركات إلى القضايا النظرية والجمود العقائدي لها، ونقل النموذج الأوربي الماركسي لتحليل المجتمع دون النظر إلى ظروف البيئة المصرية وسمات التكوين الإجتماعي المصري، ويعبر أحمد صادق سعد عن هذا المعنى بقوله : « إن الجمود العقائدي كان يدفعنا إلى فهم الماركسية على أنها مجموعة من القوالب الجاهزة ، الأمر الذي أبعدنا عن إدراك بعض جوهرها العلمي الحقيقي »^(١)، ومنها التركيز على الطلبة والمثقفين وأهل المدن ، ومنها الطابع السري الذي فرضته الظروف السياسية وإعتبار الحركات الشيوعية بمثابة تنظيمات غير شرعية في إطار النظام القانوني القائم ، ومنها الموقف الذي إتخذه بعض الحركات الشيوعية الرئيسية تجاه قضية فلسطين وتأييدها لقرار التقسيم الأمر الذي عزلها عن قطاعات عريضة من الرأي العام المصري وأضعف من تأثيرها لفترة طويلة تالية .

(١) أحمد صادق سعد ، مرجع سابق ، ص ٥٨ .

الفصل الثالث

الحركة السياسية وتقييم التجربة

المبحث الأول

الديمقراطية البرلمانية في الميزان

اتسمت الحياة السياسية المصرية في الفترة ما بين صدور دستور ١٩٢٣ وتدخل الجيش عام ١٩٥٢ أساساً بسمة عدم الاستقرار ، فعلى مستوى الوزارة مثلاً تعاقب على الحكم خلال هذه الفترة التي تقرب من ثمان وعشرين سنة ونصف ٣٨ وزارة أى أن متوسط عمر الوزارة كان أقل من تسعة شهور ، وفي الستة شهور الأولى من عام ١٩٥٢ توالى على الحكم ٤ وزارات بمعدل شهر ونصف كمتوسط لعمر الوزارة ، فوزارة على ماهر الثالثة مثلاً عاشت ٣٣ يوماً ، ووزارة نجيب الهلالي الثانية ظلت يوماً وبعض يوم .

وعلاوة على عدم الاستقرار الوزاري شهدت مصر عدم استقرار برلماني تمثل في قيام الملك بحل البرلمانات ، وترتب على ذلك أن جميع البرلمانات المصرية خلال هذه الفترة - ماعدا برلمان ١٩٤٥ - لم تكمل مدتها المقررة ، كما شهدت بروز حركات الرفض التي لا تعترف بشرعية النظام السياسي الاجتماعي القائم ، وتلجأ إلى الأساليب غير الدستورية كالعنف والإغتيال كأذوات للعمل السياسي ، وانتهت التجربة بتحريك الجيش في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وبدء مرحلة جديدة من تطور نظام الحكم في مصر .

وتثير قضية تقييم هذه التجربة العديد من المشكلات ؛ فالتقييم عملية محفوفة بالمخاطر ، مليئة بالصعاب ، تحيط بها المزالق والأهواء ، لذلك ينبغي بداية تحديد إطار ومعايير التقييم حتى نقتل من إنحيازات الباحث بقدر الإمكان ويمكن عرض هذه المعايير فيما يلي :

(أ) إن التاريخ هو حركة متدفقة يرتبط فيها الماضي والحاضر والمستقبل
رباط وثيق .

(ب) ومن ثم فإن الواقعة المراد تحليلها يجب أن تدرس في إطار ما سبقها
وما لحقها من أحداث ، فهي ليست مجرد حدث وقع واكتمل في الماضي
بل ترتب عليه نتائج وسبقته مقدمات يجب أن نأخذها في الاعتبار .

(ج) إن أى واقعة لا يجب أن ينظر إليها في عزلة عن ظروفها ومحدداتها
التاريخية ، فالقائد السياسى على سبيل المثال لا يتمتع بتلك الحرية الكبيرة في
إتخاذ القرار التى يتصورها البعض أحياناً ، بل تقيد حركته العديد من العناصر
والمتغيرات الداخلية والخارجية .

في هذا الإطار فإن مرحلة ١٩٢٣-١٩٥٢ ينبغي أن ينظر إليها في إطار
ظروفها، والتحديات التى واجهتها ، والوضع الإقتصادى الإجتماعى لمصر خلال
هذه الفترة ، والقوى الإجتماعية السائدة وقتذاك ، والإنجازات التى حققتها
والمشكلات التى عجزت عن حلها . وبعبارة أخرى فإنه ينبغي النظر إليها
على أنها خاتمة وتتويجاً لمرحلة تاريخية سبقتها ، وعلى أنها تمثل ، في نفس
الوقت ، بداية لمرحلة جديدة في التطور المصرى .

إن نقطة البدء في هذا المجال هى أن التجربة الديمقراطية في مصر خلال
هذه الفترة لم تكن كاملة ، وأن القوى الديمقراطية كانت تعمل في إطار يوفر
لأعدائها العديد من الحقوق الدستورية والقوة الإجتماعية ، وهكذا فإن
الليبرالية بمعناها الحقيقى لم تمنح فرصتها كاملة للتطبيق قبل عام ١٩٥٢ ، وأن
الحكم تركز في واقع الأمر في القصر والبورجوازية الكبيرة من أحزاب
الأقلية التى قامت بتزييف الحياة النيابية وإيجاد جو دائم من عدم الإستقرار
السياسى في المجتمع نتيجة لإنتهاكها الدستور وغياب سند شعبى لها (١).

ومع ذلك فقد استطاعت التجربة أن تترك بصماتها على الجماعة السياسية
المصرية وأن تطرح قياً سياسية رئيسية لعل أبرزها إثنان : أولاهما — الوحدة

(١) د . عبد العظيم رمضان : الليبرالية في التطبيق ١٩٢٤-١٩٥٢ ، الطليعة ، السنة
الثامنة ، عدد ٨ ، أغسطس ١٩٧٢ ، ص ٦٣-٧٠ .

الوطنية وتكريس مفهوم الوطنية المصرية ، وثانيتهما - إقرار الحريات العامة في المجتمع .

١ - الوحدة الوطنية ومفهوم الوطنية المصرية :

تعتبر الوحدة الوطنية المصرية إحدى الإنجازات الرئيسية لثورة ١٩١٩ التي إنصهر في آتونها كل من المسلمين والأقباط ، حتى لقد اتخذ المصريون خلال الثورة علما في وسطه هلال أبدلت بنجومه صليبان ، وكما ذكرنا من قبل فقد خطب القساوسة على منابر المساجد ، وخطب مشايخ المسلمين أمام مذابح الكنائس ، ولعب القمص مرقص سرجيوس دوراً كبيراً في تأييد الثورة والدفاع عن إستقلال مصر ومن كلماته في هذا الصدد : « إذا كان الإستقلال متوقفاً على الإتحاد ، وكان الأقباط في مصر حائلا دون ذلك فإني مستعد لأن أضع يدي في يد إخواني المسلمين للقضاء على الأقباط أجمعين لتبقى مصر أمة متحدة مجتمعة الكلمة » (١) .

ونجلى معنى الوحدة الوطنية في عديد من الوقائع ففي ٢٤ أبريل ١٩١٩ استقبلت لجنة من السيدات المسلمات في مسجد السيدة زينب وفداً من السيدات القبطيات اللاتي حضرن لشكرهن على التهنئة بعيد الفصح ، وقبل وصول لجنة ملتر وعندما اعتقلت السلطات الإنجليزية محمود سليمان رئيس اللجنة المركزية للوفد وإبراهيم سعيد وكيلها ، عينت اللجنة المركزية مرقص حنا وكيلا لها لمواجهة محاولة الإنجليز تقسيم المصريين (٢) ، وعندما حاول الإنجليز عرض رئاسة الوزارة على يوسف وهبه (القبطي) في وقت كانت الحركة الوطنية المصرية تدعو إلى عدم التعاون مع الإنجليز ، اجتمع حشد كبير من الأقباط في ٢١ نوفمبر ١٩١٩ في الكنيسة المرقسية أعلنوا فيه أن قبول وهبه للوزارة يعني قبول الحماية وأنه يخالف ما اجتمعت عليه الأمة من طلب للاستقلال التام .

(١) مقال لمصطفى طيه في الأخبار بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٩٧٦ .

(٢) د. محمد أنيس دراسات في وثائق . . . ، مرجع سابق ، ص ٥٠ .

كما برز نفس المعنى في حرص سعد زغلول على تمثيل الأقباط في الوفد دلالة على وحدة الأمة ، وبالفعل انضم واصف بطرس غالى وسينوت حنا وجورج خياط إلى الوفد ، وتأكيد على مفهوم المساواة في الحقوق والواجبات فعندما سئل عما يكون شأن الأقباط بعد الاستقلال قال : يكون شأنهم شأننا لا فرق بين أحد إلا في الكفاءة الشخصية . وتعكس خطب وأحاديث سعد زغلول إدراكا عميقا لمفهوم الوطنية المصرية والوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط ، ففي خطاب له بالاسكندرية في ٦ أبريل ١٩٢١ قال : « أشكر العلماء والقسس الذين باتحادهم أبطلوا حجة في يد الخصوم طالما اتخذوها سلاحاً قاطعاً . أزالوا الفوارق وأثبتوا أن الديانات واحدة تأمر بالدفاع عن الوطن وأنه ليس لها تأثير إلا في عبادة الخالق جل وعلا أما في الوطن فالكل سواء » (١) . كما يلاحظ أن سعداً كان حريصاً على هذا المعنى فعندما خطب تحية لأرواح شهداء الحركة الوطنية بتاريخ ٧ أبريل ١٩٢١ حرص على أن ينتقل من مدافن الامام الشافعى إلى مدافن الكنيسة القبطية (٢) .

وهكذا فقد وضعت ثورة ١٩١٩ أساساً راسخاً للوحدة الوطنية ، ولمفهوم « مدنى » للعلاقات السياسية ينطلق من مقولة المساواة بين المصريين بغض النظر عن اختلافاتهم الدينية ، وكانت شعارات الثورة تجسد هذا المعنى مثل شعار « الدين لله والوطن للجميع » وشعار « الدين للديان والوطن للجميع » وبرز حزب الوفد ممثلاً ومجسداً لهذه المفاهيم وكان مؤسسة الاستقلال الكبرى التى تمثل كل المصريين ونخاض معاركه السياسية والانتخابية بعد ذلك على هذا الأساس .

وكان مفهوم الوحدة الوطنية لدى الوفد يشير إلى معنيين رئيسيين . أما الأول فارتبط بالولاء لمصر إرتفاعاً على مستوى العصبية الإقليمية والعائلية والعشائرية ، وأما الثانى فأكد على المساواة بين المواطنين في إطار الديمقراطية

(١) مجموعة خطب وحاديث وبيانات وترجمة سعد زغلول باشا ، مرجع سابق ، ص ٥ ، وانظر في نفس المعنى ص ٧-٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١١-١٢ .

والدستور دون تمييز بسبب الدين بحيث تصبح الرابطة التي تشدهم وهي رابطة المواطنة ذات طبيعة سياسية في المقام الأول . وعلى هذا الأساس دخل الوفد معاركه الانتخابية المختلفة ، وانتصر فيها ، وعمد في كثير من الأحيان إلى ترشيح أنصاره بعيداً عن مجال روابطهم العائلية والاقليمية والدينية ، وكان نجاحهم يؤكد الطابع الوطني للوفد واستجابة المواطنين لخطه السياسي ؛ فعلى سبيل المثال كان ويصا واصف من الصعيد ولكنه مثل دائرة المطرية دقهلية ، وهي دائرة إسلامية ، وفي انتخابات ١٩٢٥ نجح مرشح الوفد بطرس حكيم في دائرة المراغة وهي دائرة أسرة الشيخ المراغي شيخ الجامع الأزهر ، وفي دائرة الدلتجات بالبحيرة رشح غالى إبراهيم فلم يكن من أبناء الدائرة التي كان يسكنها قبائل بدو عرب حديثة التوطن .

واستمر هذا الاتجاه الوطني الديمقراطي العلماني للوفد ويذكر الأستاذ أحمد حسين رئيس مصر الفتاة أنه عندما توجه في نوفمبر ١٩٣٣ للنقاش مع النحاس باشا وكان شعار الجمعية هو : « الله . الوطن . الملك » سأله النحاس « نخذ مثلاً كلمة الله التي وضعها في أول شعارك فلا أراها إلا شعوذة لأن وضع كلمة الله في برنامج سياسي هو شعوذة » ، وفي عام ١٩٣٧ عندما رحب بعض علماء الأزهر بفكرة إقامة حفلة دينية كجزء من إحتفالات تولية الأمير فاروق عرش مصر يقلده فيها شيخ الأزهر سيف جده محمد على ثم يؤم فاروق المصلين ، اعترض النحاس على أساس أن ذلك من شأنه أن يوجد سلطة دينية إلى جانب السلطة المدنية المسئولة ، وقال في مجلس النواب تعقياً على ذلك « أن الاسلام لا يعرف سلطة روحية وليس بعد الرسل وساطة بين الله وبين عباده ، فلا معنى إذن للاحتجاج في هذا الشأن بأن دين الدولة هو الاسلام ، أو بمكانة مصر لدى الامم الاسلامية ، بل إن هذه المكانة الاسلامية تستلزم أن نزه الدين عن إقحامه فيما ليس من مسائل الدين » (١) . ويلخص طارق البشرى هذا المعنى في دراسته الهامة والمبتكرة

(١) د. عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٢٧-١٩٤٨ . مرجع سابق

بقوله : « كانت الوحدة الوطنية رهينة بالفهم العلماني للأمة وبالتحقيق الفعلي لهذا الفهم من خلال المبادئ الديمقراطية » (١) .

٢ - الدستور والحريات

بالرغم من أن الاستقلال لم يكن كاملاً إلا أن الدستور وفر مجموعة من الحريات العامة وأحاطها بقدر من الضمانات القانونية التي أوجدت مجالا لحرية الرأي والقول والاجتماع ، والتي مارستها النخبة السياسية المصرية . والأمثلة على ذلك عديدة ، فعلى سبيل المثال اجتمع أعضاء البرلمان في ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ بقوة الدستور وبدون دعوة من الملك ، وعندما حاصر البوليس مبنى البرلمان عقد الاجتماع في فندق الكوتنتال ، ومن الأمثلة الشهيرة أيضا اليوم المعروف باسم يوم تحطيم الأغلال ، ففي ٢١ يونيو ١٩٣٠ صدر مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ، وكان مقررًا للبرلمان أن يعقد دورة انعقاد عادية بعد يومين أي في ٢٣ يونيو ، واتفق ويصا واصف رئيس مجلس النواب . وعدلى يكن رئيس مجلس الشيوخ على ضرورة الاجتماع وأن يتلى المرسوم على المجلسين ، ورفض ويصا واصف أن يعطى رئيس الوزراء صدقي تعهدا بأن لا يتكلم أي من الأعضاء بعد قراءة المرسوم ، ونتيجة لذلك أغلقت الحكومة أبواب البرلمان بالسلاسل وحاصرت المبنى بقوات البوليس ، وعندما وصل الشيوخ والنواب طلب ويصا واصف استدعاء قومندان قوة البرلمان وأمره بإزالة السلاسل وفتح الأبواب وأطاع القومندان الأمر ، لذلك عرف هذا اليوم في التاريخ المصري بيوم تحطيم الأغلال ، وفي فترة الكفاح الوطني ضد دستور ١٩٣٠ رفضت بعض المحاكم الأخذ بالقوانين التي تصدرها الحكومة بطريقة غير دستورية ، ففي قضية جريدة الصرخة مثلا ، رفضت المحكمة العمل بالقوانين التي أصدرتها الحكومة .

وخلال ذلك كانت الأحزاب السياسية هي سلاح الشعب للمطالبة

(١) سلسلة مقالات بعنوان « مصر الحديثة بين أحمد والمسيح » نشرتها مجلة الكاتب في فبراير وأبريل ويونيو وأكتوبر ١٩٧٠ ، وفبراير وأبريل ١٩٧٢ ، ويناير ١٩٧٣ ، وأغسطس وأكتوبر ١٩٧٤ . الاقتباس من عدد يونيو ١٩٧٠ ، ص ١١٣ .

بالاستقلال ، وأداته من أجل تنظيم صفوفه ودعم جبهته ، فالحياة الحزبية مع كل سوءاتها هي التي كونت العقل السياسى المصرى الحديث ونقلته من حال إلى حال ، وغرست فيه مفاهيم المواطنة السليمة والحرية السياسية (١).

ومع الأخذ فى الاعتبار بأن التطبيق الديمقراطى فى مصر لم يكن كاملاً ، وأنه قد طرح قدراً من الانجازات السياسية الهامة ، فإن جمهرة المؤرخين وعلماء السياسة يسلمون بأن مؤسسات الديمقراطية الليبرالية لم تزدهر فى مصر ويقدمون عدة تفسيرات لذلك ؛ فالبعض يرجع الفشل إلى الفارق بين الظروف التاريخية التى طبق فيها هذا النظام فى البلاد الأوربية وظروف المجتمع المصرى وقتذاك، وأن الديمقراطية النيابية جاءت فى الغرب تتويجاً لعملية تطوير طويل من النواحي السياسية والاجتماعية والثقافية ، وأنه من الصعب على المؤسسات الديمقراطية البرلمانية أن تنجح عندما تنقل من بيئتها الأصلية إلى بيئات أخرى غير مهيأة لقبولها ، والبعض الآخر يشير إلى دور الاحتلال الإنجليزى والتدخل المستمر فى الشئون الداخلية لمصر ، ويركز آخرون على عدم قدرة الثقافة السياسية السائدة فى المجتمع على إيجاد الإطار الملائم للممارسة الديمقراطية، ويؤكد هذا التفسير على وجه الخصوص على غياب قيم المواطنة الحديثة والمسئولية الفردية (٢).

ولا شك أن كلا من هذه الآراء يحمل قدراً من الحقيقة إلا أنها تظل كلها جزئية وغير كافية من حيث تركيزها على متغير واحد أو سبب وحيد ترجع إليه عدم نجاح التجربة الديمقراطية البرلمانية . ومن ثم فإن المنهج الذى تتخذه هذه الدراسة يجمع بين ثلاثة أسباب ومصادر نعتبرها بمثابة إطار تحليلى يمكن أن يفسر لنا إخفاق التجربة وهى عدم احترام قواعد اللعبة السياسية من ناحية ، والأزمة الفكرية من ناحية ثانية ، وطبيعة التكوين

(١) أنظر رأى د. عبد العظيم رمضان حول هذا الموضوع فى : روز اليوسف ، عدد رقم

٢٤٩٢ بتاريخ ١٥ مارس ١٩٧٦ ، وجريدة الجمهورية ، بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٧٦ .

(٢) C. Issawi, "Economic and Social Foundations of Democracy in the Middle Middle," Journal of International Affairs, vol. 32, no. 1 (January 1956), pp. 27—37.

الاجتماعى - الاقتصادى من ناحية ثالثة . وهكذا فان اطار التحليل الذى نقرحه يتضمن ثلاثة أبعاد : بعد مؤسسى ، وبعد ثقافى ، وبعد اجتماعى واقتصادى . ويعكس هذا الإطار فهمنا للديمقراطية البرلمانية فهى ليست مجرد مجموعة من المؤسسات أو التنظيمات التى يمكن لها أن تعمل فى أى إطار اجتماعى ، ولكنها تتضمن ما هو أبعد من ذلك فهى تتطلب شروطاً ثقافية واجتماعية واقتصادية لنجاحها ، ونقصد بالشروط الثقافية ضرورة الاعتقاد فى عدد من القيم والمثل المتعلقة بالطبيعة الإنسانية والعلاقات الاجتماعية والسياسية ، أما المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية فانها تشير إلى ضرورة توافر حداً أدنى من التعبئة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية (١). وفى الحقيقة أن كلا من هذين النوعين من المتطلبات كانا غائبين عن مصر خلال فترة التجربة البرلمانية ، ومن ثم فقد حدث نوع من عدم التوازن وعدم الاتساق بين المؤسسات الديمقراطية من ناحية وإطار الثقافة السياسية والقيم السائدة والتنظيم الاجتماعى الاقتصادى من ناحية أخرى (٢)، علاوة على عدم احترام القوى السياسية لقواعد اللعبة البرلمانية من حيث الأساس . هذا التحليل لا ينطبق فقط على مصر ولكن يصلح كأداة لتفسير اخفاق المؤسسات البرلمانية الدستورية فى العديد من البلدان الافريقية والآسيوية .

أولاً : عدم احترام قواعد اللعبة البرلمانية :

يقوم أى نظام سياسى على عدد من القواعد الأساسية المنظمة لحركة مؤسسات وأبنية هذا النظام والمحددة لعلاقة هذه المؤسسات بعضها وبعض ، ويعتبر إحترام هذه القواعد والإلتزام بها أحد مصادر ومعايير سلامة وشرعية

(١) K. Deutsch, "Social Mobilization and Political Development". American Political Science Review, vol. IV, no. 3 (September 1961), pp. 494—514 ; R.T. Holt and J.E. Turner, The Political Basis of Economic Development (New Jersey, 1966) and C. Wolf, Jr., "The Political Effects of Economic Programs", Economic Development and Cultural Change, vol. 14 (October 1955), pp. 1—20.

(٢) H. Exestein, A Theory of Stable Democracy (Princeton, 1961) and S.M. Lipset, Political Man (New York, 1963).

النظام السيامي . وإذا كان ذلك ينطبق على كل النظم السياسية فإنه ينطبق في المقام الأول على النظام الديمقراطي البرلماني حيث يكون الحوار والإقناع هو سمة التعامل السياسي ، وحيث لا يملك أي من أطراف العلاقة السياسية القهر أو البطش بخصومة إلا بالقدر الذي يخرج به أحد الأطراف عن الدستور ، ومن هنا يبد دور ومسئولية القوى السياسية في مصر خلال هذه الفترة في إضعاف النظام الدستوري من خلال عدم إحترامها للدستور ، وعدم إلزامها بقواعد الحياة النيابية الدستورية وبنصوص الدستور ذاته .

فالوزارة الدستورية الأولى - والبرلمان الذي تمخضت عنه - لم تمارس الحكم سوى تسعة شهور إنتهت بواقعة إغتيال السردار وتشكيل وزارة زيور التي عطلت الدستور وحلت البرلمان مرتين رغم نص الدستور على عدم جواز تكرار الحل لنفس السبب ، وظل الدستور من الناحية العملية معطلا حتى برلمان ١٩٢٦ ، وعاد إلى العمل عامين ، ثم عطل محمد محمود الحياة النيابية عام ١٩٢٨ ، وعاد الدستور بعد ستة عشر شهراً ليستمر ثمانية شهور فقط ويحدث إنقلاب إسماعيل صدقي الذي استمر حوالى خمس سنوات وتضمن إيقاف العمل بالدستور وإعلان دستور آخر . وهكذا فإن الدستور لم يطبق في الفترة ما بين صدوره وعام ١٩٣٦ - أى ثلاثة عشر عاماً - سوى ثلاثة أعوام . ويبرز هنا دور الإنجليز والملك وأحزاب الأقلية في إنتهاك الدستور والحياة النيابية ومن ثم هز الثقة بشرعيتها وبشرعية النظام كله .

(أ) الإنجليز :

إن الإستقلال الذي حصلت عليه مصر كان في التحليل الأخير إستقلالاً قانونياً شكلياً ، فإن وجود القوات الإنجليزية في مصر والتحفظات الأربعة الواردة في تصريح ٢٨ فبراير حين إتفاق آخر أعطى لأنجليزها ثقلاً حقيقياً في أمور مصر الداخلية ، ولم يؤد تصريح ٢٨ فبراير إلى تغيير كبير من الناحية الواقعية من حيث سلطة اتخاذ القرار السياسي داخلياً أو خارجياً ، فداخلياً لاستمر الوجود الإنجليزى العسكرى والسياسى يلعب دوره في الحياة المصرية ، وخارجياً لم تعتبر مصر نفسها دولة كاملة الإستقلال لذلك لم تنضم إلى عضوية (١٧٥٠ السياسة والحكم في مصر)

عصبة الأمم . وسجل التدخل الإنجليزى حافل بدأ قبل بدء الحياة الدستورية وذلك بالتدخل فى عملية وضع الدستور والإعترض على بعض موادها كما سبق البيان .

وقد أدى ذلك إلى استمرار المسألة الوطنية والكفاح من أجل تقليص النفوذ الإنجليزى ومن ثم دخلت الوزارات المصرية ، وزارة تلو وزارة ، فى مفاوضات مع إنجلترا والتي تمثلت فى مفاوضات سعد - ماكلدونالد ١٩٢٤ ، ثروت - تشمبرلين ١٩٢٧ ، محمود - هنريسون ١٩٢٩ ، النحاس - هنريسون ١٩٣٠ ، صدقي - سيمون ١٩٣٢ ، النحاس - لامبسون ١٩٣٦ ، صدقي - بيفن ١٩٤٦ ، ومحاولات النقراشى فى مجلس الأمن عام ١٩٤٧ ثم قيام النحاس فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ بالغاء معاهدة ١٩٣٦ . ويعلق فاتيكوتز على ذلك بأن التحفظات الأربعة خلقت وضعاً مستمراً من الأزمة فى السياسة المصرية أدى إلى عدم استقرار الحكومة البرلمانية ومؤسساتها فى مصر ، فإن هذه التحفظات فرغت الإستقلال المصرى من محتواه وخلقت صراعات مستمرة مع سلسلة متعاقبة من الحكومات المصرية (١).

وحتى بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ استمر الدور الإنجليزى فقد أعطت هذه المعاهدة لإنجلترا أساساً للتدخل فى شئون مصر، إذ ألزمت مصر فى حالة الحرب أو الخطر الداهم بوقوعها أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها بأن تقدم داخل حدود أراضيها جميع التسهيلات والمساعدات ، ويكون من حق القوات البريطانية استخدام موانئ مصر ومطاراتها وطرق المواصلات فيها مع إلزام الحكومة المصرية باتخاذ جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية اللازمة بما فى ذلك إعلان الأحكام العرفية ، كما ألزمت مصر بقبول بقاء القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس وعدم إعادة النظر فى بقاء هذه القوات قبل إنقضاء مدة ٢٠ عاماً على تنفيذ المعاهدة .

وأخذ التدخل الإنجليزى أشكالاً عدة من التلويح المباشر بالقوة المسلحة ، إلى توجيه إنذارات سياسية تتضمن التهديد بعزل الملك، إلى طلب إقالة وزارة

وتعيين أخرى . ويمكن الإشارة إلى استخدام إنجلترا لأسلوب التهديد العسكرى ثلاثة مرات فى الفترة ما بين ١٩٢٢-١٩٣٦ . أولها فى ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ عقب مقتل السير لى ستاك فقد تقدمت إنجلترا بانهذارين تضمننا عدداً من المطالب التى لا ترتبط بواقعة الإغتيال مثل سحب جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحتة من السودان ، وزيادة مساحة الأقطان التى تزرع فى أراضي الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى مساحة غير محددة تبعاً لما تقتضيه الحاجة ، وأن تعدل الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة الإنجليزية فى الشئون المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية فى مصر . وعندما رفضت حكومة سعد زغلول بعض هذه المطالب قامت القوات الإنجليزية باحتلال جمارك الإسكندرية ، وثانيها : فى ٢٩ مايو ١٩٢٧ فى عهد حكومة عبد الخالق ثروت الائتلافية فعندما ناقش مجلس النواب المصرى مسألة تمصير المناصب الكبرى فى الجيش قدمت الحكومة الإنجليزية مذكرة تعترض فيها على ذلك وصحبه هذه المذكرة تحرك ثلاثة بوارج بريطانية من المطلة إلى الإسكندرية وبورسعيد ، وثالثها فى ٤ مارس ١٩٢٨ وكانت بخصوص اعتراض الحكومة الإنجليزية على نظر قانون الاجتماعات فى مجلس النواب فقد رأت فى هذه القانون ما يودى إلى إضعاف « سلطة الهيئات الإدارية المسئولة عن حفظ الأمن وحماية الأشخاص والأموال » وأنه ما لم يتوقف النظر فى هذا القانون فإن الحكومة الإنجليزية « تعد نفسها حرة فى أن تقوم بأى عمل ترى أن الحالة تستدعيه » . وهناك العديد من نماذج التدخل الإنجليزي الأخرى ، مثل حادثة ٤ فبراير التى سبق التعرض لها ، ووقائع التدخل الأخرى للتخلص من وزارة ما وتعيين أخرى (١) ، فعلى سبيل المثال فإن نقل سير لورين وتعيين سير ما يلز لامبسون فى سبتمبر ١٩٣٣ كان إيلاناً بانهياء حكومة صدقي بعد أن زال سنده الرئيسى ، وفى أكتوبر ١٩٣٤ تقدمت دار المندوب السامى بطلب لإقالة وزيرين من وزارة عبد الفتاح يحيى ،

(١) أنظر فى هذا الموضوع إجلال محمود رأفت : أنماط التدخل البريطانى فى السياسة المصرية من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٤٥ . رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم والسياسة جامعة القاهرة ١٩٧٣ .

مستهدفة لإحراج مركز الوزارة ودفعها للاستقالة ، وفي يونيو ١٩٤٠ أعربت بريطانيا عن عدم رضاها عن تنفيذ على ماهر لمعاهدة ١٩٣٦ وان ذلك يقتضى تشكيل وزارة جديدة فاستقال ، وفي أبريل ١٩٤٣ عندما قرر الملك إقالة للنحاس على ضوء ما نشر في الكتاب الأسود إعرض السفير الإنجليزى وأبلغه أن لندن لا ترى ما يدعو إلى تغيير الوزارة ، وعندما أبلغ السفير الإنجليزى الملك أنه لم يعد قادراً على التعاون مع النقراشى باشا استقال الأخير في فبراير ١٩٤٦ (١) .

ويصل كولومب إلى القول بان تاريخ الأزمات السياسية في مصر لا يمكن أن يفهم بعيداً عن تدخل لندن ، وإن كل أزمة وزارية كانت تخفى إما تدخل بريطاني سافر ، أو تطور في العلاقات المصرية — الإنجليزية (٢) .

لقد أراد الإنجليز — كما يقول لويد — أن تقوم في مصر حكومة معتدلة صديقة لها تأييد شعبي ، ولكن الممارسة أوضحت أن الحياة السياسية المصرية تتمحور عن أحد احتمالين : أما قيام حكومة وفدية لها تأييد شعبي ولكنها مرعان ما تصطدم مع الإنجليز ، وأما حكومة أوتوقراطية تقوم على أنقاض الحياة الدستورية لا تأييد شعبي لها ولا تعيش إلا بدعم الملك لها ويؤدي هذا الوضع إلى توحيد المعارضة وقيام حركة شعبية للدفاع عن الدستور .

ومن ثم وصل الإنجليز إلى أن الحل المثالي من وجهة نظرهم هو قيام وزارات ائتلافية من حزبين أو أكثر لا يكون منها الوفد، ومن ثم لا تكون السلطة في يد القصر تماماً ولا تكون أيضاً في يد الوفد وإنما يحدث توازن بين القصر والأحزاب يكون فيه للإنجليز اليد العليا ، ولعل هذا يفسر كثرة قيام الحكومات الائتلافية في مصر لذلك فن بين ٣٧ وزارة من يناير ١٩٢٤ إلى يوليو ١٩٥٢ كان هناك ١٦ وزارة ائتلافية .

(١) د. يونان لبيب : تاريخ الوزارات . . مرجع سابق ص ١٧-١٨

(٢) كولومب : مرجع سابق ص ٥١

(ب) الملك :

كان للملك يد طويلة في الاستهتار بالمبادئ الدستورية ترجع إلى قبل عام ١٩٢٣ ، فتدخل الملك في عملية وضع الدستور ، ولم يشر في خطابه تكليفه لسعد زغلول بالوزارة عام ١٩٢٤ إلى دوافع هذا التكليف وهو فوز سعد في الانتخابات العامة ، وهو ما ضمنه سعد في خطاب قبوله التكليف حيث أورد فيه أنه يتولى الحكومة استناداً إلى إرادة الأمة وثقة الشعب ، وعمل الملك بكل الطرق على الطعن في حزب الأغلبية الشعبية - الوفد - والتمكين لأحزاب القصر وأحزاب الأقلية من الهيمنة على السلطتين التشريعية والتنفيذية. فقام بالإنفراد ببعض اختصاصات الوزارة مثل تعيين كبار رجال الدين وموظفي الحاشية الملكية والممثلين الدبلوماسيين وتعيين خمس أعضاء مجلس الشيوخ ومنح الرتب والنياشين ، وحاول من خلال دستور ١٩٣٠ أن يعطى هذا الانفراد بالسلطة صفة شرعية ، ورغم أن محاولة الملك هذه أدت إلى اصطدامه بحزب الأغلبية وإلى إيجاد أكثر من أزمة دستورية فانه لم يعبأ بذلك ، فمن بين سبع وزارات ألفها النحاس أقيلت أربع في يونيو ١٩٢٨ ، وديسمبر ١٩٣٧ ، وأكتوبر ١٩٤٤ ، ويناير ١٩٥٢ .

ولم يكتف الملك بالسيطرة على السلطة التنفيذية بل تدخل في شئون السلطة التشريعية وذلك بإنشاء الأحزاب الموالية للقصر ، والزج بها في الانتخابات العامة ، وضمان نجاحها من خلال التزوير والتلاعب في نتيجة الانتخابات ، وقام الملك بحل مجلس النواب أكثر من مرة بل وحل المجلس لنفس السبب أكثر من مرة رغم عدم جواز ذلك دستورياً :

وحاول فاروق ورجاله تشكيل قاعدة شعبية للملك تستند إلى شباب فاروق وصغر سنه من ناحية ، وإعطاء صورة مختلفة عن القصر والملك من ناحية ثانية ، واستغلال الانشقاقات التي حدثت في الوفد وتشجيعها من ناحية ثالثة ، وأدى ذلك : وبالذات في الفترة الأولى من حكم فاروق ، إلى دعم نفوذ القصر ، ولكن نتيجة للسلوك الخاص والمشين للملك وحاشيته

تغير هذا الوضع ، فقد أحاط فاروق نفسه بجماعة من بطانة السوء واستخف بحقوق الشعب الدستورية ، واتسم سلوكه بالاستهتار واللامبالاة التي تجاوزت كل اعتبار والتي مست سمعة مصر وصورتها في العالم ، ولهذا ففي السنتين الأخيرتين قبل عام ١٩٥٢ ، ازداد انفصال القصر عن الشعب وازدادت تصرفات الملك غير الدستورية وخاصة تدخله في الحكم ، فقد أصر على تعيين محمد حيدر وزيراً للحربية وعندما رفض النحاس عينه قائداً عاماً للجيش ، كما تدخل القصر في اختيار ودعم بعض الوزراء ، ثم قام بتعيين عبد الفتاح عمر مستشاراً للقصر للشئون السياسية وإلياس أندراوس مستشاراً للشئون الاقتصادية ، وكان القصر يشكل وزارة أخرى ، كما صدر قانون أنباء القصر الذي يحظر نشر أنباء القصر إلا بإقرار من السلطات المختصة .

وترتب على قيام كل من القصر والانجليز بالتدخل المستمر في الحياة الدستورية ، أن اكتسبت الحركة الوطنية المصرية طابعاً عنيفاً إقسم بالهياج الشعبي والاتجاه إلى العنف والاغتيال السياسي وبالذات في فترات الحكم غير الدستوري .

(ج) أحزاب الأقلية :

دعمت أحزاب الأقلية من خلال ممارساتها نفس الاتجاه فقد كانت في جوهرها أحزاب أشخاص وليست أحزاب برامج ، فقد قامت هذه الأحزاب حول شخصيات قيادية دون أن يكون لها برنامج واضح أو سند شعبي يعتد به ، كذلك أحزاب القصر التي لم يكن لوجودها أساس سوى تدعيم السراي والملك لها .

أضف إلى ذلك استعداد هذه الأحزاب لحرق الحياة الدستورية للحصول على مكاسب حزبية تتمثل في الوصول للحكم أو الانفراد به ، فكان الأحرار الدستوريون وغيرهم على استعداد لتعطيل الدستور وحل البرلمان والاعتداء على الحياة الدستورية . ففي عام ١٩٢٨ مثلاً ألف محمد محمود الوزارة من حزبي الأحرار والاتحاد في وقت لم يكن لهما سوى ٣٤ نائباً من مجموع ٢١٤ نائباً ، بل كانت هذه الأحزاب على استعداد للعبث بحرية الانتخابات والتدخل.

الإدارى لصالح بعض المرشحين وتزوير الأصوات حتى لقد أصبح ذلك هو القاعدة في الانتخابات التي أشرفت عليها حكومات القصر والأقلية .

وكان من المفارقات أن يقال أن رئيس وزراء له الأغلبية البرلمانية فإذا بهذه الأغلبية تؤيد الوزارة التالية مثل ما حدث عقب إقالة إسمايل صدقي عام ١٩٣٣ إذ أيد برلمانه عبد الفتاح يحيى بل وقام الحزب بانتخابه رئيساً له بعد صدقي ، وكما حدث عندما طلب الملك من محمد محمود باشا الاستقالة ليؤلف على ماهر وزارته الثانية في أغسطس ١٩٣٩ فلم يسع البرلمان سوى السكوت والتأييد .

(د) الوفد

لعب الوفد دوره في هذا المجال أيضاً وذلك من خلال إستخفافه بالمعارضة وعدم إحترام دورها في الحياة النيابية ، فقد تعامل الوفد مع المعارضة ليس على أنها جزء من العملية الديمقراطية ، ولكن باعتبارهم مجموعة خرجت عن إرادة الأمة ، ونظر إليها سعد زغلول على أنها طائفة هزيلة تتكون من رجال تنكبوا الحظيرة الوطنية (١) ، وعندما أثير إقتراح بتعديل خطاب العرش الذي قدمته حكومة سعد هدد بالاستقالة ، ونجح الوفد في كسر شوكة المعارضة الدستورية في البرلمان الأول بالطعن في صحة إنتخاب زعيمها محمد محمود الذي أخرج من المجلس .

ومع أن الوفد كان هو حجر الزاوية وأساس التوازن بين الحركة الوطنية في جانب والقصر والإنجليز في الجانب الآخر ، فقد قبلت وزارته الأخيرة عدداً من الإجراءات التي قام بها الملك والتي أفسدت هذا التوازن ، فقام الملك مثلاً بتعيين حافظ عفيفي رئيساً للديوان بأمر ملكي في ديسمبر ١٩٥١ دون أن يعلم الكثير من الوزراء بأمر تعيينه مع أن مسألة تعيين رئيس الديوان كانت من أولى المشكلات التي أثرت في علاقة القصر بالوزارة بمناسبة تعيين حسن نشأت في عام ١٩٢٥ .

وهكذا برز وضع تمثل في عدم إحترام القوى السياسية للقواعد المنظمة للعلاقة السياسية فيما بينها الأمر الذى أدى إلى إهتزاز هبة وشرعية الحياة الدستورية ومعها هبة النظام بأكمله .

ثانياً : الأزمة الفكرية :

لعل من الصعب تفسير إخفاق المؤسسات الديمقراطية النيابية في مصر وفى عديد من البلاد العربية والبلاد المنامية دون الإشارة إلى نمط المعتقدات السياسية ونسق الثقافة السياسية السائدة في هذه المجتمعات ، ففي حالة المجتمع المصرى فإن نظاماً سياسياً إنتقل من إطار إجتماعى وثقافى مغاير ليطبق فيه ونتج عن هذا النقل أن النظام لم يتمكن من الإستجابة الملائمة لضغوط وإحتياجات المجتمع . فكما ذكرنا من قبل فإن المؤسسات الديمقراطية البرلمانية ليست مجرد هياكل أو تنظيمات يمكن نقلها بطريقة ميكانيكية من إطار ثقافى إلى إطار آخر ، فعكس هذه المؤسسات يكمن أحد المحاور الأساسية للتاريخ الأوروبى الحديث وهو الكفاح من أجل حقوق المواطن والحكومة الدستورية . فهذه المؤسسات تفترض عدداً من القيم لعل أبرزها العقلانية بمعنى الإعتقاد فى محورية دور العقل الإنسانى بخصوص تنظيم المجتمع وتحديد شكل العلاقات السياسية والإجتماعية ، وأن الإنسان من خلال عقله قادر على التمييز بين الصواب والخطأ وبين النافع والضار ، وأن الحرية الفردية قيمة أساسية فى المجتمع بمعنى أن هناك عدداً من الحقوق والحريات الفردية التى لا يمكن للجاعة أن تجور عليها أو تقيدها فى الظروف العادية ، وهكذا فإن الديمقراطية تفترض بعض القيم والمفاهيم كالعقلانية وحكم الأغلبية والتمثيل النيابى والحرية الفكرية والثقافية والمشاركة وحق المواطنين فى تنظيم أنفسهم بالشكل الذى يرونه مناسباً للدفاع عن مصالحهم .

هذه المفاهيم لا يبدو أنها اتفقت مع عدد من القيم القائمة فى المجتمع والتى أثارت -وما زالت تثير- تساؤلات أساسية حول مدى إتفاق بعض هذه المفاهيم مثل العقلانية وحرية الرأى وحرية التنظيم مع قيم المجتمع وثقافته التقليدية ومن ثم فقد نشب تناقض عبر عن نفسه فى شكل صراع مكشوف أحياناً ومستتر ومكتوم أحياناً أخرى ، صراع بين المفهوم التقليدى حول طبيعة

السلطة وعلاقتها بالدين حيث ترتبط وظيفتها بتطبيق التعاليم الدينية ، والمفهوم الحديث لطبيعة السلطة الذي يستند أساساً إلى العقل ويرتبط باعتبارات المنفعة العامة .

لقد أدت ثورة ١٩١٩ إلى ظهور حزب وطنى ديمقراطى هو الوفد ، وكان دستور ١٩٢٣ يقوم على مبادئ الدولة القومية الحديثة التى تؤسس على أن الشعب هو الوحدة الأساسية للنظام السياسى وأنه هو صاحب السيادة ومصدر التشريع ، وطرحت النخبة السياسية التى وقفت خلف ثورة ١٩١٩ عدداً من الاتجاهات والمفاهيم الليبرالية العلمانية (١) التى سرعان ما جرتها إلى صراع مع المفاهيم التقليدية حول عدد من القضايا مثل طبيعة السلطة ومصدرها وحدود الإنتماء السياسى وأساسه ، ومصدر الشرعية السياسية فى النظام ، ومصدر التشريع فى المجتمع ، ودور الدين فى عملية التغير الاجتماعى ومفهوم الوطنية وعلاقته بالدين ... الخ ، ، ولم تكن المناقشة حول هذه الموضوعات ذات طبيعة فكرية ثقافية وحسب ، بل كان لها أبعادها السياسية والاجتماعية وكانت تمس بعض المؤسسات الاجتماعية القائمة ومصالحها ، كما أن بعض القوى والأحزاب استخدمت المفاهيم الدينية لمواجهة التيارات الديمقراطية الدستورية ، ونتيجة لهذه البعد السياسى للمناقشة كان حسمها أو الوصول إلى قناعات نهائية بخصوصها على المستوى الفكرى شبه مستحيل مثل النقاش الذى دار حول إحياء الخلافة أو كتاب الشيخ على عبد الرازق .

وهكذا برز تعارض بين القيم والمفاهيم المرتبطة بالمؤسسات الديمقراطية الحديثة والمفاهيم السائدة والإطار الفكرى المقبول وقتذاك . لقد واجه المجتمع المصرى مشكلة تطوير نظام جديد للقيم والمفاهيم يمكن أن يكون أساساً لنظام ديمقراطى فى دولة وطنية حديثة . وشعر المثقفون المصريون بهذه المشكلة ، وحاولوا الوصول إلى أكثر من صياغة لحلها فالإمام محمد عبده مثلاً (١٨٤٩

(١) أنظر إحتجاج الشيخ حسن البنا على تصريحات للنحاس باشا التى تتضمن اشادة بكال اتاتورك وفهم لمعنى الدولة الحديثة فى جريدة الإخوان المسلمين ، عدد ١١ ، ٤ ربيع الثانى ١٣٥٥ الموافق ٢٣ يونيو ١٩٣٦ . أنظر أيضاً عدد ٣١ بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٣٦ .

- ١٩٥٥) بدأ مدرسة جديدة في التفكير الديني للمزاوجة بين قيم الدين الأصلية والأفكار والمفاهيم السياسية الحديثة ، وتبعه في هذا المجال عدد آخر من المفكرين .

وواجه هذا الاتجاه عدداً من المشكلات النظرية منها تلك المشكلة المتعلقة بطبيعة الانتماء السياسي وقضية الهوية (من أنا ؟ ومن نحن ؟) وهل يكون الانتماء للأمة بمفهومها الإسلامي أى جماعة المسلمين أو لوحدة قومية بالمعنى الحديث تتمثل في الشعب أو الأمة بمعناها المعاصر . وأثارت هذه النقطة جدلاً واسعاً حول مسألة القومية ، وموقف الإسلام منها ، وبصفة عامة فقد اتخذ المفكرون الإسلاميون موقفاً متحفظاً يغلب عليه طابع الشك والحذر تجاه القومية ، فلذكر الشيخ رشيد رضا على سبيل المثال أنه من الخطورة بمكان إحلال مشاعر التضامن الإسلامي بمشاعر القومية التي ربط بينها والأفكار العنصرية ، وأكد أن المسلمين ليس لهم قومية خارج دينهم^(١) ، وعبرت عن نفس الاتجاه أفكار جماعة الإخوان المسلمين والشيخ حسن البنا الذي أكد أن ولاء المسلم يتجه أولاً وقبل كل شيء إلى الإسلام^(٢).

كما واجهوا مشكلة مصدر السيادة فقد طرح المفكرون الإسلاميون رأياً مؤداه أن السيادة لله ، ووقفوا موقفاً متحفظاً تجاه المفاهيم الدستورية الحديثة التي تنص على أن السيادة للشعب ، وإن كان الشيخ الإمام محمد عبده قد حاول التوفيق بين الرأيين باقتراح أن السيادة الأصلية توول إلى الله الذي سيرث الأرض وما عليها ، وأن هناك سيادة ثانوية توول إلى الشعب من خلال مؤسساته التمثيلية وأن هذه السيادة الثانوية تدور في إطار السيادة الأصلية بحيث لا يمكن أن تخالف ما قرره الشريعة أو ما نهت عنه .

(١) أنيس صايغ : الفكر العربي في مصر (بيروت ، ١٩٥٩) ص ١٠٧ وكذلك .

I.Z. Ansari, An Inquiry into the Interrelationship between Islam and Nationalism in the writings of Egyptians 1948—1956, Unpublished M.A thesis submitted to the Institute of Islamic Studies, McGill University, 1959, p. 20.

(٢) الأنصارى : المرجع السابق ، ص ١٢٦ ، ١٤٥

وأسهمت هذه الآراء في تمجيد الافتراضات التي يقوم عليها النظام البرلماني الدستوري في مواجهة مفهوم السيادة للشعب طرحت مفهوم السيادة لله ، وفي مواجهة تعدد الأحزاب طرحت أن الاختلاف الحقيقي هو بين حزب الله وحزب الشيطان وبين من يتبعون كلمة الله ومن يرفضونها (١) ، وفي مواجهة مفهوم الوطنية المصرية طرحت مفهوم الأمة الإسلامية ، وفي مواجهة مفهوم السلطة التشريعية الملزمة للحكومة طرحت مفهوم الشورى غير الملزمة للحاكم ، ودارت هذه الآراء حول ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية وإلغاء القوانين الوضعية المنقولة عن الغرب وأن الشريعة حلة لا تتجزأ لا يغني بعضها عن بعض (٢).

وعلى سبيل المثال انتقدت حركة الإخوان تعدد الأحزاب على أساس أن الإسلام يحرم العصبيية الحزبية ، وأن الحزبية السياسية تشتت بين الناس وأن مصر الناهضة في حاجة إلى الوحدة والاستقرار حتى تتوفر للاصلاح الضروري ، ودعى الشيخ حسن البنا في العدد الثاني من النذير إلى « جمع كلمة الزعماء بتأليف هيئة قومية واحدة من جميعهم تضع برنامج الإصلاح والنهضة في كل النواحي على أساس من الإسلام القوى العزيز الفاصل مع تنازل كل حزب عن اسمه الخاص » (٣) ، وفي العدد الثالث تنشر النذير مذكرة الإخوان إلى رئيس الوزراء التي تتضمن ضرورة الوحدة بين الأحزاب وتشير إلى أنه : « ليس بدعاً أن تسير أمة على نظام الحزب الواحد وقد سبقتها إلى ذلك الأمم الناهضة من شرقية وغربية » (٤) ، وعلى مدى أربعة أعداد (من العدد ١٣ إلى العدد ١٦) تنشر النذير دراسة بعنوان « قد أثبتت الأيام أفساد الحزبية .. ويجب حل الأحزاب وتطهير الأمة من أدرانها » ، وفي مقال

(١) مقال صالح عشاوي في النذير ، عدد ٢٥ ، ٢٩ رمضان ١٣٥٧ هـ

(٢) أنظر مجلة النذير العدد ٦ ، ٦ جماد أول ١٣٥٧ هـ ، العدد ١٣٧ أول ١٣٥٧ هـ

٨ ، العدد ٢٠٠ جماد أول ١٣٥٧ هـ ، العدد ٣٢ ، ١٨-١٩ القعدة ١٣٥٧ هـ

(٣) النذير ، عدد ٢ ، ٦ ربيع الأول ١٣٥٧ هـ

(٤) ١٣ ربيع الثاني ١٣٥٧ هـ

في العدد ٥٩ من مجلة الدعوة ورد أن « الإسلام لا يعترف بوجود حزب أغلبية وأحزاب أقلية وإنما الأمة أمة واحدة » (١).

وبالإضافة إلى الهجوم على الحزبية التي هي أساس النظام البرلماني الديمقراطي وأحد أركانه التي لا يستقيم بدونها ، هاجمت كتابات الإخوان الدستور وطرحت القرآن الكريم بديلا عنه : ففي مقال للأستاذ صالح عشاوى رئيس تحرير النذير في العدد ١٢ تحت عنوان « اذهبوا بدستوركم فالرسول زعيم الأمة والقرآن دستورها » ورد فيه « لقد نادى الإخوان المسلمون أنه لا حزبية في الاسلام ودعو إلى جمع الكلمة ووحدة الصفوف مستشهدين بقول الحق تبارك وتعالى (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم) أما عن الدستور فقد قال بعضهم أنه ثوب فضفاض ولكننا نقول أنه ثوب أجنبى ، دخیل علينا لا يتفق وذوقنا ولا يناسب عاداتنا وتقاليدها ولا ينسجم مع ميولنا وأفكارنا وقد أثبتت التجارب حتى اليوم فشله ، ومالنا لا نعود إلى تقاليد ديننا الحنيف فنقتبس منه نظاما للحكم ومن القرآن الكريم فنستخرج قوانيننا ودستورنا » (٢)، ويكتب رئيس التحرير مرة أخرى في العدد ٣١ بان « قلب النظام الدستوري هو ما يعمل له الإخوان المسلمون . لتحدواكم أن تقدمونا إلى المحاكمة » ورد فيه « إن الإخوان المسلمون قد عملوا منذ سنين وما زالوا سيعملون على هدم هذا الدستور وتحطيمه » (٣).

ويبدو أن موقف الإخوان تجاه الدستور حكمته الظروف والاعتبارات السياسية فبعد ذلك الهجوم الذى تضمنه العدد ٣١ من النذير كتب صالح عشاوى مرة ثالثة في العدد ٣٣ تحت عنوان « الإخوان المسلمون والدستور المصرى » يخالف فيها رأيه السابق فيقرر « والدستور ينص على احترام حقوق الأفراد وحرية الرأى ويقرر نظام الشورى ويجعل الأمة مصدر السلطات . كل هذا جميل وهو فى الاسلام ومن الاسلام . وما كان لجماعة

(١) ١ أبريل ١٩٥٢

(٢) ١٩ جماد ثاني ١٣٥٧ ، نفس المعنى فى عدد ١٠ فى ١٦ شعبان ١٣٥٧ هـ وكذا فى مقال

للشيخ حسن البنا بعنوان الدستور والقرآن فى عدد ٣١ فى ١١ ذى القعدة ١٣٥٧ هـ

(٣) المرجع السابق .

الاخوان المسلمين أن تنكر الاحترام الواجب للدستور باعتباره نظام الحكم المقرر في مصر ولا أن تحاول الطعن عليه أو إثارة الناس ضده وهي جماعة مؤمنة مخلصه تعلم أن إهاجة العامة ثورة وأن الثورة فتنة وأن كل فتنة في النار ولكن الإخوان المسلمين اعتماداً على نفس الدستور سيسعون جهد طاقتهم بالطرق القانونية (١).

ويلاحظ في هذا المجال أنه بينما اتسمت صفحات النذير بالهجوم على الدستور فإن مجلة الدعوة التي صدرت عام ١٩٥١ كانت سمتها العامة عدم انتقاد الدستور والدعوة إلى احترامه والتركيز ضد الحزبية ، وبصفة عامة فقد كان هجوم الإخوان على مفهوم الحزبية والدستور ، معتمدين في ذلك على أسس دينية أثره في تدعيم التناقض بين مؤسسات العهد البرلماني وقيم الجماعة السياسية .

ومن ناحية أخرى فإن المفكرين العلمانيين الليبراليين لم ينجحوا في تقديم حل لهذه الأزمة الفكرية فهم إما رفضوا المفاهيم التقليدية دون محاولة تطويرها وإيجاد الصلة بينها وبين الأفكار والمؤسسات الديمقراطية الحديثة ، وأما أنهم تجاهلوا المشكلة وكان في كل من الموقفين سوء تقدير ونهوين من مكانة هذه القيم في نفوس أغلبية المصريين وارتباطهم بها (٢) .

ويمكن إرجاع عدم نجاح الاتجاه العلماني إلى عدة عوامل أولها أن أولئك الذين عبروا عنه كانوا يمثلون أقلية ضئيلة من المثقفين المنعزلين عن أغلبية المواطنين ، وثانيها أنهم لم يحاولوا ربط الآراء التي كانوا يدافعون عنها بالتراث الإسلامي والثقافة السائدة لدى الشعب ، ومن ثم فإن قدراً كبيراً من أفكارهم بدت عليه مسوح الترجمة والنقل عن الأفكار الأجنبية ، وثالثها أن عدداً من هؤلاء المفكرين تجاهلوا المشكلة أصلاً طالما أنها لم تكن تؤثر على ما كانوا يقومون به مباشرة ، وكما يذكر أحد الباحثين فإن المفكرين العلمانيين

(١) ٢٥ ذي القعدة ١٣٥٧ هـ

(٢) للتوسع في هذا الموضوع أنظر الفصل الخاص بالعلمانية في كتابنا بعنوان التجديد في

الفكر السياسي المصري الحديث السابق الإشارة إليه .

الليبراليين لم يستوعبوا المعنى الأساسى للنظام الديمقراطى الدستورى وديناميكياته وتصورا أنه مجرد مجموعة من الوثائق القانونية والمؤسسات الشكلية (١).

وجدير بالذكر فى النهاية أن هذه المشكلة وهى الأزمة الفكرية المرتبطة بالعلاقة بين القيم التقليدية والتراث الدينى للمجتمع من ناحية ، ومؤسسات الدولة الحديثة بما تفرضه من قيم ومعايير من ناحية أخرى لم يقدر لها الحل حتى الآن ، وأن صراعاً مستتراً استمر فى الحياة المصرية ويفصح عن نفسه من وقت لآخر .

وهكذا فقد فشل المثقفون المصريون فى الوصول إلى صيغة أيديولوجية أو نظام فكرى يصلح أساساً لعملية التغير الاجتماعى . يجمع بين تراثهم الفكرى من ناحية ، والأفكار المرتبطة بالتحديث من ناحية أخرى ، وقد دعم من هذا النشل وزاد من خطورته عدم الاستقرار السياسى الذى رافق الحياة السياسية المصرية لمدة طويلة .

ثالثاً : طبيعة التكوين الاجتماعى والاقتصادى :

يقصد بهذه النقطة أن عدداً من المقومات الاجتماعية والاقتصادية التى ساهمت فى إنجاح النظام الديمقراطى البرلماني فى أماكن أخرى من العالم لم تكن قائمة فى مصر عندما طبق هذا النظام ، فالمجتمع المصرى فى العشرينيات كان مجتمعاً زراعياً انقسم مواطنوه إلى أقلية من الملاك الزراعيين كانت القوة الاجتماعية والسياسية الكبرى فى المجتمع ، وأغلبية من الفلاحين المعدمين وصغار الملاك ، وكانت هذه الأغلبية تعيش فى أوضاع تنسم بالفقر المدقع والامية وسوء التغذية وعدم التنظيم السياسى .

أما الطبقة الصناعية والتجارية فقد تكونت أساساً من الأجانب والأقليات مثل الشوام والأرمن واليهود والإيطاليين واليونانيين وبعض العناصر المحلية التي ارتبطت بالرأسمالية الأجنبية ومن ثم فإنها لم تستطع أن تلعب الدور السياسي والثقافي الذي لعبته البورجوازية الأوربية في الغرب ، وافتقدت الشرائح المهنية من الصحفيين والمحامين والمدرسين القوة الاقتصادية والتنظيم المحكم الذي يمكن أن يؤهلها للعب دور مستقل ، وأخيراً فإن الطبقة العاملة التي شكلت شريحة حضرية رقيقة في المجتمع فإنها لم تحصل على حقها في التنظيم حتى عام ١٩٤٢ .

لقد كانت طبقة كبار الملاك الزراعيين هي التي حصلت ثمار الاستقلال وشكلت أساس النخبة التي قادت الحياة السياسية المصرية خلال هذه الفترة ، ومن ثم فقد تضمن دستور ١٩٢٣ الحصانات اللازمة للدفاع عن مصالحها من خلال السلطات التي أعطيت للملك الذي كان أكبر مالك للأرض في مصر ، ومن خلال مجلس الشيوخ والشروط الاقتصادية والاجتماعية التي وضعت لعضويته ، وكما كتب صفران فإن تحقيق مصالح هذه الطبقة عبر عن نفسه في سياسة اجتماعية تميزت بأنانيتها المفرطة وقصر نظرها ، وانحيازها لمصالح هذه الطبقة حتى أنه من الصعب أن نجد نماذج مشابهة لها في التاريخ المعاصر (١).

وهكذا فإن مؤسسات الديمقراطية البرلمانية سقطت في أيدي أولئك الذين امتلكوا الثروة وكان في استطاعتهم شراء الولاء السياسي والاجتماعي ، واستخدمت هذه المؤسسات كأداة للحفاظ على سلطة النخبة الحاكمة ولمنع

أى تغيير أو إصلاح يمكن أن يمثل تهديداً لمصالحها . وعبر برنارد لويس عن هذا الوضع بقوله أن انتهازية وأناية الطبقة الحاكمة وضعت كل مؤسسات الديمقراطية الليبرالية والحكم الدستورى فى مكان مهين ، وأنه بالنسبة للمواطن المصرى العادى فإن الحكومة النيابية لم تكن تعنى بالنسبة له وستمنستر أو واشنطن ولكنها عنت الملك فؤاد وأغنياء الباشوات فمن اذن يلومه إذا رفض هذه الحكومة واحتقرها ؟ (١).

المبحث الثاني

مدخل الى الثورة

اتسم النظام الملكي في مصر بالاستبداد وعدم احترام قواعد الحياة الدستورية فقام الملك بمخالفة الدستور وتعطيله وإقالة الحكومات وحل البرلمان ، وكان من الأمور العادية أن تزيف الانتخابات أو أن يتعرض المواطنون لسائر أنواع الضغوط النفسية والمعنوية ، وكان العديد من الأصوات وبالذات في المناطق الريفية تباع وتشترى بواسطة أولئك الذين لديهم القدرة المالية على ذلك . وكما رأينا فإن التجربة منذ سنواتها الأولى لم تعمل ، وفي خلال عهد الملك فؤاد (١٩٢٢ - ١٩٣٦) عطل الدستور ثلاث مرات ، وفي أول سبع سنوات بعد إصدار الدستور عاشت مصر بلا دستور فترة أطول من تلك التي نفذت فيها أحكامه ، وفي عام ١٩٣٠ أوقف الملك العمل بالدستور وأصدر دستوراً آخر يدعم من سلطاته إزاء البرلمان ، وبينما كان الوفد بلا منازع حزب الأغلبية الشعبية الساحقة طوال هذه الفترة فإنه لم يتول السلطة بمفرده إلا مدة تقل عن ثلاث سنوات ، وطرده من السلطة أكثر من مرة وطوال هذه الفترة لم يكمل أى برلمان مصرى مدته الدستورية ماعدا برلمان ١٩٤٥ - ١٩٤٩ ، ولم يحدث أن استقالت وزارة لأنها لم تحصل على ثقة البرلمان أو نتيجة سحب الثقة بها . وفشل الملك فاروق (١٩٣٦ - ١٩٥٢) في أن يعطي قيادته طابعاً وطنياً بالذات في الفترة الأخيرة من حكمه ، وأدت سياساته وسلوكه الخاص وإصراره على الحكم غير الدستوري إلى اغتراب قطاعات واسعة من الشعب عنه ، وعطلت العديد من أحكام الدستور نتيجة إعلان الأحكام العرفية بسبب حرب فلسطين حتى أن فاتيكيونز وصف هذا الوضع بأن مصر كانت دولة بوليسية لها برلمان (١) .

(١) P.J. Vatikiotis, The Egyptian Army in Politics (Bloomington 1961), pp. 24..25.

ويمكن القول أن نقطة التحول الرئيسية قد حدثت عام ١٩٤٨ بهزيمة الجيش العسكرية في فلسطين، فقد أدى ذلك إلى إثارة ثائرة عدد من ضباط الجيش نتيجة إحساسهم بأن الجيش قد زج به في معركة لم يستعد لها ولم تقدر القيادة عواقبها كاملة، وربط هؤلاء الضباط بين الهزيمة من ناحية والفساد السياسي في الداخل الذي اعتبروه السبب الأصيل للهزيمة من ناحية أخرى، ومع ذلك يصبح من الخطأ تفسير ما حدث عام ١٩٥٢ بارجاعه فقط إلى هزيمة فلسطين ولكن ينبغي إدخال عناصر إجتماعية وسياسية أخرى في التحليل.

فمن ناحية كان التوازن التقليدي للمجتمع الذي قام على سيادة طبقة كبار الملاك قد بدأ في الاهتزاز وبدأت الصحف المصرية تنشر العديد عن أخبار الانتفاضات الفلاحية ضد كبار ملاك الأرض، ومن ناحية أخرى شهدت المدن - وبالذات القاهرة - عدداً من التطورات المهمة في فترة ما بين الحربين فقد ازدادت الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن دون أن تكون المدن قادرة على استيعابهم وتوفير خدمات الإقامة والتعليم وفرص العمل لهم، وأصبح هؤلاء مادة جاهزة للحركات الثورية ولأى تمرد أو انفجار شعبي (١)، وفي نهاية الأربعينيات ازداد عدد الإضرابات العمالية وبرزت الطبقة العمالية كجماعة تتميز بقدره تنظيمية عالية وبالإحساس بالاغتراب السياسي. وإزاء ذلك عجزت الطبقة الحاكمة عن فهم ما يحدث وإدراك آثاره على النظام الاجتماعي بأسره وتطوير سياسات قادرة على التغيير والاستجابة بما يتلاءم مع الظروف الجديدة.

كما نشأت طبقة وسطى جديدة (٢) طالبت بقدر أكبر من المشاركة السياسية والعائد الاقتصادي، وشملت هذه الطبقة خريجي الجامعات والمثقفين والمهنيين.

ولقد بنت القيادة الفكرية للتغير الاجتماعى والسياسى المنشود ، وعبر
تدخل الجيش عام ١٩٥٢ أساساً عن آمال وأهداف هذه الطبقة الوسطى
الجديدة ضد النظام الاجتماعى والاقتصادى القائم الذى حال دون تطورها ،
بغير الإنتاج الثقافى فى نهاية الأربعينيات عن حالة الضجر وعدم الاستقرار
والاضطراب الذى كان يعيش فيه المثقفون وشعر المصريون خلال هذه
الفترة بقدر كبير من المهانة نتيجة رفض انجلترا منح مصر الاستقلال الحقيقى
وهزيمة الجيش المصرى فى فلسطين ، وعبر كثير من الأدباء والمفكرين
عن احساسهم بأن القيادة السياسية لبلادهم قد تحالفت مع الأنجليز وهجرت
الشعب وباعت نفسها للشيطان ، وأدى ذلك كله إلى شعور عميق لدى النخبة
المثقفة بالتمزق وعدم الاتفاق على مفهوم موحد للهوية وللمستقبل مصر وإمكانية
التغير (١).

وهكذا فقد اتسمت الفترة السابقة لعام ١٩٥٢ بعدة سمات :

(أ) إزدياد الهوة بين النخبة السياسية الحاكمة وال جماهير ، وبالذات فيما
يتعلق بمطالب التغير الاجتماعى وعجز النخبة عن التعبير عن هذه المطالب
أو الاستجابة لها .

(ب) دخول القضية الوطنية فى مأزق تاريخى بعد فشل كل المباحثات
لإعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ وقيام الحكومة المصرية بالغائها فى ١٩٥١

(ج) حدوث تحولات على مستوى الجماهير الشعبية التى أصبحت معبأة
بمشاعر التغير الثورى دون أن تمتلك من أدوات التنظيم السياسى ما يمكنها
من تغيير نظام الحكم .

(د) وتم ذلك فى إطار وضع إقتصادى يتسم بعدم العدالة الصارخة
والتفاوت فى توزيع الدخل .

(١) Lerner, op. cit., p. 223—240 and P.L. Kendall, "The Ambivalent
Character of Nationalism among Egyptian Professionals", Public
Opinion Quarterly vol. XX no. 1 (Spring 1956), pp. 227—282.

وأدت هذه التوترات إلى ازدياد الاغتراب السياسى والأضرابات والمظاهرات المستمرة ونمو منظمات تتحدى إطار الشرعية القائم كالإخوان المسلمين والحزب الاشتراكي والحركات الشيوعية وهيئة الضباط الأحرار . لقد شهدت هذه الفترة نمواً للمنظمات التى استخدمت أساليب العنف والأغتيال وكونت منظمات شبه عسكرية كاداة للعمل السياسى ، ولأول مرة ازدادت الدعوة إلى الإصلاح الإقتصادى والاجتماعى بين قطاعات متزايدة من المواطنين ، ونتيجة لعجز النخبة الحاكمة عن تجاوز الإطار الذى كانت تتحرك فيه وعجزها عن التغيير ، ورفض الإنجليز الانسحاب من مصر برزت فكرة أن الحل الوحيد هو الثورة . ويصف د. محمد حسين هيكل الفترة ما بين عام ١٩٤٦ منذ إستقالة وزارة النقراشى حتى عام ١٩٥٢ بقوله « فما وقع أثناءها من الحوادث فى مصر جسم غاية الجسامة . فهذه الأشهر الثمانين كانت أشهر ثورة فكرية وقلق إجتماعى واضطراب نفسى قل أن رأت مصر مثله فى تاريخها القومى الحديث وإن شئت فقل إنها كانت إمتداداً للثورة التى بدأتها فى سنة ١٩١٩ مع سعة فى أفقها وفى ميادينها وفى غاياتها وأغراضها » (١) . رتأبت الأحداث بسرعة فى عام ١٩٥٠ وقع ٤٩ إضراباً عمالياً ، وزاد العدد إلى ٢٠٠ فى عام ١٩٥١ ، وفى نفس العام حدثت بعض الانتفاضات الفلاحية مثلما حدث فى كفر نجوم وبهوت ، وتعددت حالات مصادرة الصحف ، واستخدام الإجراءات البوليسية فى مواجهة العناصر الداعية للتغيير فى المجتمع ، ولكن هذه الإجراءات كانت عاجزة عن التصدي الجدى للأفكار ، وتشاتم الوزراء الوفديين على صفحات الجرائد ، وانتشرت قصص فساد الأسرة المالكة والحاشية .

وبعد إلغاء المعاهدة فى أكتوبر ١٩٥١ تصاعدت عمليات الكفاح الشعبى ضد الإنجليز ، وفى ١١ سبتمبر اتخذت الحكومة مجموعة من القرارات بتوقيع العقوبات على كل المتعاونين مع الاحتلال وبإباحة حمل أسلحة لى

(١) د. محمد حسين هيكل : مرجع سابق ، جز' ٢ ، ص ٢٧ .

يتمكن الشعب من الدفاع عن نفسه، وفي ١٤ نوفمبر قامت مظاهرة كبيرة، بمناسبة ذكرى شهداء ثورة ١٩١٩.

وفي يناير ١٩٥٢ حدثت أزمة نادي الضباط ونسقط مرشحى الملك في انتخابات مجلس الإدارة، وفي ٢٥ يناير تحدثت مذبحة الاسماعيلية، وفي اليوم التالى تحرق القاهرة، وينزل الجيش إلى الشوارع، وتقال حكومة الوفد وتبدأ سلسلة من وزارات القصر، وعندما حرق وسط القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ سقط منه النظام السياسى والاجتماعى القائم والطبقة الحاكمة التى كانت تعبر عنه، وهكذا توفرت في مصر كل شروط الموقف الثورى، هذا التنظيم القادر على تفجير الموقف.

ويقدم ديكمجيان تحليلاً إحصائياً لوضع الأزمة في مصر والذي يقيس حالة عدم الاستقرار من خلال دراسة عدد وقائع العنف والقمع بما تشمله من مظاهرات وإضرابات وإغتيالات واعتقالات، ويوضح هذا التحليل القفزة الكبيرة في أعمال العنف خلال عامى ١٩٤٧ - ١٩٤٨، ثم يبدأ الوضع نسبياً في عامى ١٩٤٩ - ١٩٥٠ والذي يمكن تفسيره بمحاولة النخبة السياسية الحاكمة السيطرة على الموقف، ثم تعود الزيادة خلال عام ١٩٥١ والنصف الأول من عام ١٩٥٢ الأمر الذى يشير إلى عجز النظام المتزايد عن احتواء القوى النشطة في داخله واستيعابها، وفي السبعة شهور السابقة على حركة الجيش وقع ٢٠ عملاً من أعمال العنف بالمقارنة بعدد ٢٧ خلال عام ١٩٤٨ وهو ما يشير إلى تكثيف غير مسبوق في حالة الأزمة التى واجهها النظام (١).

وفي السابعة والنصف من صباح الأربعاء ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ وجهت الأذاعة المصرية بيانا باسم القائد العام للقوات المسلحة ورد فيه «أجتازت بصر فترة عصيبة في تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش، وتسبب لمرتشون والمغرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين. وأما فترة ما بعد هذه

الحرب ، فقد تضاعفت فيها عوامل الفساد ، وتأمر الخونة على الجيش ،
وتولى أمره إما جاهل أو فاسد حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها ، وعلى
ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا ، وتولى أمرنا في داخل الجيش رجال نثق في
قدرتهم وفي خلقهم وفي وطنيتهم ، ولا بد أن مصر كلها ستلتقي هذا الخبر
بالابتهاج والترحيب .

" هكذا انتهى عهد وبدأ عهد . عجز حزب الشعب ومؤسسة الاستقلال -
الوفد - عن مواجهه مطالب المرحلة الجديدة من التطور المصري ، وعجزت
مؤسسات النظام السياسي عن استيعاب قوى التغيير والمطالب الاجتماعية
الجديدة ، وسقط التوازن الاجتماعي القديم ومعه نظام الحكم الذي أفرزه
وعبر عنه .

ختم

في الظاهرة المصرية

الدراسة العلمية لجانب من جوانب النظام الاجتماعي أو السياسي المصري لا بد أن تستند إلى ، وتنطلق من ، نظره عامة للظاهرة المصرية ، وروية أوسع لتطور المجتمع المصري في مجمله ، وتفسير لهذا التطور ودلالاته ومغزاه . وفي هذا الإطار يمكن تصنيف الدراسات التي سعت إلى تقديم مثل هذا التفسير إلى ثلاث مجموعات أو اتجاهات :

الاتجاه الأول : ينطلق من مفاهيم الاستبداد الشرقي أو النموذج الآسيوي للانتاج مع وجود اختلافات حول معنى هذه المفاهيم ، وإن كان يجب التمييز بين أولئك الذين يركزون على العوامل الجغرافية وحسب ، وأن مصر كمجتمع تعتمد على نهر النيل الأمر الذي يربط عددا من النتائج المتعلقة بطبيعة السلطة والعلاقة بين الحاكم والمحكوم وشكل القوى الاجتماعية . ويمكن وصف هؤلاء بأنهم يقعون في أسر نوع من الحتمية الجغرافية التي لا فكاك أو مهرب منها ، وأولئك الذين يستخدمون هذه المفاهيم كقولات جغرافية - اجتماعية ويدرسون أثر العوامل الجغرافية في علاقاتها وتفاعلاتها مع الحقائق الاجتماعية الأخرى .

الاتجاه الثاني : ينطلق من التحليل الطبقي للتاريخ الإنساني وينظر إلى تطور المجتمع من منظور الطبقات الاجتماعية ، وظهور طبقات جديدة وتحلل أو ضعف الطبقات القائمة والعلاقة التي تقوم بين الطبقات من صراع أو تعاون ، وارتباط ذلك كله بأدوات الانتاج وعلاقاته .

الاتجاه الثالث : ينظر إلى المجتمع المصرى من وجهه نظر تطور بناء القيم الاجتماعية ونسق الأفكار السائد في المجتمع ، فيدرس تطور الأفكار ونشأة مفاهيم جديدة في المجتمع ، والعلاقة بين القديم والجديد بما يتضمنه ذلك من تفاعلات وصراعات .

هذا التصنيف لا يمنع بالطبع أن بعض الدراسات تسعى للجمع بين أكثر من اتجاه بدرجة أو أخرى من التوفيق في هذا السعى .

أما المؤلف الذى يمثل هذا الكتاب الجزء الأول منه فيركز على نظام الحكم وتطور المؤسسات السياسية في المجتمع ، وعلى وجه التحديد البرلمان والوزارة والأحزاب السياسية ، وكما أوضحنا في المقدمة فإن الاهتمام سوف يكون على تطور هذه المؤسسات دون اغفال للقوى الاجتماعية والاقتصادية التى عبرت عنها هذه المؤسسات .

ومن دراسة مرحلة الديمقراطية البرلمانية تبدو هذه سمات لنظام الحكم في مصر قد يكون من المفيد التعبير عنها بشكل واضح :

(١) الاتجاه نحو نمط من القيادة الفردية ، وقد لاحظنا ذلك لدى الملك ولدى الوفد ولدى الإخوان المسلمين مع اختلاف في المبررات والأهداف .

(٢) الازدواج في مفهوم السلطة التنفيذية فكانت تتكون دائماً من رئيس الدولة (الخديوى أو السلطان أو الملك) ورئيس للنظار أو الوزراء مع الأخذ بعين الاعتبار أن رئيس الدولة كان يملك ويحكم ، وتمتع بسلطات حقيقية في اتخاذ القرار السياسى .

(٣) الاستقرار على مستوى رئاسة الدولة مع درجة عالية من عدم الاستقرار على مستوى الوزارة والبرلمان حتى أن عدم الاستقرار الوزارى والبرلمانى يعد أحد سمات نظام الحكم في مصر خلال هذه المرحلة .

(٤) غلبة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية فلم يحدث أن سحب برلمان الثقة من الوزارة ، وهكذا ففي التجربة المصرية

- نقيضاً للمبدأ البرلماني - كانت الوزارة تختار وتصنع برلمانها وليس العكس ،
(٥) دور طبقة كبار ملاك الأرض في تكوين النخبة السياسية الحاكمة .

(٦) علاقة القوى الخارجية بتطور نظام الحكم فكما رأينا فان عدم الاستقرار السياسي ارتبط في أغلب الأحيان بالتدخل الإنجليزي ، أضف إلى ذلك أن انهيار تجربة محمد علي ارتبطت أيضاً بدور القوى الخارجية ، وقد أدى ذلك - علاوة على تدخل الملك غير الدستوري - إلى اكساب الحركة الوطنية المصرية طابعاً عنيفاً وأدى إلى لجوءها إلى العنف كأداة للعمل السياسي .

(٧) الانفصال بين مؤسسات النظام السياسي وقيم الجماعة المصرية بمعنى أن الثقافة السياسية المصرية السائدة وقتذاك لم تمثل القيم التي تتضمنها أو تفترضها هذه المؤسسات . ارتبط بذلك انفصال الجماعة الثقافية والنظام التعليمي والقوى السياسية ما بين علمانية ودينية انفصالا يكاد يكون كاملاً الأمر الذي أدى إل غياب الاتفاق العام حول بعض المبادئ الرئيسية للتنظيم الاجتماعي والسياسي ؟

وجاء تدخل الجيش مؤشراً بانتهاء عهد وبدء عهد جديد من تطور مصر السياسي . انتهى العهد الأول بفشله في حل « المسألة المصرية » . صحيح أنه وضع لبنات هامة ورئيسية في بناء صرح الجماعة السياسية كفاهيم الحرية والدستورية والديمقراطية والوحدة الوطنية ، ولكن المسألة المصرية في شقيها الوطني والاجتماعي لم تصل إلى حلول لها خلال هذا العهد ، فإذا كانت الأحداث تنجي مصر بعد ذلك ؟ وما هو اسهام العهد الجديد في حل هذه المسألة ؟ وهل نجح في اقامة المؤسسات السياسية القادرة على التعبير عن الجماعة من ناحية ، وعلى تحديثها وتطويرها من ناحية أخرى ؟ هذا هو موضوع الجزء الثاني من هذا الكتاب الذي نرجو أن نعكف على وضعه - بإذن الله - عن فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر .

ملاحق الكتاب

ملحق رقم (١)

تطور الهيئات النيابية والبرلمانية المصرية^(١)

مجلس شورى النواب المصرى (١٨٦٦ — ١٨٧٩)

الهيئة النيابية الأولى (١٨٦٦ — ١٨٦٩) :

- دور الانعقاد العادى الأول ٢٥ نوفمبر ١٨٦٦ — ٢٤ يناير ١٨٦٧ .
- دور الانعقاد العادى الثانى ٢٨ يناير ١٨٦٨ — ٢٣ مايو ١٨٦٨
- دور الانعقاد العادى الثالث ٢٨ يناير ١٨٦٩ — ٢٢ مارس ١٨٦٩

الهيئة النيابية الثانية (١٨٧٠ — ١٨٧٣) :

- دور الانعقاد العادى الأول ١ فبراير ١٨٧٠ — ٣١ مارس ١٨٧٠
- دور الانعقاد العادى الثانى ١٠ يونيو ١٨٧١ — ٦ أغسطس ١٨٧١
- دور الانعقاد العادى الثالث ٢٦ يناير ١٨٧٣ — ٢٤ مارس ١٨٧٣

الهيئة النيابية الثالثة (١٨٧٦ — ١٨٧٩) :

- دور الانعقاد العادى الأول ٢٣ نوفمبر ١٨٧٦ — ١٦ مايو ١٨٧٦
- دور الانعقاد العادى الثانى ٢٨ مارس ١٨٧٨ — ٢٧ يونيو ١٨٧٨
- دور الانعقاد العادى الثالث ٢ يناير ١٨٧٩ — ٦ يوليو ١٨٧٩

(١) أدخلت هذه المعلومات من كتاب محمد خليل صبحى ، تاريخ الحياة النيابية فى مصر من عهد ساكن الجنان محمد على باشا . ج ٤ ، ج ٦ ، ملحق ٥ ، ٦

مجلس شورى النواب المصرى ١٨٨١

الهيئة النيابية الأولى :

— دور الانعقاد العادى الأول ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ — ٢٦ مارس ١٨٨٢

مجلس شورى القوانين (١٨٨٣-١٩١٣)

الهيئة النيابية الأولى :

— دور الانعقاد الغير عادى ٢٤ نوفمبر ١٨٨٣

— دور الانعقاد العادى الأول ١ ديسمبر ١٨٨٣ — ١٣ ديسمبر ١٨٨٣

— دور الانعقاد الغير عادى ٢٤ يناير ١٨٨٤ — ٣١ يناير ١٨٨٤

— دور الانعقاد العادى الثانى ٤ فبراير ١٨٨٤ — ٥ يناير ١٨٨٥

— دور الانعقاد العادى الثالث ٩ فبراير ١٨٨٥ — ٧ يناير ١٨٨٦

— دور الانعقاد العادى الرابع ٦ فبراير ١٨٨٦ — ٥ يناير ١٨٨٧

— دور الانعقاد العادى الخامس ١٢ فبراير ١٨٨٧ — ٣١ ديسمبر ١٨٨٧

— دور الانعقاد العادى السادس ١١ فبراير ١٨٨٨ — ٣١ ديسمبر ١٨٨٨

— دور الانعقاد العادى السابع ٥ فبراير ١٨٨٩ — ٥ يناير ١٨٩٠

الهيئة النيابية الثانية :

— دور الانعقاد العادى الثامن ١ فبراير ١٨٩٠ — ٢٧ ديسمبر ١٨٩٠

— دور الانعقاد العادى التاسع ١٤ فبراير ١٨٩١ — ٢٤ ديسمبر ١٨٩١

— دور الانعقاد العادى العاشر ٤ فبراير ١٨٩٢ — ١٣ ديسمبر ١٨٩٢

— دور الانعقاد العادى الحادى عشر ١ فبراير ١٨٩٣ — ٢٣ ديسمبر ١٨٩٣

— دور الانعقاد العادى الثانى عشر ١٢ فبراير ١٨٩٤ — ٢٩ ديسمبر ١٨٩٤

— دور الانعقاد العادى الثالث عشر ٢ فبراير ١٨٩٥ — ١٤ ديسمبر ١٨٩٥

الهيئة النيابية الثالثة :

- دور الانعقاد العادى الرابع عشر ١ فبراير ١٨٩٦ — ٢٩ ديسمبر ١٨٩٦
- دور الانعقاد العادى الخامس عشر ١ فبراير ١٨٩٧ — ٢٥ ديسمبر ١٨٩٧
- دور الانعقاد العادى السادس عشر ١ فبراير ١٨٩٨ — ٢ ديسمبر ١٨٩٨
- دور الانعقاد العادى السابع عشر ١ فبراير ١٨٩٩ — ٢ ديسمبر ١٨٩٩
- دور الانعقاد العادى الثامن عشر ١٤ فبراير ١٩٠٠ — ٢٩ ديسمبر ١٩٠٠
- دور الانعقاد العادى التاسع عشر ٣ فبراير ١٩٠١ — ١٨ ديسمبر ١٩٠١

الهيئة النيابية الرابعة :

- دور الانعقاد العادى العشرين ٢٤ فبراير ١٩٠٢ — ٢٢ ديسمبر ١٩٠٢
- دور الانعقاد العادى الحادى والعشرين ١ فبراير ١٩٠٣ — ٣١ ديسمبر ١٩٠٣
- دور الانعقاد العادى الثانى والعشرين ١٨ يناير ١٩٠٤ — ٢٤ ديسمبر ١٩٠٤
- دور الانعقاد العادى الثالث والعشرين ١ فبراير ١٩٠٥ — ٢٤ ديسمبر ١٩٠٥
- دور الانعقاد العادى الرابع والعشرين ١٥ فبراير ١٩٠٦ — ٢٧ ديسمبر ١٩٠٦
- دور الانعقاد العادى الخامس والعشرين ٢ فبراير ١٩٠٧ — ١٧ ديسمبر ١٩٠٧

الهيئة النيابية الخامسة :

- دور الانعقاد العادى السادس والعشرين ٢٥ فبراير ١٩٠٨ — ١٩ ديسمبر ١٩٠٨
- دور الانعقاد العادى السابع والعشرين ١٨ فبراير ١٩٠٩ — ٣٠ يونيو ١٩٠٩
- دور الانعقاد العادى الثامن والعشرين ١٥ نوفمبر ١٩٠٩ — ١ يونيو ١٩١٠
- دور الانعقاد العادى التاسع والعشرين ١٥ نوفمبر ١٩١٠ — ٣١ مايو ١٩١١
- دور الانعقاد العادى الثلاثين ١٥ نوفمبر ١٩١١ — ٤ يونيو ١٩١٢
- دور الانعقاد العادى الحادى والثلاثين ١٦ نوفمبر ١٩١٢ — ٣١ مايو ١٩١٣

الجمعية العمومية

الهيئة النيابية الأولى :

- دور الانعقاد الأول ٢٨ يوليو ١٨٨٥ — ١٢ سبتمبر ١٨٨٥
- دور الانعقاد الثاني ٢٤ ديسمبر ١٨٨٧ — ٣١ ديسمبر ١٨٨٧
- دور الانعقاد الثالث ١٥ ديسمبر ١٨٨٩ — ١٩ ديسمبر ١٨٨٩

الهيئة النيابية الثانية :

- دور الانعقاد الرابع ١٥ ديسمبر ١٨٩١ — ٢٢ ديسمبر ١٨٩١
- دور الانعقاد الخامس ٣٠ يناير ١٨٩٢ — ٢ فبراير ١٨٩٢
- دور الانعقاد السادس ٦ فبراير ١٨٩٤ — ٧ فبراير ١٨٩٤

الهيئة النيابية الثالثة :

- دور الانعقاد السابع ٨ فبراير ١٨٩٦ — ١١ فبراير ١٨٩٦
- دور الانعقاد الثامن ١٠ فبراير ١٨٩٨ — ١٢ فبراير ١٨٩٨
- دور الانعقاد التاسع ٤ أبريل ١٨٩٩ — ٢٩ أبريل ١٨٩٩

الهيئة النيابية الرابعة :

- دور الانعقاد العاشر ٨ مارس ١٩٠٢ — ١٧ مارس ١٩٠٢
- دور الانعقاد الحادى عشر ٢٢ فبراير ١٩٠٤ — ٢٤ فبراير ١٩٠٤ :
- دور الانعقاد الثانى عشر ٣ أبريل ١٩٠٥ — ٩ أبريل ١٩٠٥
- دور الانعقاد الثالث عشر ٢٨ فبراير ١٩٠٧ — ٥ مارس ١٩٠٧

الهيئة النيابية الخامسة :

- دور الانعقاد الرابع عشر ١ فبراير ١٩٠٩ — ٧ فبراير ١٩٠٩
- دور الانعقاد الخامس عشر ٩ فبراير ١٩١٠ — ٩ أبريل ١٩١٠
- دور الانعقاد السادس عشر ٢٥ مارس ١٩١١ — ٣١ مارس ١٩١٢

الجمعية التشريعية

دور الانعقاد العادى الأول ٢٢ يناير ١٩١٤—١٧ يونيو ١٩١٤
ونظراً لظروف الحرب ، رأت الحكومة تأجيل انعقاد الدور الثانى
للجمعية ، إ فصدر مرسوم بذلك فى ١٨ أكتوبر ١٩١٤ : وفى ٢٩ ديسمبر
١٩١٤ صدر مرسوم بتأجيل هذا الدور مرة ثانية إلى ١٥ فبراير ١٩١٥ ،
وفى ٩ فبراير ١٩١٥ صدر مرسوم ثالث بتأجيله إلى ١٥ أبريل ١٩١٥ ،
وفى ١١ أبريل ١٩١٥ صدر مرسوم رابع بتأجيله إلى ١ نوفمبر ١٩١٥ :
وفى ٢٧ أكتوبر ١٩١٥ صدر مرسوم خامس بوقف العمل بأحكام
القانون النظامى القاضية بالتجديد الجزئى فى الجمعية التشريعية وفى مجالس
المديريات .

مجلس النواب (١٩٢٤—١٩٥٢)

الهيئة النيابية الأولى :

- دور الانعقاد العادى الأول ١٥ مارس ١٩٢٤—١٠ يوليو ١٩٢٤
- دور الانعقاد العادى الثانى ١٢ نوفمبر ١٩٢٤—٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ .
- وفى ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ صدر مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر .
- وفى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ صدر المرسوم بحل مجلس النواب .

الهيئة النيابية الثانية :

- دور الانعقاد العادى الأول ٢٣ مارس ١٩٢٥—٢٣ مارس ١٩٢٥

الهيئة النيابية الثالثة :

- دور الانعقاد العادى الأول ١٠ يونيو ١٩٢٦—٢٠ سبتمبر ١٩٢٦
 - دور الانعقاد العادى الثانى ١٨ نوفمبر ١٩٢٦—١٤ يوليو ١٩٢٧
 - دور الانعقاد العادى الثالث ١٧ نوفمبر ١٩٢٧—٢٨ يونيو ١٩٢٨
- (١٩ م السياسة والحكم فى مصر)

وفي ٢٨ يونيو ١٩٢٨ صدر مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ،
وفي ١٩ يوليو ١٩٢٨ صدر مرسوم بحل البرلمان .

الهيئة النيابية الرابعة :

— دور الانعقاد العادي الأول ١١ يناير ١٩٣٠ — ١٧ يونيو ١٩٣٠
وفي ٢٢ يونيو ١٩٣٠ صدر مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ،
وفي ١٢ يوليو ١٩٣٠ صدر مرسوم بفض الدورة البرلمانية .

الهيئة النيابية الخامسة :

— دور الانعقاد العادي الأول ٢٠ يونيو ١٩٣١ — ٢١ يوليو ١٩٣١ .
— دور الانعقاد العادي الثاني ١٧ ديسمبر ١٩٣١ — ٧ يوليو ١٩٣٢ .
— دور الانعقاد العادي الثالث ١٥ ديسمبر ١٩٣٢ — ٢٧ يونيو ١٩٣٣ .
— دور الانعقاد العادي الرابع ١٤ ديسمبر ١٩٣٣ — ٢٨ يونيو ١٩٣٤
وفي ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ صدر مرسوم بحل البرلمان .

الهيئة النيابية السادسة :

— انعقاد في هيئة مؤتمر لوفاة الملك فؤاد الأول في ٨ مايو ١٩٣٦ لاتخاذ
الاجراءات الدستورية المترتبة على ذلك .
— دور الانعقاد العادي الأول ٢٣ مايو ١٩٣٦ — ٢٤ أغسطس ١٩٣٦
— دور الانعقاد غير العادي ٢ — ١٩ نوفمبر ١٩٣٦ لنظر معاهدة الصداقة
مع بريطانيا .
— دور الانعقاد العادي الثاني ٢١ نوفمبر ١٩٣٦ — ١٤ يوليو ١٩٣٧
— دور الانعقاد غير العادي ٢٣ أكتوبر ١٩٣٧ — ١٠ نوفمبر ١٩٣٧
— دور الانعقاد العادي الثالث ١٨ نوفمبر ١٩٣٧ — ٣ يناير ١٩٣٨
وفي ٢ فبراير ١٩٣٨ صدر مرسوم بحل مجلس النواب .

الهيئة النيابية السابعة :

- دور الأنعقاد العادى الأول ١٢ ابريل ١٩٣٨—١٧ أكتوبر ١٩٣٨
- دور الأنعقاد العادى الثانى ١٩ نوفمبر ١٩٣٨—٨ أغسطس ١٩٣٩
- دور الأنعقاد غير العادى ٢ أكتوبر ١٩٣٩—١٧ أكتوبر ١٩٣٩
- دور الأنعقاد العادى الثالث ١٨ نوفمبر ١٩٣٩—٥ نوفمبر ١٩٤٠
- دور الأنعقاد العادى الرابع ١٤ نوفمبر ١٩٤٠—١٨ أكتوبر ١٩٤١
- دور الأنعقاد العادى الخامس ١٥ نوفمبر ١٩٤١—٧ فبراير ١٩٤٢
- وفى ٧ فبراير ١٩٤٨ صدر مرسوم بحل مجلس النواب .

الهيئة النيابية الثامنة :

- دور الأنعقاد العادى الأول ٣٠ مارس ١٩٤٢—٩ سبتمبر ١٩٤٢
- دور الأنعقاد العادى الثانى ١٩ نوفمبر ١٩٤٢—١٥ يوليو ١٩٤٣
- دور الأنعقاد غير العادى ١٤ سبتمبر ١٩٤٣—١٦ سبتمبر ١٩٤٣
- دور الأنعقاد العادى الثالث ١٨ نوفمبر ١٩٤٣—٩ أغسطس ١٩٤٤
- وفى ١٥ نوفمبر ١٩٤٤ صدر مرسوم بحل مجلس النواب .

الهيئة النيابية التاسعة :

- دور الأنعقاد العادى الأول ١٨ يناير ١٩٤٥—٦ أغسطس ١٩٤٥
- دور الأنعقاد غير العادى ٨ أكتوبر ١٩٤٥—١٦ أكتوبر ١٩٤٥
- دور الأنعقاد العادى الثانى ١٢ نوفمبر ١٩٤٥—٢٥ يوليو ١٩٤٦
- دور الأنعقاد العادى الثالث ١٤ نوفمبر ١٩٤٦—١٠ يوليو ١٩٤٧
- دور الأنعقاد العادى الرابع ١٢ نوفمبر ١٩٤٧—٦ يوليو ١٩٤٨
- دور الأنعقاد العادى الخامس ١٨ نوفمبر ١٩٤٨—٨ أغسطس ١٩٤٩

الهيئة النيابية العاشرة :

- دور الأنعقاد العادى الأول ١٦ يناير ١٩٥٠—٧ أغسطس ١٩٥٠

- دور الأنعقاد غير العادى ٧ سبتمبر ١٩٥٠ — ٩ أكتوبر ١٩٥٠
- دور الأنعقاد العادى الثانى ١٦ نوفمبر ١٩٥١ — ١٧ أكتوبر ١٩٥١
- دور الأنعقاد العادى الثالث ١٥ نوفمبر ١٩٥١ — ٢٥ فبراير ١٩٥٢

مجلس الشيوخ (١٩٢٤-١٩٥٢)

- دور الأنعقاد العادى الأول ١٥ مارس ١٩٢٤ — ١٠ يوليو ١٩٢٤
- دور الأنعقاد العادى الثانى ١٢ نوفمبر ١٩٢٤ — ٢٣ مارس ١٩٢٥
- دور الأنعقاد العادى الثالث ١٠ يونيو ١٩٢٦ — ٢٠ سبتمبر ١٩٢٦
- دور الأنعقاد العادى الرابع ١٨ نوفمبر ١٩٢٦ — ١٤ يوليو ١٩٢٧
- دور الأنعقاد العادى الخامس ١٧ نوفمبر ١٩٢٧ — ٢٨ يونيو ١٩٢٨

وحل مجلس الشيوخ لأول مرة فى ١٩ يوليو ١٩٢٨

- دور الأنعقاد العادى السادس ١١ يناير ١٩٣٠ — ٢٣ يونيو ١٩٣٠
- دور الأنعقاد العادى السابع ٢٠ يونيو ١٩٣١ — ٢١ يوليو ١٩٣١
- دور الأنعقاد العادى الثامن ١٧ ديسمبر ١٩٣١ — ٧ يوليو ١٩٣٢
- دور الأنعقاد العادى التاسع ١٥ ديسمبر ١٩٣٢ — ٢٧ يونيو ١٩٣٣
- دور الأنعقاد العادى العاشر ١٤ ديسمبر ١٩٣٣ — ٢٨ يونيو ١٩٣٤
- أنعقاد فى شكل مؤتمر لوفاة الملك ٨ مايو ١٩٣٦ — ٨ مايو ١٩٣٦
- دور الأنعقاد العادى الحادى عشر ٢٣ مايو ١٩٣٦ — ٢٠ سبتمبر ١٩٣٦
- دور الأنعقاد غير العادى ٢ نوفمبر ١٩٣٦ — ١٩ نوفمبر ١٩٣٦
- دور الأنعقاد العادى الثانى عشر ٢١ نوفمبر ١٩٣٦ — ٢٩ يوليو ١٩٣٧
- دور الأنعقاد غير العادى ٢٣ أكتوبر ١٩٣٧ — ١٠ نوفمبر ١٩٣٧
- دور الأنعقاد العادى الثالث عشر ١٨ نوفمبر ١٩٣٧ — ١٦ نوفمبر ١٩٣٨

- دور الأنعقاد العادى الرابع عشر ١٩ نوفمبر ١٩٣٨—٨ أغسطس ١٩٣٩
- دور الأنعقاد غير العادى ١٢ أكتوبر ١٩٣٩—١٧ أكتوبر ١٩٣٩
- دور الأنعقاد العادى الخامس عشر ١٨ نوفمبر ١٩٣٩—٥ نوفمبر ١٩٤١
- دور الأنعقاد العادى السادس عشر ١٤ نوفمبر ١٩٤٠—١٨ أكتوبر ١٩٤١
- دور الأنعقاد العادى السابع عشر ١٥ نوفمبر ١٩٤١—٩ سبتمبر ١٩٤٢
- دور الأنعقاد غير العادى ١٤ سبتمبر ١٩٤٢—١٦ سبتمبر ١٩٤٢
- دور الأنعقاد الثامن عشر ١٩ نوفمبر ١٩٤٢—١٥ يوليو ١٩٤٣
- دور الأنعقاد التاسع عشر ١٨ نوفمبر ١٩٤٣—٩ أغسطس ١٩٤٤
- دور الأنعقاد العادى العشرين ١٨ يناير ١٩٤٥—٧ أغسطس ١٩٤٥
- دور الأنعقاد غير العادى ٨ أكتوبر ١٩٤٥—١٦ أكتوبر ١٩٤٥
- دور الأنعقاد العادى الحادى والعشرين ١٢ نوفمبر ١٩٤٥—٢٥ يوليو ١٩٤٦
- دور الأنعقاد العادى الثانى والعشرين ١٤ نوفمبر ١٩٤٦—١٠ يوليو ١٩٤٧
- دور الأنعقاد العادى الثالث والعشرين ١٢ نوفمبر ١٩٤٧—٦ يوليو ١٩٤٨
- دور الأنعقاد الرابع والعشرين ١٨ نوفمبر ١٩٤٨—١ نوفمبر ١٩٤٩
- دور الأنعقاد العادى الخامس والعشرين ١٦ يناير ١٩٥٠—٧ أغسطس ١٩٥٠
- دور الأنعقاد العادى السادس والعشرين ١٦ نوفمبر ١٩٥٠—١٧ أكتوبر ١٩٥١
- دور الأنعقاد العادى السابع والعشرين ١٥ نوفمبر ١٩٥١—٢٥ نوفمبر ١٩٥٢

ملحق رقم (٢)

تطور النظارات والوزارات المصرية (١)

أولا : من حكم اسماعيل إلى الاحتلال البريطاني :

(أ) حكم إسماعيل :

- نظارة نوبار باشا الأولى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ — ٢٣ فبراير ١٨٧٩ (٢)
- نظارة الأمير محمد توفيق باشا ١٠ مارس ١٨٧٩ — ٧ أبريل ١٨٧٩^١
- نظارة محمد شريف باشا الأولى ٧ أبريل ١٨٧٩ — ٥ يوليو ١٨٧٩ (٣)

(ب) حكم توفيق :

- نظارة محمد شريف باشا الثانية ٥ يوليو ١٨٧٩ (٤) — ١٨ أغسطس ١٨٧٩ (٥)

(١) هذه البيانات تعتمد في المقام الأول على مؤلف د. يونان لبيب رزق بعنوان : تاريخ المصرية (القاهرة ، ١٩٧٥) مع مقارنتها بالمصادر الأخرى وهي : محمد خليل صبحي : تاريخ الحياة النيابية في مصر من عهد ساكن الجنان محمد علي باشا . ج ٤ ، ج ٦ ، ملحق ٥ ، ٦ حسن محمد درويش : الوزارات المصرية في ظل حكم الأسرة العلوية . الجزء الأول ، (القاهرة ، ١٩٢٤) ، فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية . الجزء الأول ، القاهرة ١٩٦٩ ويتضح من المقارنة اختلاف المصادر في عديد من الأحيان بخصوص تاريخ تشكيل [الوزارة أو تاريخ استقلالها ، ويبدو أن السبب في ذلك هو وجود فارق زمني بين قرار الخديوى أو الملك تكليف شخص ما برئاسة النظارة أو الوزارة وتشكيل الوزارة فعليا ، وكذلك وجود فارق زمني بين تاريخ تقديم الوزارة لاستقلالها وتاريخ قبولها ، وهذا يفسر الاختلاف بين المصادر . وقد استبعد مؤلف حسن محمد درويش لعدم دقته في أغلب الأحيان . وفي حالة الاختلاف أو ردنا التاريخ الآخر في الهامش .

- (٢) يذكر محمد خليل صبحي^١ تاريخ ١٩ يوليو ١٨٧٩ .
- (٣) يذكر محمد خليل صبحي تاريخ ٢ يوليو ١٨٧٩ .
- (٤) يذكر محمد خليل صبحي تاريخ ٢ يوليو ١٨٧٩ .
- (٥) يذكر محمد خليل صبحي تاريخ ١٧ أغسطس ١٨٦٩ .

- نظارة الحديو توفيق الثانية ١٨ أغسطس ١٨٧٩ — ٢١ سبتمبر ١٨٧٩
- نظارة مصطفى رياض باشا الأولى ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ — ١٠ سبتمبر ١٨٨١
- نظارة محمد شريف باشا الثالثة ١٤ سبتمبر ١٨٨١ — ٤ فبراير ١٨٨٢ (١).
- نظارة محمود سامى البارودى باشا الأولى ٤ فبراير ١٨٨٢ — ٢٦ مايو ١٨٨٢.
- نظارة اسماعيل راغب باشا ١٧ يونيو ١٨٨٢ — ٢١ أغسطس ١٨٨٢ (٢).

ثانياً : النظارات والوزارات فى عهدى الاحتلال والحماية :

(أ) فترة الاحتلال :

- نظارة محمد شريف باشا الرابعة ٢١ أغسطس ١٨٨٢ (٣) — ١٠ يناير ١٨٨٤ (٤)
- نظارة نوبار باشا الثانية ١٠ يناير ١٨٨٤ — ٩ يونيو ١٨٨٨ (٥).
- نظارة مصطفى رياض باشا الثانية ٩ يونيو ١٨٨٨ — ١٢ مايو ١٨٩١
- نظارة مصطفى فهمى باشا الأولى ١٤ مايو ١٨٩١ — ١٧ يناير ١٨٩٢
- نظارة مصطفى فهمى باشا الثانية ١٨ يناير ١٨٩٢ — ١٤ يناير ١٨٩٣ (٦).
- نظارة حسين فخرى باشا الأولى ١٥ يناير ١٨٩٣ — ١٨ يناير ١٨٩٣
- نظارة مصطفى رياض باشا الثالثة ١٩ يناير ١٨٩٣ — ١٥ أبريل ١٨٩٤ (٧).
- نظارة نوبار باشا الثالثة ١٥ أبريل ١٨٩٤ — ١٢ نوفمبر ١٨٩٥ (٨).
- نظارة مصطفى فهمى باشا الثالثة ١٢ نوفمبر ١٨٩٥ — ١١ نوفمبر ١٩٠٨
- نظارة بطرس غالى باشا ١٣ نوفمبر ١٩٠٨ (٩) — ٢١ فبراير ١٩١٠.

-
- (١) يذكر محمد خليل صبحى تاريخ ٢ فبراير ١٨٨٢.
 - (٢) يذكر محمد خليل صبحى تاريخ ١٣ أغسطس ١٨٨٢.
 - (٣) يذكر محمد خليل صبحى تاريخ ٢٠ أغسطس ١٨٨٢.
 - (٤) يذكر محمد خليل صبحى تاريخ ٦ يناير ١٨٨٤.
 - (٥) يذكر محمد خليل صبحى تاريخ ٨ يونيو ١٨٨٨.
 - (٦) يذكر محمد خليل صبحى تاريخ ١٢ يناير ١٨٩٣.
 - (٧) يذكر محمد خليل صبحى تاريخ ١٤ أبريل ١٨٩٤.
 - (٨) يذكر محمد خليل صبحى تاريخ ١٠ نوفمبر ١٨٩٥.
 - (٩) يذكر محمد خليل صبحى وقواد كرم تاريخ ١٢ نوفمبر ١٩٠٨.

— نظارة محمد سعيد باشا الأولى ٢٣ فبراير ١٩١٠ — ٥ أبريل ١٩١٤ (١)

— نظارة حسين رشدي باشا الأولى ٥ أبريل ١٩١٤ — ١٩ ديسمبر ١٩١٤

(ب) فترة الحماية :

— وزارة حسين رشدي باشا الثانية ١٩ ديسمبر ١٩١٤ — ٩ أكتوبر ١٩١٧ (٢)

— وزارة حسين رشدي باشا الثالثة ١٠ أكتوبر ١٩١٧ (٣) — ٩ أبريل ١٩١٩ (٤)

— وزارة حسين رشدي باشا الرابعة ٩ أبريل ١٩١٩ — ٢٢ أبريل ١٩١٩ (٥)

— وزارة محمد سعيد باشا الثانية ٢٠ مايو ١٩١٩ — ٢٠ نوفمبر ١٩١٩ (٦)

— وزارة يوسف باشا وهبة الأولى ٢٠ نوفمبر ١٩١٩ — ٢١ مايو ١٩٢٠

— وزارة محمد توفيق نسيم باشا الأولى ٢١ مايو ١٩٢٠ — ١٦ مارس ١٩٢١ (٧)

— وزارة عدلي يكن باشا الأولى ١٦ مارس ١٩٢١ — ٢٤ ديسمبر ١٩٢١ (٨)

ثالثاً : تطور الوزارة في العهد البرلماني الدستوري :

— وزارة عبد الحالق ثروت باشا الأولى ١ مارس ١٩٢٢ — ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢

— وزارة محمد توفيق نسيم باشا الثانية ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ — ٩ فبراير ١٩٢٣ (٩)

— وزارة يحيى ابراهيم باشا الأولى ١٥ مارس ١٩٢٣ — ٢٧ يناير ١٩٢٤ (١٠)

— وزارة سعد زغلول باشا الأولى ٢٨ يناير ١٩٢٤ — ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ (١١)

(١) يذكر محمد صبحي تاريخ ٤ أبريل ١٩١٤ .

(٢) يذكر محمد خليل صبحي تاريخ ٨ أكتوبر ١٩١٧ .

(٣) يذكر محمد خليل صبحي تاريخ ٩ أكتوبر ١٩١٧ .

(٤) يذكر محمد خليل صبحي تاريخ ٨ أبريل ١٩١٩ .

(٥) يذكر فؤاد كرم تاريخ ٢١ أبريل ١٩١٩ .

(٦) يذكر محمد خليل صبحي تاريخ ١٥ نوفمبر ١٩١٩ .

(٧) يذكر محمد خليل صبحي ، وفؤاد كرم تاريخ ١٥ مارس ١٩٢١ .

(٨) يذكر فؤاد كرم تاريخ ٧ ديسمبر ١٩٢١ .

(٩) يذكر فؤاد كرم تاريخ ٥ فبراير ١٩٢٣ .

(١٠) يذكر فؤاد كرم تاريخ ١٧ يناير ١٩٢٤ .

(١١) يذكر فؤاد كرم تاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤ .

- وزارة أحمد زيور باشا الأولى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ — ١٣ مارس ١٩٢٥
- وزارة أحمد زيور باشا الثانية ١٣ مارس ١٩٢٥ — ٧ يونيو ١٩٢٦
- وزارة علي يكن باشا الثانية ٧ يونيو ١٩٢٦ — ٢١ أبريل ١٩٢٧ (١)
- وزارة عبد الخالق ثروت باشا الثانية ٢٥ أبريل ١٩٢٧ — ١٦ مارس ١٩٢٨ (٢)
- وزارة مصطفى النحاس باشا الأولى ١٦ مارس ١٩٢٨ — ٢٥ يونيو ١٩٢٨ (٣)
- وزارة محمد محمود باشا الأولى ٢٥ يونيو ١٩٢٨ — ٢ أكتوبر ١٩٢٩
- وزارة علي يكن باشا الثالثة ٣ أكتوبر ١٩٢٩ — أول يناير ١٩٣٠ (٤)
- وزارة مصطفى النحاس باشا الثانية أول يناير ١٩٣٠ — ١٩ يونيو ١٩٣٠ (٥)
- وزارة اسماعيل صدقي باشا الأولى ١٩ يونيو ١٩٣٠ — ٤ يناير ١٩٣٣
- وزارة اسماعيل صدقي باشا الثانية ٤ يناير ١٩٣٣ — ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ (٦)
- وزارة عبد الفتاح يحيى باشا الأولى ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ — ١٤ نوفمبر ١٩٣٤ (٧)
- وزارة توفيق نسيم باشا الثالثة ١٤ نوفمبر ١٩٣٤ — ٣٠ يناير ١٩٣٦ (٨)
- وزارة علي ماهر باشا الأولى ٣٠ يناير ١٩٣٦ — ٩ مايو ١٩٣٦
- وزارة مصطفى النحاس باشا الثالثة ٩ مايو ١٩٣٦ — ٣١ يوليو ١٩٣٧
- وزارة مصطفى النحاس باشا الرابعة أول أغسطس ١٩٣٧ — ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧
- وزارة محمد محمود باشا الثانية ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ — ٢٧ أبريل ١٩٣٨ (٩)
- وزارة محمد محمود باشا الثالثة ٢٧ أبريل ١٩٣٨ — ٢٤ يونيو ١٩٣٨

-
- (١) يذكر فؤاد كرم تاريخ ٩ أبريل ١٩٢٧ .
 - (٢) يذكر فؤاد كرم تاريخ ٤ مارس ١٩٢٨ .
 - (٣) يذكر فؤاد كرم تاريخ ١٧ يونيو ١٩٢٨ .
 - (٤) يذكر فؤاد كرم تاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٢٩ .
 - (٥) يذكر فؤاد كرم تاريخ ١٧ يونيو ١٩٣٠ .
 - (٦) يذكر فؤاد كرم تاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٣٣ .
 - (٧) يذكر فؤاد كرم تاريخ ٦ نوفمبر ١٩٣٤ .
 - (٨) يذكر فؤاد كرم تاريخ ٢٢ يناير ١٩٣٦ .
 - (٩) يذكر فؤاد كرم تاريخ ١٥ أبريل ١٩٣٨ .

- وزارة محمد محمود باشا الرابعة: ٢٤ يونيو ١٩٣٨ — ١٨ أغسطس ١٩٣٩ (١)
- وزارة علي ماهر باشا الثانية: ١٨ أغسطس ١٩٣٩ — ٢٧ يونيو ١٩٤٠ (٢)
- وزارة حسن صبري باشا الأولى: ٢٧ يونيو ١٩٤٠ — ١٤ نوفمبر ١٩٤٠
- وزارة حسين سري باشا الأولى: ١٥ نوفمبر ١٩٤٠ — ٣١ يوليو ١٩٤١
- وزارة حسين سري باشا الثانية: ٣١ يوليو ١٩٤١ — ٤ فبراير ١٩٤٢ (٣)
- وزارة مصطفى النحاس باشا الخامسة: ٤ فبراير ١٩٤٢ — ٢٦ مايو ١٩٤٢
- وزارة مصطفى النحاس باشا السادسة: ٢٦ مايو ١٩٤٢ — ٨ أكتوبر ١٩٤٤
- وزارة أحمد ماهر باشا الأولى: ٨ أكتوبر ١٩٤٤ — ١٥ يناير ١٩٤٥
- وزارة أحمد ماهر باشا الثانية: ١٥ يناير ١٩٤٥ — ٢٤ فبراير ١٩٤٥
- وزارة محمود فهمي النقراشي باشا الأولى: ٢٤ فبراير ١٩٤٥ — ١٥ فبراير ١٩٤٦
- وزارة اسماعيل صدقي باشا الثالثة: ١٦ فبراير ١٩٤٦ — ٩ ديسمبر ١٩٤٦ (٤)
- وزارة محمود فهمي النقراشي باشا الثانية: ٩ ديسمبر ١٩٤٦ — ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨
- وزارة ابراهيم عبد الهادي باشا الأولى: ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ — ٢٥ يوليو ١٩٤٩
- وزارة حسين سري باشا الثالثة: ٢٥ يوليو ١٩٤٩ — ٣ نوفمبر ١٩٤٩
- وزارة حسين سري باشا الرابعة: ٣ نوفمبر ١٩٤٩ — ١٢ يناير ١٩٥٠
- وزارة مصطفى النحاس باشا السابعة: ١٢ يناير ١٩٥٠ — ٢٧ يناير ١٩٥٢
- وزارة علي ماهر باشا الثالثة: ٢٧ يناير ١٩٥٢ — أول مارس ١٩٥٢
- وزارة أحمد نجيب الهمالي باشا الأولى: أول مارس ١٩٥٢ — ٢ يوليو ١٩٥٢ (٥)
- وزارة حسين سري باشا الخامسة: ٢ يوليو ١٩٥٢ — ٢٢ يوليو ١٩٥٢
- وزارة أحمد نجيب الهمالي باشا الثالثة: ٢٢ يوليو ١٩٥٢ — ٢٤ يوليو ١٩٥٢

(١) يذكر فؤاد كرم تاريخ ١٢ أغسطس ١٩٣٩.

(٢) يذكر فؤاد كرم تاريخ ٢٣ يونيو ١٩٣٩.

(٣) يذكر فؤاد كرم تاريخ ٢ فبراير ١٩٤٧.

(٤) يذكر فؤاد كرم تاريخ ٨ ديسمبر ١٩٤٦.

(٥) يذكر فؤاد كرم تاريخ ٢٧ يوليو ١٩٥٢.

ملحق رقم (٣)

أسماء رؤساء النظارات والوزارات المصرية

عدد مرات تولية الرئاسة	إسم رئيس النظارة أو الوزارة
٣	نوبار باشا
٢	محمد توفيق باشا (خديو)
٤	محمد شريف باشا
٣	مصطفى رياض باشا
١	محمود سامى البارودى باشا
١	إسماعيل راغب باشا
٣	مصطفى فهمى باشا
١	حسين فخرى باشا
١	بطرس غالى باشا
٢	محمد سعيد باشا
٤	حسين رشدى باشا
١	يوسف وهبه باشا
٣	محمد توفيق نسيم باشا
٣	عدلى يكن باشا
٢	عبد الخالق ثروت باشا
١	يحيى إبراهيم باشا
١	سعد زغلول باشا
٢	أحمد زيور باشا
٧	مصطفى النحاس باشا
٤	محمد محمود باشا
٣	إسماعيل صدقى باشا
١	عبد الفتاح يحيى باشا

عدد مرات تولية الرئاسة	أسم رئيس للنظارة أو الوزارة
٣	علي ماهر باشا
١	حسن صبرى باشا
٥	حسن سري باشا
٢	أحمد ماهر باشا
٢	محمود فهمى النقراشى باشا
١	إبراهيم عبد الهادى باشا
٢	أحمد نجيب الهلالى باشا

ملحق رقم (٤)

نتائج الانتخابات البرلمانية (١)

سنة	عدد	المرشحين	الأصوات	المقاعد
١٩٢٤ (٢)	٢١٩	٣٣,٣٥٤ (٤٤,٩٪)	١٧٩ (٨٤,٩٪)	حزب الوفد
حزب الأحرار الدستوريين	١١٢	١٦,٦٩٠ (٢٤,٧٪)	٢٠ (٩,٥٪)	
الحزب الوطني	٤٣	٥,١٠٣ (٧,٦٪)	٧ (٣,٢٪)	
مستقلون	١٠٧	١٢,٣٥٧ (١٨,٣٪)	٥ (٢,٤٪)	
العدد الإجمالي	٤٨١	٦٧,٥٠٤	٢١١	
١٩٢٥ (٢)	١٨٦	٣١,٤٨٢ (٤٦,٨٪)	١١٣ (٥٣,٦٪)	حزب الوفد
حزب الأحرار الدستوريين	٧٨	١٣,٧٧١ (٢٠,٤٪)	٤٠ (١٩٪)	
الحزب الوطني	٢٤	٢,٩٣١ (٤,٤٪)	٩ (٣,٢٪)	
حزب الاتحاد	٨٧	١١,٤٦٥ (١٧٪)	٣٦ (١٣,٨٪)	
مستقلون	٦٤	٧,٦٩٣ (١١,٤٪)	٢٤ (١٠,٤٪)	
العدد الإجمالي	٤٣٩	٦٧,٣٤٢	٢٢٢	
١٩٢٦ (٤)	١٩٢	٧٧١,٧٣٧ (٦٨٪)	١٧١ (٨١٪)	حزب الوفد
حزب الأحرار الدستوريين	٧٣	٢١٦,٢٥ (١٩٪)	٢٩ (١٣,٧٪)	
الحزب الوطني	١٩	٢٢,١٣٦ (٢٪)	٥ (٢,٤٪)	
حزب الاتحاد	٧٥	٧٠,٦٤٣ (٦,٢٪)	١ (٠,٥٪)	
مستقلون	٥٢	٥٤,٧٢٣ (٤,٨٪)	٥ (٢,٤٪)	
العدد الإجمالي	٤١١	١,١٣٥,٢٦٤	٢١١	

(١) أخذت هذه النتائج عن كتاب زاهر قريشي عن حزب الوفد باللغة الإنجليزية والسابق

الإشارة إليه .

(٢) أجريت هذه الانتخابات بواسطة وزارة يحيى إبراهيم .

(٣) أجريت هذه الانتخابات بواسطة وزارة أحمد زبور .

(٤) أجريت هذه الانتخابات بواسطة وزارة أحمد زبور .

سنة	عدد	المرشحين	الأصوات	المقاعد	الانتخاب اسم الحزب	
١٩٢٩ (٥)	٢٢٨	٦١٠,٤٦١	(٪٦٠,٩)	٢١٦ (٪٩٣,١)	حزب الوفد	
٢٢	١٨٩,١٤٠	(٪١٨,٨)	٥	(٪ ٢,٢)	حزب الأحرار الدستوريين	
١٢	٣٠,٨٨٠	(٪ ٣,١)	٤	(٪ ١,٧)	الحزب الوطني	
١٧	٤٩,٤٣٧	(٪ ٤,٩)			حزب الاتحاد	
٢٨	١٢٢,٨٧٠	(٪١٢,٣)	٧	(٪٣)	مستقلون	
العدد الإجمالي					٣٠٧ ١,٢,٦٦٢ ٢٣٢	
١٩٣١ (٦)	١٤	١,٩٠٤	(٪ ٤,٣)	٨	(٪ ٥,٣)	الحزب الوطني
٥٨	١٠,٣٥١	(٪٢٣,٨)	٤٠	(٪٣٦,٧)	حزب الاتحاد	
١٣٧	٢٥,٢٨٦	(٪٥٨,١)	٨٤	(٪٥٦)	حزب الشعب	
٤	٢٧٧	(٪ ٠,٦)			آخرون	
٦٣	٥,٧٦٨	(٪١٣,٢)	١٨	(٪١٢)	مستقلون	
العدد الإجمالي					٣٠٦ ٤٣,٥٨٦ ١٥٠	
١٩٣٦ (٧)	٢٧٧	٧٩٤,٩٦٦	(٪٦٢,١)	١٩٠	(٪٨١,٩)	حزب الوفد
٤٢	١٥٧,٤٥٤	(٪١٢,٣)	١٥	(٪ ٦,٥)	حزب الأحرار الدستوريين	
٥١	١٧٤,٥٣٥	(٪١٣,٦)	١٤	(٪ ٦)	حزبا الاتحاد والشعب	
٥	٢٠,٨٥٥	(٪ ١,٦)	٤	(٪ ١,٧)	الحزب الوطني	
٥٤	١٣٣,٨٥٥	(٪١٠,٤)	٩	(٪ ٣,٩)	مستقلون	
العدد الإجمالي					٤٢٩ ١,٢٨١,٨٥ ٢٣٢	

(٥) أجريت هذه الانتخابات بواسطة وزارة على يكن المؤقتة .

(٦) أجريت هذه الانتخابات بواسطة وزارة إسماعيل صدقي ، وفي ظل قانون الحديد التي

أصدرته عام ١٩٣٠ .

(٧) قاطع كل من حزب الوفد والاحرار الدستوريين هذه الانتخابات . وإن كان قد اشترك

فيها البعض من أنصار الحزبين ، ونجح بالفعل نائب وفدي وثلاثة من الأحرار ، وهو ما تشير إليه هذه الفئة .

(٨) أجريت هذه الانتخابات بواسطة وزارة على ماهر المؤقتة .

سنة	عدد	الانتخاب اسم الحزب المرشحين	الأصوات	المقاعد
١٩٣٨ (٩)	٢٢٣	حزب الوفد	١١١,١٠٦ (٦,٢٪)	١٤ (٥,٤٪)
قوميون	١١٩		٧٥٥,٩٥١ (٤٢,٦٪)	١٠٥ (٣٩,٨٪)
الحزب السعدى	١١١		٤٥١,١٤٦ (٢٥,٤٪)	٨٧ (٣٢,٩٪)
مستقلون	١٣٩		٤٥٥,٨٣٥ (٢٥,٨٪)	٥٨ (٢٢٪)
العدد الإجمالى	٥٩٢		١,٧٧٤,٣٨	٢٦٤
١٩٤٢ (١١)	٢٧٠	حزب الوفد	٧٣٨,٦٥٧ (٥٨,٣٪)	٢٣٢ (٨٧,٩٪)
الحزب الوطنى	٧		١٨,٦٨٧ (١,٥٪)	٥ (١,٩٪)
آخرون	٢٤		٢٣٣,٥٩٠ (١٨,٤٪)	١٣ (٤,٩٪)
مستقلون	٢١٣		٢٧٦,٧٠ (٢١,٨٪)	١٤ (٥,٣٪)
العدد الإجمالى	٥١٤		١,٢٦٧,٤	٢٦٤
حزب الأحرار الدستوريين ١٤٥ (١٢)			٤٢٧,٨٩٩ (٢٤,٣٪)	٧٥ (٢٨,٤٪)
الحزب الوطنى	٢٣		٦٧,٧٠٠ (٣,٨٪)	٧ (٢,٦٪)
الحزب السعدى	٢٣٢		٧٣٩,٧١٧ (٤٢٪)	١٢٦ (٤٧,٨٪)
حزب الكتلة	١٢٦		٣٥٤,٥٧٠ (٢٠,١٪)	١٨ (٦,٨٪)
مستقلون	٢٥٣		١٧٣,٤٨٥ (٩,٨٪)	٣٨ (١٤,٤٪)
العدد الإجمالى	٧٧٩		١,٧٦٣,٣٧١	٢٦٤

(٩) أجريت هذه الانتخابات بواسطة وزارة محمد محمود .

(١٠) يشار بهذا الاسم إلى تحالف أحزاب الأحرار الدستوريين ، الحزب الوطنى ، حزب الاتحاد ، حزب الشعب .

(١١) أجريت هذه الانتخابات بواسطة وزارة مصطفى النحاس .

(١٢) يشار بذلك إلى نواب من الحزب السعدى وحزب الأحرار الدستوريين .

(١٣) أجريت هذه الانتخابات بواسطة وزارة أحمد ماهر . ومن الجدير بالذكر أن حزب الوفد قد قاطع هذه انتخابات خوفاً من تزويرها كما حدث في انتخابات ١٩٣٨ .

سنة	عدد	الأصوات	المقاعد	الانتخاب اسم الحزب المرشحين
١٩٥٠ (١٤)	٢٩٦	١,٣٥٧,٢٠٦ (٥٤,٥٪)	٢٢٦ (٧٠,٨٪)	حزب الوفد
	١٠٨	٢٩٣,٤٤٤ (١١,٨٪)	٢٧ (٨,٥٪)	حزب الأحرار الدستوريين
	١٦	٣٧,٥١٢ (١,٥٪)	٦ (١,٩٪)	الحزب الوطني
	١٧٠	٤٠٦,٦٩٣ (١٦,٣٪)	٢٨ (٨,٨٪)	الحزب السعدى
	٣٩	١٤,٨٠٣ (٠,٦٪)		حزب الكتلة
	٣	١٦,٤٩٩ (٠,٧٪)	١ (٠,٣٪)	الحزب الاشتراكى
	٣٤٥	٣٦٢,٥٨٧ (١٤,٦٪)	٣١ (٩,٧٪)	مستقلون
العدد الإجمالى	٩٧٧	٢,٤٨٨,٧٤٤	٣١٩	

ملحق رقم (٥)

المشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية (١)

سنة الانتخابات	عدد الناخبين المسجلين	عدد الذين إشتروا في الانتخابات	النسبة %
١٩٢٤	٦٩,٦٨٩	٦٧,٥٠٤	٩٦
١٩٢٥	٧٥,٧٨٤	٧٢,٣٥٣	٩٦
١٩٢٦	١,٧٩٢,١٧١	١,١٣٥,٣٦٤	٦٤
١٩٢٩	١,٥٦٦,٣٧٧	١,٢,٦٢٢	٦٤
١٩٣١	٤٥,٧٩٤	٤٣,٧٠٦	٩٠
١٩٣٦	٢,١٢٠,٤٧٧	١,٢٦١,٣٣٠	٥٩
١٩٣٨	٣,٣,٣٢٦	١,٧٧٩,٨٩٣	٥٩
١٩٤٢	٢,٢٣٤,٦٤٧	١,٢٧١,٤٩٦	٥٧
١٩٤٥	٣,٢٣٤,٤٢	١,٧٧٠,٢٣٨	٥٤
١٩٥٠	٤,١٢٦,٨٧٩	٢,٤٩٦,٢٠٨	٦١

(١) عن الخطيب ص ٤٨٦ .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية

١ - الكتب .

د . إبراهيم شلبي : تطور النظم السياسية والمستورية في مصر (القاهرة ، ١٩٧٤)

إبراهيم عامر : الأرض والفلاح (القاهرة ، ١٩٥٨)

الحكم دروزه : الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية (القاهرة د . ت)

د . أحمد أحمد حتاته : تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي (القاهرة ، ١٩٥٢)

أحمد التاجي : سعد زغلول ، بطل الإستقلال (القاهرة ، ١٩٤٩)

أحمد بهاء الدين : أيام لها تاريخ (القاهرة ، ١٩٥٩)

أحمد بيلي : عدلى باشا أو صفحة من تاريخ الزعامة بمصر (القاهرة ، ١٩٢٣)

أحمد حسين : - في ظلال المشقة (القاهرة ، ١٩٥٢)

- قضية التجريض على حرق مدينة القاهرة ومقدمات ثورة ٢٣

يوليو (القاهرة ، د . ت)

- موسوعة تاريخ مصر (القاهرة ، ١٩٧٢)

أحمد صادق سعد : صفحات من اليسار المصرى (القاهرة ، ١٩٧٦)

أحمد شفيق : مذكراتى في نصف قرن (القاهرة ، ١٩٣٦)

د . أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى من الإحتلال إلى المعاهدة

(القاهرة ، ١٩٦٧)

- مصر والمسألة المصرية (القاهرة ، ١٩٦٥)

د . أحمد عزت عبد الكريم : الأرض والفلاح في مصر على مر العصور (القاهرة ، ١٩٧٤)

أحمد لطفى السيد : صفحات مطوية من تاريخ الحركة الإستقلالية في مصر من مارس ١٩٠٧ إلى مارس ١٩٠٩ . عصر الإنقلاب الفكرى فى السياسة الوطنية (القاهرة ، ١٩٢٦)

إسماعيل صدقى : مذكراتى (القاهرة ، ١٩٥٠)

د . السيد صبرى : مبادئ القانون الدستورى (القاهرة ، ١٩٤٩)
إلياس الأيوبى : تاريخ مصر فى عهد الخديوى إسماعيلى جزءان (القاهرة ، ١٩٢٣)

إلياس مرقص : تاريخ الأحزاب الشيوعية فى الوطن العربى (بيروت ، ١٩٦٤)

أمين سعيد : تاريخ مصر السياسى (القاهرة ، ١٩٥٩)

أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة المصرية (القاهرة ، ١٩٧٠)
— شخصيات ومراحل عمالية (القاهرة ، ١٩٧٠)

أنيس صايغ : تطور المفهوم القومى عند العرب (بيروت ، ١٩٦١)
— الفكرة العربية فى مصر (بيروت ، ١٩٥٩)

تيودور روزشتين : تاريخ مصر قبل الإحتلال البريطانى وبعده ، ترجمة على أحمد شكرى (القاهرة ، ١٩٢٧)

د. ثروت بدوى : ثورة ٢٣ يوليو وتطور الفكر الثورى فى مصر (القاهرة ، ١٩٦٤)

— النظم السياسية (القاهرة ، ١٩٧٣)

جاكرب لاندو : الحياة النيابية والأحزاب فى مصر ١٨٦٦ إلى ١٩٥٢ ، ترجمة وتعليق سامى الليثى (القاهرة ، د . ت)

جلال الدين الحامصى : معركة نزاهة الحكم (القاهرة ، ١٩٥٧)

د : جمال الدين الشيال : تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي
(القاهرة ، ١٩٥١)

د : جمال حمدان : شخصية مصر . دراسة في عبقرية المكان (القاهرة، ١٩٦٧)
جمال سليم : قراءة جديدة لحادث ٤ فبراير (القاهرة ١٩٧٥)

حافظ محمود : أسرار الماضي من ١٩٠٧ إلى ١٩٥٢ في السياسة والوطنية
(القاهرة ، ١٩٧٣)

الحالة البرلمانية والسياسية في مصر ، إصدار الوفد المصري (القاهرة ، ١٩٤٧)
الحزب الوطني صفحة موجزه من تاريخه (القاهرة ، ١٩٢٤)

حسن محمد درويش : الوزارات المصرية في ظل الأسرة العلوية (القاهرة ،
١٩٢٤)

حسن البنا : رسالة المؤتمر الخامس (القاهرة ، ١٩٥١)

حسن محمد ربيع : مصر بين عهدين — بحث إقتصادي وإجتماعي عن مصر .
الجزء الأول (القاهرة ، ١٩٥٤)

د : حسين خلاف : التجديد في الإقتصاد المصري الحديث (القاهرة ،
١٩٦١)

الخطبة الوطنية الكبرى التي ألقاها مصطفى كامل باشا بالإسكندرية سنة ١٩٠٧
(القاهرة ، ١٩٠٧)

دافيد س . لاندز : بنوك وباشوات ، ترجمة د . عبد العظيم انيس (القاهرة ،
١٩٦٦)

الدستور المصري وقانون الانتخابات (القاهرة . ١٩٣٠)

ذكرى مصطفى كامل الثالثة عشرة ، يشتمل على خطاب بطل الوطنية (القاهرة
١٩٢١)

د. راشد البراوي : حقيقة الانقلاب الأخير في مصر (القاهرة ، ١٩٥٢)

رسائل مصرية فرنسية . ترجمة على فهمى كامل (القاهرة ، ١٩٠٩)
د . رفعت السعيد : تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر ١٩٠٠-١٩٢٥
(بيروت ، ١٩٧٢)

- اليسار المصرى ١٩٢٥-١٩٤٠ (بيروت ، ١٩٧٢)
رؤوف عباس أحمد : النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية
الكبيرة ١٨٣٧-١٩١٤ (القاهرة ، ١٩٧٣)

زيب محمد : رسائل الزعيم الراحل سعد زغلول باشا (القاهرة ، ١٩٢٩)
د. سامى عزيز : الصحافة المصرية وموقعها من الاحتلال الإنجليزى (القاهرة ،
١٩٦٨)

سعد زغلول : مجموعة خطب وأحاديث وبيانات وترجمة حياة سعد زغلول
باشا وردوده على جماعة المنشقين ، الطبعة الثانية (القاهرة ، د . ت)
سيد قنديل : ثورة سنة ١٩١٩ (القاهرة ، ١٩٥٢)

سنيه قراة : نمر السياسة المصرية (القاهرة ، ١٩٥٢)
شهدى عطيه الشافعى : تطور الحركة الوطنية ١٨٨٢-١٩٥٦ (القاهرة ،
١٩٥٧)

صباحى وحيدة : فى أصول المسالة المصرية (القاهرة ، ١٩٥٠)
صلاح الشاهد : ذكرياتى فى عهدى (القاهرة ، ١٩٧٦)
طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥-١٩٥٢ (القاهرة ،
١٩٧٢)

د. طعمية الجرف : موجز القانون الدستورى (القاهرة ، ١٩٦٠)
د . عاصم الدسوقي : كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع
المصرى ١٩١٤-١٩٥٢ (القاهرة ، ١٩٧٥)

عباس محمود العقاد : سعد زغلول سيرة وتحية (القاهرة ، ١٩٣٦)
- الإسلام فى القرن العشرين (القاهرة ، ١٩٥٤)

عبد الحميد متولى : مشكلة إصلاح نظام الانتخاب فى مصر (الإسكندرية ، ١٩٤٨)

عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية (القاهرة ، ١٩٧٥)

عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر
جزءان (القاهرة ، ١٩٥٥-١٩٥٨)

— الثورة العربية والإحتلال الإنجليزى (القاهرة ، ١٩٤٩)

— ثورة سنة ١٩١٩ ، تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ إلى سنة
١٩٢١ ، جزءان (القاهرة ، ١٩٤٦)

— عصر إسماعيل (القاهرة ، ١٩٣٢)

— عصر محمد على (القاهرة ، ١٩٤٧)

— فى أعقاب الثورة المصرية ، جزءان (القاهرة ، ١٩٤٩ ، ١٩٥١)

— مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ (القاهرة ، ١٩٦٤)

— مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية (القاهرة ، ١٩٤٥)

— محمد فريد رمز الإنخلاص والتضحية (القاهرة ، ١٩٤٨)

عبد العزيز الدسوقي : أحمد حسين (القاهرة ، ١٩٥٢)

عبد العزيز رفاعى : ثورة مصر سنة ١٩١٩ (القاهرة ، ١٩٦٦)

— فجر الحياة النيابية فى مصر الحديثه ١٨٦٩-١٨٨٢ (القاهرة ،
١٩٦٤) .

عبد العزيز فهمى : هذه حياتى (القاهرة ، د . ت .)

د . عبد العظيم رمضان : تاريخ الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩٣٧
إلى ١٩٤٨ ، جزءان (بيروت ، د . ت .)

— تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦
(القاهرة ، د . ت)

— عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ (القاهرة ، ١٩٧٦)

عبد المنجى رجب : المثل الديمقراطي والنظام الانتخابي في مصر (القاهرة ،
١٩٥٢)

د . عثمان خليل و د . سليمان الطماوى : القانون الدستورى (القاهرة ، ١٩٥١)

عزيز عابد : في العلوم السياسية ومقارنة في الدساتير الأجنبية وتطور النظام
النيابي في مصر (القاهرة ، ١٩٣٣)

عصام محمد سليمان : أزمة الحكم في مصر ١٩١٩—١٩٥٢ (القاهرة ، د . ت)

د . على الجريتلى : تاريخ الصناعة في عهد محمد علي (القاهرة ، ١٩٥٢)

د . على الدين هلال : التجديد في الفكر السياسى المصرى الحديث (القاهرة ،
١٩٧٥)

— مذكرات في التنمية السياسية (القاهرة ، ١٩٧٥)

— مدخل في النظم السياسية المقارنة (القاهرة ، ١٩٧٥)

فتحى العسال : حسن البنا كما عرفت (القاهرة ، ١٩٥٣)

فتحى رضوان : مصطفى كامل (القاهرة ، ١٩٤٦)

فهيمة ثابت : الزعيم الخالد وأم المصريين في منى جبل طارق (القاهرة ،
د . ت)

فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية (القاهرة ، ١٩٦٩)

فوزى جرجس : دراسات في تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى
(القاهرة ، ١٩٥٨)

كمال سليم الحفنى : تاريخ وأصول الديمقراطية في مصر (القاهرة ، د . ت)

لويس عوض : تاريخ الفكر المصرى الحديث ، الخلفية التاريخية (القاهرة ،
١٩٦٩)

- تاريخ الفكر المصرى الحديث ، الفكر السياسى الإجتماعى (القاهرة
١٩٦٩)

مارسيل كولومب : تطور مصر ١٩٢٤-١٩٥٠ ، ترجمة زهير الشايب تقديم
ومراجعة د . أحمد عبد الرحيم مصطفى (القاهرة ، ١٩٧٢)

د . محسن خليل : النظام الدستورى فى مصر والجمهورية العربية المتحدة
(الإسكندرية ، ١٩٥٩)

محمد التابعى : من أسرار الساسة والسياسة . مصر قبل الثورة (القاهرة ،
د . ت)

محمد السداوى : البرلمان فى الميزان (القاهرة ، ١٩٤٢) .

محمد إبراهيم الجزيرى : آثار الزعيم سعد زغلول ، عهد وزارة الشعب
(القاهرة ، ١٩٢٧)

محمد إبراهيم الطيب الأخمى و خليل إبراهيم داود الطهطاوى : مجموعة
وأحاديث وبيانات وترجمة حياة سعد زغلول (القاهرة ، د . ت)

د. محمد أنيس : ٤ فبراير ١٩٤٢ فى تاريخ مصر السياسى (بيروت ، ١٩٧٢)

- حريق القاهرة فى ٢٦ يوليو ١٩٥٢ على ضوء وثائق تنشر لأول
مرة (بيروت ، ١٩٧٢)

- دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ (القاهرة ، ١٩٦٣)

- صفحات مجهولة من التاريخ المصرى (القاهرة ، ١٩٧٣)

- صفحات مطوية من حياة الزعيم مصطفى كامل (القاهرة ، ١٩٦٢)

محمد حافظ رمضان : صفحة ميسية ، مجموعة من خطابات وأحاديث
ومذكرات فى المسألة المصرية (القاهرة ، ١٩٦٧)

- ذكرى مصطفى كامل محاضرة ألفت بمناسبة ذكرى مصطفى كامل
فى ١٧-٢-١٩٢٢ (القاهرة ، ١٩٢٢)

د . محمد حسين هيكل وآخزون : السياسة المصرية والإنتقلاب الدستورى
(القاهرة ، ١٩٣١)

د . محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، الجزء الأول من سنة
١٩١٢ إلى سنة ١٩٣٧ (القاهرة ، ١٩٥١)

محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية فى مصر من عهد ساكن الجنان
محمد على باشا ٦ أجزاء (القاهرة ، ١٩٣٦)

محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور (القاهرة ، ١٩٥٥) .

محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية (القاهرة ، ١٩٥٢)
محمد عطية الابراشى : مشكلاتنا الاجتماعية (القاهرة ، ١٩٤٧) .

محمد عصفور : فلنحلم الأغلال (القاهرة ، ١٩٥١) .

د . محمد فؤاد شكرى : بناء دولة مصر محمد على (القاهرة ، ١٩٤٨) .

محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الانجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى
ازائه (القاهرة ، ١٩٥٢) .

محمود حسن الفريق : القانون الدستورى المصرى وتطور نظام الدولة
المصرية (القاهرة ، ١٩٢٤) .

محمود حسين : الصراع الطبقي فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٦٨ (بيروت ، ١٩٧١)
د . محمود زايد : من أحمد عرابى إلى جمال عبد الناصر ، الحركة الوطنية
المصرية (بيروت ، ١٩٧٣) .

محمود كامل : العمل لمصر (القاهرة ، د . ت) .

مريت بطرس غالى : سياسة الغد . برنامج سياسى واقتصادى واجتماعى
(القاهرة ، ١٩٤٤) :

د . مصطفى أبو زيد : الدستور المصرى (الاسكندرية ، ١٩٥٧) .

مصطفى الشوربجي : ذكرى محمد فريد محاضرة بدار جريدة اللواء المصرى
يوم الجمعة ١٨ نوفمبر ١٩٢١ .

مصطفى النحاس : خطبة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس
الوزراء فى احتفال عيد الجهاد الوطنى ، ١٣ نوفمبر ١٩٣٦ (القاهرة ،
١٩٣٦) .

مصطفى النحاس جبر يوسف : سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية
١٩٠٦ - ١٩١٤ (القاهرة ، ١٩٧٥) .

مصطفى أمين : الكتاب الممنوع . أسرار عن ثورة ١٩١٩ (القاهرة ، ١٩٧٤)
مصطفى كامل : رسائل تاريخية من مصطفى كامل إلى فؤاد سليم الحجازى
قدم لها عبد العزيز حافظ دنيا (القاهرة ، ١٩٦٩) .
- رسائل مصرية فرنسية ، ترجمة على فهمى كامل (القاهرة ،
١٩٠٩) .

- رغائب الحزب الوطنى (القاهرة ، ١٩٠٧) .

- المسألة الشرقية ، الطبعة الثانية (القاهرة ، ١٩٠٩) .

د. ولیم سليمان : الحوار بين الأديان (القاهرة ، ١٩٧٦) .

هيلين ان ريفلين : الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة
د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسينى (القاهرة ، ١٩٦٧) .
يوسف نحاس : صفحة من تاريخ مصر السياسى الحديث ، مفاوضات
على - كيرزون (القاهرة ، ١٩٥١) .

د. يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية (القاهرة ، ١٩٧٥) .
- الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ -
١٩١٤ (القاهرة ، ١٩٧٠) .

٢ - مقالات :

د. أ. أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ الفكر السياسى فى مصر الحديثة .
الكاتب . السنة ١١ ، عدد ١١٩ (فبراير ١٩٧١) .

— تاريخ مصر الديمقراطي ، مجلة الهلال مجلد ٧٣ ، عدد ٩ (سبتمبر ١٩٦٥) .

— لماذا أخفقت الثورة العراقية ، مجلة الهلال ، المجلد ٧٩ ، عدد ٩ (سبتمبر ١٩٧١) .

— صفحات من تاريخ مصر الحديث . انهيار نظام الاحتكار في مصر بعد عام ١٩٤١ ، الهلال ، السنة ٧٥ ، العدد ٦ (يونيو ١٩٦٧) .

— من تراثنا الديمقراطي ، مجلة الهلال ، سنة ٧٣ ، عدد ٦ (يونيو ١٩٦٥) .

جمال الشرقاوى : سؤال للتاريخ . من الذى أحرق القاهرة في ١٩٥٢ ، الطليعة ، السنة ١٢ ، العدد ١ (يناير ١٩٧٦) .

رفعت السعيد : مصطفى النحاس السياسى الزعيم والمناضل ، الطليعة ، السنة ١١ ، العدد ٩ (سبتمبر ١٩٧٥) .

صلاح عيسى : حركة التاريخ المصرى فى اطار تحفظات فبراير ١٩٢٢ ، الطليعة ، السنة الثانية ، عدد ٧ (يوليو ١٩٦٦) .

— الثورة العراقية ومسألة السلطة ، الكاتب ، السنة ١٢ ، عدد ١٣١ (فبراير ١٩٧٢) وعدد ١٣٥ (يونيو ١٩٧٢) .

طارق البشرى : دستور ١٩٢٣ بن القصر والوفد ، الكاتب ، السنة ٩ ، عدد ٩٨ (مايو ١٩٦٩) .

— دستور ١٩٢٣ صراع حول السلطة ، الطليعة ، السنة ٨ ، العدد ٨ (أغسطس ١٩٧٢) .

— سلسلة مقالات بعنوان مصر الحديثة بن أحمد والمسيح ، مجلة الكاتب (فبراير وأبريل ويونيو وأكتوبر ١٩٧٠ ، وفبراير وأبريل ١٩٧١ ، ويناير ١٩٧٣ ، وأغسطس وأكتوبر ١٩٧٤).

— سعد زغلول وفكره السياسى ، الطليعة ، السنة الخامسة ، العدد الثالث (مارس ١٩٦٩) .

د . عبد العزيز نوار : ثورة ١٩١٩ وأثرها فى الحركات النضالية، الهلال، السنة ٧٣ ، العدد التاسع (سبتمبر ١٩٦٥) .

د . عبد العظيم رمضان : البرجوازية المصرية قبل ثورة ٢٣ يوليو ، مجلة الكاتب ، السنة الحادية عشر ، عدد ١٢٣ (يونيو ١٩٧١) .

— تاريخ البرجوازية المصرية الصغيرة قبل ثورة يوليو ، الطليعة ، السنة ٩ ، العدد ٧ (يوليو ١٩٧٣) .

— حزب الوفد بن اليمين واليسار ، الكاتب ، السنة ١٣ ، عدد ١٤٧ (يونيو ١٩٧٣) وعدد ١٤٩ (أغسطس ١٩٧٣) وعدد ١٥١ (أكتوبر ١٩٧٣) .

— الثورة العراقية : الفكر والصراعات الاجتماعية فى الثورة الوطنية، الطليعة ، السنة السابقة ، عدد ٩ (سبتمبر ١٩٧١) .

— الليبرالية فى التطبيق ١٩٢٤ — ١٩٥٢ ، الطليعة ، السنة ٨ ، عدد ٨ (أغسطس ١٩٧٢) .

— مصطفى النحاس الزعيم الذى نسيه المؤرخون ، مجلة الكاتب ، عدد ١٦٢ (سبتمبر ١٩٧٤) .

د . محمد أنيس : الحزب الجمهورى المصرى ١٩٠٧ — ١٩٠٨ ، مجلة الكاتب، السنة التاسعة ، عدد ١٠٥ (ديسمبر ١٩٦٩) .

محمد عودة : الأحزاب السياسية فى مصر : قصة الحزب الأول ، مجلة الكاتب (يونيو ١٩٦٤) .

د. بونان لبيب رزق : العقبة المعروفة بحادثة طابه ، المحلة التاريخية ، مجلد ١٣ (١٩٦٧) .

— ثورة ١٩١٩ والحركة الوطنية السودانية ، الهلال ، السنة ٧٥ ، عدد ١١ (نوفمبر ١٩٦٧) .

٣ — رسائل جامعية وأبحاث غير منشورة :

اجلال محمود رأفت : أنماط التدخل البريطاني في السياسة المصرية من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٤٥ ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (١٩٧٣) .

د. أحمد القشيري : الأصول الاجتماعية والجذور الفكرية للتجمعات السياسية في مصر قبل الثورة . من أبحاث المعهد العالي للدراسات الاشتراكية (١٩٦٦) .

عبد الله محمد غرباوى : حزب الوفد منذ نشأته حتى معاهدة ١٩٣٦ . رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة عين شمس (١٩٧٠) .

عبد المجيد محمد أمين الكاشف : تاريخ الحزب الوطنى فى مصر تحت زعامة محمد فريد ١٩٠٧ — ١٩١٩ . رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة القاهرة (١٩٧٢) .

عصام ضياء الدين الصغير : الحزب الوطنى والنضال السرى ١٩٠٧ — ١٩١٥ . رسالة ماجستير قدمت إلى كلية الآداب بجامعة القاهرة (١٩٧٢) .

على حامد محمد ثلبي : مصر الفتاة ودورها فى المجتمع المصرى ١٩٣٣ — ١٩٤١ . رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة عين شمس (١٩٧٥) .

فاروق يوسف يوسف أحمد : تطور نظام الحكم النيابى فى مصر من الاحتلال حتى الحماية . رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التجارة بجامعة القاهرة (١٩٦٣) .

محمد فريد عبد المجيد حشيش : حزب الوفد ١٩٣٦ - ١٩٥٢ . رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة عين شمس (١٩٧٠) .

نوان عبد العزيز مهدي : الحركة العمالية وأثرها في تطور التاريخ السياسي في مصر ١٨٩٩ - ١٩٣٠ . رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة القاهرة (١٩٧٢) .

٤ - صحف ومجلات .

- الأخبار

- آخر ساعة

- الإخوان المسلمون

- الأهرام

- الدعوة

- النذير

- روز اليوسف

- الطليعة

- الكاتب

- الهلال

ثانيا : بالغات الاجنبية :

A-BOOKS AND ARTICLES

Abdel-Malek, A. *Ideologie et Renaissanc Nationale, l'Egypte Moderne* (Paris, 1970)

Egypte, Societe Militaire (Paris, 1962)

Abu Lughod, I. "The Transformation of the Egyptian Elite : Prelude to the Urabi Revolt," *The Middle East Journal*, vol. XXIII, no. 3 (Summer, 1967)

Adams, C. *Islam and Modernism in Egypt* (London, 1933)

Ahmed, J. *Interllectual Origins of Egyptian Nationalism* (London, 1960)

Alexander, J. *The Truth about Egypt* (London, 1911)

Baer, Gabriel A *History of Landownership in Modern Egypt, 1800—1952* (Oxford 1962)

Population and Society in the Arab East (London, 1964)

Studies in Social History of Modern Egypt (Chicago, 1969)

Barawy, R. *The Military Coup in Egypt* (Cairo, 1952)

Berque, J. *L'Egypte, Imperialisme et Revolution* (Paris, 1967)

Histoire Sociale d'un Village Egyptian au XXeme Siecle (Paris and The Rauge, 1957)

Binder, L. *The Ideological Revolution in the Middle East* (New York, 1964)

Blunt, W.S. *Secret History of the English occupation of Egypt* (London, 1907)

Brinton, J.Y, *The Mixed Courts of Egypt* (New Haven, 1930)

Chirol, Valentine Sir. *The Egyptian Problem* (London, 1920)

Colombe, Marcel. *l'Evolution de L'Egypte 1924—1950* (Paris, 1951)

Colvin, A. *The Making of Modern Egypt* (London, 1906)

Cragg, Kenneth *The Call of the Minaret* (London, 1956)

Councils in Contemporary Islam, In W. Montemomery Watt, ed., *Islamic Surveys*, 3 (Edinburgh, 1965)

Cromer, Lord Abbas 11 (London, 1915)

Modern Egypt 2 vols (London, 1908)

- Crouchley, A.E. *The Economic Development of Egypt* (London, 1938)
- Dekmejian, H. *Egypt under Nasir* (New York, 1973)
- Deutsch, K. "Social Mobilization and Political Development" *American Political Science Review*, vol. IV, no. 3 (Sept. 1961) pp. 494—914
- Eckstein, H. *A theory of Stable Democracy* (Princeton, 1961)
- Elgood, P.G. *Egypt and the Army* (London, 1924)
- The Transit of Egypt* (London, 1928)
- Evans, Trefor ed. *The Killearn Diaries 1934—1946* (London, 1972)
- Fisher, Sydney N. ed., *Social Forces in the Middle East* (New York, 1955)
- Ghali, I.A. *l'Egypte Nationale et Liberale de Moustapha Kamel a Saad Zaghloul 1892—1921* (The Hague, 1969)
- Gibb, H.A.R. *Modern Trends in Islam* (Chicago, 1947)
- Hanna, Sami "The Egyptian Mind and the Idea of Democracy", *International Journal of Middle East Studies*, vol. 1 (1970) .
- Halpern, M. *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa* (Princeton, 1963)
- Harris, C.P. *Nationalism and Revolution in Egypt* (The Hague, 1964)
- Heyworth-Dunne *Introduction to the History of Education in Modern Egypt* (London, 1968)
- Religious and political Trends in Modern Egypt* (Washington, 1950)
- Holt, R.T. and J.E. Turner *The Political Basis of Economic Development* (New Jersey, 1966)
- Hourani, Albert *Arabic Thought in the Liberal Age* (London, 1962)
- Husaini, I.M. *The Moslem Brethren* (Beirut, 1956)
- Issawi, C. "Economic and Social Foundation of Democracy in the Middle East" *Journal of International Affairs* vol. 32, no. 1 (January 1957)
- Egypt, an Economic and Social Analysis* (London, 1947)
- Egypt in Revolution* (London, 1963)
- Kedourie, Elie *Afghani and Abduh* (London, 1966)
- Chatam The Genesis of the Egyptian Constitution of 1923, in the Version* (London, 1970)

- Kendall, P.L. "The Ambivalent Character of Nationalism among Egyptian Professionals", *Public Opinion Quarterly*, vol XX, no. 1 (Spring 1956), pp. 227—292
- Kerr, Malcolm H. *Islamic Reform* (Berkeley, 1966)
- Kirk, G. "The Corruption of the Egyptian Wafd" *Middle Eastern Affairs*, vol. 14, pp. 292—302
The Middle East, 1945—1950 (London, 1954)
- Lacouture, Jean and Simone *Egypt in Transition* (London, 1958)
- Landau, J. "Notes on the Introduction of Ministerial Responsibility into Egypt" *Journal of Modern History*, 28 (1956) pp. 21—34.
Parliaments and Parties in Egypt (New York, 1954)
- Laqueur, W. *Communism and Nationalism in the Middle East* (London, 1956)
The Soviet Union and the Middle East (London, 1959)
- Lerner, D. L. *The Passing of Traditional Society Modernizing the Middle East* New York, 1958)
- Lewis, B. *The Middle East and the West* (New York, 1964)
- Lipset, S.M. *Political Man* (New York, 1963)
- Lutsky, V. *Modern History of the Arab Countries* (Moscow, 1969)
- Mitchell, R. *The Society of the Muslim Brothers* (Oxford, 1969)
- Nieuwehuijze, Van *The Sociology of the Middle East* (Leiden, 1970)
- O'Brien, P.K. *The Revolution in Egypt's Economic System* (London, 1966)
- Quraishi, Z.M. *Liberal Nationalism in Egypt* (Delhi, 1967)
- Rivlin, Helen. *The Agricultural Policy of Muhammed Ali* (Cambridge, 1961)
- Rowlatt, Mary. *Founders of Modern Egypt* (London, 1962)
- Sabri, M. *La Genese de L'esprit National Egyptian* (Paris, 1924)
- Safran, N. *Egypt in Search of Political Community* (Cambridge, 1961)
- Smith, Wilfred Cantwell. *Islam in Modern History* (New Jersey, 1957)
- Specator, I. *The Soviet Union and the Moslem World 1917—1958* (Washington, 1960)
- Tignor, Robert *Modernization and British Colonial Rule in Egypt 1882—1914* (Princeton, 1966)

- Vatikiotis, P.J. *The Egyptian Army in Politics* (Bloomington, 1961)
The Modern History of Egypt (London, 1969)
- Wheelock, Keith *Nasser's New Egypt : a Critical Analysis* (New York, 1960)
- Wolf, C. Jr. "The Political Effects of Economic Programs" *Economic Development and Cultural Change*, vol. 14 (October 1959), pp. 1—20.
- Yeghen, F. Saad Zaghloul : *Le Pere du Peuple Egyptian* (Paris, 1927)
- Youssef, Amine *Independent Egypt* (London, 1940)
- Zayid, M. *Egypt's Struggle for Independence* (Beirut, 1965)
- The Origins of the Liberal Constitutional Party in p.m. Ho LT. ed. Political and Social Change in Modern Egypt (London, 1968)*
- B-Dissertations :*
- Abu-FadL, m. *The Sidqi Regime in Egypt*, unpublished ph. D Thesis (London, 1975)
- Ansari, I.Z. *An Inquiry into the Interrelationship between Islam and Nationslism in the Writings of Egyptian 1948—1956*, Unpublished MA thesis (McGill University 1959)
- Cantouri, Louis *Political Mobilization in Preevolutionary Egypt; the Egyptian Wafd*. Unpublished Ph. D thesis (University of Chai-cago 1966)
- Deeb, M. *The Wafd and its Rivals; the Rise and Development of Political Parties in Egypt 1919—1939*, Unpublished Ph. D (Oxford niversity 1972)
- El-Khatib, F. *The Working of Parliamentary Institutions in Egypt 1924—1952*, Ph. D thesis (University of Edinburgh 1954)
- Kazziha, W. *The Evolution of the Egyptian Political Elite 1907—192۱. A Case Study of the Role of Large Landowners in Politics*, Ph. D. thesis (University of London, 1970).

محتويات الكتاب

صفحة	
٣	مقدمة
	فصل تمهيدى (المرحلة التكوينية)
٩	المبحث الأول : نظرة عامة على تطور نظام الحكم في مصر .
٢٦	المبحث الثانى : نشأة السلطة التشريعية (البرلمان)
٤٤	المبحث الثالث : نشأة السلطة التنفيذية (الوزارة)
٥٨	المبحث الرابع : نشأة الأحزاب السياسية
٩٠	ختام
	مرحلة الديمقراطية البرلمانية (١٩٢٣ - ١٩٥٢)
	الفصل الأول : الاطار الدستورى وتطور نظام الحكم
٩٧	المبحث الأول : الاطار الدستورى
١١٩	المبحث الثانى : أزمات نظام الحكم
١٣٥	الفصل الثانى : النظام الحزبى
١٣٨	المبحث الأول : الوفد
١٨٩	المبحث الثانى : أحزاب الأقلية
٢١٩	المبحث الثالث : أحزاب وتنظيمات الرفض السياسى والاجتماعى
٢٤٩	الفصل الثالث : الحركة السياسية وتقييم التجربة
٢٤٩	المبحث الأول : الديمقراطية البرلمانية فى الميزان
٢٧٣	المبحث الثانى : مدخل إلى الثورة
٢٧٩	ختام : فى الظاهرة المصرية
٢٨٣	ملاحق الكتاب
٣٠٧	قائمة المراجع

طبع بالمراقبة العامة لمطبعة جامعة
القاهرة والكتاب الجامعى
المراقب العام
على محمد حسن اسماعيل

رقم الايداع بدار الكتب ١٦٣٩ سنة ١٩٧٧

مكتبة الإسكندرية
Bibliotheca Alexandrina



0271001

